ابن سينا

الشفاء

الإلهيّات (١)

راجعه وقدّم له

الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الأستاذين

الأب قنواتي سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القومى
الإقليم الجنوبى
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٠هـ — ١٩٦٠م

ابن سينا

1960

الشفاء

الإلهيات (١)

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

تحقيق الأستاذين

الأب قنواتي — سعيد زايد

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة والإرشاد القومى
الإقليم الجنوبى
الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٣٨٠ هـ — ١٩٦٠ م

الفهـــرس

الإلهيات (١)

المقالة الأولى

صفحة

المقالة الثانية

المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

المقالة الخامسة

الإلهيات (٢)

المقالة السادسة

المقالة السابعة

المقالة الثامنة

المقالة التاسعة

المقالة العاشرة

مقـــدمة

للدكتور إبراهيم مدكور

مقدمة

للدكتور ابراهيم مدكور

يدعو المحسوس إلى اللامحسوس، والظاهر إلى الخفى ، والواقعى إلى المثالى . ولم يقنع المرء يوما بالوقوف عند أقرب هذين الطرفين منالا ، بل أبى إلا أن يعانق الطرف الآخر، أو يتوهم أنه يفعل . فتفلسف منذ القدم ، واستمر فى فلسفته إلى اليوم، وسيتفلسف دائما. وكانت الفلسفة قديما جماع المعرفة كلها ، فلم يكن ثمة فاصل بينها و بين العلم . ثم أخذت العلوم تستقل شيئا فشيئا ، فتحدد موضوعها ، ورسم منهجها ، ووضعت قوانينها . وظن أنها باستقلالها هذا لن تدع للفلسفة مجالا ، إلا أنها خلّفت وراءها مشاكل لا يقوى علم بعينه على حلها . فإذا كانت قد عرضت للأسباب القريبة والمباشرة، فإنها لم توضح الأسباب البعيدة وغير المباشرة . و إذا كانت قد عنيت بالعلل المادية والفاعلية ، فإنها لم تكشف عن العلل الروحية والغائية . واضطلعت بذلك كله دراسة خاصة ، سميت الفلسفة العامة أو الميتافزيق .

وقد أضحت الميتافزيق وكأنها حاجة ماسة وضرورة لازمة، لا مجرد خرافة . يخلقها العلماء بأنفسهم ، و يغذونها بغذائهم . ومن أخص خصائص الفكر المعاصر أن العلم يختلط فيه بالفلسفة مرة أخرى اختلاطا كبيرا، فالفلاسفة علماء ، والعلماء فلاسفة . وفى عصر الذرة الذى نعيش فيه يجاوز العلم المادة إلى ماوراءها، فيخترق حجب الأثير، و يعيش فى اللامحسوس، ويبحث عن مدركات ما وراء الحس . ويرى بعض أئمة علم الطبيعة المعاصرين أن حقائق الكون لا يمكن أن تفسر تفسيرا تاما إلا إن قلنا بوجود خالق حكيم ، وبذا انتهى العالم والفيلسوف إلى غاية واحدة ، و إن تعددت مناهجهما واختلفت مبادئهما .

(١) ميتافزيقى أرسطو

ولا نزاع فى أن أرسطو هو أول من وضع دعائم الميتافزيقى . حدد موضوعها ، وذهب إلى أن هناك علما يدرس الوجود من حيث هو ، ويرمى إلى معرفة الشيء فى ذاته والعلل الأولى والغائية ، ويسلم بوجود جواهر غير محسوسة . ووقف عليه كتابا من أدق كتبه وأعمقها، وأجلها وأخطرها، ويمكن أن يعدّ بحق خاتمة مذهبه، وهوما يسمى "بالميتافزيقى". وواضح أن هذا الكتاب يدخل فى مجموعة كتب الخاصة (esotériques) التى كان يتداولها تلاميذه فيما بينهم ، وقد أهداه فعلا لأوديم رئيس المدرسة المشائية من بعده. فلم يكن معدًّا للجماهير وعامة القراء . ولعله لم يتسع له الوقت لمراجعته ونشره نشرا منتظما أثناء حياته ، وبقى مجهولا حتى القرن الأول للميلاد[١] .

ومن هنا أثيرت شكوك مختلفة حوله ، فشك فى نسبته إليه ، واختلف فى موضوعه ، بل وفى اسمه، وساعد على هذه الشكوك أن ديوجين اللائرسى أغفل ذكره فى فهرسه المشهور لمصنفات أرسطو[٢] . وفيه قطعا خلط وتناقض ، لأنه لم يكن الكتاب المنتهى المحكم التأليف ، وما أشبهه بالمذكرات أو الرسائل المنفصلة ، وإن التقت فى أغلبها عند هدف واحد. وقد تكون فيه أجزاء ليست من وضع المعلم الأول، وإنما أضافها تلاميذه من بعده متأثرين فيها بروحه ومنهجه . ولكن لا نزاع فى أن غالبيته من صنعه ، وأضحت نسبته إليه بعيدة عن الشك كل البعد ، فأسلوبه واضح فيه ، وكتبه الأخرى تحيل عليه كما يحيل هو عليها[٣] . وإذا كان ديوجين قد أهمله ، فإن مؤرخين آخرين أشاروا إليه إشارة صريحة[٤] ، وربما كان هـذا الإهمال راجعا إلى أن عنوانه لم يكن واضحا أمامه لكثرة ما أطلق عليه من أسماء . وتعاقب الباحثون فى التاريخ القديم فى الشرح والتعليق عليه ، أمثال : نيقولا الدمشقى ، والاسكندر الأفروديسى ، وثامسطيوس .

---

(١) J. Tricot, *La Métaphysique d'Aristote*, Paris 1940, p. II–III.

(٢) O. Hamelin, *Le Système d'Aristote*, Paris 1931, p. 33.

(٣) W. D. Ross, *Aristotle's Metaphysics*, Oxford 1924, V. I, p. XIW.

(٤) Hamelino, *Le Système d'Aristote*. p. 33.

(ب) نقله إلى اللغة العربية

إن كتاب "الميتافزيقى" لأرسطو أثر خالد، وضع فى أثينا، ثم تدارسه ورثة الثقافة اليونانية من البيزنطيين، والاسكندريين، والعرب، ومسيحى الشرق من نساطرة ويعاقبة، ومسيحى الغرب، واستمرت دراسته إلى اليوم. وقد نقل قديما إلى لغات عدة، كاللاتينية والسريانية والعربية والعبرية. وكان طبيعيا أن يعنى المسلمون بترجمته، لأن موضوعه يتصل اتصالا وثيقا بدراساتهم الكلامية، فضلا عن عنايتهم بترجمة مؤلفات أرسطو جميعها. وتضافر على تعريبه عدد غير قليل من المترجمين الممتازين كاسحق بن حنين، أو المتوسطين كاسطاث [١]، نقلوه عن السريانية أحيانا وعن اليونانية أحيانا أخرى، وعلى النحو الذى وصلهم به. ونحن نعلم أنه ينقسم إلى أربع عشرة مقالة مرتبة على حسب حروف الهجاء اليونانية كما يلى: (A,a,B,Γ ,Δ,E,Z,H,Θ.I,K,Λ,M,N,)، ويظهر أن العرب لم يصلهم من ذلك إلا اثنتا عشرة مقالة، فغابت عنهم M,N، وإن كان ابن النديم يشير إلى أن الأخيرة قد توجد باليونانية بتفسير الاسكندر [٢]، إلا أن الفارابى وابن رشد يهملانهما معا [٣]. هذا إلى أنهم عكسوا الترتيب المألوف، فقدموا الألف الصغرى على الألف الكبرى وخلطوا بينهما نوعا، وما علّق عليه ابن رشد من الألف الكبرى ليس إلا النصف الأخير من الأصل اليونانى [٤].

ولم يقفوا عند ترجمة الكتاب وحده، بل جدّوا فى البحث عن شروحه، لأنهم أدركوا ما فيه من غموض وتعقيد، ولم يجدوا منها إلاّ شرحين لمقالة اللام، أحدهما تام لثامسطيوس، والآخر ناقص للاسكندر الأفروديسى [٥]، وكم يأسف الفارابى لأن شرح الأخير لكتاب

---

(١) القفطى، تاريخ الحكماء، ليبسك ١٣٢٠ هـ، ص ٤١ — ٤٢ .

(٢) ابن النديم، الفهرست، القاهرة ١٣٤٨ هـ، ص ٣٥٢ .

(٣) الفارابى، فى أغراض الحكيم فى كل مقالة من الكتاب الموسوم بالحروف، ليدن ١٨٩٥، ص ٣٨؛ ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، بيروت ١٩٤٨، ج VII .

(٤) M. Bouyges, *Notice*, Beyrouth 1952, p.XVIII.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٥٢؛ القفطى، تاريخ الحكماء، ص ٤١ — ٤٢ .

" ما بعد الطبيعة " كله لم يصل إلى العالم العربي [1] . وقد عني المسلمون عناية خاصة بمقالة اللام ، فترجموها غير مرة[2] ، ورحبوا بما وقفوا عليه من شروحها ، وخاصة شرح ثامسطيوس الذي فتح الباب فسيحا أمامهم للتوفيق بين الفلسفة والدين [3] . ور بما عدّوها عمدة الكتاب جميعه ، لأنها تنصب على البارئ وصفاته الذي يعتبر الموضوع الأساسي للميتافزيق ، و بذا يصبح ما بعد الطبيعة وعلم التوحيد شيئا واحدا [4] .

وما إن ترجم إلى العربية حتى أخذ مفكروا الإسلام يتدارسونه و يتأثرون به ، وفي رسائل الكندي الفلسفية التي نشرت أخيرا صدى له[5] ، ولكن نخطئ كل الخطأ إن زعمنا أن هناك صلة مباشرة بينه و بين رسالته المهـداة إلى المعتصم والتي عنوانها " في الفلسفة الأولى "، فهي ليست ترجمة له ولا تلخيصا مطلقا ، ولا تلتقي معه في موضوعه وإن رددت بعض ماجاء فيه من آراء ونظريات[6] .

أما الفارابي فقد خلف لنا رسالة دقيقة تبين " أغراض الحكيم في كل مقالة من كتابه الموسوم بالحروف " ، و يلاحظ فيها بحق أن هدف الكتاب وموضوعه غير واضحين[7] ، لذلك يستعرض مقالاته مقالة مقالة ، ملخصا ما اشتملت عليه[8] . وعنده أن مابعد الطبيعة أو العلم الإلهي علم كلي ينظر في الشيء العام لجميع الموجودات كالوجود ، والوحدة والقوة والفعل ، والمتقدم والمتأخر ، والعلم الكلي أسمى دون نزاع من

(1) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(2) ابن النديم ، الفهرست ، ص ٣٥٢ .

(3) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص (١٩) — (٢٢) .

(4) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(5) أحمد فؤاد الأهواني ، كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ؛ محمد عبد الهادي أبو ريده ، رسائل الكندي الفلسفية ، القاهرة ١٩٥٠ .

(6) المصدر السابق ، ص ٨٠ (١٢) — ٨٠ (١٨) .

(7) الفارابي ، في أغراض الحكيم ، ص ٣٤ .

(8) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العلوم الجزئية[1] . ويعترف ابن سينا أنه قرأ كتاب " الميتافزيق " لأرسطو غير مرة دون أن يخرج منه بطائل، حتى خيل إليه أنه لا سبيل إلى فهمه ، وما إن وقعت فى يديه رسالة الفارابى هذه حتى انجلى المبهم ، وكشف الغامض [2] .

(ج) إلهيات ابن سينا

هى الجملة الأخيرة من جمل " الشفاء " الأربع ، وتنصب أولا وبالذات على الفلسفة الأولى ، وإن كانت تعالج بجانبها شيئا من السياسة والأخلاق . وقد عوّل ابن سينا فيها كثيرا على " ميتافزيق " أرسطو ، ولكنها دون نزاع أدق ترتيبا ، وأكثر انسجاما ، وأوضح هدفا ، وأجلى عبارة . هذا إلى أنها لم تقف عند آراء أرسطو وحدها ، بل ضمت إليها آراء أخرى تتعارض معها كل المعارضة ، وعرضت لمشاكل إسلامية كالإمامة والنبوة ، وما كان لفيلسوف اليونان أن يلمّ بها . ومرت سريعا على التسلسل التاريخى للآراء والنظريات الذى عنى به أرسطو عناية خاصة ، ووقف عنده فى أكثر من مقالة ، وسنلق نظرة سريعة على أهم ما جاء فى " الإلهيات " .

١ — موادها :

تقع " الإلهيات " فى عشر مقالات متفاوتة الحجم والأهمية ، وقد شئنا أن نخرجها فى مجلدين تيسيرا للتداول ، وفى كل مجلد خمس مقالات . والمقالة الأولى أشبه ما يكون بمقدمة عامة تحدد موضوع البحث ، وتبين الأسماء التى أطلقت عليه ، والصلة بينه وبين العلوم الأخرى ، وتوضح منزلته ومنفعته [3] . وفيها شىء مما جاء فى A, α, Γ ، وإن اختلفت عنها اختلافا بيّنا .

---

(1) المصدر السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ ؛ الفارابى ، إحصاء العلوم (تحقيق الدكتور عثمان أمين) ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٩٩ — ١٠١ .

(2) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٥ — ٤١٦ .

(3) ابن سينا ، الإلهيات ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ١ ، ص ٣ — ٥٤ .

ويقف ابن سينا المقالة الثانية على الجوهر ، فيعرّفه ، ويبين أقسامه ، وخصائص كل قسم ، والارتباط بين المادة والصورة[١] . وهى بهذا تلتقى نوعا ما مع ماجاء فى Z ، H ، وإن التزمت طريقة عرض أوضح ، وسلمت من التكرار الملحوظ فى "ميتافزيق" أرسطو .

وتنصب المقالة الثالثة على نظرية المقولات ، فتشرح الواحد والكثير ، والكم والكيف ، وتعنى خاصة ببيان أن العدد كم ، وأن العلم عرض[٢] ، إلى غير ذلك من المسائل التى وردت فى مقالتى Γ ، I ، ومرت بنا فى كتاب " المقولات " من منطق "الشفاء"[٣] . وتعد هذه المقالة ، مع المقالتين الخامسة والتاسعة ، من أطول أجزاء الكتاب .

والمقالة الرابعة متممة إلى حد ما لسابقتها ، لأنها تعالج التقابل ، فتعرض للتقدم والمتأخر ، والقوة والفعل ، والتام والناقص[٤] . وبذا تلم شعث أمور أثارها أرسطو فى أكثر من مقالة ، مثل Θ ، I .

وتدور المقالة الخامسة حول نظرية الحد ، على نحو ما يلحظ فى Z ، فتفرق بين الكلى والجزئى ، والجنس والنوع ، والفصل والخاصة ، والحد التام والناقص[٥] ، وتعيد أمورا سبق لابن سينا أن درسها فى كتاب " البرهان "[٦] . وتشرح كيفية وجود الأمور العامة ، فتعرض نظرية الوجود الثلاثى للكليات التى سبق له أن بحثها فى "المدخل"[٧] .

فيبدو إذن فى هذا المجلد أن الميتافزيق تختلط بالمنطق ، لأن البحث فى مبادئ الجوهر يقود إلى البحث فى مبادئ البرهان . ولن نقف عند المسائل المنطقية التى سبق

---

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٨٩

(٢) » » ، ج ١ ، ص ٩٣ — ١٦٠ .

(٣) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة ١٩٥٩

(٤) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٦٣ — ١٩١

(٥) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٩٥ — ٢٠٢

(٦) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٢٦١ — ٣٢٩

(٧) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٦٥ — ٧٢

معالجتها فى منطق "الشفاء" ، وسنبرز فقط وجهة نظر ابن سينا فى بعض المشاكل الميتافزيقية كالجوهر ، والمادة ، والصورة .

وللميتافزيق صلة أيضا بالطبيعيات ، وتبدو هذه الصلة بوضوح فى المجلد الثانى من "الإلهيات" ، فتبحث المقالة السادسة نظرية العلل فى عمق وتفصيل ، بادئة بالعلل الفاعلية ، وواقفة طويلا عند العلل الصورية والغائية[1] ،وقد عرض أرسطو لهذه النظرية فى عدة مقالات ، وخاصة فى H ، ولكن ابن سينا يفصل القول فيها أكثر مما فعل المعلم الأول متأثرا بالشراح السابقين ، ومستعينا بدراساته الطبيعية .

وتعتبر المقالة السابعة أصغر مقالة فى "الإلهيات"[2] ، وهى مقصورة على مناقشة آراء السابقين المعارضين لأرسطو من أفلاطونيين وفيثاغوريين . وبذا وقف ابن سينا بهذا الخلاف المذهبي والتدرج التاريخى عند أضيق حدوده .

أما المقالة الثامنة فموقوفة على المبدأ الأول وصفاته[3] ، وتتفق اتفاقا تاما مع مقالة Λ التى تعتبر فى نظر مفكرى الإسلام عمدة الميتافزيق . ولم يبالوا مطلقا بما يؤخذ عليها من قلة الانسجام أو ضعف الصلة بينها وبين المقالات الأخرى ، ومن أجلها سموا البحث كله بالعلم الإلهى .

وتعالج المقالة التاسعة الصلة بين الله والعالم ، فتكمل المقالة السابقة ، وتشرح نظرية الصدور[4] ، وهى نظرية أفلوطينية تتعارض مع آراء أرسطو المقررة من القول بقدم العالم وإنكار خلقه . وإذا كان الكون كله صادرا عن الله ، فلا بد لنا أن نبين كيفية دخول الشر فى القضاء الإلهى ، ونشرح نظرية العناية[5] . ويختم ابن سينا هذه المقالة يبحث فى المعاد[6] ، وما كان أجدره أن يؤخره إلى المقالة التالية .

---

(1) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ — ٣٠٠ .

(2) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٠٣ — ٣٢٤ .

(3) « « ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ — ٣٧٠ .

(4) « « ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ — ٤١٤ .

(5) « « ، ج ٢ ، ص ٤١٤ — ٤٢٣ .

(6) « « ، ج ٢ ، ص ٤٢٣ — ٤٣٢ .

وفى الحق أن المقالة العاشرة والأخيرة تنصب على دراسات دينية ، بل وإصلاحية ، فتعرض للوحى والإلهام [1] ، والأولياء والأنبياء والملائكة [2] ، كما تعرض للعبادات ومنفعتها فى الدنيا والآخرة [3] . ثم تنتقل إلى بعض المشاكل الاجتماعية والأخلاقية [4] ، وتعالجها من وجهة نظر الإسلام مبينة شرائط الخليفة والإمام ، وما يجب لهما من طاعة [5] .

٢ — موضوعها :

لكل علم موضوعه الخاص ، وموضوع العلم الإلهى هو الموجود من حيث هو موجود [6] . والبحث عن الموجود يقتضى البحث عن أسبابه القصوى ، عن مسبب الأسباب ومبدأ المبادئ ، عن المفارقات للمادة أصلا [7] . فموضوعه أشرف الموضوعات ، وهو بهذا أشرف العلوم ، بل إن العلوم كلها تعتمد عليه ، وتستمد منه يقينها وقوتها [8] ، وهو يلتقى معها فى أنه يحصّل كمال النفس الإنسانية ، ويهيئها للسعادة الأخروية .

وقد أطلقوا عليه اسم " الفلسفة الأولى " ، لأنه العلم بأول الأمور فى الوجود ، وأول الأمور فى العموم . ويسمونه " الحكمة " ، لأنه أفضل علم بأفضل معلوم ، أفضل علم لأنه علم اليقين ، وأفضل معلوم لأنه ينصب على البارئ جل شأنه والأسباب التى من بعده . ويسمونه كذلك " العلم الالهى " ، لأنه معرفة الله ومعرفة الأمور المفارقة للمادة فى الحد والوجود [9] . ويسمونه أخيرا " ما بعد الطبيعة " ، وليس المراد بالطبيعة هنا القوة التى هى مبدأ الحركة والسكون ، بل يراد بها جملة الأشياء الحادثة عن المادة الجسمانية بما فيها

---

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٥ — ٤٤١ .
(٢) » » ، ج ٢ ، ص ٤٤١ — ٤٤٣ .
(٣) » » ، ج ٢ ، ص ٤٤٣ — ٤٤٦ .
(٤) » » ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ — ٤٥١ .
(٥) » » ، ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٥ .
(٦) » » ، ج ١ ، ص ١٠ — ١٢ .
(٧) » » ، ج ١ ، ص ٤ — ٦ .
(٨) » » ، ج ١ ، ص ١٧ — ١٨ .
(٩) » » ، ج ١ ، ص ١٥ .

من قوى وأعراض[1] ، وربما يكون ابن سينا أميل إلى تعديل هذه التسمية وجعلها " ما قبل الطبيعة "[2] .

وهو بهذا كله يشير إلى مشكلة تاريخية ، وإن لم يقف عندها طويلا ، ونعنى بها هل وضع أرسطو اسما لكتابه الذى يعرف اليوم باسم " الميتافزيق " ؟ ومن الثابت أنه أطلق على المادة الواردة فيه اسم " الفلسفة الأولى " ، أما التسميات الأخرى فمتأخرة عنه ، " ككتاب الحروف " ، أخذا بالرموز التى استعملها أرسطو للدلالة على مقالاته . وقد عرفت هذه التسمية فى العالم العربى ، ورددها الفارابى ، ولكن لم يكن حظها هنا بأعظم منه فى العالم اللاتينى . وأطلق عليه أيضا اسم " الميتافزيق " ، وهى تسمية نجدها لأول مرة عند نيقولا الدمشقى ، وقد أخذها عن أندرونيقوس الذى لاحظ فيها الترتيب المكانى لكتب أرسطو كما قرر الاسكندر الأفروديسى ، لا الدلالة الموضوعية للبحث كما ذهب سمبليقوس[3] .

ويوم أن ترجم العرب هذه التسمية Μετὰ τὰ φυσικα خلطوا فيها ، فقالوا " ما دون الطبيعة " ، و"ما فوق الطبيعة"[4] ، ثم عدلوا عنهما وقالوا "ما بعد الطبيعة" . واستقر هذا الاسم برغم ما شاء ابن سينا أن يدخله عليه من تعديل ، وزاده استقرارا استعمال ابن رشد له فى شروحه الطويلة والمختصرة .

ويعتبر الفارابى أول فلاسفة الإسلام الذين أبرزوا الجانب الأنتولوجى فى الدراسات الميتافزيقية ، معتمدا فى ذلك على أرسطو نفسه ، فإن مقالة اللام دراسة أنتولوجية واضحة. وقد جاراه ابن سينا ، وأطلق على الميتافزيق عامة اسم "الإلهيات" ، وفى هذا الإطلاق ضرب من التوسع والتغليب ، وبالتالى إهمال لأجزاء هامة من الفلسفة الأولى . وكأنما شاء

---

(1) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١ .

(2) » » ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(3) Ross, *Aristotle's Metaphysics*, t. I, p. XXXII; Hamelin, *ouvr. cit*, p. 83.

(4) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، كنجسبرج ١٨٨٤ ، ج ١ ، ص ٢٠٤ ؛ أحمد فؤاد الأهوانى ، كتاب الكندى إلى المعتصم بالله فى الفلسفة الأولى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٥٧ — ٦١ .

ابن سينا وأستاذه أن يعارضا فى غير جدوى " علم الكلام " الذى استمسكت به الفرق والمدارس المعاصرة ، وآثرت المدارس الإسلامية المتأخرة "علم العقائد" أو "علم التوحيد"، أو " ما بعد الطبيعة " إن نحت منحى فلسفيا خالصا .

لم يعرض ابن سينا مطلقا فى " إلهياته " لنسبة " كتاب الميتافزيق " إلى أرسطو ، تلك النسبة التى كانت موضع أخذ ورد، لم يعرض لها لأنه لم يعن كثيرا بالأصول التاريخية، هذا إلى أنه لم يخامره أى شك فى صحتها .

٣ — الجوهر :

إذا كان موضوع الميتافزيق هو الموجود ، فإن الجوهر يعد من أهم أبوابها ، لأنه أساس الموجودات ، يوجد بنفسه ولا يقوّم بغيره . يقوّم العرض ولا يتقوّم به ، ويسبق الأعراض كلها فى الوجود[١] . والجواهر جسمية وغير جسمية ، والجوهر الجسمانى ما كان ذا كيفيات ثابتة ، أو ما اتسم بصورة معينة[٢] . والجواهر غير الجسمية إما جزء جسم كالمادة والصورة ، أو مفارقة للجسم مطلقا كالنفس والعقل[٣] . وبقدر ما يتوسع ابن سينا هنا فى الجواهر الجسمية وأجزاء الجسم ، يهمل تماما الجواهر المفارقة ، وكأنما يؤخرها إلى المقالتين الثامنة والتاسعة حيث يعرض للمبدأ الأول والعقول والنفوس الفلكية .

ولسنا فى حاجة أن نشير إلى أنه يردد أفكارا أرسطية ، وإن كان يهمل الجواهر الثانية التى يراها ألصق بالمنطق منها بالميتافزيق . والواقع أن فكرة الجوهر عند أرسطو لا تخلو من تناقض ، فالجوهر الحقيقى عنده هو المفرد ، ما يُحس وما يُرى ، وما لا يوجد فى موضوع بحال[٤] . ثم هو فى الوقت نفسه صورة مجردة صالحة لأن تصدق على موجودات أخرى ، وهذه الصورة أقرب ما يكون إلى المثل الأفلاطونية . وليس بيسير أن نقول

---

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ — ٦٣ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) Aristote, *Metaph.* Z. 3.

بجوهر يكون تارة مفردا ، وأخرى صورة مجردة . وقد شاء ابن سينا أن يخرج من هــذا المــأزق بالتعويل على قسمة الجواهر إلى جسمية ومفارقة، وطبيعة كل من النوعين تختلف عن الأخرى تمام الاختلاف ، وليس بينها من جامع إلا أن كلا منهما يقوم بنفسه ، وهذا جامع منطق أكثر منه ميتافزيقى . والجواهر المفارقة التى يعتد بها ابن سينا الاعتداد كله تقربه من الأفلاطونية بقدر ما تبعده عن الأرسطية .

٤ـ المــادة والصورة :

يتكون كل جوهر جسمى من مادة وصورة ، ولا يمكن أن توجد إحداهما بالفعل بمعزل عن الأخرى[١] . ذلك لأن الوجود ثمرة تلاقيهما ، وما المــادة إلا استعداد وتهيؤ للقبول ووجود بالقوة ، والصورة تحصيل وتحقق بالفعل[٢] . وإذن لا وجود للمــادة الجسمية إلا بوجود الصورة ، ولا وجود للصورة الجسمية إلا بوجود المــادة[٣] . فهمــا متلازمتان ، وتوهم مادة جسمية بمعزل عن الصورة خروج بها من عالم الوجود الفعلى[٤] . ومع هذا ليست المــادة والصورة من مقولة المضاف بحيث لا يعقل أحدهما إلا بالقياس إلى الآخر ، إذ أنا نعقل كثيرا من الصور الجسمية ، ويعز علينا أن نثبت لهــا مادة[٥] .

غير أن الصور ليست كلها جسمية ، فهناك صور مفارقة للمــادة لا تتصل بها مطلقا[٦] . والصورة المــادية نفسها أقدم من وجود المــادة الجسمية ، يمنحها " واهب الصور " ، فيتم الوجود[٧] . ولا يسترسل ابن سينا فى هذا هنا ، ملاحظا أنه سيعرض له على شكل أظهر فى مواضع أخرى[٨] .

---

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ٧٢ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٣) » » ، ص ٧٩ .

(٤) » » ، ص ٧٧ .

(٥) » » ، ص ٨٠ .

(٦) » » ، ص ٨٧ — ٨٨ .

(٧) » » ، ص ٨٩ .

(٨) » » .

وهو بهـذا يفترق على كل حال عن أرسطو ، فبينما يقول الأخير بالمـادة والصورة ليفسر التغير فى عالم قديم أزلى ، إذا بالأول يستخدم الفرض نفسه ليفسر الخلق الذى جاء به القرآن . وما الوجود إلا اتصال المـادة بصورتها ، والعدم انفصالهـا عنها . والصور موجودة أزلا فى العقل الفعّال الذى يعطيها فيتحقق الـكون، ويسلبها فيحدث الفساد[1] . وبذا نخرج من غموض المـادة الأرسطية إلى هيولى وعناصر أزلية ، يشكلها ويصورها العقل الفعّال على مقتضى الحكمة .

وكانت فكرة الخلق هـذه من بين الأفكار التى قربت ابن سينـا من فلسفة القرون الوسطى المسيحية ، لأنها ترمى إلى التوفيق بين الدين والفلسفة . ومع هذا لم ترض كثيرين فى الشرق والغرب ، لأن هذا الخلق الأزلى يكاد يكون صوريا ، ولا يدع للبارئ المبدع مجالا يعتد به .

وفى مقابلة ابن سينا بين المـادة والصورة مقابلة واضحة ما أثار مشكلة مبدأ الفردية (Principe d'individuation) ، تلك المشكلة المدرسية الخالصة . هل أساس فردية الموجود وتشخصه مادته أو صورته ؟ لعل ابن سينا أميل — برغم مازعمه جيوم دوڤرنى — إلى القول مع دونس اسكوت بأنه الصورة ، فى حين أن القديس توماس يقول بالمـادة . ومهما يكن من أمر فهذه المشكلة لم تستوقف فلاسفة الإسلام بقدر ما استوقفت فلاسفة الغرب .

٥ — القوة والفعل :

تطلق القوة على مقدرة الحيوان على الحركة و إحداث أفعال مختلفة، وهى بهذا فاعلية . وتطلق أيضا على مدى تحمله ومقاومته إذا ما اشتد عليـه العمل أو أصيب بأذى بحيث لا ينفعل ، فهى انفعالية[2] . وفى كلتا الحالين قد تكون مجرد استعداد وتهيؤ ، فتصبح مبدأ تغير ووسيلة للانتقال من حال إلى أخرى[3] . والقوى نطقية تستلزم عقلا وتخيلا

---

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ — ٤١٤ .

(٢) « « ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٣) « « ، ج ١ ، ص ١٧١ .

كالمفكرة والمتخيلة لدى الإنسان ، وغير نطقية لا إرادة فيها ولا اختيار ، ومن أمثلتها الطبيعة التي تعتبر قوة بأوسع معنى(1) . ومن القوى ما هو قريب ينتقل إلى الفعل فورا ، وما هو بعيد يتم انتقاله في مرحلة طويلة(2) . ومنها ما هو بالطبع والفطرة ، ومنها ما يكتسب بالعادة والصناعة(3) .

ومن الفلاسفة من يزعم أن القوة لا توجد إلا متى وجد الفعل ، فالقاعد ليس في جبلته أن يقوم ما لم يقم ، والخشب ليس من شأنه أن يصنع بابا ما لم يصنع . وهذا زعم خاطئ ، ومؤداه استحالة الوجود ، لأن كل حادث — قبل كونه — لابد أن يكون ممكن الوجود ، وإلا امتنع وجوده . وهذا الإمكان وجود بالقوة ، وتهيؤ للوجود بالفعل(4) . وفي شيء من التهكم يلاحظ ابن سينا أن هذا الزعم يؤدي بأصحابه إلى العمى ، لأنهم إن فقدوا الإبصار بالقوة فلن يروا إلا مرة واحدة بالفعل ، ثم لا يرون بعدها شيئا(5) .

وهو في هذا يناقش ، على نحو ما صنع أرسطو ، رجال المدرسة الميغارية ، وإن لم يصرح باسمهم ، وكل ما يشير إليه أنهم جماعة عاصروا أرسطو وعاشوا بعده(6) . ثم يذكر اسما غريبا هو "غاريقو"(7) ، وأغلب الظن أنه تعريب محرف لكلمة Μεγαρικοι وقع فيه المترجمون الأول ، فانا نجد الكلمة نفسها في النص العربي لترجمة "الميتافزيقا" الذي علق عليه ابن رشد(8) ، وكثيرا ما خلط هؤلاء المترجمون في الأسماء اليونانية حين عربوها .

والقوة والفعل متقابلان : الأولى نقص والثاني كمال ، وإذا كان العالم الأرضي يخالطه الشر فما ذاك إلا لأنه عالم القوة . أما العالم السماوي فعالم الفعل الدائم ، ولا سبيل

---

(1) المصدر السابق ، ص ١٧٣ — ١٧٤ .

(2) » » ، ص ١٧٥ .

(3) » » ، ص ١٧٦ .

(4) » » ، ص ١٧٨ — ١٨٢ .

(5) » » ، ص ١٧٧ .

(6) » » ، ص ١٧٦ .

(7) » » .

(8) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، تحقيق بويج ، بيروت ١٩٥٢ ، ج ٢ ص ١١٢٤ .

الشر إليه[1] . والفعل سابق على القوة عقلا لأنها تستلزمه فى التصور ، وسابق عليها واقعا لأنها تستلزمه فى الوجود ولا تتحول بدونه . و باختصار ما هو بالفعل أزلى أبدى ، وما هو بالقوة حادث ولا بقاء له .

وواضح أن هذا الفصل يلتقى تمام الالتقاء مع مقالة Θ من " الميتافزيق " . و يبدو منه أن ابن سينا فهم فكرة القوة والفعل الأرسطية على وجهها ، وتبين أنها ترمى هى الأخرى إلى تفسير التغير ، كفكرة المادة والصورة . والجديد فيها أنها تتفادى الطفرة والانتقال المفاجئ ، فالتغير عند ابن سينا وأرسطو يسير سيرا مطردا من طرف إلى آخر ، من مجرد استعداد إلى تحقق بالفعل ، والبناء لا يبنى إلا أن كان عنده استعداد للبناء ، والوجود ليس إلا خروجا من عالم القوة إلى عالم الفعل . غير أن ابن سينا يبرز الجانب العلوى لفكرة الفعل ، و يربطها أكثر من الفيلسوف اليونانى بعالم السموات ، عالم الأزلية والأبدية ، وهذا يتسق مع نظام الكون الذى تصوّره .

٦ — نظرية العلل :

وقف عليها ابن سينا مقالة بأكملها ، وعرضها فى وضوح وترتيب ملحوظين . و إذا كان قد أخذ فيها عن أرسطو ، فإنه أضاف إليه مادة جديدة ، وفصّل القول فيها بدرجة لا تلحظ لدى المعلم الأول . ونحا بها منحى يتفق مع الأهداف الرئيسية لمذهبه ، فبرزت لديه الفاعلية إلى جانب الصورية ، وطغت الغائية على الآلية .

وعنده أن العلل أربعة : عنصر أو مادة ، وصورة ، وفاعل ، وغاية . و يراد بالعنصرية أو المادية جزء من قوام الشىء هو ما يكون بالقوة ، و بالصورة جزء من قوام الشىء هو ما يكون بالفعل ، و بالفاعلية ما يفيد وجودا مباينا لذاته ، و بالغائية ما يحصل من أجلها وجود مباين لها [2] . ولا يمكن أن تكون العلل إلا أربعا ، لأن السبب إما أن يكون داخلا فى قوام المسبب و جزءا من وجوده ، أولا . فإن كان داخلا فى قوامه فهو ما يحقق وجوده بالقوة ،

---

(١) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ١ ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

أولئك هي الهيولى ، و ما يحقق وجوده بالفعل ، وتلك هي الصورة . وإذا لم يكن داخلا في قوامه فهو إمّا من أجله يوجد السبب ، وتلك هي الغاية ، أو يكون له شأن في وجوده دون أن يكون داخلا في قوامه ، وتلك هي الفاعلية . وقد تعدّ هــذه العلل خمسا ، على اعتبار أن العنصر من حيث هو هيولى عامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين هيولى خاصة ، وهذا تكرار في الواقع (١) .

والعنصرية استعداد لقبول شيء كاستعداد اللوح للكتابة، والخشب لأن يكون سريرا، والآحاد لأن تكون عددا (٢) . وكل عنصر من حيث هو عنصر له القبول فقط ، وأما حصول الصورة فله من غيره (٣) . وانتقال العنصر من حال القوة قد يتم دون تركيب فيسمى موضوعا بالقياس إلى ما هو فيه ، أو بتركيب فيسمى أسطقسا، وهو أصغر ما ينتهي إليه القاسم في القسمة (٤) .

ويقال صورة لكل ما يصلح أن يفعل، وبهذا المعنى تشمل الجواهر المفارقة. ويقال أيضا على كل ما تتقوّم به المـادة وتكمل، فتنشأ عنها الحركات والأعراض المختلفة. وتقال أخيرا على نوع الشيء وفصله وجنسه(٥) . وبذا استوعب ابن سينا مختلف المعاني التي ذهب إليها أرسطو في مدلول الصورة ، وجعلها تواجه نظريتي التغير والمعرفة، بل وعالم اللامتغير .

والفاعل ما يفيد شيئا آخر وجودا ليس له من ذاته ،وليس بلازم أن يكون مؤثرا بالفعل بل قد يكون مفعوله معدوما ، ثم يعرض له ما يصير معه فاعلا(٦) . وقد يظن أن الشيء إنما يحتاج إلى العلة الفاعلة في حدوثه، فإن وجد استغنى عنها ، وإذن هي لمجرد الحدوث ولابد لها أن تسبق المعلول ، ولا داعي لأن تصاحبه . وهذا ظن باطل ، لأن الوجود بعد الحدوث إن كان بالذات فلا يحتاج إلى علة خارجة عنها ، وإن كان بغير الذات فإنه

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
(٢) « « ، ص ٢٧٨ — ٢٧٩ .
(٣) « « ، ص ٢٨١ .
(٤) « « ، ص ٢٨٠ .
(٥) « « ، ص ٢٨٢ .
(٦) « « ، ص ٢٥٩ .

لا يتحقق ولا يبقى إلا بالعلة التي أحدثته[1] . وفي حديث ابن سينا عن الفاعلية ما يؤذن بأنه يستمسك بالآلية ، ولو في عالم الطبيعة على الأقل، ولكنه لا يلبث أن يردها إلى غائية مفرطة .

والغاية ما لأجله يكون الشيء،وقد تكون في نفس الفاعل كالفرح بالغلبة، أو خارجة عنه كمن يفعل شيئا ليرضى به غيره. ومن الغايات التشبه بشيء آخر ،والمتشبه به من حيث هو متشوق إليه غاية ، والتشبه نفسه غاية[2]. والعلة الغائية مسببة لوجود العلل الأخرى، وهي سابقة عليها في الذهن والوجود ، فهي علة العلل[3] . وإثباتا لهذا يستعرض ابن سينا العلل الأخرى علة علة ، محاولا ردها إلى الغائية[4] . وفي هذا ما يبعده عن أرسطو الذي يرد العلل إلى الهيولى والصورة اللتين يتكون منهما الشيء ويعلم بهما ، والفاعل إنما يفعل على حسب صورته ، والغاية مرتسمة أيضا في صورة المحرك يقصد إليها[5] . وطبيعي أن يعتد ابن سينا بالغائية اعتدادا أوضح من فيلسوف اليونان ، لأن عالمه كله يخضع للمبدأ الأول غاية الغاية ، وهو أشبه ما يكون " بمملكة غايات " إن صح أن نستعمل هنا التعبير الكانتي. والقول بالغائية لا ينفي الاتفاق أو الصدفة ،لأن هذه غاية خفية وغير محددة[6]. ولا عبث في الكون مطلقا ، بل كل ما فيه يسير حسب نظام ثابت، وتدبر وحكمة أزلية[7] .

والعلل الحقيقية موجودة مع معلولها ، أما المتقدمة عليه فهي علل بالعرض . والعلل متناهية مهما تلاحقت، بحيث تنتهي إلى علة العلل التي هي علة في ذاتها ، وليست معلولا لشيء آخر . والعلة الكاملة هي التي تعطي الوجود وتبقى عليه ، ويسمى هذا " إبداعا " ،

---

(1) المصدر السابق ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

(2) » » ، ص ٢٨٣ .

(3) » » ، ص ٢٩٢ — ٢٩٣

(4) » » ، ص ٢٩٤ — ٢٩٨ .

(5) Aristote, *Mét.* Δ, 88 ; *Phys.* II, 8, 199 a.

(6) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ .

(7) المصدر السابق ، ص ٢٨٩ — ٢٩٠ .

لأنه "أيس" بعد "ليس" مطلق[1] . وقد يطلق الإبداع على معان أخرى ، وأوضحها الخلق ابتداء من غير مادة سابقة ، وأسمى صوره ما لم يكن بعلة متوسطة ، وإنما يصدر عن العلة الأولى مباشرة[2] . وهنا تظهر ناحية يتميز بها ابن سينا ، وهي حرصه على دقة المصطلحات الفلسفية ، فيحدد معنى الإبداع ، ويلجأ إلى لفظين جديدين يحرص عليهما ويعتز بهما ، ويستعملهما للدلالة على الوجود والعدم ، وهما "الأيس والليس" . وقد استلفتا نظر الخليل بن أحمد اللغوي المشهور من قبل ، وهو ذو نزعة فلسفية معروفة[3] .

وتعتبر العلل الأربعة مبادئ للعلوم تامة ، وإن لم تتوفر فيها بنسبة واحدة . فهي على اختلافها من أسس العلم الطبيعي ، والعلل المادية والصورية دعامة العلم الرياضي ، وعلى الفاعلية والغائية يقوم العلم الإلهي[4] .

٧ — المبدأ الأول :

سبق لنا أن أشرنا إلى أن العلل متناهية ، تنتهي عند علة أولى هي علة العلل ومبدأ الكل ، وليست معلولة لشيء آخر . وتسمى العلة التامة ، لأن جميع الأشياء توجد من أجلها ، وهي لا توجد من أجل شيء[5] . فالمبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وما عداه ممكن يستمد الوجود منه ، هو مبدأ لأنه يصدر عنه كل شيء ، وأول لأنه سابق أزلا على كل وجود[6] . وهو تام الوجود ، لأنه واجب الوجود بذاته ، ولذاته ، وكل وجود فائض من وجوده[7] .

---

(1) المصدر السابق ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

(2) « « ، ص ٢٦٧ .

(3) الفيروزابادي ، القاموس المحيط ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج ٢ ص ١٥٠ .

(4) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ — ٣٠٠ .

(5) المصدر السابق ، ص ٣٢٧ — ٣٤١ .

(6) « « ، ص ٣٤٢ — ٣٤٣ .

(7) « « ، ص ٣٥٥ .

والمبدأ الأول واحد من جميع الوجوه، واحد في ذاته ، واحد في صفاته . فلا شريك له ، ولا ند ، ولا ضد . برئ من المادة وعلاقاتها ، فلا كم له ، ولا كيف ، ولا أين ، ولا متى . وإذن لا جنس له ، ولا فصل ، ولا نوع ، ولا حد ، ولا ماهية . ولا برهان عليه أيضا ، لأنه برهان نفسه ، وبرهان كل شيء سواه . ويمكن أن يقال إنه جوهر ، بل هو الجوهر الحق في الواقع ، إذ لا يوجد في موضوع بحال ، ولكن الأولى ألا يطلق عليه هذا اللفظ[1] .

وهو خير محض ، لأنه وجود تام ، والوجود خير دائما ، ومصدر الخيرات والكمالات كلها[2] . مبرأ من كل عيب ونقص ، فهو جمال وكمال وبهاء ، بل هو غاية في كل ذلك ، ومصدر الكمال والبهاء في كل شيء[3] . هو الحق المطلق الذي لا يرقى إليه أي شك ، والاعتقاد بوجوده جازم صادق[4] . يعشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام ، فهو عاشق ومعشوق في آن واحد ، إلا أن عشقه لا حركة فيه ولا انفعال[5] .

وأخيرا هو عقل محض يعقل ذاته ، فهو عاقل ومعقول ، وليس في ذلك تعدد ألبتة لأنه ينصب على شيء واحد[6] . وهو في عقله لذاته يعقل أنه مبدأ كل شيء ، فيعقل الموجودات جميعها على نحو كلي لا تشوبه شائبة التغير ولا يختلط بالزمن[7] . وكثرة المعقولات لا تؤدي إلى كثرة في ذاته ، لأن تكثرها إنما يتم بعد انفصالها عنه[8] . يعقل الأسباب فيعقل مسبباتها ، وبذا يحيط علمه بكل شيء ، " لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض " [9] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤٤ — ٣٥٤ .
(٢) » » ، ص ٣٥٦ .
(٣) » » ، ص ٣٥٦ ، ٣٦٨ — ٣٦٩ .
(٤) » » ، ص ٣٥٦ .
(٥) » » ، ص ٣٦٣ .
(٦) » » ، ص ٣٥٧ .
(٧) » » ، ص ٣٥٩ .
(٨) » » ، ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ — ٣٦٢ .
(٩) » » ، ص ٣٥٩ .

هذه هي فكرة الألوهية عند ابن سينا ، وتقوم على أساسين واضحين هما التوحيد والتنزيه ، فتلتقي دون نزاع مع العقيدة الإسلامية . وفيها عناصر أرسطية ظاهرة ، فالمبدأ الأول عند ابن سينا ، كالمحرك الأول عند أرسطو ، ليس جسميا بحال ، لأنه فعل دائم ، والمادة ليست إلا قوة . وهو أيضا عقل يعقل نفسه ، وهنا نجد لدى الفيلسوفين ألفاظا وعبارات تكاد تتكرر بنصها . إلا أن فيلسوف الإسلام لايلبث أن يبتعد عن فيلسوف اليونان، ليقترب من عقيدته على نحو ما صورها معاصروه ومن سبقوه من فلاسفة ومتكلمين. فيرى أن المبدأ الأول واجب الوجود بذاته ، وليست بنا حاجة إلى البرهنة على وجوده ، وبذا يسلم من برهان الحركة المضني الذي عوّل عليه أرسطو في الجزء الثامن من " السماع الطبيعي "، وعاد إليه في " ما بعد الطبيعة " . ويحاول على نحو ما صنع تامسطيوس من قبل ، في شرحه " لمقالة اللام " ، أن يبسط علم الله ويخرج به عن دائرة ذاته ، لأنه ، وهو يعقل ذاته ، يعقل عن طريقها كل شيء[1] . وهذا مالم يقصد إليه أرسطو الذي حرص على أن يعزل إلهه عن عالم التغير والمادة عزلا يكاد يكون تاما[2] . على أن هذا التأويل لايرضي المتكلمين ، وخاصة الغزالي الذي حمل على الفلاسفة حملة عنيفة ، لأنهم قصروا علم الله على الكليات ، وهو الذي يحيط بكل شيء . وكأنما كان ابن سينا يتوقع هذه الحملة ، لذا شاء أن يستخلص من العلم بالكليات علما بالجزئيات. ذلك لأن الأول يعلم الأسباب ، ويعلم ضرورة مايترتب عليها ، فيكون مدركا للأمور الجزئية من حيث هي كلية[3] . ولكن هل يسمى هذا علما بالجزئيات حقيقة ؟

٨ — الصدور :

لايقف ابن سينا عند المحرك الذي يحرك دون أن يتحرك ، ويقصد إلى إثبات أن الله علة فاعلة لا مجرد غاية وهدف ، فيقول بالصدور ليبين الصلة بين الله والعالم ، ويفسر الخلق والإبداع . وما دام واجب الوجود عقلا محضا ، فهو يعقل ذاته، ويعقل ضرورة

---

(١) عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، ج ١ ، " من شرح تامسطيوس لحرف اللام " ، ص ٢٠ .

(٢) Ross, *Aristotle*, London 1930, p. 182.

(٣) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٦٠ .

صدور الكل عنه ، فتعقله علة للوجود ، وأول موجود صدر عنه هو العقل الأول ، وهو ممكن بذاته ، واجب الوجود بغيره . ولا يمكن أن يصدر عنه إلا جوهر مفارق واحد، لأنه هو نفسه واحد من كل الجهات . وعند العقل الأول تبدأ الكثرة : فبتعقله لواجب الوجود يصدر عنه العقل الثاني ، و بتعقله لذاته من ناحية أنه واجب الوجود بغيره تفيض عنه نفس فلكية ، ومن ناحية أنه ممكن الوجود يفيض عنه الفلك الأقصى . وهكذا حتى نصل إلى العقل العاشر ، أو العقل الفعّال الذي يدبّر عالم الأرض . وتصدر عنه الهيولى الأولى وصورها المختلفة ، بما فيها النفوس البشرية ، ولذا سمي "واهب الصور "(1) .

وإنما كانت العقول عشرة تبعا لعدد الأفلاك، على حسب ماقرره بطليموس في كتاب "المجسطي" . حقا إن أرسطو يصعد بها إلى نحو ٥٥ ، ولكن النظريات الفلكية التي جاءت بعده أدق وأضبط(2) . فهناك عشرة عقول ، منها تسعة لعالم السموات وواحد لعالم الأرض ، وإلى جانبها تسع نفوس فلكية . وهذه العقول تفسر الحركة والتغير ، كما تفسر الوجود والصلة بين الله والعالم . فهي مصدر حركة الأفلاك ، لأنها قوة غير متناهية . وإذا كان لكل فلك نفس خاصة به ، فإنما تستمد قوتها من عقل الفلك نفسه(3) . ونستطيع بهذا أن نفسر عبارات وردت على لسان المعلم الأول ، وفيها ما يؤذن بالتناقض، وهي " أن الفلك متحرك بطبعه " ، أو " أنه متحرك بالنفس" ، أو " أنه متحرك بقوة غير متناهية "(4) . وتتحرك العقول والنفوس الفلكية بعامل الشوق والتشبه بالأسمى . وبما أنها كلها تعشق واجب الوجود ، فالحركة والتغير مردهما في آخر الأمر إليه(5) .

والعالم مخلوق من عدم ، ولكنه قديم ، "كان الله وخلق "، لا أنه "كان ثم خلق" . لأن القول بحدوث العالم ، على نحو ما تصوره " أحداث المتفلسفة الإسلامية " ، يؤذن بطروء التغير على الله ، وهذا محال(6) . ويظهر أن ابن سينا يشير هنا إلى بعض معاصريه،

(1) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ — ٤٠٨ .
(2) « « ، ص ٤٠٠
(3) « « ، ص ٣٨٦ — ٣٩٤ .
(4) « « ، ص ٣٩٢ .
(5) « « ، ص ٣٩٣ .
(6) « « ، ص ٣٧٦ — ٣٨٠ .

أمثال أبي القاسم الكرماني (١) ، ويتهمهم " بالمعطلة " ، لأن قولهم بحدوث العالم يؤدي إلى تعطيل وجود واجب الوجود قبل أن يوجد العالم (٢) . فالله علة فاعلة خلاقة ، خلقت العالم قبل الزمان ، وبقي متوقفا عليها إلى النهاية .

والقول بخلق العالم يلتقي مع تعاليم الإسلام ، بقدر ما يبتعد عن الأرسطية ، ولا سيما وهو على ذلك النحو من الصدور الذي يرجع إلى أصل أفلوطيني واضح . غير أن هذا الخلق يكاد يكون صوريا ، لأنه لايدع مجالا للحرية والاختيار ، ويخضع الخالق جل شأنه للضرورة ونظام الكون العام . وبذا لايرضى المعتزلة ولا الأشاعرة الذين يرون أن الله حر ، يخلق أو لا يخلق كما يشاء ، " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " . وابن سينا الحريص على التوحيد يغدق على العقول المفارقة صفات تكاد تختلط بها مع واجب الوجود ، وتنتهي إلى تعدد لم يرده . والواقع أن العقول العشرة نظرية متهافتة ، وهي في أساسها فلكية طبيعية ، وازداد تهافتها باستخدامها في الإلهيات . وقد انقضى الزمن الذي كانت تفسر فيه حركات الأفلاك تفسيرا غيبيا أسطوريا ، بعد أن اكتشف نيوتن قانون الجذب العام .

٩ — العناية :

في الكون آيات عجيبة وحكم باهرة لا يمكن أن تصدر اتفاقا ، وإنما جاءت وليدة تدبير محكم ونظام دقيق ، وهذا ما نسميه العناية . ويراد بها علم الله الأزلي بنظام الخير والكمال ، وصدور العالم عنه وفق ذلك وعلى أكمل وجه ممكن (٣) ، ولكن هل معنى هذا ألا سبيل للشر إلى هذا العالم ؟ استمسك بهذا قوم ، وأنكره آخرون .

ولا يجد ابن سينا بدا من التسليم بوجود الشر ، وكيف لا وهو يراه بعينه ، ويسمعه بأذنه . ويذهب إلى أن الشرور متنوعة : فمنها الأمراض والآلام ، ومنها الذنوب والمعاصي ،

---

(١) محمد ثابت الفندي ، الكتاب الذهبي للمهرجان الألفي لذكرى ابن سينا ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٠٤ .

(٢) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٣٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤١٤ — ٤١٥ .

ومنها القحط والجدب[1] . وكم يذكرنا هذا بتلك القسمة الثلاثية التي قال بها ليبنتز بعده بنحو سبعة قرون ، وتقوم على تقسيم الشرور إلى ثلاثة أقسام : طبيعية ، وأخلاقية ، وميتافزيقية[2] .

وإذا كان الشر موجودا ، فكيف نوفّق بينه وبين عناية الله وخيرية العالم ؟ هـذا ما أجهد ابن سينا نفسه فى توضيحه ، ملاحظا أن هذه الشرور لا تتنافى مع العناية فى شىء . ذلك لأنها طفيفة وجزئية ، فلا توجد إلا فيما تحت فلك القمر ، أما عالم السموات فخير كله ، ولا جدال فى أن عالم الأرض أصغر بكثير من عالم السماء . على أن الشرور الأرضية نفسها محدودة ، فهى لا تصيب إلّا أشخاصا وفى أوقات معينة ، فى حين أن الأنواع محفوظة والفرد لا أهمية له بجانب النوع[3] . وهناك شرور ظاهرية ، أو إن شئت نسبية ، ليست شرا فى ذاتها ، كالجهل بالفلسفة أو الهندسة يكون شرا بالنسبة لأناس ، ولا ضير فيه على آخرين[4] ، وكالنار تكون شرا إن أحرقت الناسك الفقير ، وخيرا إن ساعدت على نضج الطعام[5] . وهناك شرور صغيرة توصل إلى خير محقق ، وتقى من شر أعظم ، وكثيرا ما تحدثوا عن أخف الضررين وأهون الشرين ، دون أن يتعارض هـذا مع كمال الكون وصلاحه[6] . ووجود هذه الشرور لا يعنى أنها غير مرادة ، فإن الحكمة فيها واضحة والمصلحة منها ظاهرة ، ولا غضاضة مطلقا من دخول الشر فى القضاء الإلهى[7] . ولن يحول دخوله دون القول بخيرية العالم ، لأن أكثريته فى جانب الخـير ، وليس فى الإمكان أبدع ممـا كان[8] .

---

(1) المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(2) Leibnitz, *Théodicée*, I partie, 21.

(3) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(4) المصدر السابق .

(5) » » ، ص ٤٢٠ .

(6) » » ، ص ٤١٨ .

(7) » » ، ص ٤٢١ .

(8) » » ، ص ٤٢٠ ؛ جيل صليبا ، الكتاب الذهبى ، ص ١٩٠ — ١٩٩ .

نستطيع إذن أن نعد ابن سينا بين المتفائلين، أمثال سقراط وأفلاطون والرواقيين من القدامى أو ليبنتز وڤولتير من المحدثين. وقد عاش في جو لم تفقد فيه مشكلة الصلاح والأصلح كل ما كان لها من صدى، بعد أن رددها المعتزلة في حماس وقوة قبله بنحو قرن أو يزيد. واتصل بالغنوصية المزدكية والمانوية التي جعلت من الخير والشر مبدأين أساسيين لفلسفتها وعقيدتها. ومع هذا يأبى ابن سينا إلا أن يربط نظريته في العناية بأرسطو والمشائية، وكأنه ينحو في ذلك منحى الاسكندر الأفروديسى الذى عز عليه أن تكون هذه النظرية من صنع الرواقيين وحدهم. حقا إن المعلم الأول حرص على أن يخضع الكون لشيء من النظام والغاية، وردد أن الله والطبيعة لا يعملان شيئا عبثا، ولكن فكرة الألوهية عنده لا تتسع لمعنى العناية.

ومهما يكن من أمر فابن سينا يرد — كليبنتز — الخير والشر إلى الله، ولا يرى في صدور الشر عنه نقصا، لأن ما هو شر في ذاته خير بالنسبة لجملة العالم. ولكن أليس في هذا تحديد لقدرة البارئ جل شأنه؟ يظهر أن القائلين بنظرية الصدور فاتهم جميعا أن يضعوا القدرة الإلهية في مكانها اللائق بها. ومن جهة أخرى، أما كان في الإمكان أن يخلق العالم ولا شرور فيه؟ يضع ابن سينا هذا السؤال، ولا يجد جوابا عليه إلا أن النظام الأكمل للكون يقتضى وجود هذه الشرور[1].

(د) الإلهيات فى العالم العربى

سبق لنا أن عرضنا لأثر كتاب "الشفاء" في العالم العربى، وبينا أنه كان دعامة قوية من دعائم الفكر الإسلامى العلمى والفلسفى منذ القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر للهجرة[2]. وإذا وقفنا عند "الإلهيات" خاصة، وجدنا أنه كان من أشد أقسامه تأثيرا، لأنه يدور حول مشاكل شغلت الأذهان وكانت أساس البحث فيما سمى بعلوم المعقول.

---

(١) ابن سينا، الإلهيات، ص ٤٢٢.

(٢) ابرهيم مدكور، المدخل، القاهرة ١٩٥٢، مقدمة، ص (٢٨).

ففى حياة ابن سينا كان تلاميذه يتذاكرونه ، وفى مقدمتهم الجوزجانى وبهمنيار ، وتابعهم فى ذلك تلاميذهم كاللوكرى والغيلانى من رجال القرن الخامس الهجرى ، والسرخسى والنيسابورى من رجال القرن السادس[1] . وهنا تتصل السلسلة بنصير الدين الطوسى الذى يعد تلميذا مخلصا لابن سينا ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف، وقد وقف من "إلهياته" موقف الشارح والمدافع .

وإلى جانب هؤلاء نجد مفكرين عظيمين من مفكرى الإسلام فى القرن الخامس للهجرة تعاصرا وتلاقيا فى كثير فى اتجاهاتهما ، ونعنى بهما الغزالى والشهرستانى، قرآ "الإلهيات" وألما به إلماما دقيقا ، وأدركا ما فيه من مواطن الضعف . ويكاد الغزالى يركز حملته على الفلاسفة — فى شخص ابن سينا خاصة — حول البارئ وصفاته وصلته بمخلوقاته ، فلا يرتضى فكرة الألوهية على نحو ما صوروها ، وينكر نظرية الصدور وقدم العالم[2] . والشهرستانى ، حين يفصل القول فى حدوث العالم واستحالة قدمه، يحكى على لسان ابن سينا آراء استمد أغلبها من "الإلهيات"[3] . ويجئ ابن رشد فى القرن السادس، فيختم سلسلة كبار الفلاسفة الإسلاميين ، وفى "تفسيره لما بعد الطبيعة" يرجع لابن سينا رجوعه إلى المشائين الآخرين ، ويعرض آراءه المختلفة[4] .

وفى العصور الأخيرة ، يمكننا أن نشير إلى النسفى والإيجى والتفتازانى الذين كانت مؤلفاتهم عمدة البحث النظرى، وقد أخذوا بدورهم عن "الإلهيات" ، وتأثروا به كثيرا . وإذا كانت الدراسات الكلامية هدف هؤلاء جميعا ، فلا غرابة فى أن يرجعوا إلى كتاب ابن سينا وهو فى صميم العلم الإلهى ، مؤيدين كانوا أو معارضين ، وفى فلسفتهم الدينية صدى واضح له .

---

(١) محمود الخضيرى ، الكتاب الذهبى ، ص ٥٣ — ٥٩ .

(٢) الغزالى ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ١٩٢٧ ، ص ٢٣ — ٧٨ ، ٧٩ — ١٣٢ .

(٣) الشهرستانى ، نهاية الاقدام ، لندن ١٩٣٤ ، ص ٢٥ — ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ — ٢٢٤ — ٢٢٥ .

(٤) ابن رشد ، تفسير ما بعد الطبيعة ، ج ٣ ، ص ١٤٩٨ .

(هـ) الإلهيـات فى العالم اللاتينى[١]

لم يقف أثر هذا الكتاب عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان فى مقدمة أجزاء "الشفاء" التى عنى الغربيون بترجمتها . وقد عرضنا من قبل لهذه الترجمة ، وأشرنا إلى طليطلة كانت مقرها الأول ، وأنها بدأت فى تاريخ مبكر ، فى الربع الأخير من القرن ثانى عشر . وعُوِّل فيها على الأسبانية الدارجة ، القشتالية ، فكان يترجم من العربية إليها ، نها إلى اللاتينية تحت إشراف جند سالينوس ورعايته[٢] .

وما إن ترجم كتاب "الإلهيـات" ، أو "الميتافزيق" كما كانوا يسمونه ، إلى لاتينية حتى أخذ فى نسخه والمسارعة إلى اقتنائه ، وانتشر فى الأوساط الثقافية الأوروبية المختلفة ، كمونبليه ، وباريس ، وأكسفورد ، وكولونى . وعنى مفكرو الغرب بدرسه تفهمه ، لأنه يشرح أرسطو ويكمّله ، وينقّحه خاصة من الناحية الدينية ، ويلتقى مع آراء رها من قبل لدى القديس أوغسطين ، ويواجه مشاكل كانوا يبحثون عن حلها . نستطيع أن نقول إن فلسفة ابن سينا مثلت فى الغرب بجزءين من أجزاء "الشفـاء" ، ـا "كتاب النفس" و"الإلهيـات" ، وقد وصلا فى القرن الثالث عشر إلى منزلة يسم إليها أى جزء آخر ، بل ولا أى كتاب فلسفى عربى .

وكان أثر "الإلهيـات" عميقا إلى حدّ أنه كان كثير الورود على الأقلام ، واستخدمت كثرة بعض تعبيراته وتعاريفه . ووضعت كتب اعتمد فيهـا على كثير من نصوصه ، ومن أخصها "De fluxu entis" ، ذلك الكتاب المنحول الذى يأخذ عن ابن سينـا دون أن يصرح دائما باسمه[٣] . وأثار كتاب "الإلهيـات" حركة فكرية اشتد فيهـا الأخذ والرد وهى ما سميت بالأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينـا اللاتينى[٤] .

---

(١) عوّلنـا فى هذا على بحث مستفيض للأب قنواتى لم يتسع له المجال هنـا ، وعنوانه : L'Influence de la Métaphysique d'Avicenne dans l'Occident latin ، وسينشر قريبا .

(٢) ابرهيم مدكور ، المدخل ، مقدمة ، ص (٣١) — (٣٢) .

(٣) **Edité par R. de Vaux dans,** ***Notes et textes sur l'avicennisme latin***

(٤) **R. de Vaux,** *l'avicennisme latin*, **Paris 1934.**

وتأثر به مؤيدوه ومعارضوه على السواء ، ويكفى أن نشير إلى مثلين اثنين : روجر بيكون ، والقديس توماس الأكوينى .

فأما الأول فمن أعرف مفكرى القرن الثالث عشر بحياة ابن سينا ومؤلفاته ، وكان معجبا به الإعجاب كله إلى حد أنه كان يعدّه خير شارح لأرسطو والممثل الحق للفكر العربى[1] . وراقه من " الإلهيات " أنه يقول بالبعث والسعادة الأخروية ، ويسلم بالملائكة . وشاء أن يطلق على البابا لقب " خليفة الله فى أرضه "[2] ، على نحو ماصورت المقالة العاشرة من " الإلهيات " الخليفة فى الإسلام[3] .

وأما الثانى فيظهر أنه كان سينويا فى البداية ، ثم تحول إلى معارض فيما بعد ، ونقد القديس أوغسطين لا لشىء إلّا لأن فى آرائه شبها وصلة بالآراء السينوية[4] . ومع هذا كان يتحدث عن ابن سينا دائما باحترام وتقدير ، فلم يقل عنه قط ما قال عن ابن رشد من أنه كان مشوها للحقائق . وأخذ عنه أشياء مختلفة ، بنصها أو بشىء من التعديل ، كالقول بالصور الجسمية ، وقسمة الشرور إلى أنواع ثلاثة ، وأن الله لا جنس له ، وأن وجوده وذاته شىء واحد ، وأنه واجب الوجود بذاته . ويكاد يدور نقده حول المسائل التى تتعارض مع التعاليم الدينية ، كالعلم الإلهى وقصره على الكليات ، ونظرية الصدور وتعارضها مع قدرة الله وحرية الفرد . وهنا يلتقى القديس توماس فى الغرب بحجة الإسلام الغزالى فى الشرق ، ويردد اعتراضات شبيهة بما ورد فى " تهافت الفلاسفة " .

وما إن جاء القرن الرابع عشر حتى بدأ المذهب الرشدى يطغى على المذهب السينوى ، ولكن لم يخفت صوت ابن سينا على كل حال ، وبقى يردد فى هذا القرن والقرنين التاليين . وقد قيل باتصال تاريخى ، أو فكرى على الأقل ، بين بعض النظريات السينوية ونظريات لديكارت وبسكال . ومنذ القرن الماضى عنى أتباع القديس توماس بالبحث عن مصادر

(1) R. de Vaux *Notes et textes* p. 68.

(2) " " " op. cit.

(3) ابن سينا ، الإلهيات ، ج ٢ ، ص ٤٥١ — ٤٥٤ .

(4) E. Gilson, *Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin*, *Archives*, *tome* I, Paris 1926.

تفكيره لدى ابن سينا ، إلى جانب عناية المستشرقين بالفيلسوف الإسلامى . وكان العيد الألفى لذكراه فرصة مواتية لإثارة مشاكل ودراسات مختلفة حوله فى الغرب لا تقل عما أثير فى الشرق ، وكان " للإلهيات " من تلك الدراسات حظ أوفر .

* * *

فى كل هذا ما يشهد بأن " الإلهيات " كتاب ذو غاية وأثر وتاريخ . فأما غايته فهى التوفيق بين الفلسفة والدين ، ولتحقيق ذلك وضع ابن سينا مبادئ لم يبتكرها جميعا ، ولكنه عرف كيف ينسّقها ويلائم بينها ، بحيث أضحت فى ثوبها الجديد من صنعه وتأليفه . وقدّر لها أن تبقى دعائم للفلسفة الإلهية عدة قرون .

وأما أثره فيرجع إلى أنه كتب بلغة عصره وروحه ، فصادف هوى وسدّ حاجة ، ونفذ إلى المدارس المختلفة المؤيدة والمعارضة . ففى الشرق نجد الغزالى يأخذ عنه فى الوقت الذى يحمل عليه حملة قاسية ، وفى الغرب لم تمنع معارضة القديس توماس له من أن يتأثر به . ولم يقف أثره عند المدارس الإسلامية والمسيحية ، بل امتد إلى المدارس اليهودية ، وكان بعض مفكرى اليهود فى القرون الوسطى منه بمثابة التلاميذ والأتباع .

وأما تاريخه فيصعد إلى أثينا فى أوجها الفكرى ، ويمر بالاسكندرية ، وينتهى إلى بغداد . ثم ينتقل إلى طليطلة ، ومنها إلى باريس وأكسفورد ، وله أصداء فى التفكير المعاصر . يصدر عن " ميتا فزيقى " أرسطو أولا ، ولكنه يعدّلها وينقّحها فى ضوء ما جاء به الشراح المتأخرون ، وما أملته عليه بيئته وعقيدته . واستطاع بهذا أن يتآخى مع فلسفات دينية مختلفة شرقية وغربية . قد يكون فى اقترانه بأرسطو ما ساعد على ذيوعه وامتداد أثره ، ولكنه استطاع بنفسه أن يبعث فى الغرب إبان القرن الثالث عشر مذهبا سينويا اقترب من أوغسطين وأفلاطون بقدر ما ابتعد عن أرسطو والمشائية . ولا يزال الباحثون يكشفون فيه عن نواح تربطه بمثل ديكارت ، أو تقربه من مثل برجسون ، ويأبى مفكرو القوقاز اليوم إلا أن يعقدوا نسبا بينه وبين المادية الجدلية .

* * *

ونحن على يقين من أن نشر كتاب " الإلهيات " سيغذى هذه الدراسات المتصلة . وقد عكف على تحقيقه أربعة من أصدقاء ابن سينا ودارسيه ، وهم الأب جورج شحاته

قنواتى ، والأساتذة محمد يوسف موسى ، وسليمان دنيا ، وسعيد زايد . وقد قضوا فى ذلك عدة سنوات ، وعوّلوا على طائفة مختارة من المخطوطات . وكم كانوا يودون أن يكون بين أيديهم نص محقق لترجمة "الإلهيات" اللاتينية ، ولكن أبطأ الزمن بعض الشيء بالآنسة دالفرنى التى اضطلعت بذلك . ولم يسعهم إلا أن يلجئوا لنسخة من تلك النسخ المأخوذة عن طبعة البندقية H ، التى عوّل عليها الأستاذ محمود الخضيرى فيما عرض من فهرس للمصطلحات [1] . وإنى إذ أقدم ثمرة مجهودهم الطويل ، أحرص على أن أسجل لهم خالص الشكر والتقدير .

ابراهيم مدكور

---

(1) *Avicenna Metaphysica*, N. Y. 1948.

المخطوطات التى قام عليها التحقيق

(١) الشفاء طبعة طهران ، ورمزه ط

(٢) هامش طبعة طهران ، « طا

(٣) بخيت (الأزهر) ٣٣١ ورمزه ب

(٤) بخيت (هامش) « بخ

(٥) دار الكتب المصرية ١٤٤ « جـ

(٦) « « « ٨٩٤ « د

(٧) « « « ٨٢٦ « ص

(٨) المتحف البريطانى ٧٥٠٠ « م

وجميع المخطوطات قد وصفت عند تحقيق مدخل الشفاء لابن سينا ، عدا مخطوط (جـ) ومخطوط (ص) ، وها هو وصفهما :

فأما جـ فهو : ١٤٤ حكمة

٢٠ × ١١ سم

المكتوب ١٢ ½ × ٥ ½ سم

خط فارسى جيد منقط غير مضبوط

١٧ سطرا بالصفحة

هوامش فى كثير من الصفحات

حلية مذهبة ومنقوشة فى أول صفحة ، وتحتها البسملة بالحبر الأحمر .
ونص الصفحة الأولى محلى بالذهب والنقوش ، ومجدول بالذهب .

وأوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء تصنيف الشيخ الرئيس ، المقالة الأولى ، فصل فى ابتداء طلب موضوع العلم "الفلسفة الأولى" لتتبين إنيته فى العلوم وإذ ....

وآخره :

..... الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية فيكاد أن يصير ربا إنسانياً ، أو كاد أن تحل عبادته بعد الله ، وكاد أن يفوض إليه أمور عباد الله ، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه .

تم بحث الالهى من كتاب الشفاء
والحمد لله
رب العالمين
كاتبه العبد الضعيف الجانى ابن
شمس الدين عماد الدين محمود
الكرمانى
فى سنة ٦٨٤

وأما ص فهو ٨٢٦ فلسفة

٢١½ × ١٢ سم حجم الكتاب
١٤ × ٥½ سم = المساحة المكتوبة
١٥٧ ورقة
خط نسخي جميل منقط غير مضبوط
٢١ سطراً بالصفحة
هوامش عديدة بخط فارسى (فى بعض الصفحات) .

أرقام الفصول مكتوبة بالحبر الأحمر .

أوله : الفن الثالث عشر من كتاب الشفاء عشر مقولات

المقالة الأولى فصل فى ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى ، لتتبين إنيته فى العلوم إذ ....

وآخره : ... فقد سعد ، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية كاد أن يصير بها ربا إنسانيا ، وكاد أن تحل عبادته بعد الله تعالى وهو السلطان العالم فى الأرض وخليفة الله فيه

تم بالخير وقع الفراغ من مشقة كتابته
يوم الأربعاء خامس عشر من شهر
شوّال سنة اربع وثمانين وألف
هجرية على يد الفقير الحقير صفر الكرمانى
اللهم اغفر ذنوبه بحق محمد وآله
وأولاده أجمعين .

المقالة الأولى

وفيها ثمانية فصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاته على النبي المصطفى محمد وآله الأكرمين أجمعين .

الفن الثالث عشر من كتاب الشفا فى الإلهيات .

المقالة الأولى وهى ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الأولى لتتبين إنيته فى العلوم

وإذ قد وفقنا الله ولى الرحمة والتوفيق ، فأوردنا ما وجب إيراده من معانى العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية ، فبالحرى أن نشرع فى تعريف المعانى الحكمية ، ونبتدئ مستعينين بالله فنقول :

إن العلوم الفلسفية ، كما قد أُشير إليه فى مواضع أخرى من الكتب ، تنقسم إلى النظرية وإلى العملية . وقد أُشير إلى الفرق بينهما وذُكر أن النظرية هى التى نطلب فيها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل ، وذلك

---

(١) الرحيم : + وحسبنا الله ونعم الوكيل م (٢) الحمد ... أجمعين : ساقطة من ب ، جـ ، ص || النبي : + المصطفى م (٣) الفن ... الإلهيات : الفن الرابع من الجملة الرابعة من كتاب الشفاء فى الإلهيات وهو فن واحد فى عشر مقالات م || فى الإلهيات : تصنيف الشيخ الرئيس جـ || الإلهيات : + عشر مقالات جـ ، ط ؛ + عشر مقولات ص (٤) وهى ثمانية فصول : ساقطة من جـ ، ص ؛ من جملة الإلهيات ثمانية فصول ط ، طا ؛ من الإلهيات وتعرف الأولى بثمانية فصول م (٦) فصل : الفصل الأول من المقالة الأولى من جملة الإلهيات ط ؛ الفصل الأول من المقالة الأولى طا (٧) موضوع : + العلم جـ (٨) وإذ : إذ جـ (١٠) ونبتدئ : فنبتدئ جـ ، ط (١٢ — ١٣) هى ... النظرية : ساقطة من م .

علم هذا فى مواضع أخرى . ووجود الإله تعالى جده لا يجوز أن يكون مسلما فى هذا العلم كالموضوع ، بل هو مطلوب فيه . وذلك لأنه إن لم يكن كذلك لم يخل إما أن يكون مسلما فى هـــذا العلم ومطلوباً فى علم آخر ، وإما أن يكون مسلّماً فى هذا العلم وغير مطلوب فى علم آخر . وكلا الوجهين باطلان . وذلك لأنه لا يجوز أن يكون مطلوباً فى علم آخر ، لأن العـــلوم الأخرى إما خلقية أو سياسية ، وإما طبيعية ، وإما رياضية ، وإما منطقية . وليس فى العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة ، وليس ولا فى شىء منها يبحث عن إثبات الإله تعــالى جده ، ولا يجوز أن يكون ذلك . وأنت تعرف هذا بأدنى تأمل لأصول كررت عليك . ولا يجوز أيضا أن يكون غير مطلوب فى علم آخر لأنه يكون حينئذ غير مطلوب فى علم ألبتة . فيكون إما بيّنا بنفسه ، وإما مأيوسا عن بيانه بالنظر ، وليس بيّنا بنفسه ولا مأيوسا عن بيانه ، فإن عليه دليلا . ثم المأيوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده ؟ فبقى أن البحث عنه إنما هو فى هذا العلم .

ويكون البحث عنه على وجهين : أحدهما البحث عنه من جهة وجوده ، والآخر من جهة صفاته . وإذا كان البحث عن وجوده فى هذا العلم ، لم يجز أن يكون موضوع هذا العلم ، فإنه ليس على علم من العلوم إثبات موضوعه ، وسنبين لك عن قريب أيضا ، أن البحث عن وجوده لا يجوز أن يكون إلا فى هذا العلم ، إذ قد تبين لك من حال هذا العلم أنه يبحث عن المفارقات للمــادة أصلا . وقد لاح لك فى الطبيعيات أن الإله غير جسم ، ولا قوة جسم ،

(١) جده : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) لأنه إن : لأنه م (٤) باطلان : باطل م (٥) لأنه : أنه ب ، جـ ، م (٦) أو سياسية : وإما سياسية م (٧) عن : من جـ || يبحث : يبحث ص ، م (٨) جده : ساقطه من ب (٩) كررت : تكررت ط (١٠) مطلوب فى علم ألبتة : مطلوب ألبتة ط (١١) وليس بيّنا بنفسه : وليس بينا فى نفسه م || ولا مأيوسا : هو مأيوس ب ، جـ ، م ؛ هو مأيوسا ص (١٢) دليلا : + بالنظر ط || فبقى : فيبقى ب (١٨) قد : ساقطة من م || تبين : يتبين ص ، م || يبحث : يبحث جـ ، ص ، م (١٩) للمادة : عن المــادة جـ .

بل هو واحد برىء عن المادة ، وعن مخالطة الحركة من كل جهة . فيجب أن يكون البحث عنه لهذا العلم .

والذى لاح لك من ذلك فى الطبيعيات كان غريبا عن الطبيعيات ، ومستعملا فيها ، منه ما ليس منها ، إلا أنه أريد بذلك أن يُعَجَّل للإنسان وقوف على إنية المبدأ الأول فتتمكن منه الرغبة فى اقتباس العلوم ، والانسياق إلى المقام الذى هناك ليتوصل إلى معرفته بالحقيقة . ولما لم يكن بد من أن يكون لهذا العلم موضوع وتبين لك أن الذى يُظَن أنه هو موضوعه ليس بموضوعه ، فلننظر : هل موضوعه الأسباب القصوى للموجودات كلها أربعتها لا واحدا منها الذى لم يكن القول به . فإن هذا أيضا قد يظنه قوم .

لكن النظر فى الأسباب كلها أيضا لا يخلو إما أن ينظر فيها بما هى موجودات أو بما هى أسباب مطلقة ، أو بما هى كل واحد من الأربعة على النحو الذى يخصه . أعنى أن يكون النظر فيها من جهة أن هذا فاعل ، وذلك قابل ، وذلك شىء آخر ، أو من جهة ما هى الجملة التى تجتمع منها .

فنقول : لا يجوز أن يكون النظر فيها بما هى أسباب مطلقة ، حتى يكون الغرض من هذا العلم هو النظر فى الأمور التى تعرض للأسباب بما هى أسباب مطلقة . ويظهر هذا من وجوه :

أحدها ، من جهة أن هذا العلم يبحث عن معان ليست هى من الأعراض الخاصة بالأسباب بما هى أسباب ، مثل الكلى والجزئى ، والقوة والفعل ، والإمكان والوجوب وغير ذلك .

(٤) للانسان : الإنسان ب ، ط || وقوف : الوقوف ط (٦) ليتوصل : يتوصل ب ، ص ، م
(٧) هو : ساقطة من جـ ، ص ، م (٨) لا : إلا جـ ، ط ، م (١٠) فيها : ساقطة من ب
(١٥) من : فى ب ، جـ ، ص ، م || للأسباب : الأسباب ب ، جـ ، ط || أسباب مطلقة : ساقطة من م (١٨) الخاصة : الخاصية م .

ثم من البيّن الواضح أن هذه الأمور فى أنفسها بحيث يجب أن يبحث عنها ، ثم ليست من الأعراض الخاصة بالأمور الطبيعية والأمور التعليمية . ولا هى أيضا واقعة فى الأعراض الخاصة بالعلوم العملية . فيبقى أن يكون البحث عنها للعلم الباقى من الأقسام وهو هذا العلم .

وأيضا فإن العلم بالأسباب المطلقة حاصل بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب . فإنا ما لم نثبت وجود الأسباب للمسبّبات من الأمور بإثبات أن لوجودها تعلقاً بما يتقدمها فى الوجود ، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق ، وأن ههنا سبباً ما . وأما الحس فلا يؤدى إلا إلى الموافاة . وليس إذا توافى شيئان ، وجب أن يكون أحدهما سببا للآخر . والإقناع الذى يقع للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد ، على ما علمت ، إلا بمعرفة أن الأمور التى هى موجودة فى الأكثر هى طبيعية واختيارية .

وهذا فى الحقيقة مستند إلى إثبات العلل ، والإقرار بوجود العلل والأسباب . وهذا ليس بيّنا أوّليا بل هو مشهود ، وقد علمت الفرق بينهما . وليس إذا كان قريبا عند العقل ، من البين بنفسه أن للحادثات مبدأ ما يجب أن يكون بيّنا بنفسه مثل كثير من الأمور الهندسية المبرهن عليها فى كتاب أوقليدس . ثم البيان البرهانى لذلك ليس فى العلوم الأخرى ، فإذن يجب أن يكون فى هذا العلم .

فكيف يمكن أن يكون الموضوع للعلم المبحوث عن أحواله فى المطالب مطلوب الوجود فيه ؟ وإذا كان كذلك فبيّن أيضا أنه ليس البحث عنها من جهة

---

(٢) الخاصة : الخاصية م || التعليميه : العملية م (٣) أيضا : ساقطة من ب ، ص ، م || الخاصة : الخاصية ٢ || العملية : + والمنطقية جـ || فيبقى : فبقى م (٨) إلى : ساقطة من ب ، م (٩) للآخر : الآخر م (١١) واختيارية : أو اختيارية ص (١٣) مشهود : مشهور جـ ، ص (١٦) البرهانى : ساقطة من ط || لذلك : أى بينا بنفسه أن لكل شىء مبدأ م (١٨) وإذا : فإذا جـ ، وإذ م || عنها : هنا ط .

الوجود الذى يخص كل واحد منها، لأن ذلك مطلوب فى هذا العلم . ولا أيضا من جهة ما هى جملة ما وكل ، لست أقول جملى وكلى . فإن النظر فى أجزاء الجملة أقدم من النظر فى الجملة ، وإن لم يكن كذلك فى جزئيات الكلى باعتبار قد علمته ، فيجب أن يكون النظر فى الأجزاء إما فى هذا العلم فتكون هى أولى بأن تكون موضوعة ، أو يكون فى علم آخر . وليس علم آخر يتضمن الكلام فى الأسباب القصوى غير هذا العلم . وأما إن كان النظر فى الأسباب من جهة ما هى موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب إذن أن يكون الموضوع الأول هو الموجود بما هو موجود .

فقد بان أيضاً بطلان هذا النظر ، وهو أن هذا العلم موضوعه الأسباب القصوى ، بل يجب أن يُعلم أن هذا كماله ومطلوبه .

---

(٢) جملة ما : جملة ط (٣) جملى : بجمل ب ، ص ، م (٦) غير : عن م

(٧) وما يلحقها : ما يلحقها ط ، م (٩) فقد : وقد جـ || النظر : الظن جـ ، ص ، م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب أن ندل على الموضوع الذى لهذا العلم لا محالة حتى يتبيّن لنا الغرض الذى هو فى هذا العلم ، فنقول :

إن العلم الطبيعى قد كان موضوعه الجسم ، ولم يكن من جهة ما هو موجود ، ولا من جهة ما هو جوهر ، ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدئيه ، أعنى الهيولى والصورة ، ولكن من جهة ما هو موضوع للحركة والسكون . والعلوم التى تحت العلم الطبيعى أبعد من ذلك . وكذلك الخلقيات .

وأما العلم الرياضى فقد كان موضوعه إما مقداراً مجرداً فى الذهن عن المادة ، وإما مقداراً مأخوذاً فى الذهن مع مادة ، وإما عدداً مجرداً عن المادة ، وإما عدداً فى مادة . ولم يكن أيضا ذلك البحث متجهاً إلى إثبات أنه مقدار مجرد أو فى مادة أو عدد مجرد أو فى مادة ، بل كان فى جهة الأحوال التى تعرض له بعد وضعه .

كذلك والعلوم التى تحت الرياضيات أولى بأن لا يكون نظرها إلا فى العوارض التى يلحق أوضاعاً أخص من هذه الأوضاع .

والعلم المنطقى ، كما علمت ، فقد كان موضوعه المعانى المعقولة الثانية التى تستند إلى المعانى المعقولة الأولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم .

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، ط (٤) يتبين : يبين م (٩) الخلقيات : الخلقية ط
(١٣) له : وله م (١٥) إلا فى : الآن ط (١٧) علمت : عرفت جه .

إلى مجهول ، لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذى لا يتعلق بمادة أصلا أو يتعلق بمادة غير جسمانية . ولم يكن غير هذه العلوم علوم أخرى .

ثم البحث عن حال الجوهر بما هو موجود وجوهر ، وعن الجسم بما هو جوهر ، وعن المقدار والعدد بما هما موجودان ، وكيف وجودهما ، وعن الأمور الصورية التي ليست فى مادة أو هى فى مادة غير مادة الأجسام ، وأنها كيف تكون وأى نحو من الوجود يخصها ، فما يجب أن يجرد له بحث .

وليس يجوز أن يكون من جملة العلم بالمحسوسات ، ولا من جملة العلم بما وجوده فى المحسوسات ، لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات .

فهو إذن من جملة العلم بما وجوده مباين .

أما الجوهر فبيِّن أن وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة وإلا لما كان جوهرٌ إلا محسوساً .

وأما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات ، فهو بما هو عدد غير متعلق بالمحسوسات .

وأما المقدار فلفظه اسم مشترك ، فيه ما قد يقال له مقدار ، ويعنى به البعد المقوم للجسم الطبيعى ، ومنه ما يقال مقدار ، ويعنى به كمية متصلة تقال على الخط والسطح والجسم المحدود . وقد عرفت الفرق بينهما . وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ، ولكن المقدار بالمعنى الأول وإن كان لا يفارق المادة فإنه أيضا مبدأ لوجود الأجسام الطبيعية . فإذا كان مبدأ لوجودها لم يجز أن يكون

(٣) وجوهر : جوهر ب ، جـ ، ص ، ط (٤) وعن المقدار : والمقدار م (٧) بما : + هو ص ، ط ، طا ، م (٩) بما : + هو جـ ، ص ، ط || وجوده : موجود ط ، طا (١٤) ويعنى : فيعنى ص || البعد : المبعد ط (١٦) واحد : واحدا ب .

متعلق القوام بها ، بمعنى أنه يستفيد القوام من المحسوسات ، بل المحسوسات تستفيد منه القوام . فهو إذن أيضا متقدم بالذات على المحسوسات . وليس الشكل كذلك ، فإن الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناهيا موجودا وحملها سطحا متناهيا . فإن الحدود تجب للقدار من جهة استكال المادة به وتلزمه من بعد . فإذا كان كذلك لم يكن الشكل موجودا إلا فى المادة ولا علة أولية لخروج المادة إلى الفعل .

وأما المقدار بالمعنى الآخر فإن فيه نظراً من جهة وجوده ، ونظراً من جهة عوارضه . فأما النظر فى أن وجوده أىّ أنحاء الوجود هو ، ومن أى أقسام الموجود ، فليس هو بحثاً أيضاً عن معنى متعلق بالمادة .

فأما موضوع المنطق من جهة ذاته فظاهر أنه خارج عن المحسوسات .

فبين أن هذه كلها تقع فى العلم الذى يتعاطى مالا يتعلق قوامه بالمحسوسات ، ولا يجوز أن يوضع لها موضوع مشترك تكون هى كلها حالاته وعوارضه إلا الموجود . فإن بعضها جواهر ، وبعضها كميات ، وبعضها مقولات أخرى ؛ وليس يمكن أن يعمهما معنى محقق إلا حقيقة معنى الوجود .

وكذلك قد يوجد أيضا أمور يجب أن تحدد وتحقق فى النفس ، وهى مشتركة فى العلوم . وليس ولا واحد من العلوم يتولى الكلام فيها مثل الواحد

(١) يستفيد : مستفيد ب ، جـ ، ص ، م (٢) إذن : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من ب ، جـ ، ص (٤) موجودا : ساقطة من م || الحدود : + يعنى نهايات الأجسام التى جـ ، ط (٨) هو : ساقطة من ب ، ص ، م || ومن : من جـ ، ص (٩) الموجود : الوجود ب ، جـ ، م (٩) متعلق : يتعلق ب ، جـ ؛ ساقطة من م (١٠) فأما : وأما جـ || المحسوسات : + كلها م (١١) فبين ...... بالمحسوسات : ساقطة من م (١٤) الوجود : الموجود ب ، م .

بما هو واحد ، والكثير بما هو كثير ، والموافق والمخالف ، والضد وغير ذلك ، فبعضها يستعملها استعمالا فقط ، وبعضها إنما يأخذ حدودها ، ولا يتكلم فى نحو وجودها . وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية ، وليست من الأمور التى يكون وجودها إلا وجود الصفات للذوات ولا أيضا هى من الصفات التى تكون لكل شيء . فيكون كل واحد منها مشتركا لكل شيء ولا يجوز أن يختص أيضا بمقولة ولا يمكن أن يكون من عوارض شيء إلا الموجود بما هو موجود .

فظاهر لك من هذه الجملة أن الموجود بما هو موجود أمر مشترك لجميع هذه ، وأنه يجب أن يجعل الموضوع لهذه الصناعة لما قلنا . ولأنه غنى عن تعلم ماهيته وعن إثباته ، حتى يحتاج إلى أن يتكفل علم غير هذا العلم بإيضاح الحال فيه لاستحالة أن يكون إثبات الموضوع وتحقيق ماهيته فى العلم الذى هو موضوعه بل تسليم إنيته وماهيته فقط . فالموضوع الأول لهذا العلم هو الموجود بما هو موجود ؛ ومَطَالبُه الأمور التى تلحقه بما هو موجود من غير شرط .

وبعض هذه أمور هى له كالأنواع : كالجوهر والكم والكيف ؛ فإنه ليس يحتاج الموجود فى أن ينقسم إليها ، إلى انقسام قبلها ، حاجة الجوهر إلى انقسامات ، حتى يلزمه الانقسام إلى الإنسان وغير الإنسان . وبعض هذه كالعوارض الخاصة ، مثل الواحد والكثير ، والقوة والفعل ، والكلى والجزئى ؛ والممكن والواجب ، فإنه ليس يحتاج الموجود فى قبول هذه الأعراض والاستعداد لها إلى أن يتخصّص طبيعياً أو تعليمياً أو خلقياً أو غير ذلك .

---

(٢) إنما : + هى جـ ، ص ، ط (٦) يختص : يخصص ص (٧) عوارض : + مخصوصة ط || شيء : بشيء جـ ، ط || موجود : الموجود ط (٨) فظاهر : فظهر جـ ، ص ، طا (٩) وأنه : فإنه جـ || لما : كما ط (١٠) بإيضاح : إيضاح م (١١) فى العلم : العلم ب ، م (١٤) أمور : الأمور جـ ، ص ، ط .

ولقائل أن يقول ، إنه إذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز أن يكون إثبات مبادئ الموجودات فيه ، لأن البحث فى كل علم هو عن لواحق موضوعه لا عن مبادئه . فالجواب عن هذا أن النظر فى المبادئ أيضا هو بحث عن عوارض هذا الموضوع ، لأن الموجود كونه مبدأ غير مقوِّم له ولا ممتنع فيه ؛ بل هو بالقياس إلى طبيعة الموجود أمر عارض له ، ومن العوارض الخاصة به . لأنه ليس شيء أعم من الموجود ، فيلحق غيره لحوقاً أولياً . ولا أيضا يحتاج الموجود إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا أو شيئا آخر حتى يعرض له أن يكون مبدأ . ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ، ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه ؛ بل الموجود كله لا مبدأ له ، إنما المبدأ مبدأ للموجود المعلول . فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود . فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادئ الموجود مطلقاً ، بل إنما يبحث عن مبادئ بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية ؛ فإنها وإن كانت لا تبرهن على وجود مبادئها المشتركة ، إذ لها مبادئ يشترك فيها جميع ما يحوه كل واحد منها ، فإنها تبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الأمور التى فيها .

ويلزم هـذا العلم أن ينقسم ضرورةً إلى أجزاء منها : ما يبحث عن الأسباب القصوى ، فإنها الأسباب لكل موجود معلول من جهة وجوده ، ويبحث عن السبب الأول الذى يفيض عنه كل موجود معلول بما هو موجود معلول لا بما هو موجود متحرِّك فقط أو متكمِّم فقط . ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود . ومنها ما يبحث عن مبادئ العلوم الجزئية . ولأن مبادئ كل علم

(٢) لواحق : لوازم ب ، م (٣) أيضا : ساقطة من ب (٤) عوارض : لواحق ص ، ط (٥) العوارض : اللواحق ب ، جـ ، ص ، م (٦) الخاصة : الخاصية جـ || شىء : ساقطة من م . (٧) شيئا آخر : أشياء أخر ط (٨) للوجود ... للوجود : للوجود كله ولو كان مبدأ للوجود م (١٢) على : ساقطة من م (١٣) فيها : فيه جـ ، ص ، ط ، م (١٤) ما : ساقطة من م (١٦) بما هو موجود معلول : بما هو وجود معلول م (١٧) متحرك فقط : متحرك ب .

أخص هي مسائل في العلم الأعلى ، مثل مبادئ الطب في الطبيعي ، والمساحى في الهندسة ، فيعرض إذن في هذا العلم أن يتضح فيه مبادئ العلوم الجزئية التي تبحث عن أحوال الجزئيات الموجودة . فهذا العلم يبحث عن أحوال الموجود ، والأمور التي هي له كالأقسام والأنواع ، حتى يبلغ إلى تخصيص يحدث معه موضوع العلم الطبيعي فيسلمه إليه ، وتخصيص يحدث معه موضوع الرياضي فيسلمه إليه ، وكذلك في غير ذلك . وما قبل ذلك التخصيص كالمبدأ، فنبحث عنه ونقرر حاله . فتكون إذن مسائل هذا العلم في أسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول، وبعضها في عوارض الموجود، وبعضها في مبادئ العلوم الجزئية .

فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الأولى، لأنه العلم بأول الأمور في الوجود ، وهو العلة الأولى وأول الأمور في العموم ، وهو الوجود والوحدة . وهو أيضا الحكمة التي هي أفضل علم بأفضل معلوم ؛ فإنها أفضل علم أي اليقين، بأفضل المعلوم أي بالله تعالى وبالأسباب من بعده . وهو أيضا معرفة الأسباب القصوى للكل . وهو أيضا المعرفة بالله ، وله حد العلم الإلهي الذي هو أنه علم بالأمور المفارقة للمادة في الحد والوجود . إذ الموجود بما هو موجود ومبادئه وعوارضه ليس شيء منها، كما اتضح، إلا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها . وإن بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة ، فإنما يبحث فيه عن معنى . ذلك المعنى غير محتاج الوجود إلى المادة ، بل الأمور المبحوث عنها فيه هي على أقسام أربعة : فبعضها بريئة عن المادة وعلائق

(٢) إذن : ساقطة من ب ، ص ، م (٣) الجزئيات : جزئيات ص ، م || الموجودة : الموجود ص ، م (٦) كالمبدأ : وكالمبدأ ب ، م ؛ فكالمبدأ ط (١٠) الوجود وهو : الموجود وهو ط (١١) علم ... أفضل : ساقطة من م (١٢) وبالأسباب : والأسباب م (١٣) بالله : + تعالى جـ (١٤) المفارقة : والمفارقة ط
(١٥) متقدم الوجود : متقدما ص ، م (١٨) على : ساقطة من جـ ، ص ، ط ، م .

المادة أصلا . و بعضها يخالط المادة، ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة بمقومة له . و بعضها قد يوجد فى المادة وقد توجد لا فى مادة مثل العلية والوحدة ، فيكون الذى لها بالشركة بما هى هى أن لا تكون مفتقرة التحقق إلى وجود المادة ، وتشترك هذه الجملة أيضا فى أنها غير مادية الوجود أى غيرمستفادة الوجود من المادة. و بعضها أمور مادية، كالحركة والسكون، ولكن ليس المبحوث عنه فى هذا العلم حالها فى المادة ، بل نحو الوجود الذى لها . فإذا أخذ هذا القسم مع الأقسام الأخرى اشتركت فى أن نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قائم الوجود بالمادة .

وكما أن العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحدد بالمادة ، لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة، وكان لا يخرجه تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن أن يكون البحث رياضيا ، كذلك الحال ههنا . فقد ظهر ولاح أن الغرض فى هذا العلم أى شىء هو .

وهذا العلم يشارك الجدل والسفسطة من وجه ، ويخالفهما من وجه ، ويخالف كل واحد منهما من وجه. أما مشاركتهما فلأن ما يبحث عنه فى هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئى ، و يتكلم فيه الجدلى والسوفسطائى . وأما المخالفة فلأن الفيلسوف الأول من حيث هو فيلسوف أول لا يتكلم فى مسائل العلوم الجزئية وذانك يتكلمان . وأما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة ، لأن الكلام الجدلى يفيد الظن لا اليقين كما علمت فى صناعة المنطق. وأما مخالفة السوفسطائية فبالإرادة ، وذلك لأن هذا يريد الحق نفسه ،وذلك يريد أن يظن به أنه حكيم يقول الحق وإن لم يكن حكيما .

---

(٢) مادة : المادة ط (٨) غير : من م (١٢) فى هذا العلم : هذا العلم ب ؛ ساقطة من ط (١٣) والسفسطة : والسوفسطائية جـ ؛ والسوفسطيقية ص ، م ؛ والسوفسطية ط (١٤) "ويخالف . . . . وجه" : ساقطة من م (١٧) وذانك : وذينك ص ، ط ، م (١٨) مخالفة : مخالفته ب ، جـ ، ص ، ط || السوفسطائية : السوفسطيقية ب ؛ السوفسطية ط ؛ السوفسطيقية م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه

وأما منفعة هذا العلم ، فيجب أن تكون قد وقفت فى العلوم التى قبل هـذا على أن الفرق بين النافع وبين الخير ما هو ، وأن الفرق بين الضار وبين الشر ما هو، وأن النافع هو السبب الموصل بذاته إلى الخير ، والمنفعة هى المعنى الذى يوصل به من الشر إلى الخير .

وإذ قد تقرر هذا فقد علمت أن العلوم كلها تشترك فى منفعة واحدة وهى: تحصيل كمال النفس الإنسانية بالفعل مهيئة إياها للسعادة الأخروية . ولكنه إذا فُتش فى رءوس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن القصد متجهاً إلى هـذا المعنى، بل إلى معونة بعضها فى بعض، حتى تكون منفعةُ علمٍ ما هى معنى يتوصل منه إلى تحقق علم آخر غيره .

وإذا كانت المنفعة بهذا المعنى فقد يقال قولاً مطلقاً ، وقد يقال قولاً مخصّصاً . فأما المطلق فهو أن يكون النافع موصّلا إلى تحقيق علم آخر كيف كان ، وأما المخصّص فأن يكون النافع موصّلا إلى ما هو أجل منه ، وهو كالغاية له إذ هو لأجله بغير انعكاس . فاذا أخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة .

---

(٧) الشر : الشىء طا (٨) وإذ قد : وإذا جـ ، م (٩) ولكنه : لكنه ص ، م
(١٠) اذا : انه اذا جـ (١١) هى : هو ب ، ص ، ط || يتوصل : يوصل م (١٢) تحقق علم : تحقيق معنى ص (١٣) فقد : قد م || مطلقا : + وقد يقال قولا مطلقا ط
(١٤) تحقيق : تحقق م (١٦) المطلق ... ... منفعة : ساقطة من م || كان : كانت ط .

وإذا أخذنا المنفعة بالمعنى المخصص كان هـذا العلم أجل من أن ينفع فى علم غيره ، بل سائر العلوم تنفع فيه .

لكنا إذا قسمنا المنفعة المطلقة إلى أقسامها كانت ثلاثة أقسام : قسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى أجل منه ؛ وقسم يكون الموصل منه موصلا إلى معنى مساوٍ له ؛ وقسم يكون الموصل منه موصِّلاً إلى معنى دونه، وهو أن يفيد فى كمالٍ دون ذاته . وهذا إذا طلب له اسم خاص كان الأولى به الإفاضة ، والإفادة ، والعناية ، والرياسة ، أو شىء مما يشبه هذا إذا استقريت الألفاظ الصالحة فى هذا الباب عثرت عليه .

والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة. وأما الإفادة التى تحصل من الأشرف فى الأخس فليس تشبه الخدمة . وأنت تعلم أن الخادم ينفع المخدوم ،والمخدوم أيضا ينفع الخادم ، أعنى المنفعة إذا أخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجهه الخاص نوعا آخر،فمنفعة هذا العلم الذى بيّنا وجهها هى إفادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية، والتحقق لماهية الأمور المشترك فيها ، وإن لم تكن مبادئ .

فهذا إذن منفعة الرئيس للرءوس ، والمخدوم للخادم ، إذ نسبة هذا العلم إلى العلوم الجزئية نسبة الشى الذى هو المقصود معرفته فى هـذا العلم إلى الأشياء المقصود معرفتها فى تلك العلوم . فكما أن ذلك مبدأ لوجود تلك ، فكذلك العلم به مبدأ لتحقق العلم بتلك .

---

(١) وإذا . . بالمعنى : ساقطة من م || بالمعنى : بالوجه ب، ص، ط (٤ — ٥) أجل منه ...إلى معنى دونه : ساقطة من م (٨) عثرت : عثر ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٩) المخصصة : المخصوصة جـ (١٠ — ١١) وأنت تعلم . . . . ينفع الخادم : ساقطة من م (١٢) ووجهه : ووجهة م || الذى : التى ب ، ص ، ط (١٣) والتحقق : والتحقيق جـ ، ص ، ط || المشترك : المشتركة جـ ؛ المشتركة ص ، ط ، طا ، م (١٦) المقصود : المقصودة جـ ، ص ، ط .

وأما مرتبة هذا العلم فهى أن يتعلم بعد العلوم الطبيعية والرياضية .

أما الطبيعية، فلأن كثيرا من الأمور المسلمة فى هذا مما تبين فى علم الطبيعى مثل : الكون ، والفساد ، والتغير ، والمكان ، والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك ، وانتهاء المتحركات إلى محرك أول ، وغير ذلك .

وأما الرياضية ، فلأن الغرض الأقصى فى هذا العلم وهو معرفة تدبير البارى تعالى ، ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ، ومعرفة النظام فى ترتيب الأفلاك ، ليس يمكن أن يتوصل إلا بعلم الهيئة ، وعلم الهيئة لا يتوصل إليـه إلا بعلم الحساب والهندسة . وأما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة فهى نوافع غير ضرورية فى هذا العلم .

إلا أن لسائل أن يسأل فيقول : إنه إذا كانت المبادئ فى علم الطبيعة والتعاليم إنما تُبرهَن فى هذا العلم وكانت مسائل العلمين تُبرهَن بالمبادئ ، وكانت مسائل ذينك العلمين تصير مبادئ لهذا العلم ، كان ذلك بيانا دوريا ويصير آخر الأمر بيانا للشىء من نفسه ، والذى يجب أن يقال فى حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح فى كتاب البرهان . وإنمـا نورد منه مقـدارَ الكفاية فى هذا الموضع فنقول :

إن المبدأ للعلم ليس إنما يكون مبدأ لأن جميع المسائل تستند فى براهينها إليه بفعل أو بقوة ؛ بل ربما كان المبدأ مأخوذا فى براهين بعض هـذه المسائل ، ثم قد يجوز أن تكون فى العلوم مسائل براهينها لا تستعمل وصفا ألبتة ؛ بل إنمـا

---

(١) فهى : فهو ب ، جـ ، ط ، م . (٢) تبين : يتبين ص ، م || علم : العلم ص ، م
(٥) وهو : هو جـ ؛ هو هو ط (٧) ليس : فليس جـ ؛ وليس ص ، ط (٨) والسياسة : والسياسية حـ ، ط (١٠) علم : العلم جـ (١١) وكانت : وقد كانت ط
(١٧) فى : + جميع ط || هذه : ساقطة من ب .

تستعمل المقدمات التي لا برهان عليها. على أنه إنما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة إذا كان يفيد أخذه اليقين المكتسب من العلة، وأما إذا كان ليس يفيد العلة، فإنما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر. وبالحرى أن يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ، من جهة أن الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط.

فقد ارتفع إذن الشك، فإن المبدأ الطبيعي يجوز أن يكون بيّنا بنفسه، ويجوز أن يكون بيانه في الفلسفة الأولى بما ليس يتبين به فيها بعد، ولكن إنما تتبين به فيها مسائل أخرى حتى يكونَ ما هو مقدمة في العلم الأعلى لإنتاج ذلك المبدأ لا يتعرض له في إنتاجه من ذلك المبدأ، بل له مقدمة أخرى.

وقد يجوز أن يكون العلم الطبيعي أو الرياضي أفادنا برهان "أن" وإن لم يفدنا فيه برهان "اللم" ثم يفيدنا هذا العلم فيه برهان "لِمَ" خصوصاً في العلل الغائية البعيدة.

فقد اتضح إنه إما أن يكون ما هو مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل التي في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ تتبين في هذا العلم، بل من مبادئ بيِّنة بنفسها؛ وإما أن يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم، لكن ليس تعود فتصير مبادئ لتلك المسائل لعينها بل لمسائل أخرى؛ وإما أن تكون تلك المبادئ لأمور من هذا العلم لتدل على وجود ما يراد أن نبيِّن في هذا العلم لمّيّته. ومعلوم أن هذا الأمر إذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور ألبتة، حتى يكون بيانا يرجع إلى أخذ الشيء في بيان نفسه.

(١) برهان : براهين م (٢) اليقين : باليقين ص ؛ ليغير ط (٥) الطبيعي : للطبيعي م
(٦) فيها : فيما جـ ، ص ، ط ؛ || ولكن : لكن م (٨) له مقدمة : بمقدمة ص ؛ لمقدمة م
(٩) وإن : ساقطة من م (١٠) ثم : + لم م || خصوصا : وخصوصا جـ ، ص ، ط ، م
(١٢) فقد : وقد جـ ، ط (١٣) من : في جـ ، ط ، طا (١٤) لكن : ولكن ص .

ويجب أن تعلم أن فى نفس الأمر طريقاً إلى أن يكون الغرض من هذا العلم تحصيل مبدأ إلا بعد علم آخر . فإنه سيتضح لك فيما بعد إشارة إلى أن لنا سبيلا إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة ، بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للوجود مبدأ واجب الوجود وتمنع أن يكون متغيرًا أو متكثرا فى جهة ، وتوجب أن يكون هو مبدأ للكل ، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل . لكنا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهانى الذى هو سلوك عن المبادئ إلى الثوانى ، وعن العلة إلى المعلول ، إلا فى بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل .

فإذن من حق هذا العلم فى نفسه أن يكون مقدما على العلوم كلها ، إلا أنه من جهتنا يتأخر عن العلوم كلها ، فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من جملة العلوم .

وأما اسم هذا العلم فهو أنه : " ما بعد الطبيعة " . ويعنى بالطبيعة لا القوة التى هى مبدأ حركة وسكون ، بل جملة الشىء الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والأعراض .

فقد قيل إنه قد يقال : الطبيعة ، للجرم الطبيعى الذى له الطبيعة . والجرم الطبيعى هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والأعراض . ومعنى " ما بعد الطبيعة " بعْدية بالقياس إلينا . فإن أول ما نشاهد الوجود، ونتعرف عن أحواله

---

(١) الأمر : الأمور ب ، ط ، م || إلى : فى ب (٢) تحصيل : تحصل م || مبدأ : مبتدأ م || إلا : لا ص ، م || فيما : مما ط (٣) من الأمور : عن الأمور م
(٤) للوجود : الوجود جـ ، ط ؛ الموجود ص || وتمنع : تمتنع ط ، م (٧) الثوانى : التوالى م
(١٢) ما بعد : فيما بعد خ ، جـ ، ص ، م || لا القوة : القوة ب ؛ لا القوة القوة جـ ، ص ، ط
(١٥) الطبيعة : طبيعة م (١٧) فإن : فإنا ب ، ص ، م .

نشاهد هذا الوجود الطبيعى . وأما الذى يستحق أن يسمى به هذا العلم إذا اعتبر بذاته ، فهو أن يقال له علم " ما قبل الطبيعة " ، لأن الأمور المبحوث عنها فى هذا العلم ، هى بالذات و بالعموم ، قبل الطبيعة .

ولكنه لقائل أن يقول: إن الأمور الرياضية المحضة التى ينظر فيها فى الحساب والهندسة ، هى أيضا " قبل الطبيعة " ، وخصوصا العدد فإنه لا تعلق لوجوده بالطبيعة ألبتة ، لأنه قد يوجد لا فى الطبيعة ، فيجب أن يكون علم الحساب والهندسة علم " ما قبل الطبيعة " .

فالذى يجب أن يقال فى هذا التشكيك هو أنه : أما الهندسة فما كان النظر فيه منها إنما هو فى الخطوط والسطوح والمجسمات . فمعلوم أن موضوعه غير مفارق للطبيعة فى القوام ، فالأعراض اللازمة له أولى بذلك . وما كان موضوعه المقدار المطلق فيؤخذ فيه المقدار المطلق على أنه مستعد لأية نسبة اتفقت ، وذلك ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة ؛ بل بما هو مقدار وعرض . وقد عرف فى شرحنا للمنطقيات والطبيعيات الفرق بين المقدار الذى هو يعد الهيولى مطلقا ، و بين المقدار الذى هو كم ، وأن اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك . وإذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المعلوم المقوم للجسم الطبيعى ، بل المقدار المقول على الخط والسطح والجسم . وهذا هو المستعد للنسب المختلفة .

(٣) و بالعموم : أو بالعموم م (٤) ولكنه : ولكن م || فى الحساب : بالحساب م
(٦) يوجد : + أيضا ص ، م (٧) ما قبل الطبيعة : ما بعد الطبيعة ص ، م (٨) فالذى : والذى ص || يقال : فقوله ص ، م || كان : ساقطة من م (٩) فيه منها : فيها ههنا جـ ، ط
(١٠) فالأعراض : والأعراض ص (١٢) بل : + هو ص ؛ بما : ساقطة من م (١٣) عرف : عرفت ص (١٤) بالاشتراك : باشتراك ب ، جـ ، م (١٥) وإذا : فإذا م || هو : ساقطة من ط || المعلوم : ساقطة من ص ، م (١٦) والجسم : والجثة ب ، ص ، ط ، طا ، م .

وأما العدد فالشبهة فيه آكد ، ويشبه فى ظاهر النظر أن يكون علم العدد هو علم " ما بعد الطبيعة " . إلا أن يكون علم " ما بعد الطبيعة " إنما يعنى به شىء آخر ، وهو علم " ما هو مباين " من كل الوجوه للطبيعة ، فيكون قد سُمِّى هذا العلم بأشرف ما فيه . كما يُسمَّى هذا العلم بالعلم الإلٰهى أيضا ، لأن المعرفة بالله تعالى هى غاية هذا العلم . وكثيرا ما تسمى الأشياء من جهة المعنى الأشرف ، والجزء الأشرف ، والجزء الذى هو كالغاية . فيكون كأن هذا العلم هو العلم الذى كماله ، وأشرف أجزائه ، ومقصوده الأول ، هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه . وحينئذ إذا كانت التسمية موضوعة بإزاء هذا المعنى لا يكون لعلم العدد مشاركة له فى معنى هذا الاسم ، فهذا هذا .

ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجا عن علم " ما بعد الطبيعة " هو أنه سيظهر لك أن موضوعه ليس هو العدد من كل وجه ، فإن العدد قد يوجد فى الأمور المفارقة ، وقد يوجد فى الأمور الطبيعية ، وقد يعرض له وضع فى الوهم مجرداً عن كل شىء هو عارض له . وإن كان لا يمكن أن يكون العدد موجوداً، إلا عارضا لشىء فى الوجود . فما كان من العدد وجوده فى الأمور المفارقة، امتنع أن يكون موضوعا لأية نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان ، بل إنما يثبت على ما هو عليه فقط ، بل إنما يجب أن يوضع بحيث يكون قابلاً لأى زيادة اتفقت ، ولأى نسبة اتفقت إذا كان فى هيولى الأجسام التى هى بالقوة كل نحو من المعـدودات ، أو كان فى الوهم ؛ وفى الحالين جميعا هو غير مفارق

---

(٢) ما : بما جـ ، ص (٥) هى : هو ب ، جـ ، ط ، م (٨) وحينئذ : فحينئذ جـ ، ص ، م
(٩) له : ساقطة من ب || فهذا هذا : فهذا ب ، ط ، م ؛ هذا ص (١٦) يجب : يجوز م
(١٧) هى : الذى هو ب ، جـ ، ط ، م (١٨) كل : ساقطة من ط .

للطبيعة ، فإذن علم الحساب من حيث ينظر فى العدد إنما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذى إنما يكون له عند كونه فى الطبيعة ، ويشبه أن يكون أول نظره فيه وهو فى الوهم ، ويكون إنما هو فى الوهم بهذه الصفة ، لأنه وهم له مأخوذ من أحوال طبيعية لها أن تجتمع وتفترق وتتحد وتنقسم .

فالحساب ليس نظرا فى ذات العدد ، ولا نظرا فى عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا ؛ بل فى عوارضه من حيث هو يصير بحال تقبل ما أشير إليه ، وهو حينئذ مادى أو وهمى إنسانى يستند إلى المادة .

وأما النظر فى ذات العدد ، وفيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند إليها ، فهو لهذا العلم .

---

(٤) من : من ص || طبيعية : الطبيعة حـ ، ط ، طا ، م ؛ طبيعة ص || وتفترق : وتتفرق جـ ، ط || وتتحد : وتتحدد جـ ، ص ، ط (٦) هو : ساقطة من م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى جملة ما يتكلم فيه فى هذا العلم

فينبغى لنا فى هذه الصناعة أن نعرف حال نسبة الشىء والموجود إلى المقولات؛ وحال العدم؛ وحال الوجوب ، أى الوجود الضرورى وشرائطه؛ وحال الإمكان وحقيقته ، وهو بعينه النظر فى القوة والفعل ؛ وأن ننظر فى حال الذى بالذات والذى بالعرض ؛ وفى الحق والباطل ؛ وفى حال الجوهر ، وكم أقسام هو ، لأنه ليس يحتاج الموجود فى أن يكون جوهرا موجودا إلى أن يصير طبيعيا أو تعليميا ، فإن ههنا جواهر خارجة عنهما ، فيجب أن نعرف حال الجوهر الذى هو كالهيولى ، وأنه كيف هو ، وهل هو مفارق أو غير مفارق ، ومتفق النوع أو مختلف ، وما نسبته إلى الصورة ، وأن الجوهر الصورى كيف هو ، وهل هو أيضاً مفارق أو ليس بمفارق ، وما حال المركب ، وكيف حال كلّ واحد منهما عند الحدود ، وكيف مناسبة ما بين الحدود والمحدودات .

ولأن مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض ، فينبغى أن نتعرف فى هذا العلم طبيعة العرض ، وأصنافه ، وكيفية الحدود التى تحدّ بها الأعراض ، ونتعرف حال مقولة مقولة من الأعراض ، وما أمكن فيه أن يظن أنه جوهر وليس

---

(٣) العلم : + فهرست لعناوين الفصول م (٤) المقولات : المعقولات ج ، ط (٥) أى : فى ج ، ص ، ط ، م || الوجود : الموجود ج ، ط (٦) ننظر : نظر ط .
(٧) أقسام : أقساما م (٨) موجودا : ساقطة من م (١١) الصورة : الصور م .
(١٢) ليس بمفارق : غير مفارق ج ، ط ، م (١٤) بنوع : نوع م .

بجوهر ، فنبيّن عرضيته ، ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض فى الوجود بحسب التقدم والتأخر ، ونعرف كذلك حال الأعراض .

ويليق بهذا الموضع أن نتعرف حال الكلّى والجزئى ؛ والكلّ والجزء ؛ وكيف وجود الطبائع الكلية ، وهل لها وجود فى الأعيان الجزئية ؛ وكيف وجودها فى النفس ، وهل لها وجود مفارق للأعيان والنفس .

وهنالك نتعرف حال الجنس والنوع ، وما يجرى مجراهما ، ولأن الموجود لا يحتاج فى كونه علة أو معلولا إلى أن يكون طبيعياً أو تعليمياً أو غير ذلك . فبالحرى أن تتبع ذلك الكلام فى العلل ، وأجناسها ، وأحوالها ، وأنها كيف ينبغى أن تكون الحال بينها وبين المعلولات ، وفى تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعلى ، وبين غيره . وأن نتكلم فى الفعل والانفعال . وفى تعريف الفرقان بين الصورة والغاية ، وإثبات كل واحدٍ منهما ، وأنهما فى كلّ طبقةٍ يذهب إلى علةٍ أولى .

ونبين الكلام فى المبدأ والابتداء ، ثم الكلام فى التقدم والتأخر والحدوث ، وأصناف ذلك ، وأنواعه ، وخصوصية كل نوع منه ، وما يكون متقدما فى الطبيعة ومتقدما عند العقل ، وتحقيق الأشياء المتقدمة عند العقل ، ووجه مخاطبة من أنكرها ، فما كان فيه من هذه الأشياء رأى مشهور مخالف للحق نقضناه .

فهذه وما يجرى مجراها لواحق الوجود بما هو وجود ، ولأن الواحد مساوق للوجود فيلزمنا أن ننظر أيضا فى الواحد ، وإذا نظرنا فى الواحد وجب أن ننظر فى الكثير ، ونعرف التقابل بينهما .

---

(١) فنبين : فنتبين جـ ، ط (٢) كذلك : كيف طا (٥) والنفس : وللنفس م .
(٧) الى : إلا جـ ، ط (١١) الصورة : + وبين جـ ، م || وأنهما : وأنها ب ، ص ، م .
(١٥) وتحقيق : وفى تحقيق جـ ، ط (١٧) الواحد : الوحدة ط ، طا . || مساوق : مساوٍ م . (١٨) فيلزمنا : + أيضا ط .

وهناك يجب أن ننظر فى العدد ، وما نسبته إلى الموجودات ، وما نسبة الكم المتصل ، الذى يقابله بوجه ما ، إلى الموجودات، ونعد الآراء الباطلة كلها فيه، ونعرف أنه ليس شىء من ذلك مفارقاً ولا مبدأ للموجودات، ونثبت العوارض التى تعرض للأعداد، والكميات المتصلة، مثل الأشكال وغيرها. ومن توابع الواحد: الشبيه، والمساوى، والموافق، والمجانس، والمشاكل، والمماثل، والهوهو . فيجب أن نتكلم فى كل واحد من هذه ومقابلاتها ، وأنها مناسبة للكثرة مثل الغير الشبيه ، وغير المساوى ، وغير المجانس ، وغير المشاكل ، والغير بالجملة ، والخلاف، والتقابل ، وأصنافها، والتضاد بالحقيقة، وماهيته .

ثم بعد ذلك ننتقل إلى مبادئ الموجودات فنثبت المبدأ الأول وأنه واحد حق فى غاية الجلالة ، ونعرف أنه من كم وجه "واحد" ، ومن كم وجه "حق" ، وأنه كيف يعلم كل شىء ، وكيف هو قادر على كل شىء ، وما معنى أنه يعلم وأنه يقدر ، وأنه جواد، وأنه سلام أى خير محض ، معشوق لذاته ، وهو اللذيذ الحق ، وعنده الجمال الحق ، وتَنْفَسِخ ما قيل وظُنّ فيه من الآراء المضادة للحق ، ثم نبيّن كيف نسبته إلى الموجودات عنه ، وما أول الأشياء التى توجد عنه .

ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدئة من الجواهر الملكية العقلية ، ثم الجواهر الملكية النفسانية ، ثم الجواهر الفلكية السماوية ، ثم هذه العناصر ، ثم المكونات عنها. ثم الإنسان وكيف تعود اليه هذه الأشياء ، وكيف هو مبدأ

(١ — ٢) وما نسبة الكم المتصل . . . الموجودات : ساقطة من ب (٣) للموجودات : الموجودات ط (٦) وأنها : ولأنها ب ، ص ؛ فإنها ط (٧) المساوى : + وغير الموافق ب (١٠ — ١١) فى غاية . . . . . . حق : ساقطة من م (١٤) الموجودات عنه : الموجودات م (١٦) الموجودات : + مترتبة م . (١٧) للفلكية : الملكية م .

لهـا فاعلى ، وكيف هو مبـدأ لها كمالى ، وماذا تكون حال النفس الإنسانية إذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة ، وأى مرتبة تكون مرتبة وجودها . وندل فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ، ووجوب طاعتها ، وأنها واجبة من عند الله ، وعلى الأخلاق والأعمال التى تحتاج إليها النفوس الإنسانية مع الحكمة فى أن يكون لها السعادة الأخروية . ونعرف أصناف السعادات .

فإذا بلغنا هذا المبلغ ختمنا كتابنا هذا ، والله المستعان به على ذلك .

---

(١) هو : ساقطة من ط . (٢) بينها : بينهما جـ ، ط (٤) الله : + تعالى ب ، ص (٦) المبلغ : الموضع هامش ص ، م || به : ساقطة من ب || به على ذلك : ساقطة من م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى الدلالة على الموجود والشىء وأقسامهما الأُوَل ، بما يكون فيه تنبيه على الغرض

فنقول : إن الموجود ، والشىء ، والضرورى ، معانيها ترتسم فى النفس ارتساماً أولياً ، ليس ذلك الارتسام مما يُحتاج إلى أن يُجلب بأشياء أعرف منها . فإنه كما أن فى باب التصديق مبادئ أولية ، يقع التصديق بها لذاتها ، ويكون التصديق بغيرها ، بسببها ، وإذا لم يخطر بالبال أو لم يفهم اللفظ الدال عليها ، لم يمكن التوصل إلى معرفة ما يعـرف بها ، وإن لم يكن التعريف الذى يحاول إخطارها بالبـال أو تفهيم ما يدل به عليها من الألفاظ محاولاً لإفادة علم ليس فى الغـريزة ، بل منبِّهاً على تفهيم ما يريده القائل ويذهب اليه . وربمـا كان ذلك بأشياء هى فى نفسها أخفى من المراد تعريفه ، لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت أعرف . كذلك فى التصورات أشـياء هى مبادئ للتصور ، وهى متصورة لذواتها ، وإذا أريد أن يدل عليها لم يكن ذلك بالحقيقة تعريفا لمجهول ؛ بل تنبيهاً أو إخطاراً بالبال ، بإسمٍ أو بعلامةٍ ، ربما كانت فى نفسها أخفى منه ، لكنها لعلة ما وحال ما تكون أظهر دلالة .

فإذا استعملت تلك العلامة تنبهت النفس على إخطار ذلك المعنى بالبال ، من حيث أنه هو المراد لا غيره ، من غير أن تكون العلامة بالحقيقة معلمة

(٦) ذلك : ساقطة من ط ، طا || إلى : ساقطة من ب ، م (٧) التصديق : التصديقات ط
(١١) منبها : منتبها ح || تفهيم : تفهم م (١٤) لذواتها : بذواتها ص || لمجهول : لمحمول بخ (١٥) ربما : وربما بخ || منه : منها ط .

إياه . ولو كان كل تصور يحتاج إلى أن يسبقه تصور قبله لذهب الأمر في ذلك إلى غير النهاية ، أو لدار .

وأولى الأشياء بأن تكون متصورة لأنفسها الأشياء العامة للأمور كلها ، كالموجود ، والشيء الواحد وغيره . ولهذا ليس يمكن أن يبيّن شيء منها ببيان لادور فيه ألبتة ، أو ببيان شيءٍ أعرف منها . ولذلك من حاول أن يقوم فيها شيئاً وقع في اضطراب ، كمن يقول : إن من حقيقة الموجود أن يكون فاعلا أو منفعلا ؛ وهذا إن كان ولا بد فمن أقسام الموجود ، والموجود أعرف من الفاعل والمنفعل . وجمهور الناس يتصورون حقيقة الموجود ولا يعرفون ألبتة أنه يجب أن يكون فاعلا أو منفعلا ، وأنا إلى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك إلا بقياس لا غير ، فكيف يكون حال من يروم أن يعرّف حال الشيء الظاهر بصفة له ، تحتاج إلى بيان حتى يثبت وجودها له ؟ وكذلك قول من قال : إن الشيء هو الذي يصح عنه الخبر ، فإن "يصح" أخفى من "الشيء" و"الخبر" أخفى من "الشيء" ، فكيف يكون هذا تعريفاً للشيء ؟ وإنما تعرف الصحة ويعرف الخبر بعد أن يستعمل في بيان كل واحد منهما أنه "شيء" أو أنه "أمر" أو أنه "ما" أو أنه "الذي" ، وجميع ذلك كالمرادفات لاسم الشيء ، فكيف يصح أن يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لم يعرف إلا به ؟ نعم ربما كان في ذلك وأمثاله تنبيه ما . وأما بالحقيقة فإنك إذا قلت إن الشيء هو ما يصح الخبر عنه ، تكون كأنك قلت : إن الشيء هو الشيء الذي يصح الخبر عنه ، لأن معنى " ما " و " الذي " و " الشيء " معنى واحد ، فتكون قد أخذت الشيء في حد الشيء .

(٢) في ذلك : ساقطة من ب (٤) يبين : يتبين ص (٥) منها : منه ط (٦) الموجود : الموجودات م (١٠) حال : ساقطة من م (١٢) والخبر : والجزء م (١٤) الخبر : الجزء م (١٥) ذلك : هذه طا .

على أنا لا ننكر أن يقع بهذا أو ما يشبهه ، مع فساد مأخذه ، تنبيه بوجه ما على الشيء ، ونقول : إن معنى الوجود ومعنى الشيء متصوران فى الأنفس ، وهما معنيان . فالموجود والمثبت والمحصل أسماء مترادفة على معنى واحد ، ولا نشك فى أن معناها قد حصل فى نفس من يقرأ هذا الكتاب .

والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر فى اللغات كلها ، فإن لكل أمرٍ حقيقة هو بها ما هو ، فالمثلث حقيقة أنه مثلث ، وللبياض حقيقة أنه بياض ، وذلك هو الذى ربما سميناه الوجود الخاص ، ولم نرد به معنى الوجود الإثباتى . فإن لفظ الوجود يدل به أيضا على معانى كثيرة ، منها الحقيقة التى عليها الشيء ، فكأنه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء .

ونرجع فنقول : إنه من البين أن لكل شيء حقيقة خاصة هى ماهيته، ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذى يرادف الإثبات ، وذلك لأنك إذا قلت : حقيقة كذا موجودة إما فى الأعيان ، أو فى الأنفس ، أو مطلقا يعمها جميعا، كان لهذا معنى محصل مفهوم . ولو قلت : إن حقيقة كذا ، حقيقة كذا، أو أن حقيقة كذا حقيقة، لكان حشوا من الكلام غير مفيد . ولو قلت : إن حقيقة كذا شيء ، لكان أيضا قولا غير مفيد ما يجهل ؛ وأقل إفادة منه أن تقول : إن الحقيقة شيء ، إلا أن يعنى بالشيء ، الموجود ؛ كأنك قلت : إن حقيقة كذا حقيقة موجودة . وأما إذا قلت : حقيقة آ شيء ما، وحقيقة بَ شيء آخر، فإنما صح هذا وأفاد . لأنك تضمر فى نفسك أنه شيء آخر مخصوص مخالف

(١) يقع ... مع : ساقطة من م || يشبهه : يشبه ط ، م (٣) فالموجود : والموجود ب (١٢) الأنفس : النفس ب (١٣) يعمها : يعمهما ب ، جـ ، ص ، ط (١٧) ما : ساقطة من جـ (١٨) صح : يصح ص ، ط || وأفاد : فأفاد م .

لذلك الشيء الآخر، كما لو قلت : إن حقيقة آ وحقيقة بَ حقيقة أخرى. ولولا هذا الإضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفد ، فالشيء يراد به هذا المعنى .

ولا يفارق لزوم معنى الوجود إياه ألبتة ، بل معنى الموجود يلزمه دائما ، لأنه يكون إما موجودا فى الأعيان ، أو موجودا فى الوهم والعقل ، فإن لم يكن كذا لم يكن شيئا .

وأن ما يقال: إن الشيء هو الذى يخبر عنه ، حق؛ ثم الذى يقال ، مع هذا ، إن الشيء قد يكون معدوما على الإطلاق ، أمر يجب أن ينظر فيه . فإن عنى بالمعدوم المعدوم فى الأعيان ، جاز أن يكون كذلك ، فيجوز أن يكون الشيء ثابتا فى الذهن معدوما فى الأشياء الخارجة . وإن عنى غير ذلك كان باطلا ، ولم يكن عنه خبر ألبتة ، ولا كان معلوماً إلا على أنه متصور فى النفس فقط . فأما أن يكون متصوَّراً فى النفس صورة تشير إلى شيء خارج فكلَّا .

أما الخبر ، فلأن الخبر يكون دائماً عن شيء متحقّق فى الذهن . والمعدوم المطلق لا يخبر عنه بالإيجاب ، وإذا أخبر عنه بالسلب أيضا فقد جعل له وجود بوجه ما فى الذهن . لأن قولنا : " هو " ، يتضمن إشارة ، والإشارة إلى المعدوم — الذى لا صورة له بوجه من الوجوه فى الذهن — محال . فكيف يوجب على المعدوم شيء ؟

ومعنى قولنا : إن المعدوم "كذا" ، معناه أن وصف "كذا" حاصل للمعدوم ، ولا فرق بين الحاصل والموجود . فنكون كأنا قلنا : إن هذا الوصف

---

(٩) الأشياء : الأعيان ط (١٢) أما : وأما ص (١٤) هو : ساقطة من ط
(١٥) فكيف : وكيف ب، م .

موجود للمعدوم . بل نقول : إنه لا يخلو أن ما يوصف به المعدوم ويحمل عليه إما أن يكون موجودا وحاصلا للمعدوم أو لا يكون موجودا حاصلا له ؛ إن كان موجوداً وحاصلاً للمعدوم ، فلا يخلو إما أن يكون فى نفسه موجودا أو معدوما ، فإن كان موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودة ، وإذا كانت الصفة موجودة ، فالموصوف بها موجود لا محالة ، فالمعدوم موجود ، وهذا محال ؛ وإن كانت الصفة معدومة ، فكيف يكون المعدوم فى نفسه موجودا لشئ ؟ فإن ما لا يكون موجودا فى نفسه ، يستحيل أن يكون موجودا للشيء . نعم قد يكون الشيء موجوداً فى نفسه ولا يكون موجودا لشيء آخر ، أما إن لم تكن الصفة موجودة للمعدوم فهى نفى الصفة عن المعدوم ، فإنه إن لم يكن هذا هو النفى للصفة عن المعدوم ، فإذا نفينا الصفة عن المعدوم ، كان مقابل هذا ، فكان وجود الصفة له ؛ وهذا كله باطل .

وإنما نقول : إن لنا علماً بالمعدوم ، فلأن المعنى إذا تحصل فى النفس فقط ولم يُشر فيه إلى خارج ، كان المعلوم نفس ما فى النفس فقط ، والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه هو أنه جائز فى طباع هذا المعلوم وقوع نسبة له معقولة إلى خارج ، وأما فى هذا الوقت فلا نسبة له ، فلا معلوم غيره .

وعند القوم الذين يرون هذا الرأى ، أن فى جملة ما يُخبر عنه ويُعلم أموراً لا شيئية لها فى العدم ، ومن شاء أن يقف على ذلك فليرجع إلى ما هذوا به من أقاويلهم التى لا تستحق فضل الاشتغال بها .

---

(١) لا يخلو أن : لا يخلو ب ، جـ ، ص ، م (٦) المعدوم : للمعدوم ط (٧) يستحيل : فيستحيل جـ (٩) لم تكن : لا تكون م || فهى : فهو جـ ، م (١٠) للصفة عن : ساقطة من ط ، طا (١١) أن : وكان ط (١٣) يشر : يشير م || خارج : الخارج جـ ، ص ، ط (١٤) طباع : طبائع جـ ، ص ، ط ، م (١٥) وأما فى هذا : وفى ب ، جـ ، ص ، م .

وإنما وقع أولئك فيما وقعوا فيه بسبب جهلهم بأن الإخبار إنما يكون عن معانٍ لها وجود فى النفس ، وإن كانت معدومة فى الأعيان ، ويكون معنى الإخبار عنها أن لها نسبة ما إلى الأعيان. مثلا إن قلت : إن القيامة "تكون"، فَهِمْت القيامة وفَهِمْت "تكون" ، وحملت "تكون" التى فى النفس ، على القيامة التى فى النفس ، بأن هذا المعنى إنما يصح فى معنى آخر معقول أيضا ، وهو معقول فى وقت مستقبل ، أن يوصف بمعنى ثالث معقول ، وهو معقول الوجود . وعلى هذا القياس الأمر فى الماضى . فبين أن المخبر عنه لا بد من أن يكون موجوداً وجودا ما فى النفس . والإخبار فى الحقيقة هو عن الموجود فى النفس، وبالعرض عن الموجود فى الخارج . وقد فهمت الآن أن الشىء بماذا يخالف المفهوم للوجود والحاصل ، وأنهما مع ذلك متلازمان .

وعلى أنه قد بلغنى أن قوماً يقولون : إن الحاصل يكون حاصلا ، وليس بموجود ، وقد تكون صفة الشىء ليس شيئا لا موجودا ولا معدوما ، وأن "الذى" و "ما" يدلان على غير ما يدل عليه الشىء. فهؤلاء ليسوا من جملة المميِّزين . وإذا أخذوا بالتمييز بين هذه الألفاظ من حيث مفهوماتها انكشفوا.

فنقول الآن : إنه وإن لم يكن الموجود ، كما علمت ، جنساً ، ولا مقولاً بالتساوى على ما تحته ، فإنه معنى متفق فيه على التقديم والتأخير. وأول ما يكون، يكون للماهية التى هى الجوهر ثم يكون لما بعده . وإذ هو معنى واحد

---

(٢) معنى : مع م (٤) فى : ساقطة من ب (٤ — ٥) على . . . النفس : ساقطة من م (٥) فى (الأولى) : ساقطة من ب || إنما : ساقطة من م (٦) فى : ساقطة من م (٨) هو : وهو ط (٩) الموجود فى الخارج : الموجود الخارج م || بماذا : ماذا م (١٣) يدلان : تدل م (١٤) وإذا : فإذا ط (١٥) الموجود : الوجود ط || جنسا : حسيا ط (١٦) وأول : فأول جـ ، ط (١٧) الجوهر : للجوهر ط .

على النحو الذى أومأنا إليه فتلحقه عوارض تخصّه ، كما قد بينا قبل . فلذلك يكون له علم واحد يتكفل به . كما أن لجميع ما هو صحى علما واحدا .

وقد يعسُر علينا أن نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق أيضا ؛ بل بوجه العلامة . وجميع ما قيل فى تعريف هذه مما بلغك عن الأولين قد يكاد يقتضى دورا . وذلك لأنهم ، على ما مر لك فى فنون المنطق ، إذا أرادوا أن يحدوا الممكن، أخذوا فى حده إما الضرورى وإما المحال ولا وجه غير ذلك. وإذا أرادوا أن يحدوا الضرورى، أخذوا فى حده إما الممكن وإما المحال. وإذا أرادوا أن يحدوا المحال أخذوا فى حده إما الضرورى وإما الممكن . مثلا إذا حدوا الممكن قالوا مرة ، إنه غير الضرورى أو أنه المعدوم ، فى الحال الذى ليس وجوده ، فى آى وقت فُرض من المستقبل ، بمحال . ثم إذا احتاجوا إلى أن يحدوا الضرورى قالوا : إما أنه الذى لا يمكن أن يفرض معدوما ، أو أنه الذى إذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا . فقد أخذوا الممكن تارة فى حده ، والمحال أخرى . وأما الممكن فقد كانوا أخذوا ، قبل ، فى حده إما الضرورى وإما المحال . ثم المحال ، إذا أرادوا أن يحدوه ، أخذوا فى حده إما الضرورى بأن يقولوا : إن المحال هو ضرورى العدم ؛ وإما الممكن بأن يقولوا : إنه الذى لا يمكن أن يوجد ؛ أو لفظاً آخر يذهب مذهب هذين.

وكذلك ما يقال من أن الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون ، أو هو الذى يجب أن لا يكون . والواجب هو الذى هو ممتنع ومحال أن لا يكون ، أو ليس

(١) فلذلك : ولذلك ص ، ط (٤) تعريف : ساقطة من م || عن : من جـ ، ط
(٦) ولا وجه : لا وجه م (٧) وإذا : فإذا جـ ، ص ، ط (٨) وإذا : فإذا ص || يحدوا : يحددوا ط (٩) حدوا : أخذوا جـ ، ص ، ط (١٠) فرض : فرضت ب || ثم إذا : ثم إن ب ، جـ ، م (١٢) ما هو عليه : ما عليه جـ (١٣) وأما : أما م .
(١٧) أو هو : وهو م (١٨) أو ليس : وليس ب ، جـ ، م .

يمكن أن لا يكون . والممكن هو الذى ليس يمتنع أن يكون أو لا يكون ، أو الذى ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون. وهذا كله كما تراه دور ظاهر. وأما كشف الحال فى ذلك فقد مر لك فى أنولوطيقا .

على أن أولى هذه الثلاثة فى أن يتصور أولا ، هو الواجب . وذلك لأن الواجب يدل على تأكد الوجود ، والوجود أعرف من العدم ، لأن الوجود يعرف بذاته ، والعدم يعرف ، بوجه ما من الوجوه ، بالوجود . ومن تفهمنا هذه الأشياء يتضح لك بطلان قول من يقول : إن المعدوم يعاد لأنه أول شىء مخبر عنه بالوجود . وذلك أن المعدوم إذا أعيد يجب أن يكون بينه و بين ما هو مثله ، لو وجد بدله ، فرق . فإن كان مثله إنما ليس هو لأنه ليس الذى كان عدم ، وفى حال العدم كان هذا غير ذلك ، فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذى أومأنا إليه فيما سلف آنفا .

وعلى أن المعدوم إذا أعيد احتيج أن تعاد جميع الخواص التى كان بها هو ما هو . ومن خواصه وقته ، وإذا أعيد وقته كان المعدوم غير معاد ، لأن المعاد هو الذى يوجد فى وقت ثان . فإن كان المعدوم تجوز إعادته و إعادة جملة المعدومات التى كانت معه ، والوقت إما شىء له حقيقة وجود قد عدم ، أو موافقة موجود لعرض من الأعراض ، على ما عرف من مذاهبهم ، جاز أن يعود الوقت والأحوال ، فلا يكون وقت ووقت ، فلا يكون عود . على أن العقل يدفع هذا دفعاً لا يحتاج فيه إلى بيان، وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم .

(١) بممكن : يمكن جـ || ليس : لا ط || يمتنع : بممتنع م (٢) وهذا : وهذه ط (٣) فقد مر : فقدم م (٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، ص ، م || تفهمنا : تفهيمنا ب ، ص ، ط (١٠) عدم : وعدم ط (١٢) احتيج : + إلى ط || جميع : لجميع جـ ؛ بجميع طا (١٣) وإذا : فإذا جـ ، م (١٥) قد : فقد ب ؛ وقد بخ ، ص (١٦) ما عرف : ما عرفت ص .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في ابتداء القول فى الواجب الوجود ، والممكن الوجود ، وأن الواجب الوجود لا علة له ، وأن الممكن الوجود معلول ، وأن الواجب الوجود غير مكافىء لغيره فى الوجود ، ولا متعلق بغيره فيه

ونعود إلى ما كنا فيه فنقول : إن لكل واحد من الواجب الوجود، والممكن الوجود ، خواص . فنقول : إن الأمور التى تدخل فى الوجود تحتمل فى العقل الانقسام إلى قسمين ، فيكون منها ما إذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده ، وظاهر أنه لا يمتنع أيضا وجوده ، وإلا لم يدخل فى الوجود ، وهذا الشىء هو فى حيّز الإمكان ، ويكون منها ما إذا اعتبر بذاته وجب وجوده .

فنقول: إن الواجب الوجود بذاته لا علة له ، وإن الممكن الوجود بذاته له علة ، وإن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته ، وإن الواجب الوجود لا يمكن أن يكون وجوده مكافئا لوجود آخر ، فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر فى وجوب الوجود ويتلازمان . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن يجتمع وجوده عن كثرة ألبتة . وأن الواجب الوجود لا يجوز أن تكون الحقيقة التى له مشتركا فيها بوجه من الوجوه ، حتى يلزم من تصحيحنا ذلك أن يكون واجب الوجود غير مضاف ، ولا متغير ، ولا متكثر ، ولا مشارك فى وجوده الذى يخصه .

---

(٣) الواجب : واجب م (٥) مكافىء : مكاف ب، جـ، د، ص، ط || بغيره : لغيره ص، م
(٨) وظاهر : فظاهر جـ (١١) الوجود : ساقطة من جـ (١٦) من الوجوه : ساقطة من ب ، م .

أما أن الواجب الوجود لا علة له ، فظاهر . لأنه إن كان لواجب الوجود علة في وجوده ، كان وجوده بها . وكل ما وجوده بشيء ، فإذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود ، وكل ما إذا اعتبر بذاته دون غيره ، ولم يجب له وجود ، فليس واجب الوجود بذاته . فبين أنه إن كان لواجب الوجود بذاته علة لم يكن واجب الوجود بذاته . فقد ظهر أن الواجب الوجود لا علة له . وظهر من ذلك أنه لا يجوز أن يكون شيء واجب الوجود بذاته ، وواجب الوجود بغيره ، لأنه إن كان يجب وجوده بغيره ، فلا يجوز أن يوجد دون غيره ، وكلما لا يجوز أن يوجد دون غيره ، فيستحيل وجوده واجبا بذاته . ولو وجب بذاته ، لحصل . ولا تأثير لإيجاب الغير في وجوده الذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا وجوده في ذاته .

وأيضا أن كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته ، فوجوده وعدمه كلاهما بعلة ، لأنه إذا وجد فقد حصل له الوجود متميزاً من العدم ، وإذا عدم حصل له العدم متميزاً من الوجود . فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من الأمرين يحصل له عن غيره أو لا عن غيره ، فإن كان عن غيره فالغير هو العلة ؛ وإن كان لا يحصل عن غيره ، ومن البين أن كل ما لم يوجد ثم وجد فقد تخصص بأمر جائز غيره .

وكذلك في العدم ، وذلك لأن هذا التخصيص إما أن تكفى فيه ماهية الأمر أو لا تكفى فيه ماهية ، فإن كانت ماهيته تكفى لأى الأمرين كان ، حتى يكون

(١) لأنه : أنه ب || كان : كانت جـ ، ص ، ط (٣) دون غيره : دونه جـ ، ص ، ط ، م . (٤) فبين : فتبين جـ ، ص ، ط || إن : لو ص ، ط || بذاته : + في ذاته بخ ، جـ ، ص ، م (٥) الواجب : واجب جـ ، ص ، م (٨) وكلما ... غيره : ساقطة من ب ، م (١١) فوجوده : ووجوده جـ ، ص ، ط (١٢) وإذا : فإذا ط (١٤) فالغير : والغير م (١٧) التخصيص : التخصص م (١٨) ماهية : ماهيته م || كانت : كان ص || ماهيته تكفى : يكفى ماهية ص ، ط .

حاصلًا ، فيكون ذلك الأمر واجب الماهية لذاته ، وقد فرض غير واجب ، هـذا خلف . وإن كان لا يكفى فيه وجود ماهيته ، بل أمر يضاف إليه وجود ذاته ، فيكون وجوده لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علتـه ، فله علة . وبالجملة فإنما يصير أحد الأمرين واجبا له ، لا لذاته ، بل لعلة .

أما المعنى الوجودى فبعلةٍ ، هى علة وجودية . وأما المعنى العدمى فبعلةٍ ، هى عدم العلة للمعنى الوجودى ، وعلى ما علمت . فنقول : إنه يجب أن يصير واجباً بالعلة ، وبالقياس إليها . فإنه إن لم يكن واجبا ، كان عند وجود العلة وبالقياس إليها ممكناً أيضا ، فكان يجوز أن يوجد وأن لا يوجد غير متخصص بأحد الأمرين ، وهـذا محتاج من رأس إلى وجود شيء ثالث يتعين له به الوجود من العـدم ، أو العدم عن الوجود عند وجود العلة ، فيكون ذلك علة أخرى ، ويتمادى الكلام إلى غير النهاية . وإذا تمادى إلى غير النهاية لم يكن ، مع ذلك ، قد تخصص له وجوده ، فلا يكون قد حصل له وجود ، وهـذا محال . لا لأنه ذاهب إلى غير النهاية فى العلل فقط ، فإن هـذا فى هذا الموضع بُعْدُ مشكوك فى إحالته ، بل لأنه لم يوجد بُعْـدُ ما به يتخصص وقد فرض موجوداً . فقد صح أن كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس إلى علته .

ونقول : ولا يجوز أن يكون واجب الوجود مكافئا لواجب وجود آخر ، حتى يكون هذا موجوداً مع ذلك ، وذلك موجوداً مع هذا ، وليس أحدهما

(٥) علة : + بالجملة ط (٩) له : ساقطة من ط (١١) لم يكن : لا يكون جـ ، م ؛ فلا يكون طا (١٢) تخصص : تعين م || وجوده : وجود م || قد : ساقطة من ص ، م (١٣) فقط : ساقطة من ط . (١٤) مشكوك : شكوك جـ (١٥) لا : فلا طا (١٧) ونقول : فنقول جـ ، ص ، ط ، م .

علة للآخر، بل هما متكافئان فى أمر لزوم الوجود . لأنه لا يخلو إذا اعتبر ذات أحدهما بذاته دون الآخر ، إما أن يكون واجبا بذاته أو لا يكون واجبا بذاته ، فإن كان واجبا بذاته فلا يخلو إما أن يكون له وجوب أيضا باعتباره مع الثانى ، فيكون الشىء واجب الوجوب بذاته ، وواجب الوجود لأجل غيره ، وهـذا محال ، كما قد مضى . وإما أن لا يكون له وجوب بالآخر ، فلا يجب أن يتبع وجوده وجود الآخر ، ويلزمه أن لا يكون لوجوده علاقة بالآخر ، حتى يكون إنما يوجد إذا وجد الآخر هذا . وأما إن لم يكن واجبا بذاته ، فيجب أن يكون باعتبار ذاته ممكن الوجود ، وباعتبار الآخر واجب الوجود . فلا يخلو حينئذ إما أن يكون الآخر كذلك أو لا يكون ، فإن كان الآخر كذلك فلا يخـلو حينئذ إما أن يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك فى حد إمكان الوجود ، أو فى حد وجوب الوجود . فإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك هو فى حد وجوب الوجود ، وليس من نفسه، أو من ثالث سابق ، كما قلناه فى وجه سلف ، بل من الذى يكون منه ، كان وجوب وجود هـذا شرطاً فيه وجوب وجود ما يحصل بعد وجوب وجوده ، بعدية بالذات فلا يحصل له وجوب وجود ألبتة . وإن كان وجوب الوجود لهذا من ذلك ، وذلك فى حد الإمكان ، فيكون وجوب وجود هذا من ذات ذلك وهو فى حد الإمكان ، ويكون ذات ذلك فى حد الإمكان مفيداً لهذا وجوب الوجود ، وليس له حد الإمكان مستفادا من هذا ، بل الوجوب .

---

(١) علة : علته ط ، طا (٢) دون ... بذاته : ساقطة من م || أولايكون : ولا يكون ط . (٧) لم يكن : لا يكون ب، جـ ،م (٨) الآخر: الثانى م (٩) حينئذ : ساقطة من ب، ص ، م || الآخر : الثانى م (١٠) لهذا : هذا جـ ، ط (١١) وذلك : + هو ط (١٢) وذلك هو : وهو ذلك ص (١٣) قلناه : قلنا ص ، م (١٤) وجود : الوجود م (١٧) وهو : ساقطة من ط || ويكون : يكون ب ؛ فيكون جـ ، ص || ويكون ... الإمكان : ساقطة من ط .

فتكون العلة لهذا إمكان وجود ذلك ، و إمكان وجود ذلك ليس علته هـذا ، فيكونان غير متكافئين ، أعنى ما هو علته بالذات ومعلول بالذات .

ثم يعرض شيء آخر وهو ، أنه إذا كان إمكان وجود ذلك هو علة إيجاب وجود هذا ، لم يتعلق وجود هذا بوجوبه ؛ بل بإمكانه . فوجب أن يجوز وجوده مع عدمه وقد فرضنا متكافئين ، هذا خلف فإذن ليس يمكن أن يكونا متكافئى الوجود ، فى حالٍ ما ، لا يتعلقان بعلة خارجة ، بل يجب أن يكون أحدهما هو الأول بالذات ، أو يكون هناك سبب خارج آخر يوجبهما جميعا بإيجاب العلاقة التى بينهما أو يوجب العلاقة بإيجابهما . والمضافان ليس أحدهما واجباً بالآخر ، بل مع الآخر ، والموجب لهما العلة التى جمعتهما ، وأيضا المادتان أو الموضوعان أو الموصوفان بهما . وليس يكفى وجود المادتين أو الموضوعين لهما وحدهما ، بل وجود ثالث يجمع بينهما . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون وجود كل واحد من الأمرين وحقيقته هو أن يكون مع الآخر ، فوجوده بذاته يكون غير واجب ، فيصير ممكناً ، فيصير معلولاً ، ويكون كما قلنا ليس علته مكافئة فى الوجود ، فتكون إذن علته أمراً آخر ، فلا يكون هو والآخر علة للعلاقة التى بينهما ، بل ذلك الآخر . وأما أن لا يكون، فتكون المعية طارئةً على وجوده الخاص لاحقةً له . وأيضا فإن الوجود الذى يخصه لا يكون عن مكافيه من حيث هو مكافيه ؛ بل عن علة متقدمة إن كان معلولا . فحينئذ إما أن يكون وجوده ذلك عن صاحبه ، لا من حيث يكافيه،

---

(١) علته : علة ص (٤) بإمكانه : وجوده إمكانه جـ ، ط (٥) فرضنا : فرضنا جـ ، ص ، ط (٦) متكافئى الوجود : متكافئين فى الوجود طا || بعلة : بعلته ط (٧) خارج آخر : خارج ب ؛ آخر ط (٩) جمعتهما : جمعتها ط ، طا (١٠) أو : ساقطة من ص ، م (١١) وحدهما : أوأحدهما م (١٣) فيصير ممكنا : فيكون ممكنا جـ (١٦) وجوده : وجود ص ، م (١٨) يكافيه : مكافيه ص .

بل من حيث وجود صاحبه الذى يخصــه ، فلا يكونان متكافئين ، بل علة ومعلولا . و يكون صاحبه أيضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالأب والابن . و إما أن يكونا متكافئين من جملة ما يكون الأمران ليس أحدهما علة للآخر ، وتكون العلاقة لازمة لوجودهما ، فتكون العلة الأولى للعلاقة هى أمر خارج موجد لذاتيهما على ما علمت ، والعلاقة عرضــية ، فيكون لا تكافؤ هنـاك إلا بالعرض المباين أو اللازم . وهذا غير ما نحن فيه ، و يكون للذى بالعوض علة لا محالة ، فيكونان من حيث التكافؤ معلولين .

(٢) للعلاقة : العلاقة ب (٥) موجد : موجود بخ (٦) اللازم : للازم م || الذى : التى ب ، طا .

[الفصل السابع]

(ز) فصــل

فى أن واجب الوجود واحد

وتقول أيضا : إن واجب الوجود يجب أن يكون ذاتا واحدة . وإلا فليكن كثرة ويكون كل واحد منها واجب الوجود ، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد منها فى المعنى الذى هو حقيقته ، لا يخالف الآخر ألبتة أو يخالفه . فإن كان لا يخالف الآخر فى المعنى الذى لذاته بالذات ، ويخالفه بأنه ليس هو ، وهذا خلاف لا محالة ، فيخالفه فى غير المعنى . وذلك لأن المعنى الذى هو فيهما غير مختلف ، وقد قارنه شيء به صار هــذا أو فى هذا ، أو قارنه نفس أنه هــذا أو فى هذا ، ولم يقارنه هــذا المقارن فى الآخر ، بل ما به صار ذاك ذاك ، أو نفس أن ذاك ذاك ، وهــذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى ، وبينهما به مباينــة .

فإذن كل واحد منهما يباين الآخر به ، وليس يخالفه فى نفس المعنى ، فيخالفه فى غير المعنى .

والأشياء التى هى غير المعنى وتقارن المعنى هى الأعراض واللواحق الغــير الذاتية . وهــذه اللواحق فإما أن تعرض لوجود الشيء بما هو ذلك الوجود

(٣) واجب : الواجب جـ ، ص ، ط (٥) كثرة : كثيرة ص ، م || ويكون : فيكون جـ ، ص ، ط ، م (٩) به : ساقطة من جـ ، ط (١٠) أوفى : فى م || ولم : أو لم ط || ذاك ذاك : ذلك ذلك جـ (١١) ذاك ذاك : ذلك ذلك جـ || به : ساقطة من م (١٣) نفس : ساقطة من ص ؛ + أصل جـ ، ص ، ط (١٤) فيخالفه ... المعنى : ساقطة من م (١٥) والأشياء : فالأشياء جـ ؛ بل نقول الأشياء ط (١٦) لوجود : لحقيقة ص ، ط || هو : + تلك الحقيقة أو لوجوده بما هو ص ، ط .

فيجب أن يتفق الكل فيه وقد فرض أنها مختلفة فيه ، وهذا خلف . وإما أن تعرض له عن أسباب خارجة لا عن نفس ماهيته ، فيكون لولا تلك العلة لم تعرض ، فيكون لولا تلك العلة لم يختلف ، فيكون لولا تلك العلة لكانت الذوات واحدةً أو لم تكن ، فيكون لولا تلك العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود،وذلك بانفراد ، واجب الوجود لا من حيث الوجود ، بل من حيث الأعراض ، فيكون وجوب وجود كل واحد منهما الخاص به ، المنفرد له ، مستفاداً من غيره . وقد قيل إن كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته ، بل هو فى حد ذاته ممكن الوجود،فتكون كل واحدة من هذه، مع أنها واجبة الوجود بذاتها ، ممكنة الوجود فى حد ذاتها وهذا محال .

ولنفرض الآن أنه يخالفه فى معنى أصلى ، بعد ما يوافقه فى المعنى ، فلا يخلو ذلك المعنى إما أن يكون شرطاً فى وجوب الوجود ، أو لا يكون . فإن كان شرطا فى وجوب الوجود ، فظاهر أنه يجب أن يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود ، وإن لم يكن شرطا فى وجوب الوجود ، فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود ، وهو داخل عليه ، عارض ، مضاف إليه ، بعد ما تم ذلك وجوب وجود ، وقد منعنا هذا وبينا فساده . فإذن لا يجوز أن يخالفه فى المعنى .

---

(١) فيه : فيها طا || أنها : أنهما جـ || وهذا : فهذا ب ؛ هذا م (٣) لكانت : كانت جـ ، ص ، م ؛ لكان ط . (٥ — ٦) وذلك ... الأعراض : ساقطة من ب (٥) لا من حيث الوجود : ساقطة من جـ ، ص ، م . (٦) منهما : منها ط ، طا . (٨) واحدة : واحد ط (٩) بذاتها : بذواتها م . || حد ذاتها : حدود ذواتها ص ؛ حد ذواتها م || وهذا : وهو ط . || محال : هذا طا . (١١) ذلك : لذلك ص .

بل يجب أن نزيد لهذا بياناً من وجه آخر وهو : أن انقسام معنى وجوب الوجود فى الكثرة لا يخلو من وجهين: إما أن يكون على سبيل آنقسامه بالفصول وإما على سبيل آنقسامه بالعوارض . ثم من المعلوم أن الفصول لا تدخل فى حد ما يقام مقام الجنس . فهى لا تفيد الجنس حقيقته، وإنما تفيده اتقوام بالفعل، وذلك كالناطق ، فإن الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية ، بل يفيده اتقوام بالفعل ذاتا موجودة خاصة .

فيجب أيضاً أن تكون فصول وجوب الوجود ، إن صحت ، بحيث لا تفيد وجوب الوجود حقيقة وجوب الوجود، بل يفيده الوجود بالفعل . وهذا محال من وجهين: أحدهما، أنه ليس حقيقة وجوب الوجود إلا نفس تأكد الوجود، لا لحقيقة الحيوانية التى هى معنى غير تأكد الوجود ، والوجود لازم لها ، أو داخل عليها ، كما علمت . فإذن إفادة الوجود لوجوب الوجود ، هى إفادة شرط من حقيقته ضرورةً ، وقد منع جواز هذا ما بين الجنس والفصل . والوجه الثانى ، أنه يلزم أن تكون حقيقة وجوب الوجود متعلقةً فى أن تحصل بالفعل بموجب له ، فيكون المعنى الذى به يكون الشىء واجب الوجود يجب وجوده بغيره ، وإنما كلامنا فى وجوب الوجود بالذات، فيكون الشىء الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره ، وقد أبطلنا هذا .

فقد ظهر أن انقسام وجوب الوجود إلى تلك الأمور ،لا يكون انقسام المعنى الجنسى إلى الفصول . فتبيّن أن المعنى الذى يقتضى وجوب الوجود لا يجوز

---

(٣) وإما : أو ط (٤) حقيقته : حقيقة ب، جـ ، ط ، م || بالفعل : + ذاتا موجودة ط

(١٣) أنه : ساقطة من ط (١٤) له : لها ب (١٥) بغيره : لغيره ط

(١٨) إلى الفصول : بالفصول ص || فتبين : فبين م .

أن يكون معنى جنسياً ينقسم بفصول أو أعراض ، فبقى أن يكون معنى نوعياً . فنقول : ولا يجوز أن تكون نوعيته محمولة على كثيرين ، لأن أشخاص النوع الواحد ، كما بينا ، إذا لم تختلف فى المعنى الذاتى ، وجب أن تكون إنما تختلف بالعوارض ، وقد منعنا إمكان هذا فى وجوب الوجود ، وقد يمكن أن نبين هذا بنوع من الاختصار ، ويكون الغرض راجعاً إلى ما أردناه .

فنقول : إن وجوب الوجود إذا كان صفة للشيء وموجوداً له ، فإما أن يكون واجباً فى هذه الصفة ، أى فى وجوب الوجود ، أن تكون عين تلك الصفة موجودة لهذا الموصوف ، فيمتنع الواحد منها أن يوجد وجودا لا يكون صفةً له ، فيمتنع أن يوجد لغيره ، فيجب أن يوجد له وحده ؛ وإما أن يكون وجودها له ممكناً غير واجب . فيجوز أن يكون هذا الشيء غير واجب الوجود بذاته وهو واجب الوجود بذاته ، هذا خلف . فوجوب الوجود لا يكون إلا لواحد فقط .

فإن قال قائل : إن وجوده لهذا ، لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفةً للآخر لا يبطل وجوب كونه صفةً له . فنقول : كلامنا فى تعيين وجوب الوجود صفة له ، من حيث هو له ، من حيث لا يلتفت فيه إلى الآخر ، فذلك ليس صفة للآخر بعينه ؛ بل مثلها الواجب فيها ما يجب فى تلك بعينها . وبعبارة أخرى نقول : إن كون الواحد منها واجب الوجود ، وكونه هو بعينه ، إما أن يكون واحدا ، فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو هو بعينه وليس غيره . وإن كان

---

(٢) فنقول : قلنا طا || نوعيته : نوعيه ط (٣) إنما تختلف : إنما اختلفت ب ؛ إنما اختلف جـ ، م (٤) فنبين : فنبين م (٥) بنوع : بحوم (٧) أى ... الوجود : ساقطة من م || تلك : هذه م (٨) موجودة : الموجودة جـ ، ط (١٣) فكونه : وكونه ط (١٤) لا يبطل : ليس يبطل ب (١٧) كون : كان ط (١٨) فهو هو : فهو ص .

كونه واجب الوجود ، غير كونه هو بعينه ، فمقارنة واجب الوجود لأنه هو بعينه ، إما أن يكون أمراً لذاته ، أو لعلةٍ وسبب موجب غيره . فإن كان لذاته ، ولأنه واجب الوجود ، فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه ؛ وإن كان لعلةٍ وسبب موجب غيره ، فلكونه هذا بعينه سببٌ ، فلخصوصية وجوده المنفرد سبب ، فهو معلول .

فإذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كأنواع تحت جنس ، وواحد بالعدد ليس كأشخاص تحت نوع ، بل معنى شُرح اسمه له فقط ، ووجوده غير مشترك فيه . وسنزيد هذا إيضاحا فى موضع آخر . فهذه الخواص التى يختص بها واجب الوجود .

وأما الممكن الوجود ، فقد تبين من ذلك خاصيته وهو أنه يحتاج ضرورة إلى شيء آخر يجعله بالفعل موجودا . وكل ما هو ممكن الوجود فهو دائما ، باعتبار ذاته ، ممكن الوجود ، لكنه ربما عرض أن يجب وجوده بغيره ، وذلك إما أن يعرض له دائما ، وإما أن يكون وجوب وجوده عن غيره ليس دائما ، بل فى وقتٍ دون وقت . فهذا يجب أن يكون له مادة تتقدم وجوده بالزمان ، كما سنوضحه .

والذى يجب وجوده بغيره دائما ، فهو أيضا غير بسيط الحقيقة . لأن الذى له باعتبار ذاته ، غير الذى له من غيره ، وهو حاصل الهوية منهما جميعاً فى الوجود ، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعرّى عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه ، وهو الفرد ، وغيره زوج تركيبي .

(٢) وسبب : أو سبب م . (٨) موضع : مواضع ب . (١٠) خاصيته : خاصته ب ، ط .
(١٦) بغيره : لغيره ص ، ط .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى بيان الحق ، والصدق ، والذب عن أول الأقاويل ، فى المقدمات الحقة

أما الحق فيفهم منه الوجود فى الأعيان مطلقاً ، ويفهم منه الوجود الدائم ، ويفهم منه حال القول أو العقد الذى يدل على حال الشىء فى الخارج إذا كان مطابقاً له ، فنقول : هذا قول حق ، وهذا اعتقاد حق . فيكون الواجب الوجود هو الحق بذاته دائماً ، والممكن الوجود حق بغيره ، باطل فى نفسه . فكل ما سوى الواجب الوجود الواحد باطل فى نفسه .

وأما الحق من قبل المطابقة فهو كالصادق، إلا أنه صادق فيما أحسب باعتبار نسبته إلى الأمر ، وحق باعتبار نسبة الأمر إليه .

وأحق الأقاويل أن يكون حقاً ما كان صدقه دائماً ، وأحق ذلك ما كان صدقه أوليا ليس لعلة .

وأول كل الأقاويل الصادقة الذى ينتهى إليه كل شىء فى التحليل ، حتى أنه يكون مقولا بالقوة أو بالفعل فى كل شىء يُبين أو يَتبين به ، كما بيناه فى كتاب البرهان ، هو أنه : لا واسطة بين الإيجاب والسلب . وهذه الخاصة ليست من عوارض شىء إلا من عوارض الموجود بما هو موجود ، لعمومه فى كل موجود .

---

(٣) الأقاويل : الأوائل م . (٧) الواجب : واجب جـ ، ص . (١٥) يبين : يتبين م || بيناه : بيانه م .

والسوفسطائى إذا أنكر هذا ، فليس ينكره إلا بلسانه معانداً ، أو يكون قد عرض له شبهة فى أشياء فسد عليه عنده فيها طرفا النقيض لغلط جرى عليه مثلا ، لأنه لا يكون حصل له حال التناقض وشرائطه . ثم إن تبكيت السوفسطائى ، وتنبيه المتحير أبدا ، إنما هو فى كل حال على الفيلسوف ، ويكون لا محالة بضرب من المحاورة . ولا شك أن تلك المحاورة تكون ضرباً من القياس الذى يلزم مقتضاه ، إلا أنه لا يكون فى نفسه قياسا يلزم مقتضاه ، ولكن يكون قياسا بالقياس .

وذلك لأن القياس الذى يلزم مقتضاه على وجهين : قياس فى نفسه ، وهو الذى تكون مقدماته صادقة فى أنفسها ، وأعرف عند العقلاء من النتيجة ، ويكون تأليفه تأليفا منتجا ، وقياس كذلك بالقياس ، وهو أن تكون حال المقدمات كذلك عند المحاور حتى يسلم الشئ وإن لم يكن صدقا ، وإن كان صدقا لم يكن أعرف من النتيجة التى يسلمها ، فيؤلف عليه بتأليف صحيح مطلق أو عنده . وبالجملة فقد كان القياس ما إذا سلمت مقدماته لزم منه شئ ، فيكون ذلك قياسا من حيث هو كذا . ولكنه ليس يلزم أن يكون كل قياس قياسا يلزم مقتضاه ، لأن مقتضاه يلزم إذا سلم ، فإذا لم يسلم كان قياسا . لأنه قد أورد فيه ما إذا وضع وسلم لزم ، ولكن لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه ، فيكون القياس قياسا ، أعم من كونه قياسا يلزم مقتضاه .

---

(٢) له : ساقطة من ب ، ط . || أشياء : + قد ص . (٣) له : ساقطة من ب
(٥) المحاورة : [تبدأ نسخة د بهذه الكلمة] . (٦) يكون : ساقطة من د .
(١١) المقدمات : + ما د ، ط . || وإن كان : أو إن كان ب ، ط ، م . (١٢) يسلمها : لا يسلمها د ، جـ ، ص ، م (١٥) لأنه : + كان ط (١٦) وسلم : + ذلك ط || لم : ساقطة ط ، م .

وكونه قياساً يلزم مقتضاه ، هو أيضا على قسمين ، على ما علمت ، فالقياس الذى يلزم مقتضاه بحسب الأمر فى نفسه ، هو الذى مقدماته مسلمة فى أنفسها ، وأقدم من النتيجة . وأما الذى هو بالقياس ، فالذى قد سلم المخاطب مقدماته ، فتلزمه النتيجة .

ومن العجائب أن السوفسطائى الذى غرضه المماراة يضطر إلى أحد الأمرين : إما إلى السكوت والإعراض ، وإما إلى الاعتراف لا محالة بأشياء ، والاعتراف بأنها تنتج عليه .

وأما المتحير فعلاجه حل شبهة ، وذلك لأن المتحير لا محالة إنما وقع فيما وقع فيه إما لما يراه من تخالف الأفاضل الأكثرين ، ويشاهده من كون رأى كل واحد منهم مقابلا لرأى الآخر الذى يجده قرنا له ، لا يقصر عنه ، فلا يجب عنده أن يكون أحد القولين أولى بالتصديق من الآخر ؛ وإما لأنه سمع من المذكورين المشهورين المشهود لهم بالفضيلة أقاويل لم يقبلها عقله بالبديهة ، كقول من قال : إن الشئ لا يمكنك أن تراه مرتين ، بل ولا مرة واحدة ، وإن لا وجود لشئ فى نفسه ، بل بالإضافة . فإذا كان قائل مثل هذا القول مشهوراً بالحكمة لم يكن بعيدا أن يتحير الشادى لقوله . وإما لأنه قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على أن يختار واحدا منها ويزيف الآخر .

---

(١) وكونه .. مقتضاه : ساقطة من د ، ص (٢) مقتضاه : + وكونه قياسا ط | الأمر : الأمور د || أنفسها : نفسها م (٣) وأما : فأما د (٥) العجائب : العجاب || الأمرين : أمرين م (٦) إلى الاعتراف : إلى اعتراف م || والاعتراف : واعتراف ب ، (٨) فعلاجه : فخلاصه ط (١٠) منهم : منهما م (١١) بالتصديق : بالصدق ب ، ص ، ط ، م (١٢) عقله : ساقطة من د (١٦) أن : + يقول ط .

فالفيلسوف يتدارك ما عرض لأمثال هؤلاء من وجهين: أحدهما حل ما وقع فيه من الشك ، والثانى التنبيه التـام على أنه لا يمكن أن يكون بين النقيضين واسـطة .

أما حل ما وقع فيه فمن ذلك أن يعرفه أن الناس ناس لا ملائكة . ومع ذلك فليس يجب أن يكونوا متكافئين فى الإصابة ، ولا يجب إذا كان واحد أكثر صوابا فى شىء من آخر، أن لا يكون الآخر أكثر صواباً منه فى شىء آخر . وأن يعرف أن أكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله ، بل يعود آخر الأمر فيه إلى القريحة فيركبها ركوب الراكض من غير كف عنان أو جذب خطام . وأن من الفضلاء من يرمز أيضا برموز، ويقول ألفاظاً ظاهرة مستشنعة أو خطأ وله فيها غرض خفى ، بل أكثر الحكماء ، بل الأنبياء الذين لا يؤتون من جهة غلطا أو سهوا هذه وتيرتهم . فهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء. ثم يعرفه فيقول : إنك إذا تكلمت فلا يخلو إما أن تقصد بلفظك نحو شىء من الأشياء بعينه ، أو لا تقصد ، فإن قال إذا تكلمت لم أفهم شيئا ، فقـد خرج هذا من جملة المسترشدين المتحيرين، وناقض الحال فى نفسه، وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام .

وإن قال : إذا تكلمت فهمت باللفظ كل شىء فقد خرج عن الاسترشاد .

---

(١) فالفيلسوف : والفيلسوف د || يتدارك : سيتدارك طا . (٢) التنبيه : تنبيه ب ، جـ ، ص ، م (٤) ذلك أن يعرفه : ذلك يعرفه ط || يعرفه أن الناس : يعرفه الناس د (٥) واحد : الواحد د ، ص ؛ واحدا م (٧) وليس : فليس د || فيه : ساقطة من د (٨) الراكض : الرابض طا (٩) ظاهرة : ظاهر ط || مستشنعة : مستبشعة ص (١٠) فيها : فيه د ، ص (١١) جهة : حيث د (١٢) لم : ولم جـ .

فإن قال : إذا تكلمت فهمت به شيئاً بعينه ، أو أشياء كثيرة محدودة. فعلى كل حال فقد جعل للفظ دلالة على أشياء بأعينها لا يدخل فى تلك الدلالة غيرها . فإن كانت تلك الكثرة تتفق فى معنى واحد فقد دل أيضاً على معنى واحد ، و إن لم يكن كذلك فالاسم مشترك ، و يمكن لا محالة أن يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسما ؛ فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين . و إذا كان الاسم دليلاً على شىء واحد كالإنسان مثلا فاللا إنسان، أعنى ما هو مباين للإنسان لا يدل عليه ذلك الاسم بوجه من الوجوه. فالذى يدل عليه اسم الإنسان لا يكون الذى يدل عليه اسم اللا إنسان، فإن كان الإنسان يدل على اللا إنسان، فيكون لا محالة الإنسان ، والحجر ، والزورق ، والفيل شيئا واحدا ؛ بل يدل على الأبيض ، والأسود ، والثقيل ، والخفيف ، و جميع ما هو خارج مما دل عليه اسم الإنسان. وكذلك حال المفهوم من الألفاظ هذه، فيلزم من هذا أن يكون كل شىء وأن يكون ولا شىء من الأشياء نفسه، وأن لا يكون الكلام مفهوم.

ثم لا يخلو إما أن يكون هذا حكم كل لفظ ، وحكم كل مدلول عليه باللفظ، أو يكون بعض هذه الأشياء بهذه الصفة ، وبعضها بخلافها . فإن كان هذا فى كل شىء فقد عرض أن لا خطاب ولا كلام، بل لا شبهة ولا حجة أيضا . و إن كان فى بعض الأشياء قد تميز الموجبة عن السالبة ، وفى بعضها لا تميز ، فحيث تميز يكون لا محالة ما يدل عليه الإنسان غير ما يدل عليه باللا إنسان ؛ وحيث

(١) فإن : و إن ب || كثيرة : معدودة ط (٢) فقد : قد ب ، د ، ص ، م || بأعينها : بأعيانها د ، ص ، م ؛ بعينها جـ (٤) ويمكن : يكون طا (٦) كالإنسان : كاللانسان م || فاللا إنسان : فالانسان جـ ، د ، ط (٧) للإنسان : للا إنسان د ، ط || فالذى : والذى جـ، ص ؛ الذى ب ، ط (٨) اللا إنسان : للا إنسان ط (١٠) مما : عما م (١١) الألفاظ : ألفاظ م (١٢) شىء : + كل شىء م || ولا شىء : لا شىء جـ ، د ، ص ، ط (١٦) عن : من ب ، جـ ، د ، ط ، م (١٧) تميز يكون : لا تميز تكون م || باللا إنسان : بالإنسان ط .

لا يتميز مثلا كالأبيض واللا أبيض يكون مدلولها واحدا ، فيكون كل شيء هو لا أبيض فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض فهو لا أبيض ، فالإنسان إذا كان له مفهوم متميز فإن كان أبيض فهو أيضا لا أبيض الذى هو والأبيض واحد ، واللا إنسان كذلك ؛ فيعرض مرة أخرى أن يكون الإنسان واللا إنسان غير متميزين .

فهذا وأمثاله قد يزيح علة المتحير المسترشد فى أن يعرف أن الإيجاب والسلب لا يجتمعان ، ولا يصدقان معا . وكذلك أيضا قد تبين له أنهما لا يرتفعان ولا يكذبان معا ، فإنه إذا كذبا معا فى شئ ، كان ذلك الشئ ليس بانسان مثلا ، وليس أيضا بلا إنسان . فيكون قد اجتمع الشيء الذى هو اللا إنسان وسالبه الذى هو لا لا إنسان ، وقد نبه على بطلانه . فهذه الأشياء وما يشبهها مما لا يحتاج أن نطول فيه ، وبحل الشبه المتقابلة من قياسات المتحير يمكننا أن نهديه .

وأما المتعنت فينبغى أن يكلف شروع النار ، إذ النار واللانار واحد ؛ وأن يؤلم ضربا ، إذ الوجع واللاوجع واحد ؛ وأن يمنع الطعام والشراب ، إذ الأكل والشرب وتركهما واحد .

فهذا المبدأ الذى ذببنا عنه من يكذبه ، هو أول مبادئ البراهين ، وعلى الفيلسوف الأول أن يذب عنه . ومبادئ البراهين تنفع فى البراهين . والبراهين تنفع فى معرفة الأغراض الذاتية لموضوعاتها . لكن معرفة جوهر الموضوعات

---

(١) يكون : فيكون ص (٢) فهو أبيض ، وكل شيء هو أبيض : ساقطة من د || فهو : هو جـ || فالانسان : والانسان ب ، م (٣) له : ساقطة من د || لا أبيض : اللا أبيض ط ، (٧) قد تبين : قد يتبين د ؛ ساقطة من ط (١٠) وسالبه : وسالبته م (١١) وبحل الشبه : وبحل الشبهه جـ ، ص ، ط .

الذى كان فيما سلف يعرف بالحد فقط ، فما يلزم الفيلسوف ههنا أن يحصله ، فيكون لهذا العلم الواحد أن يتكلم فى الأمرين جميعا .

لكن قد يتشكك على هذا أنه إن تكلم فيها ، على سبيل التحديد والتصور ، فهو ذلك الذى يتكلم فيه صاحب العلم الجزئى ، وإن تكلم فيها فى التصديق صار الكلام فيها برهانيا .

فنقول : إن هـذه التى كانت موضوعات فى علوم أخرى تصير عوارض فى هذا العلم ، لأنها أحوال تعرض للوجود ، وأقسام له ، فيكون ما لا يبرهن عليه فى علم آخر ، يبرهن عليه ههنا .

وأيضا إذا لم يلتفت إلى علم آخر وقسم موضوع هذا العلم نفسه إلى جوهر وعوارض تكون خاصة له ، فيكون ذلك الجوهر الذى هو موضوع لعلم ما أو الجوهر مطلقا ، ليس موضوع هذا العلم ، بل قسما من موضوعه ، فيكون ذلك بنحو ما عارضاً لطبيعـــة موضوعه ، الذى هو الموجود ، إن صار ذلك الجوهر دون شئ آخر لطبيعة الموجود أن تقارنه أو يكون هو . فإن الموجود طبيعة يصح حملها على كل شيء ، كان ذلك الجوهر أو غيره . فإنه ليس لأنه موجود هو جوهر ، أو جوهر ما ، وموضوع ما ، على ما فهمت ، قبل هذا ، فيما سلف .

ومع هذا كله فليس البحث عن مبادئ التصور والحد حداً ولا تصوراً ، ولا البحث عن مبادئ البرهان برهانا ، حتى يصير البحثان المتخالفان بحثا واحدا .

(١) الذى كان : التى كانت د ، ص ؛ التى كان جـ ، ط || فما : فقد ط ؛ ساقطة من ب ، م (٣) يتشكك : يشكل جـ ، د ، ط ؛ يشكك ص ، م || فيها : فى هذا جـ ، د ، ص ، ط || والتصور : والتصوير ص . (٦) التى : إن د ؛ الذى م || أخرى : أخر ط (٨) يبرهن : يتبرهن م (٩) موضوع : ساقطة من ب ، د ، م (١٢) ذلك : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م (١٣) طبيعة : وطبيعة د (١٤) الجوهر : جوهر ط (١٥) وموضوع : أو موضوع ص ، م .

المقالة الثانية

وفيها أربعة فصول

---

(١) الثانية : + من الجملة الرابعة من الكتاب م .
(٢) أربعة فصول : ساقطة من جـ ، د ، ص ، ط ، طا .

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى تعريف الجوهر وأقسامه بقول كلى

فنقول : إن الوجود للشىء قد يكون بالذات مثل وجود الإنسان إنساناً ، وقد يكون بالعرض مثل وجود زيد أبيض . والأمور التى بالعرض لا تحد . فلنترك الآن ذلك ولنشتغل بالموجود ، والوجود الذى بالذات .

فأقدم أقسام الموجودات بالذات هو الجوهر ، وذلك لأن الموجود على قسمين : أحدهما ، الموجود فى شىء آخر ، ذلك الشىء الآخر متحصل القوام والنوع فى نفسه ، وجودا لا كوجود جزء منه ، من غير أن تصح مفارقته لذلك الشىء ، وهو الموجود فى موضوع؛ والثانى ، الموجود من غير أن يكون فى شىء من الأشياء بهذه الصفة ، فلا يكون فى موضوع ألبتة ، وهو الجوهر .

وإن كان [illegible]نيه فى القسم الأول موجوداً فى موضوع ، فذلك الموضوع لا يخلو أيضا من أحد هذين الوصفين ؛ فإن كان الموضوع جوهرا فقوام العرض فى الجوهر ، وإن لم يكن جوهرا كان أيضا فى موضوع ورجع البحث

---

(٤) الانسان إنسانا : الأشياء ط (٥) زيد : فهذ ب ؛ ساقطة من ط || أبيض : الأبيض د || لاتحد : + ههنا د (٨) الموجود : الوجود جـ ، ص ، ط || ذلك : وذلك جـ ، ص ، ط || الشىء : ساقطة من ط (٩) مفارقته : مفارقة جـ ، ص ، ط (١١) فلا يكون : ولا يكون ط (١٢) وإن : وإذ ب ؛ وإذا جـ ، ص ؛ فإذ م || القسم الأول : القسمة الأولى جـ ، م ؛ الصفة الأولى ط (١٤) العرض فى الجوهر : الجوهر العرض فى م .

إلى الابتداء ، واستحال ذهاب ذلك إلى غير نهاية ، كما سنبين فى مثل هذا المعنى خاصة . فيكون لا محالة آخره فيما ليس فى موضوع ، فيكون فى جوهر ، فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا ، وغير متقوم بالعرض ، فيكون الجوهر هو المقدم فى الوجود .

وأما أنه هل يكون عرض فى عرض ، فليس بمستنكر ، فإن السرعة فى الحركة ، والاستقامة فى الخط ، والشكل المسطح فى البسيط ، وأيضا فإن الأعراض تنسب إلى الوحدة والكثرة ، وهذه ، كما سنبين لك ، كلها أعراض . والعرض وإن كان فى عرض فهما جميعاً معا فى موضوع ، والموضوع بالحقيقة هو الذى يقيمهما جميعاً ، وهو قائم بنفسه .

ثم قد جوّز كثير ممن يدعى المعرفة أن يكون شئ من الأشياء جوهرا وعرضا معا بالقياس إلى شيئين ، فيقول : إن الحرارة عرض فى غير جسم النار ، لكنها فى جملة النار ليست بعرض لأنها موجودة فيه بجزء ، وأيضا ليس يجوز رفعها عن النار ، والنار تبقى ، فإذن وجودها فى النار ليس وجود العرض فيها ، فإذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض ، فوجودها فيها وجود الجوهر . وهذا غلط كبير ، وقد أشبعنا القول فيه فى أوائل المنطق ، وإن لم يكن ذلك موضعه ، فإنهم إنما غلطوا فيه هناك .

---

(١) نهاية : النهاية د ، ص (٢) آخره : بآخره ب ، جـ ، ص ، ط (٥) يكون عرض فى : يكون فى د || فليس بمستنكر : فليس ذلك يستنكر جـ ؛ فليس ذلك بمستنكر ص ، م (٨) معا : ساقطة من ب (٩) يقيمهما : يقومها د (١٠) شئ : + واحد ص (١١) فيقول : وقال جـ ، د ، ص ، م (١٢) فيه : فيها جـ ، ص (١٤) العرض : + فيها د ، ط (١٥) وقد : قد جـ ، د ، ص (١٦) غلطوا فيه : غلطوافيه جـ ، د ، ص ، طا ؛ غلطوا من ط .

فنقول : قد علم ، فيما سلف ، أن بين المحل والموضوع فرقاً ، وأن الموضوع يعنى به ما صار بنفسه ونوعيته قائما ، ثم صار سببا لأن يقوم به شيء فيه ليس بجزء منه . وأن المحل كل شيء يحله شيء فيصير بذلك الشيء بحال ما ، فلا يبعد أن يكون شيء موجودا فى محل ويكون ذلك المحل لم يصر بنفسه نوعا قائما كاملا بالفعل ، بل إنما تحصل قوامه من ذلك الذى حله وحده ، أو مع شيء آخر ، أو أشياء أخرى اجتمعت ، فصيرت ذلك الشيء موجوداً بالفعل ، أو صيرته نوعا بعينه . وهذا الذى يحل هذا المحل يكون لا محالة موجوداً لا فى موضوع . وذلك لأنه ليس يصلح أن يقال : إنه فى شيء ، إلا فى الجملة ، أو فى المحل ، وهو فى الجملة بجزء ، وكان الموضوع ما يكون فيه الشيء ، وليس بجزء منه ، وهو فى المحل ليس كشئ حصل فى شئ ، ذلك الشئ قائم بالفعل نوعا ، ثم يقيم الحال فيه ؛ بل هذا المحل جعلناه إنما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله ، وجعلناه إنما يتم له به نوعيته إذا كانت نوعيته إنما تحصل أو تصير له نوعية باجتماع أشياء جملتها يكون ذلك النوع . فبين أن بعض ما فى المحل ليس فى موضوع . وأما إثبات هذا الشيء الذى هو فى محل دون موضوع ، فذلك علينا إلى قريب .

وإذا أثبتناه ، فهو الشيء الذى يخصه فى مثل هذا الموضع باسم الصورة ، وإن كنا قد نقول لغيره أيضا صورة باشتراك الاسم . وإذا كان الموجود

---

(١) فرقا : فرقانا ص (٢) يعنى : بمعنى د (٣) بحال : كحال ب ؛ محال د ، ط
(٤) محل : المحل ب ، جـ ، ص ، م (٧) بعينه : بنفسه ط (٨) أن : لأن طا
(١١) يتقوم ... إنما : ساقطة من ط || وجعلناه : أو جعلناه ط (١٢) نوعيته إنما : نوعية إنما ط || نوعية : نوعيته ص ؛ نوعيتها هامش ص (١٥) وإذا : فإذا ص || الموضع : الموضوع د .

لا فى موضوع هو المسمى جوهراً ، فالصورة أيضا جوهر . فأما المحل الذى لا يكون فى محل آخر فلا يكون فى موضوع لا محالة،لأن كل موجود فى موضوع فهو موجود فى محل ولا ينعكس . فالمحل الحقيق أيضا جوهر ، وهذا المجتمع أيضا جوهر .

وقد عرفت من الخواص التى لواجب الوجود أن واجب الوجود لا يكون إلا واحداً ، وأن ذا الأجزاء أو المكافئ لوجوده لا يكون واجب الوجود ، فمن هذا يعرف أن هذا المركب،وهذه الأجزاء كلها فى أنفسها،ممكنة الوجود، وأن لها لا محالة سببا يوجب وجودها .

فنقول أولا : إن كل جوهر فإما أن يكون جسماً،وإما أن يكون غير جسم، فإن كان غير جسم فإما أن يكون جزء جسم ، وإما أن لا يكون جزء جسم ، بل يكون مفارقا للأجسام بالجملة . فإن كان جزء جسم فإما أن يكون صورته، وإما أن يكون مادته . وإن كان مفارقا ليس جزء جسم فإما أن تكون له علاقة تصرف ما فى الأجسام بالتحريك ويسمى نفساً ، أو يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلاً . ونحن نتكلم فى إثبات كل واحد من هذه الأقسام .

(١) موضوع : موضع ط (٣) ولا ينعكس : وليس ينعكس ط (٦) لوجوده : الوجود طا (١٠) غير جسم : + بل يكون ط (١١) بالجملة : وبالجملة د (١٢) له : ساقطة من د (١٤) نتكلم : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تحقيق الجوهر الجسمانى وما يتركب منه

وأول ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته .

أما بيان أن الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من أجزاء لا تتجزأ ، فقد فرغنا عنه . وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يقال : إن الجسم جوهر طويل عريض عميق ، فيجب أن ينظر فى كيفية ذلك . لكن كل واحد من ألفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه أشياء مختلفة . فتارة يقال : طول للخط كيف كان ، وتارة يقال طول لأعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا ، وتارة يقال طول لأعظم الأبعاد المختلفة الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطاً أو غير خط ، وتارة يقال طول للبعد المفروض بين الرأس ومقابله من القدم أو الذنب من الحيوان . وأما العرض فيقال للسطح نفسه ، ويقال لأنقص البعدين مقدارا ، ويقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار . والعمق أيضا قد يقال لمثل البعد الواصل بين السطحين ، وقد يقال له مأخوذا ابتداء من فوق ، حتى إن ابتدأ من أسفل سمى سمكا . فهذه هى الوجوه المشهورة فى هذا .

وليس يجب أن يكون فى كل جسم خط بالفعل ، فإن الكرة ليس فيها خط بالفعل ألبتة ولا يتعين فيها المحور مالم تتحرك ؛ وليس من شرط الكرة فى أن

---

(٣) تحقيق : تركيب م || وما يتركب : وما يركب د || منه : عنه ب ، د ، ص ، منها جـ (٦) الجسم : + هو ب (١٠) المختلفة : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م || كانت : كان ب ، ص (١٣) بين : من د (١٤) ابتداء : ابتداؤه م (١٥) فهذه : وهذه ط .

تصير جسما أن تكون متحركة حتى يظهر فيها محور أو خط آخر . فإنهـا تحقق جسما بما يحقق الجسمية ، ثم يعرض لها أو يلزمها الحركة . وأيضا الجسم ليس يجب أن يكون فيه من حيث هو جسم سطح ، فإنه إنما يجب فيه من حيث يكون متناهيا ، وليس يحتاج فى تحققه جسما وفى معرفتنا إياه جسما إلى أن يكون متناهيا ، بل التناهى عارض لازم له ، ولذلك لايحتاج إلى تصوره للجسم حين يتصور الجسم . ومن تصور جسماً غير متناه فلم يتصور جسما لا جسما ، ولا يتصور عدم التناهى إلا للتصور جسما. لكنه أخطأ كمن قال : إن الجسم آلة ، فقد أخطأ فى التصديق ولم يخطئ فى تصور بسيطيه وهما الموضوع والمحمول .

ثم إن كان لابد للجسم فى تحققه جسما أن تكون له سطوح ، فقد يكون جسم محيط به سطح واحد وهو الكرة. وليس أيضا من شرط الجسم فى أن يكون جسماً أن تكون له أبعاد متفاضلة ، فإن المكعب أيضا جسم مع أنه محاط بحدود ستة ، ومع ذلك ليس فيه أبعـاد متفاضلة حتى يكون له طول وعرض وعمق بأحد المعانى .

ولا أيضا يتعلق كونه جسماً بأن يكون موضوعا تحت السماء ، حتى تعرض له الجهات لأجل جهات العالم ، ويكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر ، وإن كان لابد من أن يكون إما سماء وإما فى سماء .

---

(١) متحركة : متحركا جـ ، د ، ص ، ط ، م || فيها : فيه جـ ، ص ، ط م || فإنها : فإنه حـ ، ط ، م || تحقق : يحقق ط (٢) يحقق : يتحقق جـ ، د ، ص ، ط ، طا || الجسمية : جسميته د || لها أو يلزمها : له أو يلزمه حـ ، د ، ط ، م (٤) تحققه : تحقيقه د ، ط ، م (٥) لازم : ساقطة من د || حين : حتى بخ ، هامش ص (٦) لا جسما : لا جسم د || ولا يتصور : ولا تصور م (٧) للتصور : المتصور جـ ، ط ، طا (٩) لابد للجسم : لابد فى الجسم جـ ؛ لابد فى الجسم د ؛ لابد فلجسم م || سطوح : سطح ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وهو الكرة : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) له : + سطح فقد يكون جسم يحيط به سطح واحد وليس أيضا د .

فبين من هذا أنه ليس يجب أن يكون فى الجسم ثلاثة أبعاد بالفعل على الوجوه المفهومة من الأبعاد الثلاثة حتى يكون جسما بالفعل .

فإذا كان الأمر على هذا ، فكيف يمكننا أن نضطر أنفسنا إلى فرض أبعاد ثلاثة بالفعل ، موجودة فى الجسم ، حتى يكون جسما ، بل معنى هـذا الرسم للجسم أن الجسم هو الجوهـر الذى يمكنك أن تفرض فيه بعدا كيف شئت ابتداء ، فيكون ذلك المبتدأ هو الطول ، ثم يمكنك أن تفرض أيضا بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوائم ، فيكون ذلك البعد الثانى هو العرض ، و يمكنك أن تفرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا لهـذين البعدين على قوائم تتلاقى الثلاثة على موضع واحد ، ولا يمكنك أن تفرض بعداً عمودياً بهذه الصفة غير هذه الثلاثة .

وكون الجسم بهذه الصفـة هو الذى يشار لأجله إلى الجسم بأنه طويل عريض عميق ، كما يقال : إن الجسم هو المنقسم فى جميع الأبعاد . وليس يعنى أنه منقسم بالفعل مفروغ عنه ، بل على أنه من شأنه أن يفرض فيه هذا القسم .

فهكذا يجب أن يعرف الجسم ، وهو أنه الجوهر الذى كذا صورته ، وهو بها هو ما هو ، ثم سائر الأبعاد المفروضة فيه بين نهاياته ونهاياته أيضا وأشكاله وأوضاعه أمور ليست مقومة له ، بل هى تابعة لجوهره . وربما لزم بعض الأجسام شىء منها أو كلها ، وربما لم يلزم بعض الأجسام شىء منها أو بعضها .

---

(١) فبين : فتبين ص (٢) جسما : جميعا ط (٦) ثم يمكنك : و يمكنك جـ ، م || آخر مقاطعا : لآخر متقاطعا جـ (٧) ذلك البعد الثانى : ذلك الثانى ص ، م (٨) البعدين : ساقطة من م (٩ — ١٠) غير... الصفة : ساقطة من ب (١١) يعنى : + به ، ب ، د ، ص ، ط (١٢) منقسم : ينقسم ب وجـ ، د ، ص ، ط (١٤) هو ما : هو هو ما م (١٥) أمور : ساقطة من د ، ط || ليست : ساقطة من جـ || مقومة : بمقومة ط .

ولو أنك أخذت شمعة فشكّلتها بشكل افترض لها أبعاد بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ، ثم إذا غيرت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحداً بالشخص بذلك الحد وبذلك القدر ، بل حدثت أبعاد أخرى مخالفة لتلك بالعدد ، فهذه الأبعاد هى التى من باب الكم .

فإن اتفق أن كان جسما ، كالفلك مثلا ، تلزمه أبعاد واحدة ، فليس ذلك له بما هو جسم ، بل لطبيعة أخرى حافظة لكمالاته الثانية . فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلناه من فرض الأبعاد الثلاثة . وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية . فإن هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما آخر بأنه أكبر أو أصغر ، ولا يناسبه بأنه مساوٍ أو معدود به وعادّ له أو مشارك أو مباين ، وإنما ذلك له من حيث هو مقدّر ومن حيث جزء منه يعده . وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التى ذكرناه . وهذه أشياء قد شرحناها لك بوجه أبسط فى موضع آخر يحتاج أن تستعين به .

ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد، فيختلف مقدار جسميته . وجسميته التى ذكرناها لا تختلف ولا تتغير ، فالجسم الطبيعى جوهر بهذه الصفة .

وأما قولنا : الجسم التعليمى . فإما أن يقصد به صورة هذا من حيث هو محدد ، مقدّر، مأخوذ فى النفس ، ليس فى الوجود ، أو يقصد به مقدار ما ذو اتصال أيضا بهذه الصفة من حيث له اتصال محدود مقدّر كان فى نقش

---

(١) فشكلتها : فتشكلها د (٢) شيء : ساقطة من م (٧) قلناه : قلنا م || وهذا : وعلى هذا م (١٠) وإنما : فإنما ط (١١) وهذا : وهذه د || ذكرناه : ذكرنا ب ، جـ ، د ، م (١٢) شرحناها : شرحنا ب ، د ، ط || آخر : ساقطة من ب (١٣) يتخلخل : يخلل م (١٧) محدد : محدود بخ جـ ، د ، ص ، طا || مأخوذ : مأخوذة د ، ط ، م (١٨) أيضا : ساقطة من م || مقدر : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م || نقش : النقش د .

أو فى مادة . فالجسم التعليمى كأنه عارض فى ذاته لهــذا الجسم الذى بيناه ، والسطح نهايته ، والخط نهاية نهايته . وسنوضح القول فيما بعد فيهـا ، وننظر فى أن الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعى .

فنقول أولا : إن من طباع الأجسام أن تنقسم ولا يكفى فى إثبات ذلك المشاهدات ، فإن لقائل أن يقول : إن الأجسام المشاهدة ليس شىء منها هو جسم واحد صرفا ، بل هى مؤلفة من أجسام ، وإن الأجسام الوحدانية غير محسوسة ، وأنها لا يمكن أن تنقسم بوجه من الوجوه .

وقد تكلمنا على إبطال هذا بالبيانات الطبيعية ، وخصوصا على أسهل المذاهب نقضاً ، وهو مذهب من خالف بينها بالأشكال . فإن قال قائل : إن طبائعها وإن أشكالها متشاكلة . فحينئذ يجب أن يبطل مذهبه ورأيه بما أقول .

فنقول : إن جعل أصغر الأجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى كان كالنقطة جملة ، فإن ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة فى امتناع تأليف الجسم المحسوس عنه ، وإن لم يكن كذلك ، بل كان فى ذاته بحيث يمكن أن يفرد منه قسم عن قسم . لكنه ليس يطيع الفصــل المفرق بين القسمين اللذين يمكن فرضهما فيه توهما .

فنقول : لا يخلو إما أن يكون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين الجزء والجزء فى أن الجزءين لا يلتحمان وأن القسمين لا يفترقان ، أمرا لطبيعة

(٢) فيما : فيها م || فيها : ساقطة من ب ، بج ، د ، م (٦) وإن : فإن د (٧) تنقسم : تقسم ب ، ح ، ط ، م (٨) هذا بالبيانات : هذه البيانات ب (١١) لا قسمة : لا يتمه ط || كان : أنه ب ، ج ، ص ، م ؛ كأنه أنه د (١٢) تأليف الجسم : تأليف جسم د (١٣) عنه : منه بخ || كذلك : لذلك م . (١٦) يكون : + كون م || والقسم : + الى بخ ؛ + التى هى بج (١٧) لا يلتحمان : لا يلتئمان د ؛ لا يجتمعان ص .

الشيء وجوهره ، أو بسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر . فإن كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهـر فإما أن يكون سبباً يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض ، أو سبباً لا يتقوم به . فإن كان سببا لا يتقوّم به فجائز من حيث الطبيعة والجوهر أن يكون بينهما التئام عن افـتراق وافتراق عن التئام ، فتكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام وإنما لا تنقسم بسبب من خارج . وهذا القدر يكفينا فيما نحن بسبيله . وأما إن كان ذلك السبب يتقوّم به كل واحد من الأجزاء إما تقوماً داخلا فى طبيعته وماهيته ، أو تقوما فى وجوده بالفعل غير داخل فى ماهيته مخلفاً فيـه فيعرض أول ذلك أن هذه الأجسام مخلفة الجواهر . وهؤلاء لا يقولون به . وثانيا أن طبيعة الجسمية التى لها لا يكون مستحيلاً عليها ذلك وإنما يستحيل ذلك عليها من حيث صورة تنوعها ، ونحن لا نمنع ذلك ، ويجوز أن يقارن الجسمية شيء يجعل ذلك الجسم قائما نوعاً لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره ، وهـذا قولنا فى الفلك . والذى يحتاج إليه ههنا هو أن تكون طبيعة الجسمية لا تمنع ذلك بما هى طبيعة الجسمية .

فنقول أولا : قد تحققنا أن الجسمية من حيث هى جسمية ليست غير قابلة للانقسام ، ففى كل طباع الجسمية أن تقبل الانقسام . فيظهر من هـذا أن صورة الجسم والأبعاد قائمة فى شيء . وذلك أن هذه الأبعاد هى الاتصالات أنفسها أو شيء يعرض للاتصال ، على ما سنحققها ، وليست أشياء يعرض لها

---

(١) بسبب : لسبب ص ، م (٦) لا تنقسم : لم تنقسم بد ، د ، ص ، ط (٧) تقوما : مقوما طا (٨) مخلفا : ويختلف ب ، د ، ص ، طا ، م ؛ فيختلف بد (١٠) ذلك : قبول الانقسام د ، ص (١٦) كل : ساقطة من م (١٨) ما سنحققها وليست : ما سنحقق ليست ب ، بد ، د ، ص ، م .

الاتصال . فان لفظ الأبعاد إسم لنفس الكميات المتصلة لا للأشياء التى عرض لها الاتصال . والشيء الذى هو الاتصال نفسه أو المتصل بذاته فستحيل أن يبقى هو بعينه ، وقد يظل الاتصال . فكل اتصال بُعدٌ إذا انفصل بطل ذلك البُعد وحصل بعدان آخران . وكذلك إذا حصل اتصال ، أعنى الاتصال بالمعنى الذى هو فصل لا عرض ، وقد بينا هـذا فى موضع آخر . فقد حدث بعد آخر وبطل كل واحد مما كان بخاصيته . ففى الأجسام إذن شيء موضوع للاتصال والانفصال ، ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة .

وأيضا فإن الجسم من حيث هو جسم له صورة الجسمية ، فهو شيء بالفعل؛ ومن حيث هو مستعد أى استعداد شئت فهو بالقوة ؛ ولا يكون الشيء من حيث هو بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر ، فتكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل . فصورة الجسم تقارن شيئا آخر غيرا له فى أنه صورة ، فيكون الجسم جوهراً مركباً من شيء عنه له القوة ، ومن شيء عنه له الفعل . فالذى له به الفعل هو صورته ، والذى عنه بالقوة هو مادته ، وهو الهيولى .

ولسائل أن يسأل و يقول : فالهيولى أيضا مركبة ، وذلك لأنها فى نفسها هيولى وجوهر بالفعل ، وهى مستعدة أيضا .

فنقول : إن جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا آخر إلا أنه جوهر مستعد لكذا ، والجوهرية التى لها ليس تجعلها بالفعل شيئا من الأشياء ،

---

(٢) فستحيل : فيستحيل د (٣) فكل : وكل د ، ص ، ط (٦) مما : فيا م
(٧) ولما : ولا جـ || المقادير : + المعدودة د (٨) فهو : وهو جـ (١١) له : لها جـ ، د (١٣) به الفعل : بالفعل ص ، ط || عنه : له طا || بالقوة : القوة ب ، جـ ، د ، ط ، م || هو مادته : هى مادته جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) ويقول : فيقول ب ، جـ ، ص ، ط (١٧) من : فى ط || من الأشياء : ساقطة من م .

بل تُعِدّها لأن تكون بالفعل شيئا بالصورة . وليس معنى جوهريتها إلا أنها أمر ليس فى موضوع . فالإثبات ههنا هو أنه أمر، وأما أنه ليس فى موضوع فهو سلب ، " وأنه أمر " ليس يلزم منه أن يكون شيئا معينا بالفعل لأن هذا عام ، ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالأمر العام ما لم يكن له فصل يخصه ، وفصله أنه مستعد لكل شيء ، فصورته التى تظن له هى أنه مستعد قابل .

فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى تكون بها بالفعل ، وحقيقة أخرى بالقوة ؛ إلا أن يطرأ عليه حقيقة من خارج ، فيصير بذلك بالفعل وتكون ، فى نفسها واعتبار وجود ذاتها ، بالقوة . وهذه الحقيقة هى الصورة . ونسبة الهيولى إلى هذين المعنيين أشبه بنسبة البسيط إلى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب إلى ما هو هيولى وصورة .

فقد بان من هذا أن صورة الجسمية من حيث هى صورة الجسمية محتاجة إلى مادة ، ولأن طبيعة الصورة الجسمية فى نفسها من حيث هى صورة جسمية لا تختلف . فإنها طبيعية واحدة بسيطة، ليس يجوز أن تتنوع بفصول تدخل عليها بما هى جسمية ، فإن دخلتها فصول تكون أمورا تنضاف اليها من خارج ، وتكون أيضا إحدى الصور المقارنة للمادة ، ولا يكون حكمها معها حكم الفصول الحقيقية .

وبيان هذا هو أن الجسمية إذا خالفت جسمية الأخرى فيكون لأجل أن هذه حارة وتلك باردة، أو هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة أرضية . وليس

(٢) موضوع : موضع ط ؛ + بالقوة جـ ، ص ؛ + بأن ط (٣) فهو : وهو جـ || أن يكون ساقطة من د ، ط || معينا : متعينا طا (٤) ما : وما ط (٦) بالقوة : للقوة ط ، م (١١) صورة الجسمية : هذه الصورة الجسمية م || هى : هو د ، ط (١٢) الصورة : صورة جـ ، د ، ص ، م || من حيث هى : أى د (١٤) أمورا : + لها د || تنضاف : تضاف ص ، ط (١٥) إحدى : أحد ط || ولا يكون : فلا يكون ب ، ص (١٨) وتلك لها : وتلك الأخرى لها جـ ، د ، ص ، م .

هذا كالمقدار الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا مالم يتنوع بأن يكون خطا أو سطحا أو جسما، وكالعدد الذي ليس هو شيئا محصلا ما لم يتنوع اثنين أو ثلاثة أو أربعة. ثم إذا تحصل لا يكون تحصله بأن ينضاف إليه شيء من خارج، وتكون الطبيعة الجنسية كالمقدارية أو العددية دونها طبيعة قائمة مشار إليها تنضاف إليها طبيعة أخرى فتتنوع بها؛ بل تكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي تحمل على الاثنينية وتختص بها، والطولية نفسها هي المقدارية التي تحمل عليها وتختص بها.

وأما ههنا فلا يكون كذلك، بل الجسمية إذا أضيف إليها صورة أخرى لا تكون تلك الصورة التي تظن فصلا والجسمية باجتماعها جسمية، بل تكون الجسمية أحدهما متحصلة في نفسها متحققة. فإذا نعني ههنا بالجسمية التي كالصورة لا التي كالجنس، وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب البرهان، وسيأتيك ههنا إيضاح وبيان لذلك .

على أنك قد تحققت فيما تبين لك الفرق بينهما، فما كان كالمقدار يجوز أن تكون أنواعه تختلف بأمور لها في ذاتها، والمقدار المطلق لا يكون له في ذاته شيء منها، وذلك لأن المقدار المطلق لا تحصل له ذات متقررة إلا أن تكون خطا أو سطحا، فإذا تحصل خطا أو سطحا جاز أن يكون للخط لذاته، مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية، خطا أو سطحا .

---

(٢) جسما : جسمانيا م (٣) لايكون : يكون ط ، م || تحصله : محصله ط || الطبيعة : لطبيعة م (٤) الجنسية... دونها : الجنسية دونها كالمقدارية أو العددية ب (٥) الاثنينية : + في د (٧) وأما : فأما م (٩) التي : الذي ب ، ط ، طا ، م (١٠) كالصورة : كالمادة ب، جـ ، طا || لا التي : لا الذي ب ، ص، ط، طا ، م (١١) لذلك : لهذا جـ ، ص (١٢) فيما : مما م (١٥) للخط : الخط م (١٦) بفصل : لفصل م .

وأما الجسمية التى نتكلم فيها فهى فى نفسها طبيعة محصلة، ليس تحصل نوعيتها بشىء ينضم إليها، حتى لو توهمنا أنه لم ينضم إلى الجسمية معنى، بل كانت جسمية لم يمكن أن يكون متحصلا فى أنفسنا إلا مادة واتصال فقط . وكذا إذا أثبتنا مع الاتصال شيئا آخر فليس لأن الاتصال نفسه لا يتحصل لنا إلا بإضافته إليه وقرنه به، بل بحجج أخرى تبين أن الاتصال لا يوجد بالفعل وحده . فليس أن لا يوجد الشىء بالفعل موجودا هو أن لا تتحصل طبيعته ، فإن البياض والسواد كل شىء منهما متحصل الطبيعة معنًى متخصصاً ، أتم تخصيصه الذى هو فى ذاته ؛ ثم لا يجوز أن يوجد بالفعل إلا فى مادة .

وأما المقــدار مطلقا فيستحيل أن يتحصل طبيعة مشارا إليها إلا أن يجعل بالضرورة خطاً أو سطحاً ، حتى يصير جائزا أن يوجد ، لا أن المقدار يجوز أن يوجد مقدارا ، ثم يتبعه أن يكون خطا أو سطحا على سبيل أن ذلك شىء لا يوجد الأمر دونه بالفعل . و إن كان متحصل الذات ، فإن هذا ليس كذلك ، بل الجسمية تتصور أنها وجدت بالأسباب التى لمـا أن توجد بها وفيها وهى جسمية فقط بلا زيادة ، والمقــدار لا يتصور أنه وجد بالأسباب التى له أن يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة . فذلك المقدار لذاته يحتاج إلى فصول حتى يوجد شيئا متحصلا ، وتلك الفصول ذاتيات له لا تحوجه إلى أن

(١) تحصل : تحصلها د (٢) حتى : + يكون ب (٣) متحصلا : متحصلة د || أنفسنا : أنفسها جـ ، ص ، ط || واتصال : وانفصال جـ ، د ، ص ، ط || وكذا : وكذلك جـ ، د ، ص ، م (٤) بإضافته : بالإضافة د (٥) فليس : وليس د (٧) الطبيعة : للطبيعة ط || تخصيصه : تخصصه جـ (١٢) الأمر : إلا من جـ ، ص ، ط || بالفعل : الفعل د ، ط || كذلك : كذا جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) وجد : وجدت ب ، د || له : لها ب ، جـ ، د (١٥) وهو مقدار : وهى بجسمية ب ، د || فذلك المقدار : والمقدار د ؛ فكذلك المقدار م || يحتاج : محتاج ط (١٦) لا تحوجه : لا تخرجه ط ؛ تخرجه م .

يصير لحصولها غير المقدار . فيجوز أن يكون مقدارا يخالف مقدارا فى أمر له بالذات .

وأما صورة الجسمية من حيث هى جسمية فهى طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ، ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية بفصل داخل فى الجسمية ، وما يلحقها إنما يلحقها على أنها شيء خارج عن طبيعتها . فلا يجوز إذن أن تكون جسمية محتاجة إلى مادة، وجسمية غير محتاجة إلى مادة. واللواحق الخارجية لا تغنيها عن الحاجة إلى المادة بوجه من الوجوه ، لأن الحاجة إلى المادة إنما تكون للجسمية ولكل ذى مادة لأجل ذاته ، وللجسمية من حيث هى جسمية لا من حيث هى جسمية مع لاحق .

فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة .

(١) لحصولها : بحصولها م || مقدارا يخالف مقدارا : المقدار يخالف المقدار د ، ط .
(٢) الخارجية : الخارجة ج ، ص ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى أن المادة الجسمانية لا تتعرى عن الصورة

ونقول الآن إن هذه المادة الجسمانية يستحيل أن توجد بالفعل متعرية عن الصورة . ومما يوضح ذلك بسرعة أنا بينا أن كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل محصل قائم ، وأيضا استعداد لقبول شيء آخر ، فذلك الوجود مركب من مادة وصورة ، والمادة الأخيرة غير مركبة من مادة وصورة .

وأيضا إنها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز فى الوجود الذى لها حينئذ، أو لا يكون ، فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم فهى لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها ، وإن لم يمكن أن تنقسم ولها وضع فهى لا محالة نقطة و يمكن أن ينتهى إليها خط ، ولا يجوز أن تكون مفردة الذات منحازة ، على ما علمت فى مواضع .

وأما إن كان هذا الجوهر لا وضع له ولا إليه إشارة ، بل هو كالجواهر المعقولة ، لم يخل إما أن يحل فيه البُعْد المحصل بأسره دفعة ، أو يتحرك هو إلى كمال مقداره تحركًا على الاتصال . فإن حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تقدره فى حيز مخصوص فيكون قد صادفه المقدار مختصا بحيِّز ، وإلا لم يكن

(٥) كل : لكل جـ ، ط || وجود : موجود هامش ص (٧) الأخيرة : الاخرةم
(٨) إما : ساقطة من م (٩) وكان : فكان ب (١٠) يمكن : يكن د
(١٥) كمال مقداره : كمال مقدار ط ؛ مقداره د || تحركا : محركا ب ؛ متحركا ط (١٦) تقدره : مقدره ب ، بخ ؛ + إما د .

حيز أولى به من حيز ، فقد صادفه المقدار حيث انضاف إليه ، فيكون لا محالة قد صادفه وهو فى الحيز الذى هو فيه ، فيكون ذلك الجوهر متحيزا ، إلا أنه عساه أن لا يكون محسوسا ، وقد فرض غير متحيز ألبتة ، هذا خلف . ولا يجوز أن يكون التحيز قد حصل له دفعة من قبول المقدار ، لأن المقدار إن وافاه وليس هو فى حيز كان المقدار يقترن به لا فى حيز، ولم يكن يوافيه فى حيز مخصوص من الأحياز المختلفة المحتملة له ، فيكون حينئذ لا حيز له ، وهذا محال ؛ أو يكون فى كل حيز يمكن أن يكون له لا يخصص ببعضه ، وهذا أيضا محال .

وهذا يظهر ظهوراً أكثر فى توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم حصل فيها صورة تلك المدرة ، فلا يجوز أن تحصل فيها وليست فى حيز ، ولا يجوز أن تكون تلك المدرة تحصل فى كل حيز هو بالقوة حيز طبيعى للمدرة ، فإن المدرية لا تجعلها شاغلة لكل حيز لنوعها ، ولا تجعلها أولى بجهة من حيزها دون جهة ، ولا يجوز أن توجد إلا فى جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ، ولا يجوز أن تحصل فى جهة مخصوصة ، ولا مخصص له بها من الأحوال . إذ ليس إلا اقتران صورة بمادة ، وذلك مشترك الاحتمال للحصول فى أى جهة كانت من الجهات الطبيعية لأجزاء الأرض . وقد علمت أن مثل هذا الحصول فى جهة من الحيز إنما يكون فيما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بقسر قاسر خصص ذلك القرب باتجاهه

(١) حيز أولى : حيزا أولى م || المقدار : + من د (٣) عساه : عسى ج ، ط ، م
(٤) التحيز : المتميز ط (٧) لا يخصص : لا يتخصص ص || أيضا : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) وهذا : وبهذا ص || ظهورا : ظهور ط (٩) فلا يجوز : ولا يجوز بخ
(١٠) تلك : ساقطة من ج ، د ، م || للمدرة فإن : ساقطة من د || المدرية : للمدرية د (١١) لا تجعلها : لا تجعله م || شاغلة : شاغلا ب ، ج ، د ، ط ، م || لنوعها : لنوعه ب ، ج ، د ، م ؛ نوعه ط || ولا تجعلها : ولا تجعله ب ، د ، ص ، ط ، م || حيزها : حيزه ب ، ج ، م (١٣) تحصل : تحصل ص ، م (١٤) مشترك : مشتركة ج (١٤) كانت : كان ج ، ص ، م (١٦) وقوعه بالقرب : وقوعها بقرب بخ || القرب باتجاهه : القاسر بقرب اتجاهه د || باتجاهه : اتجاهه ج ، ص ، م .

إلى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة أو حدوثه فى الابتداء هناك . وبذلك القرب أو وقوعه فيه بنقل ناقل لذلك تخصص، وقد أشبع لك الكلام فى هذا.

فالهيولى التى للدرة لا تختص بعد التجريد ، ثم ليس صورة المدوية بجهة إلا أن يكون لها مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا لنفس كونها هيولى أولا ؛ ولا لنفس اكتسابها بالصورة ثانيا تخصصت بها ؛ وتلك المناسبة وضع ما .

وكذلك إن كان قبوله المقدار بكماله لا دفعة ، بل على انبساط ، وعلى أن كل ما من شأنه أن ينبسط ، فله جهات ، وكل ما له جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز ، وقيل لا وضع له ولا حيز ، وهذا خلف .

والذى أوجب هـذا كله فرضُنا أنه يفارق الصورة الجسمية ، فيمتنع ان يوجد بالفعل إلا متقوما بالصورة الجسمية ، وكيف تكون ذاتٌ لا حيز لها فى القوة ولا فى الفعل تقبل الكم ؟

فتبين أن المادة لا تبقى مفارقة .

وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجودَ قابِل ، فيكون دائما قابلا لشىء لا يعرى عن قبوله لها ، وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم ، ثم يلحق به أنه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذى كم وغير ذى حيز ،

---

(١) وبذلك : أو بذلك د (٣) للدرة : فى المدرة طا || لاتختص : لاتخصص طا || التجريد : التحريك م (٥) ولا لنفس : ولنفس م || ثانيا : ثانية د (٦) انبساط : انبساطه ط || وعلى : على جـ (٨) فيكون : ويكون ص (٩) فيمتنع : فمتنع م (١٠) وكيف : فكيف د || لاحيز : لاجزء ط ؛ ولا جزء م (١١) فى القوة : بالقوة طا ، م || فى الفعل : بالفعل د ، طا ، م (١٣) وجود : ساقطة من ب || قابلا : قابلة ص (١٤) قبوله لها : مقبول خ ، د ، م ؛ مقبول له جـ ؛ مقبول لها ص (١٥) الخاص : الخاصة د || ذى : ذات جـ || كم : + وقد قام غير ذى كم د ، ط ؛ وقد قام كان غير ذى كم || حيز : + وقد قام غير ذى كم وغير ذات حيز جـ ؛ + وقد قام غير ذى كم وغير ذى حيز ص .

فيكون المقدار الجسمانى هو الذى عرض له وصير ذاته بحيث له بالقوة أجزاء بعد ما آن لذاته أن تقوم جوهرا فى نفسه غير ذى حيز ولا كمية ولا قبول قسمة .

فإن كان وجوده الخاص الذى يتقوم به لا يبقى عند التكثر أصلا ، فيكون ما هو متقوم بأنه لا حيز له ، ولا ينقسم بالوهم ، والعرض يعرض له أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ، وإن كانت تلك الوحدانية لا لما تقوم به الهيولى ؛ بل لأمر آخر . ويكون ما فرضناه وجوداً خاصا له ليس وجودا خاصا به يتقوم ، فيكون حينئذ للمادة صورة عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل ، وصورة أخرى عارضة بها تكون غير واحدة بالقوة والفعل . فيكون بين الأمرين شيء مشترك ، هو القابل للأمرين ، من شأنه أن يصير مرة وليس فى قوته أن ينقسم ومرة أخرى وفى قوته أن ينقسم أعنى القوة القريبة التى لا واسطة لها .

فلنفرض الآن هذا الجوهر وقد صار بالفعل اثنين ، وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر ، وحكمه أنه يفارق الصورة الجسمانية ، فليفارق كل واحد منهما الصورة الجسمانية ، فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل. ولنفرضه بعينه لم ينقسم إلا أنه أزيل عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرا واحدا بالقوة والفعل ، فلا يخلو إما أن يكون بعينه هذا الذى بقى جوهرا وهو غير جسم ، هو بعينه مثل الذى هو بجزئه الذى بقى كذلك مجرداً أو يخالفه ؛

---

(١) عرض له : عرض ب ، ص ، ط ؛ + وإن د (٢) آن : + له ط || لذاته : بذاته ص ، ط ؛ لذا د (٣) فان : وإن ب || وجوده : وجود جـ ، د ، ط || به : ساقطة من د (٤) حيز : جزء ب ، جـ ، د ، ص ، ط || والعرض : والفرض ص (٧) به يتقوم : يقوم به ط (٨ — ٩) بالقوة والفعل فيكون : بالقوة فيكون ب ، د ، ص ، ط ، م (١٢) وقد : قد جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٣) فليفارق : + فى ب ، ط (١٥) ينقسم : يقسم م || يبقى : بقى م (١٦) بعينه : ساقطة من د ، ص ، م (١٧) بجزئه : جزؤه ب ، ط ؛ جزئه هامش ص .

فإن خالفه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عُدم، أو بالعكس، أو يكون كلاهما قد بقيا — ولكن تختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد إلا لذلك — أو يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق فى المقدار أو الكيفية أو غير ذلك .

فإن بقى أحدهما وعدم الآخر، والطبيعة واحدة ، متشابهة، وإنما أعدَم أحدَهما رفعُ الصورة الجسمانية فيجب أن يعدِمَ الآخر ذلك بعينه .

وان اختص بهذا كيفية ، والطبيعة واحدة ولم تحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية ، ولم يحدث مع هذه الحالة إلا ما يلزم هذه الحالة ، فيجب أن يكون حال الآخر كذلك .

فإن قيل : إن الأولين وهما اثنان متحدان فيصيران واحدا ، فنقول : ومحال أن يتحد جوهران، لأنهما إن اتحدا وكل واحد منهما موجود فهما اثنان لا واحد، وإن اتحدا وأحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود؟ وإن عدما جميعا بالاتحاد وحدث شىء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدين ، وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة، وكلامنا فى نفس المادة لا فى شىء ذى مادة.

وأما إن اختلفا بالتفاوت فى المقدار أو غير ذلك ، فيجب أن يكونا وليس لهما صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية ، وهذا خلف .

وأما أن لا يختلفا بوجه من الوجوه ، فيكون حينئذ حكم الشىء لو لم ينفصل عنه ماهو غيره ، هو حكمه بعينه وقد انفصل عنه غيره ، وحكمه مع غيره وحكمه

---

(١) وذلك : وداك م (٢) لا توجد إلا : لا توجد ب ؛ لا توجدان جـ ، ص (٦) ولم تحدث : ساقطة من د (٩) متحدان : يتحدان ص || ومحال : ومن المحال ب ، جـ ؛ والمحال م (١٠) لأنهما إن اتحدا : لأنهما اتحدا م (١١) فالمعدوم : فالعدم م (١٢) فاسدين وبينهما : فاسدان بينهما م (١٣) مشتركة : ومشتركة د (١٤) إن اختلفا : يختلفا د || المقدار : القدر جـ، د، م || أو غير ذلك : ساقطة من ب ، جـ ، م (١٥) صورة جسمانية ولهما : ساقطة من جـ ، د || ولهما : لهما ص ، ط ، م (١٦) وأما أن لا : وأما إن لم جـ ، ص ؛ وإن لم د ؛ وأما أن م (١٧) ماهو غيره : + وحكمه وحده بما يخ || هو حكمه : هو جـ ، م ؛ ساقطة من د || بعينه : + حكمه جـ ؛ + حكم د || عنه غيره : منه غيره ص ، ط .

وحده ومن كل جهة حكما واحدا ، هذا خلف . أعنى أن يكون حكم بعض الموضوع وحكم كله واحداً من كل جهة ، أعنى أن يكون لو كان الشيء لن ينقص بأن يؤخذ منه شيء كما إذا أخذ منه شيء ، وحكمه ولم يضف إليه شيء حكمه وقد أضيف إليه شيء .

وبالجملة كل شيء يجوز فى وقت من الأوقات أن يصير اثنين ، ففى طباع ذاته استعداد للانقسام لايجوز أن يفارقه ، وربما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات ، وذلك الاستعداد محال إلا بمقارنة المقدار للذات .

فبقى أن المادة لا تتعرى عن الصورة الجسمية . ولأن هذا الجوهر إنما صار كمًّا بمقدارٍ حلّه ، فليس بكم بذاته ، فليس يجب أن تختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ، وإن كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزئ ولا متكمّ فى ذاته ، بل إنما يتجزأ ويتكمم بغيره إلى أى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة ، وإلا فله مقـــدار فى ذاته يطابق ما يساويه دون ما يفضل عليه .

فبين من هذا أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكاثف وتكبر بالتخلخل ، وهـــذا محسوس بل يجب أن يكون تعين المقدار عليها بسبب يقتضى فى الوجود ذلك

---

(٢) الموضوع : الموجود د || أن : ساقطة من م (٣) كما : + هو ط (٥) اثنين : اثنتين ص (٦) وربما : ربما م || يمنع : يمتنع ص || بعارض : العارض د ، ط || غير : عن م (٧) الذات : للذات ب ، جـ ؛ ساقطة من م ؛ + وغير د ، ط || للذات : الذات ب ، د ، ط ، م ؛ ساقطة من جـ (٨) الجسمية : الجسمانية ب (٩) بذاته : ذاته ط (١٠) الجسمية : الجسمانية د ، ص (١٠ — ١١) ما هو غير : غير ما هو ب ، جـ ، د ، ط ، م (١١) متجزئ : متحيز ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٢) نسبة : نسبته ط ، م (١٣) عليه : + وهو للكل والجزء واحد لا بد صح أن يكون منه يطابق جزءا من المقدار وليس له فى ذاته جزء د ؛ + جزء جـ . (١٥) تعين : تغير ب || عليها : عليه جـ .

المقـــدار . وذلك لسبب لا يخلوا إما أن يكون أحد الصور والأعراض التى تكون فى المادة ، أو سببا من خارج . فإن كان سببا من خارج فإما أن يفيد ذلك المقدار المقدر بتوسط أمر آخر أو بسبب استعداد خاص . فيكون حكم هذا وحكم القسم الأول واحداً يرجع إلى أن الأجسام لاختلاف أحوالها تختلف مقاديرها . وإما أن لاتكون الإفادة بسبب ذلك وبتوسطه ، فتكون الأجسام متساوية الاستحقاق للكم ومتساوية الأحجام ، وهذا كاذب .

ومع ذلك أيضا فليس يجب أن يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم إلا لأمر ، وأعنى بذلك الأمر شرطا ينضاف إلى المادة به تستحق المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا أيضا لكونها مادة لها مصور بالكمية ، بل يكون للمادة شيء لأجله تستحق أن يصورها المصور بذلك الحجم والكمية . ويجوز أن تختلف بالنوع مطلقا ، ويجوز أن تختلف بالأشد والأضعف ليس بالنوع مطلقا ، وإن كان الأشد والأضعف قد يقارب الاختلاف فى النوع ، لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالأشد والأضعف مخالفة معلومة عند المعتبرين فقد علم أن الهيولى قد تتهيأ بعينها لمقادير مختلفة وهذا أيضا مبدأ للطبيعيات .

وأيضا فإن كل جسم يختص لا محالة بحيز من الأحياز ، وليس له الحيز الخاص به بما هو جسم ، وإلا لكان كل جسم كذلك ، فهو إذن لا محالة مختص به لصورة ما فى ذاته ، وهذا بين . فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكيلات

---

(١) أحد : إحدى ط ، م ؛ ساقطة من ب . (٣) أمر : أثر د || استعداد : استمال ط ، م (٦) ومتساوية ومساوية ط ، م (٨) بذلك : بقولى لها ، م (٩) مصور : تصور د (١١) بالنوع : ساقطة من ط (١٤) للطبيعيات : الطبيعيات م (١٥) الحيز : حيزه جـ ، ص م ؛ حيز د || كل جسم : كل كل ط || لا محالة : ساقطة من م (١٦) مختص : يختص د (١٧) بين : + وأيضا جـ ، د ، ص ، ط .

والتفصيلات فيكون بصورة ما صار كذلك لأنه بما هو جسم قابل له ، وإما أن يكون قابلا لها بسهولة أو بعسر . وكيف ما كان ، فهو على إحدى الصور المذكورة فى الطبيعيات . فإذن المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصورة . فالمادة إذن إنما تتقوم بالفعل بالصورة ، فإذن المادة إذا جردت فى التوهم ، فقد فعل بها ما لا يثبت معه فى الوجود .

(١) لأنه : لا أنه د . (٢) وكيف : فكيف ب . (٣) الجسمية : المجسمة د ، م . (٤) فى التوهم : بالتوهم د (٥) فقد : وقد د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى تقديم الصورة على المادة فى مرتبة الوجود

فقد صحّ أن المادة الجسمانية إنما تقوم بالفعل عند وجود الصورة ، وأيضاً فإن الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة . فلا يخلو إما أن تكون بينهما علاقة المضاف فلا تعقل ماهية كل واحد منهما إلا مقولة بالقياس إلى الآخر.

وليس كذلك ، فإنا نعقل كثيرا من الصور الجسمانية ، ونحتاج إلى تكلف شديد حتى نثبت أن لها مادة ، وكذلك هذه المادة نعقلها الجوهرَ المستعد ، ولا نعلم من ذلك أن ما تستعد له يجب أن يكون فيه منه شىء بالفعل إلا ببحث ونظر .

نعم هى من حيث هى مستعدة مضافة إلى مستعد له و بينهما علاقة الإضافة، لكن كلامنا فى مقانسة ما بين ذاتيهما دون ما يعرض لهما من إضافة أو يلزمهما، وقد عرفت كيف هذا .

وأيضاً فإن كلامنا فى الحال بين المادة و بين الصورة من حيث هى موجودة. والاستعداد لا يوجب علاقة مع شىء هو موجود لا محالة ، و إن كان يجوز

---

(٦) معولة : معقولة جـ ، د ، ص ، ط (٨) لها : له م (٩) فيه : ساقطة من ط . (١١) نعم هى من : نعم من جـ || حيث هى مستعدة : حيث مستعدة ط ، م || مستعد : ساقطة من ط . (١٢) ذاتيهما : ذاتيها ط ، م || يلزمهما : يلزمه م . (١٤) و بين الصورة : والصورة م .

ذلك فلا يخلو إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول ، و إما أن تكون العلاقة بينهما علاقة أمرين متكافئى الوجود ليس أحدهما علة ولا معلولا للآخر، ولكن لا يوجد أحدهما إلا والآخر يوجد . وكل شيئين ليس أحدهما علة للآخر ولا معلولاً له ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز أن يكون رفع أحدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات ، بل يكون أمراً معه ، أعنى يكون رفعا لا يخلو عن أن يكون مع رفع ، لا رفعا موجب رفع ، إن كان ولا بد . وقد عرفت الفرق بين الوجهين ، فقد عرفت أن الشىء الذى رفعه علة لرفع شىء آخر فهو علته ، فقد بان هذا لك قبل فى مواضع على التفصيل وسيزداد إيضاحا فى خلال ما نفهمه .

وأما الآن فقد علمت ، ههنا ، أنه فرق بين أن يقال فى الشىء : إن رفعه علة لرفع شىء ، و بين أن يقال : لا بد من أن يكون مع رفعه رفع شىء . فإن كان ليس رفع أحد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الآخر، بل لا بد من أن يكون مع رفعه ارتفاع الآخر ، فلا يخلو إما أن يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شىء ثالث غيرهما ، أو يجب عن رفع شىء ثالث ، حتى أنه لولا رفع عَرض لذلك الثالث لم يمكن رفع هذا ، أو لا يكون شىء من ذلك . فإن لم يمكن ، بل كان ليس يرتفع هذا إلا مع ذلك ، وذلك إلا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما ، فطبيعة كل واحد منهما متعلقة فى الوجود ، بالفعل ، بالآخر .

---

(٢) متكافئى : متكافى جـ، د، ص، ط || علة : + للآخر د، ط (٣) وكل : فكل جـ، ص، || شيئين : شىء ط (٤) له : للآخر جـ ، د، ص، ط، م. (٥) أعنى : حتى ط .
(٦) إن كان : و إن كان م . (٨) فقد : قد ب، د (١١) رفع : ساقطة من د
(١٢) المذكورين : ساقطة من م || لرفع : رفع د (١٣) رفعه : ساقطة من ب ، ص، م
(١٥) يمكن (الأولى) : يكن جـ، ص، م. || يمكن الثانية : يكن م (١٦) ذلك وذلك : ذاك وذاك ص
(١٧) طبيعتهما : طبيعتها ط || فى الوجود : بالوجود م .

فإما أن يكون ذلك لماهيتهما فتكون مضافة ، وقد بان أنها ليست مضافة ؛ وإما أن يكون فى وجودهما . وبين أن مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون فى ماهيته ممكن الوجود ، لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ألبتة أن يصير واجب الوجود بذلك الآخر ، فقد بينا هذا . فيجب أن يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه فى آخر الأمر ، إذا ارتقينا إلى العلل بشىء ثالث ، ويكون ذلك الشىء الثالث ، من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما ، لا يصح رفع أحدهما إلا برفع كونه علة بالفعل . فيكون هذان إنما يرتفعان برفع سبب ثالث ، وقد قلنا ليس كذلك ، هذا خلف . فقد بطل هذا ، وبقى الحق أحد القسمين الآخرين .

فإن كان رفعهما بسبب رفع شىء ثالث حتى يكونا هما معلولاه ، فلننظر كيف يمكن أن تكون ذات كل واحد منهما تتعلق بمقارنة ذات الآخر . فإنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما يجب وجوده من العلة بوساطة صاحبه ، فيكون كل واحد منهما هو العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه ، وهذا محال ، فقد بان أن هذا مستحيل فيما سلف من أقاويلنا ؛ وإما أن يكون أحدهما بعينه أقرب إلى هذا الثالث ، فيصير هو العلة الواسطة ، والثانى هو المعلول ، ويكون الحق هو القسم الذى قلنا : إن العلاقة بينهما علاقة يكون بها أحدهما علة والآخر معلولا .

---

(١) لماهيتهما : لماهيتها م (٢) يكون فى وجودهما : يكون وجودهما د (٣) بغيره : لغيره ط (٤) الآخر : للآخر م ؛ + فيكون حينئذ مضافا فإذ قد صح أنهما ليسا مضافين ط || فقد : وقد د . (٥) آخر : ساقطة من د . || إلى : فى جـ ، د ، ص ، ط ، م (٦) ويكون : فيكون د ، م (١١) بمقارنة : مقارنة م . (١٤) محال : خلف ب || فقد : قد د (١٦) القسم : + الثانى جـ || بها : لها م .

فأما إن كان رفع أحدهما يوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثانى منهما، فقد صار أحدهما علة العلة، وعلة العلة علة. والأمر يتقرر فى آخره على أن يكون أحدهما معلولا والآخر علة .

فلننظر الآن أيهما ينبغى أن تكون العلة منهما . فأما المادة فلا يجوز أن تكون هى العلة لوجود الصورة ، أما أولا : فلأن المادة إنما هى مادة ، لأن لها قوة القبول والاستعداد ، والمستعد بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ، ولو كان سببا لوجب أن يوجد ذلك دائما له من غير استعداد .

وأما ثانيا : فإنه من المستحيل أن تكون ذات الشيء سبباً لشيء بالفعل وهو بعد بالقوة ؛ بل يجب أن تكون ذاته قد صارت بالفعل ، ثم صار سببا لشيء آخر ، سواء كان هذا التقدم بالزمان أو بالذات ، أعنى ولو لم يكن ألبتة موجودا إلا وهو سبب للثانى ، و إلا أن يقوم به الثانى بالذات، ولذلك يكون متقدما بالذات. وسواء كان ما هو سبب له يقارن ذاته أو يكون مفارقا ذاته، فإنه يجوز أن يكون بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا لذاته، و بعض أسباب وجود الشيء إنما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته، فإن العقل ليس ينقبض عن تجويز هذا . ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا ، فإن كانت المادة سببا للصورة فيجب أن تكون لها ذات بالفعل أقدم من الصورة ، وقد منعنا هذا منعاً ليس بناؤه على أن ذاته لا يمكن أن يوجد

---

(١) فأما : وأما جـ، ص، م . || يوجب : موجب ط . || رفعه رفع الثانى : رفعه الثانى د .
(٢) علة العلة وعلة : علة للعلة وعلة د   (٤ — ٥) تكون هى العلة : تكون هو العلة ط .
(٥) فلأن : فإن ط || إنما : ساقطة من ط   (٦) ما هو : ما هى م   (٨) فإنه : فلأنه ص   (٩) صارت بالفعل : صار بالفعل ب، جـ، ص، ط، م   (١١) ولذلك : وحارلك ب   (١٤) مقارنا : مباينا ب || و بعض ... ... لذاته : ساقطة من ب .
(١٥) يوجب : بوجوب م .   (١٧) منعنا : ساقطة من ب .

إلا ملتزما لمقارنة الصورة ؛ بل على أن ذاته يستحيل وجودها أن يكون بالفعل إلا بالصورة ؛ وبين الأمرين فرق .

وأما ثالثا فإنه إذا كانت المادة هي العلة القريبة للصورة، والمادة لا اختلاف لها في ذاتها ، وما يلزم عن الشيء الذي لا اختلاف فيه لا اختلاف فيه ألبتة ، فكان يجب أن تكون الصور المادية لا اختلاف فيها . فإن كان اختلافها لأمور تختلف من أحوال للمادة ، فتكون تلك الأمور هي الصور الأولى في المادة ، ويعود الكلام بأصله جذعا . فإن كان علة وجود هذه الصور المختلفة المادة وشيء آخر مع المادة ليس في المادة ، حتى لا تكون المادة وحدها هي العلة القريبة ، بل المادة وشيء آخر فيكون ذلك الشيء الآخر والمادة إذا اجتمعا جميعا حصل صورةٌ ما معيّنة في المادة . وإن كان شيء غير ذلك الآخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصور المعينة ، فتكون المادة في الحقيقة لها قبول الصورة .

وأما خاصية كل صورة فإنما تكون عن تلك العلل . وإنما تكون كل صورة هي هي بخاصيتها فتكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هي الشيء الخارج ، ولا يكون للمادة في تلك الخاصية صنع ، وإنما كانت تلك الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية، فيكون لا صنع للمادة في خصوصية وجود كل صورة،

---

(٣) فإنه : فلأنه جـ (٤) وما يلزم : ويلزم م || الذي لا اختلاف فيه : + ألبتة ص، ط . (٥) فكان : وكان د || الصور : الصورة جـ (٦) للمادة : المادة جـ ، ص ، ط ، م ؛ الصور د . || الصور : الصورة جـ، د (٧) بأصله: ساقطة من جـ، د، م (٨) وشيء : وشيئا م || هي : ساقطة من ب، جـ، د، م (١٠) معينة : تعينه د . || واجتمع : أو اجتمع جـ، ط، م . (١٢) الصورة : للصورة م . (١٤) هي هي : هي ماهي جـ، ط ؛ ماهي هي ص . (١٥) وإنما : وأما د . || كانت : كان ص .

إلا أنها لا بد منها فى أن توجد الصورة فيها ، وهذه خاصية العلة القابلية ، فيبقى لها القبول فقط. فقد بطل أن تكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه.

وقد بقى أن تكون الصورة وحدها هى التى بها يجب وجود المادة .

فلننظر هل يمكن أن تكون الصورة وحدها هى التى بها يجب وجود المادة . فنقول : أما الصورة التى لا تفارقها مادتها فذلك جائز فيها ، وأما الصورة التى تفارق المادة ، وتبقى المادة موجودة بصورة أخرى ، فلا يجوز ذلك فيها . وذلك لأن هذه الصورة ، لو كانت وحدها لذاتها علة ، لكانت المادة تعدم بعد عدمها ، وتكون للصورة المستأنفة مادة أخرى توجد عنها ، ولكانت تلك المادة حادثة ، ولكان يحتاج لها إلى مادة أخرى . فيجب إذن أن تكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة ، حتى تكون المادة إنما يفيض وجودها عن ذلك الشىء . لكن يستحيل أن يكمل فيضانه عنه بلا صورة ألبتة ، بل إنما يتم الأمر بهما جميعا .

فيكون تعلق المادة فى وجودها بذلك الشىء وبصورة كيف كانت تصدر عنه فيها ، فلا تعدم بعدم الصورة ، إذ الصورة لا تفارقها إلا لصورة أخرى تفعل مع العلة — التى عنها مبدأ وجود المادة — ما كانت تفعله الصورة الأولى. فيما أن هذا الثانى يشارك الأول فى أنه صورة ، يشاركه فى أنه يعاونه على إقامة

---

(٢) الصورة : الصورة ط (٣) وقد : وقد جـ ، ص ، ط ، م ؛ ساقطة من د . || وحدها : ساقطة من ب، د، ص، م (٤) تكون : + وجود ط || هى التى : ساقطة من ب، د، ص، م (٨) بعد عدمها : أو بعدمها هامش جـ || ولكانت : ولكان جـ، ص، م ؛ + يكون ب، جـ ، د، ص، م (٩) لها : بها جـ (١٢) بهما : بها د (١٤) عنه : عنها ط || فيها : ساقطة من جـ، ط || فلا تعدم : لا تعدم م (١٥) كانت : كان جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٦) الأول : الأولى د ، ص ، ط || يعاونه : يعاون ب ، ص، ط، م .

هذه المادة، وبما يخالفه يجعل المادة بالفعل جوهرا غير الجوهر الذى كان يفعله الأول .

فكثير من الأمور الموجودة إنما تتم بوجود شيئين ، فإن الإضاءة والإنارة إنما تحصل من سبب مضىء ، ومن كيفية لا بعينها تجعل الجسم المستنير قابلا لأن ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم تكون تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصيه التى تقيمه كيفية أخرى من الألوان .

ويجب أن لا تناقش فيما لفظنا به من نفوذ الشعاع وانعكاسه ، بعد أنك بالغرض بصير . ولا يبعد — إذا تأملت — أن تجد لهذا أمثلة أشد موافقة ولا يضرك أن لا تجد أيضا مثالا ، فإنه ليس يجب أن يكون لكل شىء مثال .

ولقائل أن يقول : إنه إن كان تعلق المادة بذلك الشىء وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة له ، وإذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذى هو العلة ، فوجب أن يبطل المعلول .

فنقول : إنه ليس تعلق المادة بذلك الشىء وبالصورة ، من حيث الصورة صورة معينة بالنوع ، بل من حيث هى صورة . وهذا المجموع ليس يبطل ألبتة ، فإنه يكون دائما موجودا ذلك الشىءُ ، والصورة من حيث هى صورة ،

(١) هذه : هذا ط (٣) فكثير : وكثير جـ ، د، ص، ط، م . (٥) لأن ينفذ : لا ينفذ ب ، م ؛ لأن لا ينفذ جـ ، ص، ط || فيه : فيها م || ولا ينعكس : ولا أن ينعكس جـ (٦) تقيمه : ساقطة من د . (٧) وانعكاسه : وانعكاساته م (٨) لهذا : لهذه جـ ؛ لها ط . (١٠) أن : إذا ص (١٠ — ١٣) وبصورة ... الشىء : ساقطة من م (١٢) فوجب : فيجب د (١٤) بالنوع : النوع م (١٥) ذلك : وذلك ص || صورة : + لم يكن المادة ط .

فيكون لو لم يكن ذلك الشيء لم تكن المادة ؛ ولو لم تكن الصورة من حيث هي صورة لم تكن المادة . ولو بطلت الصورة الأولى لا بسبب تعقب الثانى لكان يكون ذلك الشيء المفارق وحده ، ولا يكون الشيء الذى هو الصورة من حيث هو صورة . فكان يستحيل أن يفيض من ذلك الشيء وجود المادة، إذ هو وحده بلا شريك أو شريطة .

ولكن لقائل أن يقول : إن مجموع ذلك : العلة والصورة ليس واحدا بالعدد، بل واحد بمعنى عام ، والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للواحد بالعدد ، ولمثل طبيعة المادة فإنها واحدة بالعدد . فنقول : إنا لا نمنع أن يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه بواحد بالعدد علة الواحد بالعدد ؛ وههنا كذلك ، فإن الواحد بالنوع — مستحفظ بواحد بالعدد — هو المفارق . فيكون ذلك الشيء يوجب المادة ، ولا يتم إيجابها إلا بأحد أمور تقارنه ، أيها كانت . وأما ماهذا الشيء فستعلمه بعد .

فالصور إما صور لا تفارقها المادة ، وإما صور تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها .

فالصور التى تفارق المادة إلى عاقب ، فإن معقبها فيها يستبقيها بتعقيب تلك الصورة ، فتكون الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقاة و بين مستبقيها ،

---

(١) ذلك : ساقطة من جـ || الشيء : ساقطة من ب || ولو لم : وإن لم د || لم تكن المادة ولو : ساقطة من ط (٢) ولو بطلت : فلو بطلت د (٣) ولا يكون : فلا يكون د ، ط (٤) هو صورة : هى صورة د || يفيض من : يفيض عن م (٥) بلاشريك أو شريطة : بلا شريكة وشريطة د ؛ بلاشريكة أو شريطة ص، ط، م (٦) والصورة : أو الصورة د (٧) بل : + هو ط (٨) طبيعة : طبيعته م (٩) لواحد بالعدد : بواحد للعدد ط || وههنا كذلك : وههنا ب، د، م ؛ وهنا كذلك ط (١٣) فالصور : فالصورة ب ، جـ || ؛ إما صور : إما صورة ص || وإما صور : وإما صورة جـ ، ص (١٥) فالصور: والصور ب ؛ فالصورة جـ ، ص || تفارق : + تفارقها جـ (١٦) وجه : + واحد د || وبين : + مادة د || مستبقيها : معقبها د ، ط .

والواسطة فى التقويم ، فإنه أولا يتقوم ذاته ، ثم يقوم به غيره أولية بالذات ، وهى العلة القريبة من المستبق فى البقاء . فإن كانت تقوم بالعلة المبقية للمادة بواسطتها ، فالقوام لها من الأوائل أولا ، ثم للمادة ؛ وإن كانت قائمة لا بتلك العلة ، بل بنفسها ، ثم تقام المادة بها فذلك أظهر فيها .

وأما الصور التى لا تفارقها المادة فلا يجوز أن تجعل معلولة للمادة حتى تكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها ، فتكون موجبة لوجود ما تستكمل به ، فتكون من حيث تستكمل به قابلة ، ومن حيث توجبه موجدة ، فتكون توجب وجود شىء فى نفسها تتصور به . لكن الشىء من حيث هو قابل ، غيره من حيث هو موجب . فتكون المادة ذات أمرين : بأحدهما تستعد ، وبالآخر يوجد عنها شىء . فيكون المستعد منهما هو جوهر المادة ، وذلك الآخر أمرا زائدا على كونه مادة تقارنه وتوجب فيه أثرا كالطبيعة لحركة فى المادة ، فيكون ذلك الشىء هو الصورة الأولى ، ويعود الكلام جذعا .

فإذن الصورة أقدم من الهيولى ، ولا يجوز أن يقال إن الصورة بنفسها موجودة بالقوة دائما ، وإنما تصير بالفعل بالمادة ، لأن جوهر الصورة هو الفعل.

وأما طبيعة ما بالقوة فإن محلها المادة ، فتكون المادة هى التى يصلح فيها أن يقال لها إنها فى نفسها بالقوة تكون موجودة ، وإنها بالفعل بالصورة ،

---

(١) التقويم : التقديم د . (٢) تقوم : تتقوم ص (٤) بها : بذاتها ط
(٥) وأما : + تعليق م || الصور : الصورة جـ ، د ، ص ، ط . (٧) فتكون : + المادة ص
(٨) قابل : + من ط (٨—٩) هو قابل ... ... وبالآخر : ساقطة من م
(١٠) عنها : عنه جـ ، د ، ص ، ط ، م || هو : ساقطة من ص . (١١) كونه : كونها ب ، د ، ص (١٢) ويعود : فيعود د ، ص (١٤) دائما : ساقطة من م || تصير : + موجودة جـ ، ط (١٦) بالصورة : + فيكون من حق ما سمى مادة أن يسمى صورة وما سمى صورة أن يسمى مادة ص ، ط .

والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى فليست تتقوم بالهيولى ، بل بالعلة المفيدة إياها الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بيّنا أنها علّتها ؟ والعلة لا تتقوم بالمعلول،ولا شيئان اثنان يتقوم أحدهما بالآخر بأن كل واحد منهما يفيد الآخر وجوده . فقد بان استحالة هذا ، وتبين لك الفرق بين الذى يتقوم به الشيء وبين الذى لا يفارقه .

فالصورة لا توجد إلا فى الهيولى ، لا أن علة وجودها الهيولى ، أو كونها فى الهيولى . كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول، لا أن وجود العلة هو المعلول أو كونه مع المعلول ؛ كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وأن تكون معها ، كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة يلزم عنها أن تقوّم شيئا ؛ ذلك الشيء مقارن لذاتها . فكأن ما يقوّم شيئا بالفعل ، ويفيده الوجود، منه ما يفيده وهو مباين ، ومنه ما يفيده وهو ملاق وإن لم يكن جزء منه مثل الجوهر للأعراض التى يلحقها أو يلزمها ، والمزاجات .

وبيِّن بهذا أن كل صـــورة توجد فى مادة مجسمة ، فبعلة ما توجد ؛ أما الحادثة فذلك ظاهر فيها ، وأما الملازمة للمـادة فلأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها لعلة . وسنبين هذا أظهر فى مواضع أخرى .

---

(٢) الهيولى : والهيولى ط || وكيف : فكيف ط || والعلة : فالعلة د ، ط (٣) ولا شيئان اثنان : ولا شيئين اثنين د ، م (٤) فقد : قد ب ، م ؛ وقد جـ ، ط || وتبين : ويتبين ب ، جـ ، د ، ص ، ط (٦) الهيولى : هيولى م (٧) هو : هى ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٨) أو كونه مع المعلوم : ساقطة من م (٩) موجودة : وموجودة م (١٢) أو يلزمها : ويلزمها م (١٣) فبعلة : فبعلتها جـ ، ط || ما : ساقطة من جـ (١٤) الملازمة : اللازمة ط ؛ الملزوم د (١٥) خصصت : خصص د || لعلة ... أظهر : ساقطة من د || فى : من جـ || أخرى : + إنشاء الله تعالى تمت المقالة الثانية من الفن الثالث من كتاب الشفاء بحمد الله تعالى ص .

المقالة الثالثة

وفيها عشر فصول

---

(١) المقالة الثالثة : + من الجملة الرابعة من الكتاب م   (٢) عشر فصول : وفيها عشر فصول ص ، ط ؛ ساقطة من جـ .

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى الإشارة إلى ما ينبغى أن يبحث عنه من حال المقولات التسع وفى عرضيتها

فنقول : قد بينا ماهية الجوهر ، وبينا أنها مقولة على المفارق ، وعلى الجسم ، وعلى المادة ، والصورة . فأما الجسم فإثباته مستغنى عنه ، وأما المادة والصورة فقد أثبتناهما ، وأما المفارق فقد أثبتناه بالقوة القريبة من الفعل ، ونحن مثبتوه من بعد .

وعلى أنك إن تذكرت ما قلناه فى النفس ، صح لك وجود جوهر مفارق غير جسم ، فبالحرى أن ننتقل الآن إلى تحقيق الأعراض وإثباتها .

فنقول : أما المقولات العشرة فقد تفهمت ماهياتها فى افتتاح المنطق . ثم لا يشك فى أن المضاف من جملتها — من حيث هو مضاف — أمر عارض لشئ ضرورةً . وكذلك النسب التى هى فى "أين" و"متى" وفى "الوضع" وفى "الفعل" و" الانفعال " فإنها أحوال عارضة لأشياء هى فيها ، كالموجود فى الموضوع . اللهم إلا أن يقول قائل : إن الفعل ليس كذلك ، فإن وجود الفعل ليس

---

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، ط (٤) وفى : فى ب ، جـ ، د ، م (٦) فأما : وأما جـ || مستغنى : مستغن ص ، م (٧) مثبتوه : + بالفعل ب (٩) تذكرت : تذكر ط || ماقلناه : ماقلته د (١٠) ننتقل : تنقل ط (١١) أما : وأما ص || العشرة : العشر ص ، م || تفهمت : افهمت ص ، ط ؛ تفهمنا طا (١٢) لايشك : لاشك ص || فى : ساقطة من ص ، م || حيث هو مضاف : حيث مضاف جـ ، ط (١٣) هى : ساقطة من م (١٤) والانفعال : وفى الانفعال ص ، م (١٥) فإن : لأن ب .

فى الفاعل ، بل فى المفعول . فإن قال ذلك ، وسلم له ، فليس يضر فيما ترومه من أن الفعل موجود فى شيء وجوده فى الموضوع ، وإن كان ليس فى الفاعل.

فبقى من المقولات ما يقع فيه إشكال، وأنه هل هو عرض أو ليس بعرض ، مقولتان : مقولة الكم ، ومقولة الكيف .

أما مقولة الكم ، فكثير من الناس رأى أن يجعل الخط والسطح والمقدار الجسمانى من الجوهر ، وأن لا يقتصر على ذلك ، بل يجعل هذه الأشياء مبادىء الجواهر . وبعضهم رأى ذلك فى الكميات المنفصلة ، أى الأعداد ، وجعلها مبادىء الجواهر .

وأما الكيف فقد رأى آخرون من الطبيعيين أنها ليست محمولة ألبتة ، بل اللون جوهر بنفسه ، والطعم جوهر آخر ، والرائحة جوهر آخر ، وأن من هذه قوام الجواهر المحسوسة ، وأكثر أصحاب الكمون ذاهبون إلى هذا .

فأما شكوك أصحاب القول بجوهرية الكيف ، فالأحرى بها أن تورد فى العلم الطبيعى ، وكأنا قد فعلنا ذلك .

وأما أصحاب القول بجوهرية الكم ، فمن ذهب إلى أن المتصلات هى جواهر ومبادىء للجواهر فقد قال : إن هـذه هى الأبعاد المقومة للجوهر الجسمانى ، وما هو مقوم للشيء فهو أقدم ، وما أقدم من الجواهر فهو أولى بالجوهرية ، وجعل النقطة أولى الثلاثة بالجوهرية .

---

(٣) وأنه : فإنه جـ (٥) أن : بأن جـ ، د ، ط (٩) أنها : أنه د ، طا || ليست محمولة : ليس محمول د (١١) الجواهر المحسوسة : الجوهر المحسوس جـ (١٣) وكأنا : فكأنا ط .

وأما أصحاب العدد ، فإنهم جعلوا هذه مبادئ الجواهر ، إلا أنهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادئ للمبادئ ، ثم قالوا : إن الوحدة طبيعة غير متعلقة فى ذاتها بشىء من الأشياء ، وذلك لأن الوحدة تكون فى كل شىء ، وتكون الوحدة فى ذلك الشىء غير ماهية ذلك الشىء ، فإن الوحدة فى الماء غير الماء ، وفى الناس غير الناس ، ثم هى بما هى وحدة مستغنية عن أن تكون شيئا من الأشياء ، وكل شىء فإنما يصير هو ما هو بأن يكون واحدا متعينا ، فتكون الوحدة مبدأ للخط وللسطح ولكل شىء ، فإن السطح لا يكون سطحا إلا بوحدة اتصالها الخاص ، وكذلك الخط والنقطة أيضا وحدة صار لها وضع . فالوحدة علة كل شىء . وأول ما يكون ويحدث عن الوحدة العدد . فالعدد علة متوسطة بين الوحدة وبين كل شىء ، فالنقطة وحدة وضعية ، والخط اثنوية وضعية ، والسطح ثلاثية وضعية ، والجسم رباعية وضعية ؛ ثم تدرجوا إلى أن جعلوا كل شىء حادثا عن العدد .

فيجب علينا أولا أن نبين : أن المقادير والأعداد أعراض ، ثم نشتغل بعد ذلك بحل الشكوك التى لهؤلاء . وقبل ذلك يجب أن نعرف حقيقة أنواع الكمية ، والأولى بنا أن نعرف طبيعة الوحدة ، فإنه يحق علينا أن نعرف طبيعة الواحد فى هذه المواضع بشيئين : أحدهما ، أن الواحد شديد المناسبة للوجود الذى هو موضوع هذا العلم ؛ والثانى ، أن الواحد مبدأ ما بوجه ما للكمية .

---

(٥) وفى : فى د (٧) وللسطح : والسطح ص ، ط ، م (٨) وكذلك : فكذلك م || الخط : للخط م || أيضا : ساقطة من د (٩) ما يكون : ما يتكون ص ، م (١٠) فالنقطة : + لها ط (١١) اثنوية : اثنوه ب ، م (١٣) نبين : نبين د (١٤) ذلك : ساقطة من د || يجب : + علينا ص ، ط (١٥) الوحدة : الواحد م (١٦) هذه المواضع : هذا الموضع ط (١٧) والثانى : الثانى م || أن : لأن ب ، د ، م .

أما كونه مبدأ للعدد ، فأمر قريب من المتأمل . وأما للتصل فلأن الاتصال وحدة ما ، وكأنه علة صورية للتصل ، ولأن المقدار كونه مقدارا هو أنه بحيث يقدر ، وكونه بحيث يقدر هو كونه بحيث يعد ، وكونه بحيث يعد كونه بحيث أن له واحدا .

(١) للتصل : المتصل د (٢) وكأنه : وكأنها جـ ، ط (٤) واحدا : واحدا واحدا ص .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى الكلام فى الواحد

فنقول : إن الواحد يقال بالتشكيك على معان تتفق فى أنها لا قسمة فيها بالفعل من حيث كل واحد هو هو ، لكن هذا المعنى يوجد فيها بتقدم وتأخر ، وذلك بعد الواحد بالعرض .

والواحد بالعرض هو أن يقال فى شيء يقارن شيئا آخر ، أنه هو الآخر ، وأنهما واحد . وذلك إما موضوع ومحمول عرضى ، كقولنا : إن زيدا وابن عبد الله واحد ، وإن زيدا والطبيب واحد ؛ وإما محمولان موضوع ، كقولنا : الطبيب هو وابن عبد الله واحد ، إذ عرض أن كان شيء واحد طبيبا وابن عبد الله ؛ أو موضوعان فى محمول واحد عرضى ، كقولنا : الثلج والجص واحد ، أى فى البياض ، إذ قد عرض أن حمل عليهما عرض واحد .

لكن الواحد الذى بالذات ، منه واحد بالجنس ، ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ، ومنه واحد بالمناسبة ، ومنه واحد بالموضوع ، ومنه واحد بالعدد .

---

(٣) فى ... الواحد : ساقطة من د || فى الواحد : وحده جـ (٤) بالتشكيك : لتشكيك د || تتفق : متفق د (٥) بالفعل : ساقطة من ط ، م || وتأخر : وبتأخر ب (٨) وأنهما : فإنهما د (٩) موضوع : موضع ط ، م (١٠) كقولنا : + إن جـ ، د ، ص || واحد إذ : واحدانى م (١١) موضوعان : موضوعات م (١٢) حمل : يحمل ط .

والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال ، وقد يكون بالتّماس ، وقد يكون لأجل نوعه ، وقد يكون لأجل ذاته . والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب ، وقد يكون بالجنس البعيد . والواحد بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزأ إلى أنواع ، وقد يكون بنوع بعيد فيوافق أحد قسمى الباب الأول ، وإن كان هناك اختلاف فى الاعتبار .

وإذا كان واحدا بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ، ومعلوم أن الواحد بالجنس كثير بالنوع ، وأن الواحد بالنوع قد يجوز أن يكون كثيرا بالعدد ، وقد يجوز أن لا يكون إذا كانت طبيعة النوع كلها فى شخص واحد ، فيكون من جهة نوعا ومن جهة لا يكون نوعا ، إذ هو من جهة كلى ومن جهة ليس بكلى . وتأمل هذا فى الوضع الذى نتكلم فيه على الكلى ، أو تذكر مواضع سلفت لك .

وأما الواحد بالاتصال فهو الذى يكون واحدا بالفعل من جهة ، وفيه كثرة أيضا من جهة .

أما الحقيق فهو الذى تكون فيه الكثرة بالقوة فقط ، وهو إما فى الخطوط : فالذى لا زاوية له ، وفى السطوح أيضا : البسيط المسطح ، وفى المجسمات : الجسم الذى يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ؛ ويليه ما يكون فيه كثرة بالفعل إلا أن أطرافها تلتقى عند حد مشترك مثل جملة الخطين المحيطين

---

(٢) والواحد : فالواحد جـ ، ص ، ط ، م (٤) لا يتجزأ : ولا يتجزأ جـ ، ص ، ط ، م || فيوافق : ويوافق د (٥) اختلاف : خلاف م (٧) الواحد بالنوع : + فهو لا محالة واحد بالفعل وأن الواحد بالجنس كثيرا بالنوع وأن الواحد بالنوع د || كثيرا : ساقطة من د (٨) كانت : كان م || كلها : كله د ، م (٩) ومن جهة لا يكون : ومن لا يكون د (١٥) أيضا : + من د ؛ ساقطة من م (١٦) الجسم : المجسم أيضا م .

بالزاوية ، ويليه أن تكون الأطراف متماسة تماسا يشبه المتصل فى تلازم حركة بعضها لبعض فتكون وحدتها كأنها تابعة لوحدة الحركة لأن هناك التحاما ، وذلك كالأعضاء المؤلفة من أعضاء ، وأولى ذلك ما كان التحامه طبيعيا لا صناعيا .

والوحدة بالجملة فى هذه أضعف ، وتخرج عن الوحدة الاتصالية إلى الوحدة الاجتماعية . فالوحدة الاتصالية أولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة ، وذلك أن الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل، والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل. فهناك كثرة غشيتها وحدة لا تزيل عنها الكثرية .

والوحدة بالاتصال إما معتبرة مع المقدار فقط وإما أن تكون مع طبيعة أخرى مثل أن تكون ماء أو هواء . ويعرض للواحد بالاتصال أن يكون واحدا فى الموضوع ، فإن الموضوع المتصل بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع، وقد علمت هذا فى الطبيعيات . فيكون موضوع وحدة الاتصال واحدا أيضا فى الطبيعة من حيث أن طبيعته لا تنقسم إلى صور مختلفة ؛ بل نقول : إن الواحد بالعدد لا شك أنه غير منقسم بالعدد من حيث هو واحد ، بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد ، لكنه يجب أن ينظر فيه من حيث الطبيعة التى عرض لها الوحدة ، فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التى عرض لها الوحدة أن يتكثر مثل : الإنسان الواحد ، ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فإنه قد يصير الماء مياها والخط خطوطا .

---

(٣) أعضاء : الأعضاء ط (٦) فالوحدة : والوحدة جـ (٧) بالفعل : + فهناك كثرة بالفعل د (٨) كثرة : + بالفعل جـ، ص ، ط || غشيتها : غشتها جـ || لا تزيل : لاتزيد ط || الكثرية : الكثرة ب ، د ، د ، ص ، ط - (٩) أن تكون : ساقطة من د ، ص ، م (١١) المتصل : لمتصل ص، م || بالحقيقة : بالفعل د (١٢) علمت : + أن م (١٥) من حيث هو واحد : + به م || لكنه : لكن د (١٨) كالماء الواحد والخط الواحد : كالواحد د .

والذى ليس من طبيعته ذلك فإما أن يكون قد يتكثر من وجه آخر ، وإما أن لا يكون . مثال الأول : الواحد بالعدد من الناس ، فإنه لا يتكثر من حيث طبيعته ، أى من حيث هو إنسان إذا قسم ، لكنه قد يتكثر من جهة أخرى إذا قسم إلى نفس وبدن ، فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما بإنسان . وأما الذى لا يكون فهو على قسمين : إما أن يكون موجودا له — مع أنه شىء ليس بمنقسم — طبيعة أخرى ، وإما أن لا يكون . فإن كان موجودا له مع ذلك طبيعة أخرى فإما أن تكون تلك الطبيعة هى الوضع وما يناسب الوضع ، فتكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة أخرى ، وهناك طبيعة غير الوحدة المذكورة ؛ وإما أن لا يكون الوضع وما يناسبه ، فيكون مثل العقل والنفس ، فإن العقل له وجود غير الذى يفهم من أنه لا ينقسم ، وليس ذلك الوجود بوضع ، وليس ينقسم فى طبيعته ولا فى جهة أخرى . وأما الذى لا يكون هناك طبيعة أخرى فكنفس الوحدة التى هى مبدأ العدد ، أعنى التى إذا أضيف إليها غيرها صار مجموعهما عددا . فمن هذه الأصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن ، فضلا عن قسمة مادية أو مكانية أو زمانية .

ولنعد القسم الذى يتكثر أيضا من حيث الطبيعة الواحدة بالوحدة ومن حيث الاتصال ، فمن ذلك أن يكون تكثره فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة ، وهذا هو المقدار ؛ ومن ذلك أن يكون تكثره فى طبيعة

---

(٣) قد : ساقطة من م (٦) له : ساقطة من جـ ، د ، م (١١) من أنه : منه ط || الوجود : الموجود م || طبيعته : طبيعة جـ ، د ، ص ، ط (١٢) فكنفس : كنفس ط (١٣) التى : الذى د (١٤) الأصناف : الاتصاف د || ما لا ينقسم : لا ينقسم جـ ، ط (١٥) أومكانية : بمكانية م (١٦) حيث : + له م .

إنما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير نفسها ، وذلك هو الجسم البسيط مثل الماء . فإن هذا الماء واحد بالعدد وهو ماء وفى قوته أن يصير مياها كثيرة بالعدد لا لأجل المائية ، بل لمقارنة السبب الذى هو المقدار . فتكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع وواحدة أيضا بالموضوع ، لأن من طبع موضوعها أن تتحد بالفعل واحدا بالعدد .

ولا كذلك أشخاص الناس ، فإنها ليس من شأن عدة موضوعات منها أن يتحد موضوع إنسان واحد نعم كل واحد منها واحد بموضوعه الواحد ، ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع ، وليس حاله حال كل قطعة من الماء ، فإنها واحدة فى نفسها بموضوعها .

والجملة يقال إنها واحدة فى الموضوع ، إذ من شأن موضوعاتها أن تتحد موضوعا واحدا بالاتصال ، فيكون جملتها حينئذ ماء واحدا .

لكن كل واحد من هذين القسمين إما أن يكون حاصلا فيه جميع ما يمكن أن يكون له أو لا يكون ، فإن كان فهو تام وواحد بالتمام ، وإن لم يكن فهو كثير ، ومن عادة الناس أن يجعلوا الكثير غير الواحد . وهذه الوحدة التمامية إما أن تكون بالفرض والوهم والوضع كدرهم تام ودينار تام ، وإما أن تكون بالحقيقة . وذلك إما بالصناعة كالبيت التام، فإن البيت الناقص لا يقال له بيت واحد . وإما بالطبيعة كشخص إنسان واحد تام الأعضاء .

---

(٢) وهو ماء وفى : مآ فى ب ؛ وما فى د ؛ ماء وفى ص ، م (٤) وواحدة : ووحدة د
(٩) بموضوعها : لموضوعها د ؛ بموضوعه ج (١١) بالاتصال : ساقطة من د ، ص ، م
(١٢) لكن : ولكن ب || فيه : فى ط (١٣) تام : التمام د (١٤) الواحد : واحد د ، ص ، م || الوحدة : ساقطة من ج || التمامية : التامة م (١٥) والوهم : ساقطة من د ، ص ، م .

ولأن الخط المستقيم قد يقبل زيادة فى استقامة ليست موجودة له ، فليس بواحد من جهة التمام .

وأما المستدير فإذ ليس يقبلها ، بل حصلت له بالطبع الإحاطة بالمركز من كل جهة ، فهو تام وواحد بالتمام، ويشبه أن يكون أيضا كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة ، فيكون بعض الأشياء يلزمه التمام كالأشخاص والخط المستدير، وبعضها لا يلزمه التمام كالماء والخط المستقيم .

وأما الواحد بالمساواة فهو بمناسبة ما، مثل أن حال السفن عند الربان وحال المدينة عند الملك واحدة، فإن هاتين حالتان متفقتان، وليس وحدتهما بالعرض، بل وحدة ما يتحد بهما بالعرض ، أعنى وحدة السفينة والمدينة بهما هى وحدة بالعرض . وأما وحدة الحالتين فليست الوحدة التى جعلناها وحدة بالعرض .

فنقول من رأس : إنه إذا كانت الوحدة إما أن تقال على أشياء كثيرة بالعدد ، أو تقال على شىء واحد بالعدد ، وقد بينا أنا حصرنا أقسام الواحد بالعدد .

فلنمل إلى الحيثية الأخرى ، فنقول : وأما الأشياء الكثيرة بالعدد فإنما يقال لها من جهة أخرى واحدة لاتفاق بينها فى معنى . فإما أن يكون اتفاقها فى نسبة أو فى محمول غير النسبة ، وإما فى موضوع . والمحمول إما جنس ، وإما نوع،

---

(٣) حصلت : حصل ب ، ج، ط || الإحاطة : والإحاطة د ، م (٤) وواحد : فهو واحد ب،ج،ص،ط،م || بالتمام : بالتام د || أيضا : ساقطة من ب (٥) كالأشخاص والخط المستدير: ساقطة من م (٦) كالماء والخط المستقيم : ساقطة من م (٧) بالمساواة : بالمناسبة ص ؛ بالنسبة هامش ص || فهو : فهى ج ، د ، ط ، م || بمناسبة : مناسبة ج ، د ، ص ، ط (٨) عند : من ب ، ط ، م || الملك : المليك د (١٠) وأما : ساقطة من ص ، ط || الحالتين : الحالين ص ؛ لحالتين ط || فليست : فليس ج ، ط (١١) فنقول : ونقول ص || كثيرة : هى كثيرة ج ، ص، م؛ هى كثرة د، ط (١٢) أنا : إذا ص || حصرنا : أحصرنا ب (١٤) لاتفاق : لاتفارق د ، ط || بينها : بينهما ب ، ط ، م || نسبة : بالنسبة د ؛ النسبة ص ، ط ، م (١٥) موضوع : الموضوع ط .

وإما فصل ، وإما عرض ، فيكون سهلا عليك من هـذا الموضع أن تعرف أنا قد حققنا أقسام الواحد ، وأنت تعرف مما قد عرفت أيها أولى بالوحدة وأسبق استحقاقا لها ، فتعرف ان الواحد بالجنس أولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة، وأن الواحد بالنوع أولى من الواحد بالجنس ، والواحد بالعدد أولى من الواحد بالنوع ، والبسيط الذى لا ينقسم بوجه أولى من المركب ، والتام من الذى ينقسم أولى من الناقص .

والواحد قد يطابق الموجود فى أن الواحد يقال على كل واحد من المقولات كالموجود ، لكن مفهومهما — على ما علمت — مختلف ، ويتفقان فى أنه لا يدل واحد منهما على جوهر بشىء من الأشياء ، وقد علمت ذلك .

(١) وإما فصل : وفصل م (٢) وأنت : فأنت د؛ وأنك ج، ط (٨) مفهومهما : مفهومها طا ، م || على ما علمت : كما علمت د ، ص ، م (٩) بشىء : شىء م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى تحقيق الواحد والكثير وإبانة أن العدد عرض

والذى يصعب علينا تحقيقه الآن ماهية الواحد . وذلك أنا إذا قلنا : إن الواحد هو الذى لا يتكثر ضرورةً ، فأخذنا فى بيان الواحد الكثرة .

وأما الكثرة فمن الضرورة أن تُحد بالواحد ، لأن الواحد مبدأ الكثرة ، ومنه وجودها وماهيتها ، ثم أى حد حددنا به الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة. فمن ذلك ما تقول : إن الكثرة هى المجتمع من وحدات ، فقد أخذنا الوحدة فى حد الكثرة ، ثم عملنا شيئا آخر وهو أنا أخذنا المجتمع فى حدها ، والمجتمع يشبه أن يكون هو الكثرة نفسها . وإذا قلنا من الوحدات أو الواحدات أو الآحاد فقد أوردنا بدل لفظ الجمع هذا اللفظ ، ولا يفهم معناه ولا يعرف إلا بالكثرة .

وإذا قلنا : إن الكثرة هى التى تعد بالواحد ، فنكون قد أخذنا فى حد الكثرة الوحدة ، ونكون أيضا قد أخذنا فى حدها العد والتقدير ، وذلك إنما يفهم بالكثرة أيضا .

---

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ج ، د ، ط (٤) والذى : الذى ب ، ج ، ص ، ط ، م || تحقيقه الآن : الآن تحقيق ص ، ط || وذلك : والكثيرين طا (٥) فأخذنا : فإنا أخذنا د (٨) هى : هو ب ، ج ، ص ، ط ، م (٩) عملنا : علمنا د (١١) أوردنا : أخذنا ج ، د ، ص ، م || بدل : ساقطة من ج ، د ، ص ، ط ، م || الجمع : الجميع م ؛ + مع ج ، ص ، ط ، م || هذا : وهذا د || ولا يفهم : لا يفهم د ، ص (١٢) وإذا : وإن ج || فنكون : نكون م (١٣) الوحدة : الواحد ط || وذلك : + هو ب ، د ، ط .

فما أعسر علينا أن نقول فى هـذا الباب شيئاً يعتد به ، لكنه يشبه أن تكون الكثرة أيضا أعرف عند تخيلنا ، والوحدة أعرف عند عقولنا ، ويشبه أن تكون الوحدة والكثرة من الأمور التى نتصورها بدياً ، لكن الكثرة نتخيلها أولا ، والوحدة نعقلها من غير مبدأ لتصورها عقلى، بل إن كان ولا بد نخيالى. ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا ، وهنالك تؤخذ الوحدة متصورة بذاتها ومن أوائل التصور، ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة تنبيهاً يستعمل فيه المذهب الخيالى لنومئ إلى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا فى الذهن .

فإذا قالوا : إن الوحدة هى الشيء الذى ليس فيـه كثرة دلّوا على أن المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذى يقابل هـذا الآخر أو ليس هو فينبه عليه بسلب هذا عنه .

والعجب ممن يحد العدد فيقول : إن العدد كثرة مؤلفة من وحدات أو من آحاد ، والكثرة نفس العدد ، ليس كالجنس للعدد ، وحقيقة الكثرة أنها مؤلفة من وحدات . فقولهم : إن الكثرة مؤلفة من وحدات ، كقولهم : إن الكثرة كثرة . فإن الكثرة ليست إلا اسما للمؤلف من الوحدات .

فإن قال قائل : إن الكثرة قد تؤلف من أشياء غير الوحدات مثل الناس ، والدواب. فنقول : إنه كما أن هذه الأشياء ليست وحدات، بل أشياء موضوعة للوحدات ، كذلك أيضا ليست هى بكثرة ، بل أشياء موضوعة للكثرة ، وكما أن تلك الأشياء هى واحدات لا وحدات ، فكذلك هى كثيرة لا كثرة .

---

(١) يشبه : يشتبه ب ، ج ، د ، ط (٢) تخيلنا : تخليتنا ط ؛ تخليته م || والوحدة أعرف عند عقولنا : ساقطة من ب ، م (٤) نعقلها : + أولا والوحدة نعقلها ج ، د ، ص ، ط || بل : ساقطة من م || تخيالى : تخيال ط (٥) وهنالك : وهناك ب ، ج ، د ، ص ، ط || بذاتها : بذاتهما ط (٩) أو ليس : ليس د ؛ إذ ليس هامش ص (١٦) فنقول : فيقال د ، ص ، م (١٨) واحدات : آحاد ص ، ط || فكذلك : كذلك ج ، د ، ص ، ط ، م || كثيرة لا كثرة : كثرة لا كثيرة م .

والذين يحسبون أنهم إذا قالوا : إن العدد كمية منفصلة ذات ترتيب ، فقد تخلصوا من هذا ، فما تخلصوا . فإن الكمية يحوج تصورها للنفس إلى أن تعرف بالجزء والقسمة أو المساواة . أما الجزء والقسمة فإنما يمكن تصورها بالكمية ، وأما المساواة فإن الكمية أعرف منها عند العقل الصريح لأن المساواة من الأعراض الخاصة بالكمية التي يجب أن توجد في حدها الكمية .

فيقال : إن المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي أخذ في حد العدد أيضا ، هو مما لا يفهم إلا بعد فهم العدد . فيجب أن يعلم أن هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالأمثلة والأسماء المترادفة ، وأن هذه المعاني متصورة كلها أو بعضها لذواتها ، وإنما يدل عليها بهذه الأشياء لينبه عليها وتميز فقط .

فنقول الآن : إن الوحدة إما أن تقال على الأعراض ، وإما أن تقال على الجواهر . فإذا قيلت على الأعراض فلا تكون جوهراً ، ولا شك في ذلك ، وإذا قيلت على الجواهر فليست تقال عليها كفصل ولا جنس ألبتة ، إذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر ، بل هو أمر لازم للجوهر ، كما قد علمت . فلا يكون إذن قولها عليها قول الجنس والفصل ، بل قول "عرضي" . فيكون الواحد جوهرا ، والوحدة هي المعنى الذي هو العرض ، فإن العرض الذي هو أحد الخمسة — وإن كان كونه عرضا بذلك المعنى — قد يجوز عليه أن يكون جوهراً ، وإنما يجوز ذلك إذا أخذ مركبا ، كالأبيض . وأما طبيعة المعنى البسيط منه

(٣) بالكمية : بالكثرة ب ، هامش ص (٤) لأن : ولأن د (٥) الخاصة : الخاصية م || توجد : تؤخذ ص (٩) لينبه عليها : ساقطة من د (١٤) قولها : قوله ج ، د ، ص ، ط ، م (١٥) جوهرا والوحدة : ساقطة من د (١٧) وإنما : فإنما ب ، د ، ص ، ط ، م || ذلك : + عليه م || المعنى : بالمعنى ج ، ط .

فهى لا محـالة عرض بالمعنى الآخر، إذ هو موجود فى الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقاً له .

فلننظر الآن فى الوحدة الموجودة فى كل جوهر التى ليست بجزء منه مقومة له ، هل يصح قوامها مفارقة للجوهر ؟

فنقول : إن هـذا مستحيل ، وذلك لأنها إن قامت وحدة مجردة لم يخل إما أن تكون مجرد أن لا تنقسم وليس هناك طبيعة هى المحمول عليها أنها لا تنقسم ، أو تكون هنـاك طبيعة أخرى . والقسم الأول محال ، فإنه لا أقل من يكون هناك وجود ، ذلك الوجود لا ينقسم ، فإن كان ذلك الوجود لا محالة معنى غير الوحدة وأنه لا ينقسم ، فإما أن يكون ذلك الوجود جوهرا أو يكون عرضا ، فإن كان عرضا فالوحدة فى عرض لا محالة ثم فى جوهر ، وإن كان جوهرا — والوحدة لا تفارقه — فهى موجودة فيـه وجود ما فى الموضوع ، وإن كانت مفارقة ، تكون الوحدة — إذا فارقت ذلك الجوهر — يكون لها جوهر آخر تصير إليه وتقارنه إذا فرض وجودها مقـارنة لجوهرية ، ويكون ذلك الجوهر — لو لم تصر إليه هذه الوحدة — لم تكن له وحدة ، وهذا محـال . أو تكون له وحدة كانت ووحدة لحقت ، فتكون له وحدتان لا وحدة ، فيكون جوهران لا جوهر واحد ، لأن ذلك الجوهر واحدان ، وهذا محال . وأيضا فإن كانت كل وحدة فى جوهر آخر ، فأحد الجوهرين لم تنتقل إليـه الوحدة

---

(٢) ولا يصح : لا يصح ط (٣) مقومة : مقوم ب ، ج ، ط ، م (٤) مفارقة : مفارقا ب ، ج ، د ، ط ، م (٩) الوجود : الموجود ص (١٠) عرض : العرض ب ، ج ، د ، ط (١١) والوحدة : فالوحدة ج ، ط (١٢) مفارقة : مفارقة ص ، ط (١٣) وتقارنه : وتفارقه هامش ص ، م || إذا : وإذ م (١٤) هذه : ذلك ط || لم تكن له وحدة : ساقطة من د (١٥) لا وحدة : ساقطة من د ، م (١٧) فأحد : وأحد م .

وعاد الكلام جذعا فيما انتقل إليه الوحدة وصار أيضا جوهرين ، وإن كانت كل وحدة فى الجوهرين جميعا فتكون الوحدة اثنوية ، هذا خلف . فقد بان أن الوحدة ليس من شأنها أن تفارق الجوهر الذى هى فيه .

ونبتدئ فنقول : إنه إن كانت الوحدة ليست مجرد أنها لا تنقسم، بل كانت وجوداً لا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا فى الوحدة لا موضوعا لها ، فإذا فرضنا أنه قد فارقت هذه الوحدة الجوهر إن كانت يمكن أن توجد بذاتها كانت وجوداً لا ينقسم مجرداً ولم تكن وجوداً لا ينقسم فقط ، بل تكون الوحدة وجوداً جوهريا لا ينقسم إذا قام ذلك الوجود لا فى موضوع . فلا تكون للأعراض وحدة بوجه من الوجوه . وإن كان للأعراض وحدة تكون وحدتها غير وحدة الجوهر ، وتكون الوحدة تقال عليها باشتراك الاسم .

فيكون أيضا من الأعداد ما تأليفه من وحدة الأعراض ، ومن الأعداد ما تأليفه من وحدة الجواهر فلننظر هل يشتركان فى معنى الوجود الذى لاينقسم أولا يشتركان ؟ فان لم يشتركا فتكون الوحدة فى أحَدَيهما وجوداً منقسماً وفى الآخر ليس كذلك . ولسنا نعنى بوحدة الأعراض أو الجواهر ذلك ، حتى نعنى فى أحَدَيهما بالوحدة شيئا غير أنه وجود غير منقسم . وإن اشتركا فى ذلك المعنى ، فذلك المعنى هو الوجود الغير المنقسم الذى إياه نعنى بالوحدة، وذلك المعنى أعم من المعنى الذى ذكرناه قبيل الآن ، فإن ذلك كان يلزمه

(٢) وحدة : واحدة د . || اثنوية : اثنوه ب ، م || فقدبان : فبين ج ، د ، ط ؛ فتبين ص ، م (٤) ونبتدئ : ونبدأ م (٥) لها : له م (٧) تكن : + أيضا ج ، د ، ص ، ط ، م (٨) إذا : إذ ج ، د ، ص ، ط (٩) كان : كانت د (١١ — ١٢) الأعراض ... ما تأليفه : ساقطة من م (١٢) من وحدة : ساقطة من م (١٤) الآخر : الأخرى ب ، د ، ص ، ط ، طا ، م (١٦) فذلك : وذلك د .

مع كونه وجوداً لا ينقسم ، أن يكون وجوداً جوهريا ، إذ قد كان يمكن فرضه مجردا ، وذلك المعنى لا محالة إن كان جوهراً لم يعرض للعرض ، وليس يلزم أن نقول إنه إن كان عرضا لم يعرض للجوهر ، فإن الجوهر يعرض له العرض ويقوم به العرض ، والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه .

فإذن الوحدة الجامعة أعم من ذلك المعنى وكلامنا فيها ، ومن حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة أخرى وذلك لا يفارق موضوعاته وإلّا صار ذلك المعنى الأخصّ . فإنه من المحال أن تكون الوحدة وجوداً غير منقسم في الأعراض والجواهر ويجوز مع ذلك أن تفارق ، فيكون جوهرا عرض لعرض ، أو أن تكون الوحدة مختلفة في الجواهر والأعراض .

فبين أن الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للأشياء .

وليس لقائل أن يقول : إن هذه الوحدة إنما لا تفارق على سبيل ما لا تفارق المعاني العامة قائمة دون فصولها ، كما لا تفارق الإنسانية الحيوانية . وامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية ، بل إنما يوجب العرضية امتناع مفارقة يكون للمعنى المحصّل الموجود المشخّص .

فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن نسبة ما فرضناه أعم إلى ما فرضناه أخص ليس نسبة المنقسم اليه بفصلٍ مقوّم . فقد بيّنا أن الوحدة غير داخلة في حد جوهر أو عرض ، بل نسبة لازم عام . وإذا أشرنا إلى بسيط واحد منه كان

---

(١) وجودا : وجوديا د ، م (٢) إن : إذ م (٣) إن : ساقطة من د
(٦) موضوعاته : موصوفاته م (٧) فإنه : فإذ كان هذا ب ، ج ؛ فإذن كان بخ ؛ فإذا كان هذا د ، ص ؛ فإذ كان م || المحال : + أعنى ج ، ص (٨) الجواهر : الجوهر ط
(١١) إنما : فإنما م (١٢) كما ... الحيوانية : ساقطة من م (١٤) الموجود المشخص : الوجود المشخصة م (١٥) إلى ما فرضناه : ساقطة من م .

متميز الذات عن التخصيص الذى يقارنه ، لا كاللونيـة التى فى البياض ، فإذا صح أنه غير مفـارق صح أن المحمول الذى هو معنى لازم عام مشتق الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة، وذلك البسيط عرض . وإذا كانت الوحدة عرضا ، فالعدد المؤلف من الوحدة عرض .

(١) التخصيص : + منه م (٣) وإذا : وإن ج ؛ وإذ م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى أن المقادير أعراض

وأما الكميات المتصلة فهى مقادير المتصلات ، أما الجسم الذى هو الكم فهو مقدار المتصل الذى هو الجسم بمعنى الصورة ، على ما عرفته فى عدة مواضع ، وأما الجسم بالمعنى الآخر الداخل فى مقولة الجوهر فقد فرغنا منه .

وهذا المقدار قد بان أنه فى مادة ، وأنه يزيد و ينقص والجوهر باق ، فهو عرض لا محالة ، ولكنه من الأعراض التى تتعلق بالمادة و بشىء فى المادة ، لأن هذا المقدار لا يفارق المادة إلا بالتوهم ، ولا يفارق الصورة التى للمادة ، لأنه مقدار الشىء المتصل الذى يقبل أبعاد كذا ، وهذا لا يمكن أن يكون بلا هذا الشىء المتصل كما أن الزمان لايكون إلا بالمتصل الذى هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يمسح بكذا كذا مرة ، أو لا ينتهى المسح إن توهم غير متناه توهماً . وهذا مخالف لكون الشىء بحيث يقبل فرض الأبعاد المذكورة ، فإن ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم . وأما أنه يمسح بكذا كذا مرة ، أو أنه لا يفنى مسحه بكذا ألبتة ، فقد يختلف فيه جسم وجسم .

(٣) المقادير : الكميات د || أعراض : عرض م (٤) المتصلة : ساقطة من ط || فهو : وهو ب (٦) منه : عنه ب ، جـ ، ص ، ط (٨) وبشىء : ويسمى د (١٠) مقدار : + هذا ص || الشىء المتصل : الشىء ب ، ص ، ط ، م ؛ المتصل جـ || أبعاد : أبعادا جـ || لا يمكن : لا يكون د (١١) هذا الشىء المتصل : هذا الشىء ب ، ص ، م (١٢) كذا مرة : وكذا مرة جـ ، ط ؛ ساقطة من د || أو لا ينتهى : منه أو لا ينتهى ص ؛ منه أو لا ينتهى م (١٣) مخالف : يخالف م (١٤) أنه : + جسم د (١٥) كذا : وكذا جـ ، ط ؛ بكذا د || أو أنه : وأنه جـ ، ط ، م || مسحه : + مسحه د .

فهذا المعنى هو كمية الجسم ؛ وذلك صورته . وهذه الكمية لا تفارق تلك الصورة فى الوهم ألبتة ، لكن هى والصورة تفارقان المادة فى الوهم .

وأما السطح والخط فبالحرى أن يكون له اعتبار أنه نهاية، واعتبار أنه مقدار؛ وأيضا للسطح اعتبار أنه يقبل فرض بعدين فيه على صفة الأبعاد المذكورة ، أعنى بُعْدين فقط يتقاطعان على زاوية قائمة؛ وأيضا أنه يقدر و يمسح ، و يكون أعظم وأصغر ؛ وأنه يفرض فيه أيضا أبعاد بحسب اختلاف الأشكال .

فلنتأمل هذه الأحوال فيه فنقول : أما قبوله لفرض بُعْدين فإنما ذلك له لأنه نهاية الجسم الذى هو قابل لفرض الأبعاد الثلاثة ، فإن كون الشيء نهاية لقابل الثلاثة من حيث هو نهاية لمثل ذلك لا أنه نهاية مطلقا ، ومقتضاه أن يكون قابلًا لفرض بُعْدين ، وليس هو بهذه الجهة مقدار، بل هو بهذه الجهة مضاف. و إن كان مضافاً لا يكون إلا مقداراً ، وقد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا و بين المضاف الذى هو المقولة التى لاتجوز ، على ما بينا أن يكون مقداراً أو كيفاً . وأما أنه مقدار فهو بالجهة الأخرى التى بها يمكن أن يخالف غيره من السطوح فى القدر والمساحة ولا يمكن أن يخالفها بالمعنى الأول بوجه ؛ لكنه من الجهتين جميعا عرض ، فإنه من حيث هو نهاية عارض للتناهى، لأنه موجود فيه بجزء منه ولا يقوم دونه ، وقد قلنا إنه ليس من شرط الموجود فى شيء أن يطابق ذاته ، وأما أين قلنا هذا ففى الطبيعيات ، فليتأمل هناك إن عرضت من هذه الجهة شبهة .

(٢) لكن : هى م (٣) وأما : فأما د || له : ساقطة من م (٧) فيه : ساقطة من ب || بعدين : البعدين جـ ، د ، ص ، م (٨) الأبعاد : ساقطة من ب، جـ ، د ، ط ، م (٩) أنه : أنها م (١٢) المقولة التى : مقولة الذى جـ ، د ، ط ، م (١٣) التى : الذى جـ || بها : لها ط ، م (١٤) لكنه : لكن ط .

وأيضا من حيث هو مقدار هو عرض ، ولو كان كون السطح بحيث يفرض فيه بعدان أمرا له فى نفسه لم تكن نسبة المقدارية فى السطح إلى ذلك الأمر نسبة المقدارية إلى الصورة الجسمية، بل تكون نسبة ذلك المعنى إلى المقدارية فى السطح نسبة فصل إلى جنس ، والنسبة الأخرى نسبة عارض إلى صورة . وأنت تعلم هذا بتأمل الأصول .

واعلم أن السطح لعرضيته ما يحدث و يبطل فى الجسم بالاتصال والانفصال واختلاف الأشكال والتقاطيع ، وقد يكون سطح الجسم مسطحا ، فيبطل من حيث هو مسطح ، فيحدث مستدير . وقد علمت فيا سلف من الأقاويل أن السطح الواحد بالحقيقة لا يكون موضوعا للكرية والتسطيح فى الوجود، ولذلك ليس كما أن الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف أبعاد بالفعل تترادف عليه فكذلك السطح إذا أزيل عن شكله حتى تبطل أبعاده فلا يمكن ذلك إلا بقطعه. وفى القطع إبطال صـــورة السطح الواحدة التى بالفعل ؛ وقد علمت هذا من أقوال أخرى ، وعلمت أن هذا لا يلزم فى الهيولى حتى تكون الهيولى للاتصال غيرها للانفصال، وقد علمت أنه إذا ألفت سطوح ووصل بعضها ببعض تأليفاً يبطل الحــدود المشتركة كان الكائن سطحا آخر بالعدد ، لو أعيد إلى تأليفه الأول لم يكن ذلك السطح الأول بالعدد بل آخر مثله بالعدد ، وذلك لأن المعدوم لا يعاد .

---

(١) وأيضا : + هو جـ د ، ط ، م (٢) أمرا له : أمر إليه ط || نسبة : نسبته ط (٤) السطح : + إلى ط (٦) ما يحدث : ما يعرض يحدث م (٧) والتقاطيع : والتقاطع د (٨) فيحدث : و يحدث ص (٩) والتسطيح : وللتسطيح م || ولذلك : وكذلك م (١١) السطح : لأن السطح ب ، جـ ، ص ، م - || شكله : أشكاله ط (١٢) إبطال : إبطاله م || الواحدة : الواحد جـ (١٣) وعلمت : وقد علمت د ، ص ، ط (١٤) ألفت : ألف ب ، ط (١٦) بل آخر : ساقطة من م .

وإذ قد عرفت صورة الحال فى السطح فقد عرفت فى الخط فاجعله قياساً عليه. فقد تبين لك أن هذه أعراض لا تفارق المـادة وجوداً، وعرفت أيضا أنها لا تفارق الصورة التى هى فى طباعها مادية توهماً أيضا. فقد بقى أن تعلم كيف ينبغى أن يفهم قولنـا : إن السطح يفارق الجسم توهماً ، وإن الخط يفارق السطح توهما .

فنقول : إن هذه المفارقة تفهم فى هذا الموضع على وجهين : أحدهما أن نفرض فى الوهم سطح ولاجسم ، وخط ولا سطح ، والآخر أن يلتفت إلى السطح ولا يلتفت إلى الجسم أصلاً أنه معه أوليس معه . وأنت تعرف أن الفرق بين الأمرين ظاهر ، فإنه فرق بين أن ينظر إلى الشىء وحده وإن كان معتقدا أنه مع غيره لايفارقه ، وبين أن ينظر إليه وحده مع شرط مفارقته ماهو معه ، محكوما عليه بأنه كما التفت إليـه وحده حتى يكون هو فى وهمك قائم وحده . فهو مع ذلك يفرق بينه وبين الشىء الآخر محكوماً بأن ذلك الشىء ليس معه .

فمن ظن أن السطح والخط والنقطة قد يمكن أن يتوهم سطحا وخطا ونقطة مع فرض أن لاجسم مع السطح ولا مع الخط ولامع النقطة فقـد ظن باطلا ، وذلك لأنه لايمكن أن يفرض السطح فى الوهم مفرداً ليس نهاية لشىء إلا أن يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان توصلان الصائر إليه إيصالا يلقى جانبين غيرين ، كما علمت . فيكون حينئذ ماتوهم سطحا غير سطح .

(٢) أعراض : الأعراض د || وعرفت : وقد عرفت ص ، ط (٣) طباعها : طباعه م || تعلم : + أيضا جـ (٤) وإن الخط : والخط ب (٤ — ٥) وإن الخط... توهما : ساقطة من ط ، م (٦) الموضع : الموضوع د (٧) نفرض : يعرض ب ، د ، ط (٨) تعرف : تعلم ب ، جـ ، ص (١٠) مفارقته : مفارقة جـ ، ص || ماهو : هو د (١١) يكون : ساقطة من د ، م (١٢) يفرق : + فارق جـ ، م || محكوما : محكوم جـ ، ص ، م (١٥) مفردا : مفرط ط (١٦ — ١٧) جانبين ... سطحا : ساقطة من ط .

فإن السطح هو نفس الحد لا ذو الحـدين ، وإن توهم السطح نفس النهاية التى تلى جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك أو نفس الجهة ، والحد — على أن لا انفصال له من جهة أخرى — كان ماهو نهايته متوهما معه بوجه ما ، وكذلك الحـال فى الخط والنقطة .

والذى يقال إن النقطة ترسم بحركتها الخط فإنه أمر يقال للتخيل، ولا إمكان وجود له ، لا لأن النقطة لا يمكن أن تفرض لها مماسة متنقلة ، فإنا قد بينا أن ذلك ممكن فيها بوجه ، لكن المماسة لما كانت لا تثبت وكان لا يبقى الشىء بعد المماسة إلا كما كان قبل المماسة ، فلا تكون هناك نقطة بقيت مبدأ خط بعد المماسة ولا يبقى امتدادٌ بينها و بين أجزاء المماسة ، لأن تلك النقطة إنما صارت نقطة واحدة كما علمت فى الطبيعيات بالمماسة لا غير ، فإذا بطلت المماسة بالحركة فكيف تبقى هى نقطة ؟ وكذلك كيف يبقى ماهى مبدأ له رسما ثابتا ؟ بل إنما ذلك فى الوهم والتخيل فقط . وأيضاً فإن حركتها تكون لا محالة ، وهناك شىء موجود تكون الحركة عليه أو فيه ، وذلك الشىء قابل لأن يتحرك فيه فهو جسم أو سطح أو بُعْد فى سطح أو بُعْد هو خط ، فتكون هذه الأشياء موجودة قبل حركة النقطة ، فلا تكون حركة النقطة علة لأن توجد هى .

---

(١) نفس : + الخط م (٢) والحد : فالحد جـ (٥) فإنه أمر : فأمر ص ، ط || للتخيل : للتخييل جـ ، ص ، ط ؛ التخيل م (٦) له : + بوجه جـ || تفرض : يعرض جـ (٦ — ٧) مماسة ... لما : ساقطة من ب (٧) ممكن : جائز جـ ، د ، ص ، م || وكان : فكان جـ ، د (٩) يبقى : يبق ص || أجزاء : الأجزاء ص ؛ أخرم (١٠) واحدة : واحدا ب ، جـ ، م (١١) بل : + له ط ، م (١٢) فى الوهم والتخيل : فى التخيل ب ، د ، ط ، م (١٣) أوفيه : وفيه م || فهو جسم : فهو بعد جسم بخ ، جـ ؛ بعد جسم د (١٣ — ١٤) فهو جسم ... خط : ساقطة من م (١٤) فى سطح أو بعد : ساقطة من د .

فأما وجود المقدار الجسمانى فظاهر ، وأما وجود السطح فلوجوب تناهى المقدار الجسمانى ، وأما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراض الحدود لها . وأما الزاوية فقد ظن بها أنها كية متصلة غير السطح والجسم ، فينبغى أن ينظر فى أمرها ، فنقول : إن المقدار جسمًا كان أو سطحاً فقد يعرض له أن يكون محاطاً بين نهايات تلتقى عند نقطة واحدة، فيكون من حيث هو بين هذه النهايات شيئاً ذا زاوية من غير أن ينظر إلى حال نهاياته من جهة فكأنه مقدار أكثر من بُعْدٍ ينتهى عند نقطة، فإن شئت سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية ، وإن شئت سميت الكيفية التى له من حيث هو هكذا زاوية ؛ فيكون الأول كالمربع والثانى كالتربيع . فإن أوقعت الاسم على المعنى الأول قلت : زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها ، لأن جوهرها مقدار ، وإن أوقعت على المعنى الثانى قلت ذلك لها بسبب المقدار الذى هى فيه كما للتربيع ، ولأن هذا الذى هو الزاوية بالمعنى الأول يمكن أن يفرض فيه إما أبعاد ثلاثة أو بعدان ، فهو مقدار جسم أو سطح .

والذى يظنه من يقول : إنه إنما يكون سطحاً إذا تحرك الخط الفاعل إياه فى الوهم بكلتى نقطتيه حتى أحدثه ، حتى كان قد يحرك الطول عرضا بالحقيقة فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض ؛ بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا فى الطول وحده كما هو ولا فى العرض حتى يحدث سطح ، وإنما تحرك بأحد رأسيه فحدثت الزاوية . فجعل الزاوية جنساً رابعاً من المقادير .

---

(٢) فبسبب : يسبب د (٨) له : ساقطة من د (٩) هكذا : كذا ب، جـ، ص (١١) هى : هو جـ ، ص، ط (١٢) ولأن : فلأن جـ، ص، م (١٤) إذا : لو ب؛ إن لو د ؛ أو م (١٦) الخط : ساقطة من ط .

والسبب فى هذا جهله بمعنى قولنا : إن للشىء ثلاثة أبعاد أو بُعْدَين حتى يكون جسما أو مسطحا . فإذ قد عرفت ذلك عرفت أن هذا الذى قاله لايلزم،ولا ينبغى أن يكون للعاقل إليه إصغاء ، و إنما هو شروع من ذلك الإنسان فيما لا يعنيه . وهذا الغافل الحيران قد يذهب إلى أن السطح بالحقيقة هو المربع أو المستطيل لا غير . وليس كلامه مما يهم فضل شغل به . فقد عرفت وجود الأقدار وأنها أعراض وأنها ليست مبادئ للأجسام، إذ الغلط فى ذلك إنما عرض لما عرفت .

وأما الزمان فقد كان تحقق لك عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف،فبقى أن تعلم أنه لامقدار خارجاً عن هذه المقادير،فنقول: إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون قاراً حاصل الوجود بجميع أجزائه ، أولا يكون ؛ فإن لم يكن ، بل كان متجدد الوجود شيئا بعد شىء فهو الزمان .

و إن كان قاراً وهو المقدار ، فإما أن يكون أتم المقادير وهو الذى يمكن فيه فرض أبعاد ثلاثة ، إذ ليس يمكن أن يفرض فيه فوق ذلك ، وهذا هو المقدار المجسم ، و إما أن يفرض فيه بُعْدان فقط ، و إما أن يكون ذا بُعْدٍ واحد فقط إذ كل متصل فله بعد مّا بالفعل أو بالقوة ، ولما كان لا أكثر من ثلاثة ولا أقل من واحد فالمقادير ثلاثة والكميات المتصلة لذاتها أربعة . وقد يقال لأشياء أخر أنها كميات متصلة وليست كذلك .

(١) للشىء : الشىء د ، ط ، م (٢) ذلك عرفت : ساقطة من د (٥) مما : فيما د ، ص ، ط ، م (٧) فبق : فيبقى ص || أن تعلم : ساقطة من ط (٨) إن : لأن ب ، م (١٠) فهو : وهو م (١١) وهو المقدار : فهو المقدار د ، ط (١١) فيه : ساقطة من جـ (١٢ — ١٣) فوق... يفرض فيه : ساقطة من م (١٣) واحد : ساقطة من ط (١٤) بالقوة : القوة جـ ، م (١٥) والكميات : فالكميات ب ، جـ ، ط (١٦) وليست : وليس جـ .

أما المكان فهو السطح ، وأما الثقل والخفة فإنها توجب بحركاتها مقادير فى الأزمنة والأمكنة ، وليس لهما فى نفسها أن تجزأ بجزء يعدها ، وأن تقابل بالمساواة والمفاوتة بأن يفرض لها حد ينطبق على حد مايجانسه ، حتى ينطبق مايليه منه على ما يليه مما يجانسه ، فينطبق عليه الحد الآخر فيساوى أو يختلف فلا يساوى ، بل يفاوت ، فإنا نعنى بالمساواة والمفاوتة المعرّفتين للمقدار هـذا المعنى . وأما التجزئة التى تعرض للخفة والثقل بأن يكون ثقل نصف ثقل فإن ذلك لأنه يتحرك فى الزمان نصف المسافة ، أو فى المسافة ضعف الزمان ، أو تحرك الأعظم إلى أسفل فى آلة حركة يلزم معها أن يتحرك الأصغر إلى العلو أو أمرا مما يجرى هذا المجرى .

فهو كالحرارة التى تكون ضعف الحرارة لأجل أنها تفعل فى الضعف أو لأنها فى ضعف الجسم الحار المتشابه فى الحرارة . وكذلك حال الصغير والكبير والكثير والقليل فإن هـذه أعراض أيضا تلحق الكميات من باب المضاف ، وأنت قد حصلت الكلام فى جميع هذه فى موضع آخر .

فالكمية بالجملة حدها هى أنها التى يمكن أن يوجد فيها شىء منها يصح أن يكون واحدا عادًّا ، و يكون ذلك لذاته سواء كانت الصحة وجودية أو فرضية .

(١) فإنها توجب بحركاتها : فإنهما يوجبان بحركاتهما ط (٢) لها : لهما ص ، ط || نفسها : نفسهما ص ، ط || يعدها : يعدهما ط ، م (٣) والمفاوتة : والمتفاوتة د || لها : لهما جـ ، ص ، ط || حتى ينطبق : فينطبق ب ؛ و ينطبق جـ ، د ؛ ويطبق م (٤) على : ساقطة من ص (٧) يتحرك : تحرك م (٨) فى آلة : وآلة م (١٠) تكون : ساقطة من م || فى الضعف : بالضعف د || أو لأنها : ولأنها ط (١١) الحار : + بالحار د || المتشابه : المشابه ب || فى الحرارة : لِلحرارة د (١٢) هذه : هذا ط (١٣) موضع آخر : مواضع أخر ب (١٤) حدها : ساقطة من م || أنها : إنما ب ؛ ساقطة من جـ ، د ، ط ، م .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل

فى تحقيق ماهية العدد ، وتحديد أنواعه ، و بيان أوائله

و بالحرى أن نحقق ههنا طبيعة الأعداد ، وخاصياتها ، وكيف يجب أن يتصور حالها ووجودها ، فقد انتقلنا عنها إلى الكميات المتصلة مستعجلين ، لأن غرضنا كان يوجب ذلك . فنقول : إن العدد له وجود فى الأشياء، ووجود فى النفس . وليس قول من قال : إن العدد لا وجود له إلا فى النفس بشىء يعتد به ، أما إن قال : إن العدد لاوجود له مجرداعن المعدودات التى فى الأعيان إلا فى النفس ، فهو حق . فإنا قد بينا أن الواحد لا يتجرد عن الأعيان قائما بنفسه إلا فى الذهن ؛ فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد . وأما أن يكون فى الموجودات أعداد فذلك أمر لاشك فيه إذا كان فى الموجودات وحدات فوق واحدة ، وكل واحد من الأعداد فإنه نوع بنفسه ، وهو واحد فى نفسه من حيث هو ذلك النوع، وله من حيث هو ذلك النوع خواص. والشىء الذى لا حقيقة له محال أن تكون له خاصية الأولية أو التركيبية أوالتمامية أو الزايدية أو الناقصية أو المربعية أو المكعبية أو الصمم وسائر الأشكال التى لها .

(٤) نحقق : تحقق جـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) عنها : عنه ط (٩) فإنا : + إذ م
(١١) يكون : ساقطة من م || إذا : إذ جـ ، ص ؛ أو د (١٢) الأعداد : الوحدات طا
(١٤) خاصية : خاصيته : ص ، ط || التركيبية : التركيب جـ، د، ص ، م (١٥) الزايدية : الزايدة م .

فإذن لكل واحد من الأعداد حقيقة تخصه وصورة يتصور منها فى النفس ، وتلك الحقيقة وحدته التى بها هو ما هو . وليس العدد كثرة لا تجتمع فى وحدة حتى يقال : إنه مجموع آحاد . فإنه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل خواص ليست لغيره . وليس بعجيب أن يكون الشىء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرية مثلا أو الثلاثية و له كثرة ، فمن حيث العشرية ما هو بالخواص التى للعشرة ، وأما لكثرته فليس له فيها إلا الخواص التى للكثرة المقابلة للوحدة ، ولذلك فإن العشرة لا تنقسم فى العشرية إلى عشرتين لكل واحدة منهما خواص العشرية .

وليس يجب أن يقال : إن العشرة ليس هى إلا تسعة وواحد ، أو خمسة وخمسة ، أو واحد وواحد وواحد كذلك حتى ننتهى إلى العشرة . فإن قولك : العشرة تسعة وواحد، قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطفت عليه الواحد، فتكون كأنك قلت : إن العشرة أسود وحلو ، فيجب أن تصدق عليه الصفتان المعطوفة إحداهما على الأخرى ، فتكون العشرة تسعة وأيضا واحدا . فإن لم ترد بالعطف تعريفا ، بل عنيت ما يقال : إن الانسان حيوان وناطق ، أى حيوان ذلك الحيوان الذى هو ناطق . تكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، تلك التسعة التى هى واحد ، وهذا أيضا مستحيل . وإن عنيت

---

(١) فإذن : فإن م || واحد : ساقطة من جـ ، ص ، ط || تخصه : شخصية د ، ط (٤) لغيره وليس : ساقطة من د || وليس : ليس م || بعجيب : بعجب ص ، م (٦) التى للعشرة : إلى العشرة م (٧) فإن : قال د || واحدة : واحد ب ، جـ ، د ، م (٩) هى إلا : هو إلا ب ، جـ ، د ، م ؛ إلا هو ط || وواحد : وواحدة جـ ، ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد جـ ، د ؛ وواحد واحد ص ، م || كذلك : ساقطة من م || إلى العشرة : ساقطة من م (١١) وواحد : وواحدة ص ، ط (١٢) فتكون كأنك : فكأنك جـ || إن العشرة : العشرة ب ، جـ ، ط ، م (١٣) إحداهما : أحدهما م || فتكون : + كأنك قلت واحد ط (١٥) ناطق : الناطق جـ ، ط .

أن العشرة تسعة مع واحد ، وكان مرادك أن العشرة هى التسعة التى تكون مع واحد ، حتى إن كانت التسعة وحدها لم تكن عشرة ، فإذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة ، فقد أخطأت أيضا . فإن التسعة إذا كانت وحدها أو مع أى شىء كان معها فإنها تكون تسعة ولا تكون عشرة ألبتة . فإن لم تجعل "مع" صفةً للتسعة ، بل للموصوف بها ، فتكون كأنك قلت : إن العشرة تسعة ، ومع كونها تسعة هى أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ ، بل هذا كله مجاز من اللفظ مغلط ، بل العشرة مجموع التسعة والواحد إذا أخذا جميعا فصار منهما شىء غيرهما .

وحد كل واحد من الأعداد — إن أردت التحقيق — هو أن يقال : إنه عدد من اجتماع واحد وواحد وواحد ، وتذكر الآحاد كلها . وذلك لأنه لا يخلو إما أن يحد بالعدد من غير أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه ، بل بخاصية من خواصه ، فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره ، وإما أن يشار إلى تركيبه مما ركب منه . فإن أشير إلى تركيبه من عددين دون الآخر مثلا أن تجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك أولى من تركيب ستة مع أربعة ، وليس تعلق هويته بأحدهما أولى من الآخر . وهو بما هو عشرة ماهية واحدة ، ومحال أن تكون ماهية واحدة ، وما يدل على ماهية من حيث هى واحدة حدود مختلفة .

(٢) كانت : كان جـ ، ص ، ط (٣) أخطأت : أخطأ د (٥) للتسعة : التسعة د ، ط
(٦) هى أيضا واحد ، فذلك أيضا خطأ : أيضا هى واحدة فذلك أيضا هى خطأ د ، م ؛ أيضا هى واحدة فتلك أيضا هى خطأ ط (١٠) وواحد وواحد : وواحد واحد ؛ ب ؛ واحد وواحد جـ ؛ وواحد د || لأنه : أنه ب ، د ، ص ، م (١١) بخاصية : بخاصة ب ، م (١٣) منه : عنه د ، م
(١٤) خمسة : + وعشرة م (١٥) هويته : هويتها جـ ، د ، ط || وهو : وهى د ، ص
(١٥-١٦) عشرة ماهية : عشرة ماهيتها د ، ط ؛ عشرة ماهيته م (١٦) ماهية واحدة : ماهيته واحدة ب ، ص ، م ؛ ماهيتها واحدة جـ ، د || على ماهية : على ماهيته ب ، جـ ، م ؛ على ماهيتها د ، ص .

فإذا كان كذلك فحده ليس بهذا ولا بذاك ، بل بما قلنا . ويكون — إذا كان ذلك كذلك — وقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ، ومن ستة وأربعة ، ومن ثلاثة وسبعة ، لازماً لذلك وتابعا ، فتكون هذه رسوما له . على أن تحديدك بالخمسة يحوج إلى تحديد الخمسة فينحل ذلك كله إلى الآحاد وحينئذ يكون مفهوم قولك : إن العشرة من خمسة وخمسة ، هومفهوم قولك : من ثلاثة وسبعة ، وثمانية واثنين ، أعنى إذا كنت تلحظ تلك الآحاد . فأما إذا لحظت صورة الخمسة والخمسة ، والثلاثة والسبعة ، كان كل اعتبار غير الآخر . وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات ، بل إنما تتكثر لوازمها وعوارضها ، ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم : لا تحسبن أن ستة ثلاثة وثلاثة ، بل هو ستة مرة واحدة .

ولكن اعتبار العدد من حيث آحاده مما يصعب على التخيل وعلى العبارة فيصار إلى الرسوم .

ومن الواجب ، ومما يجب أن يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة . فقد قال بعضهم : إن الاثنوة ليست من العدد ، وذلك لأن الاثنوة هى الزوج الأول ، والوحدة هى الفرد الأول ، وكما أن الوحدة التى هى الفرد الأول ليس

---

(١) كذلك : ذلك د || فحده : فحدها ص || بهذا ولا بذاك : بهذه أولا بذلك د ، بهذا أولى بذاك جـ || ويكون : يكون د (٢) ذلك : ساقطة من جـ || كذلك : ساقطة من د ، م || وقد : فقد ب ، د ، ط ؛ قد ص ، م || التركيب : التراكيب ط (٣) له : لها د (٤) يحوج : محوج جـ ، ط || فينحل : فيستحيل د (٥) من : ساقطة من ص || هو مفهوم قولك : ساقطة من ص (٧) فأما إذا : فإذا جـ ، د || لحظت : لاحظت جـ || والخمسة : ساقطة من م || كل : ساقطة من د ، + ذلك الاعتبار ط (٩) لوازمها وعوارضها : لوازمه وعوارضه ب ، جـ ، م (١١) ولكن : لكن ب ، جـ ، م (١٢) الرسوم : + "ل" د (١٣) ومن : من ب ، جـ ، د ، ص ، م || حال العدد : أحوال العدد د || حال الاثنوة : حال الاثنوية جـ ، ص ؛ وحال الاثنوية د (١٤) الاثنوة : الاثنويه د ، ص || لأن الاثنوة : لأن الاثنوية د .

بعدد ، فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الأول ليس بعدد . وقال : ولأن العدد كثرة مركبة من الآحاد ، والآحاد أقلها ثلاثة ، ولأن الاثنوة لا تخلو إن كانت عددا إما أن تكون مركبة أو لا تكون ، فإن كانت مركبة فنعدها غير الواحد ، وإن كانت عددا أولاً فلا يكون لها نصف . وأما أصحاب الحقيقة فلا يشتغلون بأمثال هذه الأشياء بوجه من الوجوه ، فإنه لم تكن الوحدة غير عدد لأجل أنها فرد أو زوج ، بل لأنها لا انفصال فيها إلى وحدات .

ولا إذا قالوا : مركبة من وحدات ، يعنون بها ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وأن أقله ثلاثة بعد الاختلاف فيه ، بل يعنون بذلك أكثر وأزيد من واحد. وقد جرت عادتهم بذلك ، ولا يبالون أن لا يوجد زوج ليس بعدد، وإن وجد فرد ليس بعدد؛ فما فرض عليهم أن يدأبوا في طلب زوج ليس بعدد. وليسوا يشترطون في العدد الأول أن يكون لا نصف له مطلقا ، بل لا نصف له عددا من حيث هو أول ، وإنما يعنون بالأول أنه غير مركب من عدد .

وإنما يعني بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد، فالاثنوة أول العدد، وهو الغاية في القلة في العدد . وأما الكثرة في العدد فلا تنتهي إلى حد ، وقلة الاثنوة ليست مما تقال بذاتها ، بل بالقياس إلى العدد .

---

(١) الاثنوة : الاثنوية د ، ص ، + ليست م || وقال : قال ب ، جـ ، د ، ص || ولأن : لأن ط (٢) الآحاد : آحاد د ، م || والآحاد : فالآحاد جـ || الاثنوة : الاثنوية د || كانت : كان ط ، م (٣) تكون مركبة : تكون مركبا ب ، د ، ط ، طا ، م || أو لا تكون : أو لا ب ، أو تكون أولا د ، ط ، م (٤) يشتغلون : يشغلون جـ (٥) فإنه : فإن م (٦) لأنها : لأجل أنها خ (٧) يعنون بها : لا يعنون به ب || يعنون بها ما يعنيه : يعنون ما يعنوه د ؛ يعنون ما يعنيه م (٨) الاختلاف : الخلاف د || وأزيد : أو أزيد م (٩) واحد : وحدة ب ، ص ، ط ؛ واحدة طا (١٠) ليس : وليس م || بعدد : + إذ وجدوا فردا ليس بعدد ب ، م ؛ إن وجد فرد ليس بعدد جـ ؛ إذا وجدوا فردا ليس بعدد ص ؛ إذ وجدوا فردا وليس بعدد ط ؛ إذا وجدوا فردا وليس بعدد طا (١١) يكون لا نصف : يكن نصف ط (١٣) ما فيه : ما هو فيه ب ، ط || فالاثنوة : فالاثنوية جـ ، د ، ص (١٤) في العدد : من العدد جـ (١٥) الاثنوة : الاثنوية جـ ، د ، ص || ليست : ليس د .

وليس إذا لم تكن الاثنوة أكثر من شيء يجب من ذلك أن لا تكون قلتها بالقياس إلى غيرها ، فليس يجب أن يكون ما يعرض له إضافة إلى شيء يلزم أن تكون له إضافة أخرى إلى شيء آخر يقارن تلك الإضافة ، فإنه ليس يجب إذا كان شيء من الأشياء تعرض له إضافتان إضافة قلة و إضافة كثرة معاً — حتى يكون كما أنه قليل بالقياس إلى شيء فهو كثير بالقياس إلى شيء آخر — فيلزم من ذلك أن تكون كل قلة تعرض لشيء يعرض له معها الكثرة ، كما أنه ليس إذا كان شيء هو مالكا ومملوكا يجب أن لا يكون شيء مالكا وحده ، أو شيء هو جنس ونوع يلزم أن لا يكون شيء هو جنس وحده ، فإنه ليس إنما صار القليل قليلا لأجل أن له شيئا هو أيضا عنده كثير ، بل لأجل الشيء الذى ذلك الشيء بالقياس إليه كثير .

فالاثنوة هى القلة الأقلة ، أما قلة فبالقياس إلى كل عدد لأنها تنقص عن كل عدد ، وأما الأقله فلأنها ليست بكثير عند عدد ، و إذا لم تقس الاثنوة إلى شيء آخر لا تكون قليلة .

والكثرة يفهم منها معنيان : أحدهما أن يكون الشيء فيه من الآحاد فوق واحد ، وهذا ليس بالقياس إلى شيء آخر ألبتة ، والآخر أن يكون الشيء فيه ما فى شيء آخر وزيادة ، وهذا هو الذى بالقياس .

---

(١) الاثنوة : الاثنوية جـ ، د ، ص || أكثر : فأكثر ط (٥) فيلزم : يلزم هامش جـ ، م (٦) لشئ : للشئ ص ، م (٧) ومملوكا : مملوكا د (١٠) كثير : كثيرة جـ (١١) فالاثنوة : فالاثنوية جـ ، د ، ص ؛ الاثنوه ط || هى : + مقابلا ط || الأقلة : الأقلية د ، ص ، ط || أما : ماما || قلة : قلته ص ، ط (١٢) الأقلة : الأقلية جـ ، د ، ص ، ط || فلأنها : لأنها ط || واذا : فإذا د || الاثنوه : الاثنوية ب ، ص ، ط ، م (١٣) لا تكون : لم تكن م (١٥) آخر : ساقطة من ط ، م .

وكذلك العظم والطول والعرض ، فالكثرة مطلقة تقابل الوحدة مقابلة الشيء مع مبدئه الذي يكيله ، والكثرة الأخرى تقابل القلة مقابلة المضاف، ولا تضاد بين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه ، وكيف والوحدة تقوم الكثرة ، ويجب أن نحقق القول في هذا .

(٢) مبدئه : مبتداه م .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى تقابل الواحد والكثير

وبالحرى أن نتأمل كيف تجرى المقابلة بين الكثير والواحد، فقد كان التقابل عندنا على أصناف أربعة، وقد تحقق ذلك. وسنحقق بعد أيضا أن صورة التقابل توجب أن تكون أصنافه على هذه الجملة، وكان من ذلك تقابل التضاد. وليس يمكن أن يكون التقابل بين الوحدة والكثرة على هذه الجملة، وذلك أن الوحدة مقوّمة للكثرة ولا شىء من الأضداد يقوم ضده، بل يبطله وينفيه.

لكن لقائل أن يقول: إن الوحدة والكثرة هذا شأنهما، فإنه ليس يجب أن يقال: إن الضد يبطل الضد كيف كان، بل إن قال: إن الضد يبطل الضد بأن يحل فى موضوعه، فالوحدة أيضا من شأنها أن تبطل الكثرة بأن تحل الموضوع الذى للكثرة، على ما جوزت أن يكون الموضوع تعرض له الوحدة والكثرة.

فنقول فى جواب هذا الإنسان: إن الكثرة كما أنها إنما تحصل بالوحدة فكذلك الكثرة إنما تبطل ببطلان وحداتها، ولا تبطل الكثرة أيّنة لذاتها بطلانا أوليا، بل يعرض لوحداتها أولا أن تبطل، ثم يعرض لها أن تبطل معها لبطلان وحداتها. فتكون الوحدة إذا أبطلت الكثرة فليس بالقصد الأول تبطلها، بل إنما تبطل أولا الوحدات التى للكثرة عن حالها بالفعل إلى أن

---

(٣) الواحد والكثير : الوحدة والكثرة ط (٦) من ذلك : ذلك من م (٧) الوحدة والكثرة : الواحد والكثير جـ ، ص ، م || الجملة : الجهة ط (٩) لكن : بل ط (١١) فى : ساقطة من ص || فى . . تحل : ساقطة من جـ ، ط (١٥) أولا أن : أولأن م || معها : معاب ، جـ ، د ، م (١٦) لبطلان : ببطلان ط || وحداتها : وحدتها جـ || فليس : فليست ج ، ص ، م || الأول : + أن ط (١٦ ــ ١٧) فليس . . . للكثرة : ساقطة من م .

تصير بالقوة ، فيلزم أن لا تكون الكثرة . فإذن الوحدة إنما تبطل أولا الوحدة على أنها ليست تبطل الوحدة كما تبطل الحرارة البرودة . فإن الوحدة لا تضاد الوحدة ، بل على أن تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل بأن تحدث عنه هذه الوحدة وذلك ببطلان سطوح .

فإن كان لأجل هذه المعاقبة التي على الموضوع يجب أن تكون الوحدة ضد الكثرة ، فالأولى أن تكون الوحدة ضد الوحدة وعلى أن تكون الوحدة ليست تبطل الوحدة إبطال الحرارة للبرودة ، لأن الوحدة الطارئة إذا أبطلت الوحدة الأولى أبطلتها عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الأخرى ، بل الأحرى أن يظن أنه جزء موضوعه .

وأما الكثرة فليست تبطل عن هذه الوحدة بطلانا أوليا ، بل ليس يكفي فى شرط المتضادين أن يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب أن تكون — مع هذا التعاقب — الطبائع متنافية متباعدة ، ليس من شأن أحدهما أن يتقوم بالآخر للخلاف الذاتى فيهما وأن يكون تنافيهما أوليا .

وأيضا فلقائل أن يقول : إنه ليس موضوع الواحد والكثير واحدا ، فإن شرط المتضادين أن يكون للاثنين منهما بالعدد موضوع واحد ، وليس لوحدة بعينها وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد ، بل فى موضوع واحد بالنوع . وكيف يكون موضوع الوحدة والكثرة واحدا بالعدد ؟

---

(٢) كما : + أنه د . (٣) مبطل : + يبطله جـ || بأن : بل م (٤) ببطلان : كبطلان ط
(٥) هذه : هذه هذه ط (٦) وعلى أن تكون الوحدة : وعلى أن الوحدة جـ ، ص ، م
(٧) للبرودة : البرودة ط (٨) موضوع الوحدة الأخرى : موضوع الأخرى ط || الأحرى أحرى جـ (١٢) متنافية متباعده : المتنافية المتباعدة د (١٣) فيهما : فيها ب ، جـ ، د ، ص || تنافيهما : تنافيها ب ، د ، ص ، م (١٤) وأيضا : أيضا ط || الواحد والكثير : الوحدة والكثرة جـ ، ص ؛ الواحد والكثرة م (١٥) منهما : منها د ، م (١٧) الوحدة والكثرة : الكثرة د ، م ؛

ثم لا يخفى عليك أن تعلم مما سلف لك حقيقة هذا وما فيه وعليه وله ، فقد ظهر وبان أن التقابل الذى بين الواحد والكثير ليس بتقابل التضاد . فلننظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم ؟

فنقول : إنه يلزم أول ذلك أن يكون العدم منهما عدم شىء من شأنه أن يكون للموضوع أو لنوعه أو لجنسه ، على ما قد مضى لك من أمر العدم . ولك أن تتمحل وجها تجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شأنه بنوعه أن يتكثر ، وأن تتمحل وجها آخر تجعل به الكثرة عدم الوحدة فى أشياء فى طبيعتها أن تتوحد . لكن الحق لا يجوز أن يكون شيئان كل واحد منهما عدم وملكة بالقياس إلى الآخر ، بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته ، وأما العدم فهو أن لا يكون ذلك الشىء الذى هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شأنه أن يكون ، فيكون إنما يعقل ويحد بالملكة .

وأما القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة ، وجعلوها هى المضادة الأولى ، ورتبوا تحت الملكة والصورة : الخير والفرد والواحد والنهاية واليمين والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر ؛ وفى حيز العدم مقابلات هذه كالشر والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى والمستطيل والظن والأنثى .

وأما نحن فقد يصعب علينا أن نجعل الملكة هى الوحدة ونجعل الكثرة هى العدم . أما أولا ، فإنا هو ذا نحد الوحدة بعدم الانقسام أو عدم الجزء بالفعل ،

---

(١) لايخفى : ساقطة من جـ ، ص ، م (٢) والكثير : وبين الكثير م || فلنتظر : فتنظر جـ ، م (٤) منهما : بينهما جـ ، م (٦) وجها : + آخر د (٨) وملكة : ملكة م (٩ — ١٠) وأما العدم . . . بذاته : ساقطة من م (١٣) الأولى : الأول ط || والصورة الخير : الخير والصورة د || الخير : والخير ب ، ص ، م (١٤) وفى : ومن ب ، جـ ، د ، ص ، م .

ونأخذ الانقسام والتجزء فى حد الكثرة ، وقد ذكرنا ما فى هذا . وأما ثانيا ، فإن الوحدة موجودة فى الكثرة مقومة لها ، وكيف تكون ماهية الملكة موجودة فى العدم حتى يكون العدم يتألف من ملكات تجتمع ؟ وكذلك إن كانت الملكة هى الكثرة فكيف يكون تركيب الملكة من أعدامها ؟ فليس يجوز أن تجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة .

وإذ لا يجوز هذا فليس يجوز أن يقال : إن المقابلة بينهما هى مقابلة التناقض، لأن ما كان من ذلك فى الألفاظ فهو خارج عن موافقة هذا الاعتبار ، وما كان منه فى الأمور العامة فهو من جنس تقابل العدم والملكة ، بل هو جنس هذا التقابل . فإن بإزاء الموجبة الثبوت ، و بإزاء السالبة العدم ، و يعرض فى ذلك من المحال ما يعرض فيما قلنا . فلننظر أنه : هل التقابل بينهما تقابل المضاف ؟

فنقول : ليس يمكن أن يقال : إن بين الوحدة والكثرة فى ذاتيهما تقابل المضاف ، وذلك لأن الكثرة ليس إنما تعقل ماهيتها بالقياس إلى الوحدة حتى تكون إنما هى كثرة لأجل أن هناك وحدة ، وان كان إنما هى كثرة بسبب الوحدة . وقد علمت فى كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون إلا بشىء و بين ما لا تعقل ماهيته إلا بالقياس إلى شىء . بل إنما تحتاج الكثرة إلى أن يفهم لها أنها من الوحدة ، لأنها معلولة للوحدة فى ذاتها ، ومعنى أنها معلولة غير معنى أنها كثيرة، والإضافة لها إنما هى من حيث هى معلولة ، والمعلولية لازمة للكثرة

---

(١) مافى : فى جـ ، د ، ط ؛ ماطا (٢) فإن : فبأن ؛ جـ ؛ فلأن ص (٣) تجتمع : تجمع ب
(٤) تجعل : تحصل د (٦) وإذ : فإذ جـ || فليس : فلا ط (٧) من : فى جـ ، ص ، ط (١٣) إنما : + يكون د || أن : لأن طا || كثرة : الكثرة جـ ، د
(١٥) يفهم : + أن م (١٧) كثيرة : كثرة ص || لازمة : لازم جـ ، م .

لا نفس الكثرة . ثم لو كانت من المضاف لكان كما تقال ماهيتها بالقياس إلى الوحدة لكان يقال ماهية الوحدة من حيث هى وحدة بالقياس إلى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ، ولكانا متكافئين فى الوجود من حيث هذه وحدة وتلك كثرة ، وليس الأمر كذلك .

فإذ قد بان لك جميع هذا ، فبالحرى أن تجزم أن لا تقابل بينهما فى ذاتيهما ولكن يلحقهما تقابل وهو : أن الوحدة من حيث هى مكيال تقابل الكثرة من حيث هى مكيل . وليس كون الشىء وحدة ، وكونه مكيالا ، شيئا واحدا بل بينهما فرق . والوحدة يعرض لها أن تكون مكيالا ، كما أنها يعرض لها ان تكون علة . ثم الأشياء يعرض لها — بسبب الوحدة التى توجد لها — أن تكون مكاييل، لكن واحد كل شىء ومكياله هو من جنسه . فالواحد فى الأطوال طول ، وفى العروض عرض ، وفى المجسمات مجسم ، وفى الأزمنة زمان ، وفى الحركات حركة ، وفى الأوزان وزن ، وفى الألفاظ لفظ ، وفى الحروف حرف .

وقد يجتهد أن يجعل الواحد فى كل شىء أصغر مما يمكن ليكون التفاوت فيه أقل ما يكون ، فبعض الأشياء يكون واحده مفترضا بالطبع مثل : جوزة وبطيخة ، وبعضها يفرض فيه واحد بالوضع . فما زاد على ذلك الواحد أخذ أكثر من الواحد ، وما نقص منه لم يؤخذ واحدا ، بل يكون الواحد هذا المفروض بتمامه ، ويجعل هذا الواحد أيضا من أظهر الأشياء فى ذلك الجنس

(١) لا نفس الكثرة : ساقطة من جـ (٢) لكان يقال : فكان يقال جـ ، هامش ص
(٣) متكافئين : يتكافآن م (٥) فإذ : إذ جـ ى و إذ ط (٦) تقابل : تقال د
(٧) شيئا واحدا بل : ساقطه من م . (٨) بينهما . . . مكيالا : ساقطة من م || أنها يعرض لها : أنها يعرض ط ، م (١٠) كل شىء : كالشىء ط ، كل طا || الأطوال : الأطول م
(١٢) وفى الألفاظ . . . حرف وفى ألفاظ الحروف حرف م (١٣) التفاوت فيه : المتفاوت منه ب (١٤) واحده : واحدا د (١٥) وبعضها : وفى بعضها جـ ، ط || بالوضع : بالطبع م
(١٦) واحدا : واحد د || يكون : يجعل سـ ، ط .

فالواحد مثلا فى الأطوال : شبر ، وفى العروض مثلا : شبر فى شبر ، وفى المجسمات : شبر فى شبر فى شبر ، وفى الحركات : حركة مقدرة معلومة ، ولا توجد حركة بهذه الصفة عامة للجميع إلا الحركات المتقدرة بالطبيعة ، وخصوصا التى لا تختلف ، بل تمتد متفقة حتى تبقى واحدة فى كل تقدير ، وخصوصا التى هى أقل مقدار حركة .

فالأقل مقدار حركة هو الأقل زمانا ، وهذا هو الحركة الفلكية السريعة جدا المضبوط قدرها ، لأن الدور لا يزاد عليه ، ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها بسرعة العود ليس مما ينتظر تجدده إلى حين ، بل فى كل يوم وليلة تتم دورة قريبة إلى الموجود والتجديد و إلى التجزئة أيضا بحركات الساعات . فتكون حركة ساعة واحدة مثلا هى مكيال الحركات ، وكذلك زمانها مكيال الأزمنة ، وقد يفرض فى الحركات حركة واحدة بحسب المسافات ، إلا أن ذلك غير مستعمل وغير واقع موقع الفرض الأول .

وأما فى الأثقال فنفرض أيضا ثقل درهم ودينار واحد أيضا . وفى أبعاد الموسيقى إرخاء النغمة التى هى ربع طنينى أو ما يجرى مجراها من الأبعاد الصغار ومن الأصوات الحرف المصوت المقصور ، أو الحرف الساكن ، أو مقطع مقصور .

(١ — ٢) وفى المجسمات : + مثلا ص ؛ والمجسمات د ؛ ساقطة من م (٢) شبر ... شبر : ساقطة من د ، م ؛ شبر فى شبر ط || مقدرة : متقدرة جـ ، ط (٤) حتى تبقى : فتبقى ب ، ط
(٦) فالأقل : والأقل د ، ص ، م (٧) عليه : عليها جـ ، طا (٨) تجدده : بحدوده م
(٩) الموجود : الوجود م (١٠) الحركات ... مكيال ساقطة من د || زمانها : بزمانها م
(١١) المسافات : المسافة ب ، ص ، ط (١٣) فنفرض : فلنفرض ط ، م || أبعاد : الأبعاد جـ ، د (١٤) إرخاء النغمة : الإرخاء ب ، د ؛ الإرخاة جـ ، ص ، م || طنينى : طنين جـ ، ص (١٥) الحرف المصوت : الحروف المصوت د ، م || المصوت : المصور ط
(١٦) مقصور : + كقولنا أبابك تن جـ .

وليس يجب أن يكون كل واحد من هذه الأوضاع واقعا بالضرورة ، بل يقع بالفرض . ويمكن أن يفرض الواحد من كل باب ما هو أنقص وأزيد مما فرض، ومع هذا فليس يجب إذا كان فى هذه الأشياء واحد منه مفروض أن يكال به جميع ما هو من ذلك الجنس ، فإنه يجوز أن يكون الآخر مباينا لكل ما كيل به أولا .

فههنا خط مباين لخط ، وسطح مباين لسطح ، وجسم مباين لجسم . وإذا كان الخط والسطح والجسم تُباين جسما وسطحا وخطا ، فكذلك الحركة قد تُباين الحركة . وإذا كان كذلك فالزمان والثقل أيضا يباين الزمان والثقل أيضا، ويجوز أن يكون لهذا الذى يباين ذلك مباين غير ذلك ، وقد علمت جميع هذا فى صناعة التعاليم .

وإذا كان كذلك فستكون إذن الوحدات التى تفرض لكل جنس من هذه كثيرة وتكاد أن لا تتناهى . وإذا كان هناك واحد يصلح لكيل شىء فستكون أشياء تكاد أن لا تتناهى لأن تكال به ، ولما كان المكيال يعرف به المكيل ، عد العلم والحس كالمكاييل للأشياء ، فإنها تعلم بهما . فقال بعضهم : إن الإنسان يكيل كل شىء ، لأن له العلم والحس ، وبهما يدرك كل شىء . وبالحرى أن كون العلم والحس مكيلين بالمعلوم والمحسوس، وأن يكون ذلك أصلا له، لكنه قد يقع أن يكال المكيال أيضا بالمكيل ، فهكذا يجب أن يتصور الحال فى مقابلة الوحدة والكثرة .

---

(١) بل : + قدم (٣) منه : ساقطة من ب ، ص (٤) لكل : لما م (٦) مباين : ساقطة من جـ (٧) تباين : مباين جـ (٩) يباين : يتباين ص ، ط ، م || ذلك مباين : ساقطة من د || هذا : ذلك ص، ط (١١) فستكون : فتكون جـ ، ص ، ط ، م || الوحدات : الواحدات ب ، ط ؛ للوحدات جـ (١٢) وتكاد : تكاد ص || لكيل : لكل ب || فستكون : فتكون جـ، ص، ط || لأن يكال : لا يكال ص (١٤) عد : وعد جـ ؛ عند د || فقال : وقال ط (١٥) له : ساقطة من ط .

وقد يشكل من حال الأعظم والأصغر أنهما كيف يتقابلان وكيف يقابلان المساواة . فإن المساوى يقابل كل واحد منهما ، فإنه لا يجوز أن يكون المساوى والأعظم إلا متخالفين ، وكذلك المساوى والأصغر ، أما الأعظم والأصغر فإنهما إن تقابلا فمن المضاف ، فكان هذا أعظم بالقياس إلى ما هو أصغر ، فليس المساوى مضايفا لأحدهما ، بل لما هو مساو له . ويظن أنه ليس يجب حيث كان أعظم وأصغر أن يكون بينهما مساوٍ موجودٌ . فإن هذا قد علمته فى موضع آخر .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبالحرى أن يكون المساوى ليست مقابلته الأولى للأعظم والأصغر ، بل لغير المساوى ، وهو عدمه ، مما شأنه أن تكون فيه المساواة . وليس عدمه فى النقطة والوحدة واللون والعقل بأشياء لا تقدير لها ، بل فى أشياء لها تقدير وكمية .

فالمساوى إنما يقابل عدمه وهو اللا مساواة ، لكن اللا مساواة تلزم هذين أعنى الأعظم والأصغر . كالجنس لست أعنى أنه جنس ، بل أعنى أنه يلزم كل واحد منهما ، فإن واحدا منهما هو عظيم ، والعظيمية معنى وجودى يلزمه هذا العدم ، والآخر صغير ، والصغيرية من تلك الحيثية كذلك .

(٤) فن : من ب ، جـ ، د ، هامش ص ، م || إلى : + كل د (٦) بينهما : منهما م
(٨) ليست مقابلته : ليس لمقابله د || الأولى : الأول م (٩) والأصغر ، وللأصغر م || مما : فيما د ، ص ، م (١٠) وليس : ليس ب ، د ، م || بأشياء : وأشياء ب ، جـ ، د ، ص ، ط
(١٣) أعنى الأعظم : أى الأعظم جـ ، ص ، م || بل أعنى : بل نعنى ب ، جـ ، د ، ط ، م
(١٤) واحدا منهما هو عظيم : كل واحد منهما عظيم م || عظيم : عظيمى بخ || والعظيمية : والعظيم ب ، طا (١٥) والصغيرية : والصغير ب ، ط ؛ الصغيرية د .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

فى أن الكيفيات أعراض

فنتكلم الآن فى الكيفيات . أما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك فى وجودها ، وقد تكلمنا أيضاً فى وجودها فى مواضع أخر ، ونقضنا مشاغبات من تمارى فى ذلك .

لكنه إنما يقع الشك فى أمرها ، أنها هل هى أعراض أو ليست بأعراض . فإن من الناس من يرى أن تلك جواهر تخالط الأجسام وتسرى فيها ، فاللون بذاته جوهر ، والحرارة كذلك ، وكل واحد من هذه الأخر ، فهى عنده بهذه المنزلة . وليس يقنعه أن هذه الأشياء توجد تارة وتعدم تارة ، والشىء المشار إليه قائم موجود . فإنهم يقولون : إنه ليس يعدم ذلك ، بل يأخذ يفارق قليلا قليلا ، مثل المـاء الذى يبتل به ثوب ، فإنه بعـد ساعة لا يوجد هناك ماء ، ويكون الثوب موجودا بحاله ، ولا يصير المـاء بذلك عوضا ، بل المـاء جوهر له أن يفارق جوهرا آخر لاقاه فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالأجزاء المفارقة منه ، لأنها فارقت وهى أصغر مما يدركه الحس مفارقة مفترقة ؛ ويقول بعضهم : إنها قد تكمن . فبالحرى أن نبين أن ما يقولونه باطل ، فنقـول : لا يخلو إن كانت هذه جواهر إما أن تكون جواهر هى أجسـام ، أو تكون

---

(٤) والجسمانية : الجسمانية د ، ص ، ط (٧) هل : بل جـ (١١) إنه : بأنه جـ
(١٢) يبتل : يبل جـ ، ص ، م || ثوب : الثوب ص (١٣) ويكون : وأن يكون جـ (١٤) يفارق : + به ط || فربما : ساقطة من ص ، ط || فارق : فارقت ص ، ص ؛ يفارق م
(١٥) مما : ماب .

جواهر ليست بأجسام . فإن كانت هذه جواهر غير جسمانية فإما أن تكون بحيث يمكن أن تؤلف منها أجسام ، وهذا محال ، إذ ما يتجزأ فى أبعاد جسمانية فليس بالممكن أن يؤلف منــه جسم ؛ وإما أن لا يمكن ، إنما يكون وجوده بالمقارنة للأجسام والسريان فيها . فأول ذلك لأنه يكون لهذه الجواهر وضع ، وكل جوهر ذى وضع فإنه منقسم ، وقد بين ذلك . وثانيا ، أنه لا يخلو إما أن يكون كل واحد من هذه الجواهر من شأنه أن يوجد مفارقا للجسم الذى يكون فيه ، أو لا يكون ؛ فإن لم يكن يوجد مفارقا ، وكان وجوده فى الأجسام على أنهـا موضوعات له ، إذ ليست فيه كالأجزاء ، ولا هى مفارقته ، والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه ، فليست إلا أعراضا ، وإنما لها اسم الجوهرية فقط . وإن كانت تفارق أجسامها فإما أن تكون مفارقة تنتقل بها من جسم إلى جسم من غير أن يصح لها قوام مجرد ، أو تكون لها مفارقة قوام مجرد . فإن كانت إذا لم توجد فى جسم وكانت فيه ، فإنما يكون ذلك بأن ينتقل إلى الآخر ، فيجب من ذلك أن يكون كل جسم تسد بياضه فقد انتقل بياضه إلى جسم يماسه ، أو بقى مجردا إلى أن يحصل فى جسم بعيد ، وهو غير مقارن جسما فى مدة قطع المسافة ، وليس الأمر كذلك . وأما الكمون فقد فرغنا منه وبينا استحالته ، فإنه يجب من ذلك أن يكون كل جسم يسخن جسما فإنه ينقل إليه من حرارة نفسه ، فيبرد هذا الذى يسخّن .

(٢) أجسام : جسم ص ، م (٣) منه : منها ب ، د ، ط (٥) وقد : قد ب ، جـ ، د ص ، م || ذلك : + فيكون ط (٧) يكن : ساقطة من جـ ، ط ، م (٨) له : + باقية د || إذ ليست : وليست جـ || كالأجزاء : كأجزاء جـ || مفارقته : مفارقة ب ، جـ ، ص ، م (٩) أعراضا : أعراض ص || وإنما : فإنما ط (١٠) تنتقل : فتنتقل د (١٢) وكانت فيه : ساقطة من م (١٤) مقارن : مفارق ص (١٥) الكمون : الكون ط (١٦) فإنه يجب : ويجب جـ ، د ، ص ، ط ، م || ينقل : ينتقل جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٧) فيبرد : فبرد ط .

ثم هذا النوع من الانتقال لا تبطل عرضيته ، إذ كثير من النـاس جوز فى الأعراض أنفسها هـذا الانتقال ، أعنى : الانتقال فى أجزاء الموضوع ، والانتقال من موضوع إلى موضوع ؛ وإنما كان لا يكون عرضا لو صح قوامه لا فى موضوع . أما القائم فى الموضوع إذا نظر فيه أنه هل يصح له أن ينتقل إلى موضوع آخر من غير أن يجرد عنهما ، فهـذا الاعتبار ليس يصح إلا بعد القوام فى الموضوع . ثم هذا لا يصح ألبته ، لأنه لا يخلو إما أن يكون الذى وجد فى موضوع ما تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضـوع الشخصى ، أو لا تتعلق ؛ فإن كان تتعلق ذاته الشخصية بذلك الموضوع الشخصى فمعلوم أنه لا يجوز أن يبقى شخصه إلا فى ذلك الموضوع الشخصى ، وإن كان إنما أوجده فى ذلك الموضوع سبب من الأسباب وليس ذلك السبب مقوّما له من حيث هو ذلك الشخص ، فقد يمكن أن يزال عنه ذلك السبب وسائر الأسباب حتى لا يحتاج فى قوامه إلى ذلك الموضوع . وزوال ذلك السبب ليس يكون سبب احتياجه إلى موضوع آخر ، لأن السبب فى أن لا يحتاج شىء إلى موضوع آخر ، هو عدم السبب فى أن كان يحتاج ، وهو فى ذاته ليس يحتاج . فزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الآخر إلا أن يكون مستحيلا زوال ذلك السبب إلا لوجود هذا السبب الآخر لاغير .

فإذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب ، فيكون الشىء قد فارقته الحاجة إلى الموضوع الأول واحتاج إلى الموضوع الآخر لأمرين : أما الأول ، فزوال

---

(٢) أنفسها : نفسها ب جـ ، د ، ص ، م (٤) أما : وأما جـ ، ص ، ط (٥) يصح : + فيه ص ، م (٨) الشخصية : بشخصيته م (١٠) سبب : بسبب جـ (١١) هو ذلك الشخص : هو شخص جـ ، م ؛ ذلك وهو المشخص د || الشخص : شخص ب ؛ شخصى طا (١٢) وزوال : فحينئذ زوال جـ (١٦) لوجود : بوجود ص ، || لاغير : ساقطة من ص (١٧) فيكون : + ذلك د ، ص ، ط (١٨) فزوال : فبزوال جـ ، د ، ص ، ط .

السبب الأول ؛ وأما الثانى ، فوجود السبب الثانى . لكن جملة هذه الأسباب تكون أمورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج إليها فى تحقيق ذاته موجودا ذلك اللون مثلا ، بل إنما يحتاج إليها فى أن تخصص بموضوع . فكونه لونا ، وكونه هذا اللون بعينه إن كان يغنيه عن الموضوع ، فليس يحوجه إلى أن يجعله محتاجا إلى الموضوع ، فإن الغنى بوجوده عن الموضوع لا يعرض له ما يحوجه إلى الموضوع إلا بانقلاب عينه . وإن كان لا يغنيه ، بل يعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا له ، لأنه يقتضى أمرا متعينا بعينه . فإن المتعين لا يقتضى أى شىء اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه يخالف الآخر فى حكمه . فإن قيل : فكيف يقتضى الواحد المعين ؟ فيقال : يقتضى الذى تعلق به صحة وجوده أولاً فيتعين له بذلك . فهذا اللون من حيث هو هذا اللون إما غنى عن الموضوع ، وإما مقتصر على موضوع واحد .

وأما انقلاب العين فقد تلزمنا من ذكره عهدة يجب أن نخرج منها . فإن انقلاب العين يعنى به أن يعدم هذا ويوجد ذلك من غير أن يدخل من الأول شىء فى الثانى ، فإنه إن كان هكذا فيكون الأول قد عدم والآخر قد حصل ، ولا يكون الأول هو الذى انتقل إلى الثانى . بل إنما نعنى بالانقلاب أن الموصوف بالأول صار موصوفا بالثانى ، وذلك أنه يبقى من الأول شىء فى الثانى ، فيكون

(١) فوجود : فبوجود جـ ، د ، ص ، ط || لكن : ساقطة من ط || الأسباب : الأشياء ط
(٢) تحقيق : تحقق جـ ، ص ، م (٣) فكونه : وكونه ب (٤) إلى : شىء ط ، م ،
(٥) بوجوده : لوجوده د || لايعرض : يعرض ط (٧) يقتضى : مقتضى ب ، جـ ، د ، ص ، ط || أمرا متعينا : أمر متعين ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (٨) مما : فام
(٩) الواحد المعين : المعين الواحد ب (١٠) فيتعين : فيعين جـ ، ص ، م ؛ يقتصر طا || إما : ماط (١١) مقتصر : مقيم ط (١٢) من : عن جـ ، ط || ذكره : وحلاه د || عهدة : عدة ط
(١٣) العين : + ليس ص ، م || ذلك : ذاك م (١٥) بالانقلاب : بالانتقال م
(١٦) الثانى : الآخر ص ، م .

مركبا من مادة وشىء فيها . فإن كان هذا صفة اللونية مثلا فى مسألتنا فيكون فى اللونية شىء يبطل وشىء يبقى ، فيكون هذا الذى بطل هو الذى صار به الشىء لونا ، بل هو اللونية وهو الصورة المادية أو العرض وكلامنا فيها .

ونرجع فنقول : وأما إن كان يجوز له أن يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا أو شيئا آخر بذاته ، فلا يخلوا إما أن يكون حينئذ إليه إشارة ويكون البياض الذى من شأنه أن يدرك إلا أن يعجز عن إدراكه للقلة الفاحشة ، ويكون على الجملة التى تعرف البياض عليها . فإن كان كذلك فيلزم أن يكون خلاء موجودا حتى يكون فيه مشار إليه وليس فى الأجسام ، ويلزم أن يكون له وضع ما وتقدير ما ، فيكون له فى ذاته مقدار يكون إلا القليل منه محسوساً ، فإنا لا نتخيل بياضاً لا وضع له ولا مقدار ، فضلا عن أن نراه . وإذا كان له مقدار ووضع وزيادة هى هيئة البياضية كان جسما أبيض لا مجرد البياض ، فإنا نعنى بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والجسم ، وإن كان لا يبقى على الجملة التى كان يعرف البياض عليها ، بل قد انتقل عن هذه الصورة وصار شيئا آخر روحانيا . فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له أن تكون فيه البياضية التى على النحو المعروف ، ويعرض له أن يصير مرة أخرى بصورة أخرى روحانية فيكون أولا ما تعرفه بياضا قد فسد وزالت صورته .

وأما المفارق العقلى فقد أشرنا — فيما سلف — إلى أنه لا يجوز أن ينتقل مثل هذا الشئ مرة أخرى ذا وضع ومخالطا للأجسام .

(١) فيكون : فستكون ب ، د ، م (٢) هذا : ذلك جـ ، د ، ص ، طا ، م || بطل : يبطل جـ ، د ، ص ، م (٤) فنقول : ونقول د ، ط ، م (٧) عليها : + حتى يكون بعينه هو البياض الذى من شأنه أن يدرك جـ (٨) وضع ما : وضع جـ ، ط ؛ وضعها د || وتقدير : تقدير د (٩) لا نتخيل : لا نخيل ط (١٠) وإذا : وإن ب (١١) هى : هو ط ؛ ساقطة من ب ، جـ ، د (١٣) آخر : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م (١٥) بصورة : صورة م (١٧) المفارق : مفارق جـ (١٨) ذا : إذا م .

وأما إن جعل جاعلٌ البياضَ شيئاً فى نفسه ذا مقدار ، فيكون له وجودان : وجود أنه بياض ، ووجود أنه مقدار . فإن كان مقداره بالعدد غير مقدار الجسم الذى هو فيه بالعدد ، فإذا كان فى الأجسام وساريا فيهافيكون قد دخل بُعْدٌ فى بُعْدٍ ، و إن كانهو نفس الجسم متدازا فيكون الأمر قد عاد إلى أن الشئ الذى هو البياض جسم وله بياضيته . فتكون البياضية موجودة فى ذلك الجسم إلا أنها لا تفارق ، ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية ، بل شئ فى ذلك الجسم . إذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق ، بل تكون ماهية الطويل العريض العميق للحرارة أيضا على هذا الرأى ، فيكون البياض مقارناً لهذا الشئ ناعتاً له . وهذا معنى قولنا : الصفة فى الموصوف ، وتكون مع ذلك لا تفارقه وليست جزءا من ذلك الشئ الذى هو الطويل العريض ، فيكون البياض والحرارة عرضا إلا أنه لازم .

فيبقى الكلام فى أن من طبيعته أن يفارق أيضا ، فقد تبين أن الكيفيات التى هى المحسوسة أعراض ، وهذا مبدأ للطبيعيات .

وأما الاستعدادات فأمرها أوضح ، وأما التى تتعلق بالنفس وذوات الأنفس فقد تبين فى الطبيعيات أنها أعراض تقوم فى أجسام ، وذلك حين تكلمنا فى أحوال النفس .

---

(٢) أنه مقدار : أنه ذو مقدار م || بالعدد غير مقدار : بالعدد غير المقدار جـ ، د ؛ غيرا بالعدد لمقدار ط (٣) بالعدد : ساقطة من جـ ، ص ، ط ، م || فإذا كان : وكان د (٤) فى بعد : ساقطة من د (٥) ذلك : ساقطة من ب (٧) ليس : ليست جـ ، ط (٨) للحرارة : كالاوة جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) وليست : وليس ص ، م (١٢) فقد : وقد ص (١٤) الاستعدادات : الاستعداديات ب ، د ، ط || أوضح : واضح ب .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى العلم وأنه عرض

وأما العلم فإن فيه شبهة ، وذلك لأن لقائل أن يقول : إن العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها ، وهى صور جواهر وأعراض . فإن كانت صور الأعراض أعراضاً ، فصور الجواهر كيف تكون أعراضا ؟ فإن الجوهر لذاته جوهر فماهيته جوهر لا تكون فى موضوع ألبتة وماهيته محفوظة سواء نسبت إلى إدراك العقل لها أو نسبت إلى الوجود الخارجى .

فنقول : إن ماهية الجوهر جوهر بمعنى أنه الموجود فى الأعيان لا فى موضوع ، وهذه الصفة موجودة لماهية الجواهر المعقولة ، فإنها ماهية شأنها أن تكون موجودة فى الأعيان لا فى موضوع ، أى أن هذه الماهية هى معقولة عن أمر وجوده فى الأعيان أن يكون لا فى موضوع . وأما وجوده فى العقل بهذه الصفة فليس ذلك فى حده من حيث هو جوهر ، أى ليس حد الجوهر أنه فى العقل لا فى موضوع ، بل حده أنه سـواء كان فى العقل أو لم يكن فإن وجوده فى الأعيان ليس فى موضوع .

فإن قيل : فالعقل أيضا من الأعيان ، قيل : يراد بالعين التى إذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه أفاعيله وأحكامه . والحركة كذلك ماهيتها أنها كمال

(٤) لقائل : قائل ط (٧) فماهيته : وماهيته د || جوهر : + فماهيته ب ؛ + وماهيته د ؛ ساقطة من جـ ، م || وماهيته : ساقطة من د (٨) لها : ساقطة من جـ ، د ، ط || أو نسبت : + لها ط (٩) جوهر : ساقطة من ط (١٠) لماهية : لهيئة ط || الجواهر : الجوهر د (١٢) أن : ساقطة من جـ (١٤) فإن : ساقطة من د ؛ + يكون م (١٦) بالعين : العين م (١٧) صدرت : صارت م .

مابالقوة ، وليست فى العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون فى العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى تصير ماهيتها محركة للعقل ، لأن معنى كون ماهيتها على هذه الصورة هو أنها ماهية تكون فى الأعيان كمالا لما بالقوة و إذا عقلت فإن هذه الماهية تكون أيضا بهذه الصفة ، فإنها فى العقل ماهية تكون فى الأعيان كمال ما بالقوة ، فليس يختلف كونها فى الأعيان وكونها فى العقل ، فإنه فى كليهما على حكم واحد فإنه فى كليهما ماهية توجد فى الأعيان كمالا لما بالقوة .

فلو كنا قلنا : إن الحركة ماهية تكون كمالا لما بالقوة فى الأين مثلا لكل شئ توجد فيه ، ثم وجدت فى النفس لا كذلك ، لكانت الحقيقة تختلف . وهذا كقول القائل : إن حجر المغناطيس حقيقته أنه حجر يجذب الحديد ، فإذا وجد مقارنا لجسمية كف الإنسان ولم يجذبه ، ووجد مقارنا لجسمية حديد ما فجذبه ، فلم يجب أن يقال : إنه مختلف بالحقيقة فى الكف وفى الحديد ، بل هو فى كل واحد منهما بصفة واحدة وهو : أنه حجر من شأنه أن يجذب الحديد ، فإنه إذا كان فى الكف أيضا كان بهذه الصورة ، و إذا كان عند الحديد أيضا كان بتلك الصفة . فكذلك حال ماهيات الأشياء فى العقل ، والحركة فى العقل أيضا بهذه الصفة ، وليس إذا كانت فى العقل فى موضوع بطل أن تكون فى العقل ليست ماهية ما فى الأعيان ليست فى موضوع .

(٢) محركة : متحركة ط (٣) لما : ما جـ (٣ — ٥) و إذا عقلت . . بالقوة : ساقطة من ط (٥) على . . . كليهما : ساقطة من ص ، ط || فإنه : فإنها ص (٧) الحركة ماهية : الماهية حركة م || لما : ساقطة من ط (٩) حقيقته : حقيقة ساقطة من د || فإذا : و إذا ص ، ط (١٠) ووجد : ثم وجد د || لجسمية (الثانية) : بجسميته جـ ، ص ، م (١١) وفى الحديد : والحديد ص ، ط (١٢) وهو أنه : ذاته د (١٣) الصورة : الصفة جـ ، م || و إذا كان عند : و إذا عند م (١٤) تلك : بهذه جـ || فكذلك : وكذلك ب ، ص (١٥) موضوع : + فقد جـ ، ص ، ط ، م (١٦) ليست : ليس جـ .

فإن قيل ، قد قلتم : إن الجوهر هو ما ماهيته لاتكون فى موضوع أصلا ، وقد صيرتم ماهية المعلومات فى موضوع . فنقول ، قد قلنا : إنه لا يكون فى موضوع فى الأعيان أصلا . فإن قيل : قد جعلتم ماهية الجوهر أنها تارة تكون عرضا وتارة جوهرا ، وقد منعتم هذا . فنقول : إنا منعنا أيضا أن تكون ماهية شئ توجد فى الأعيان مرة عرضا ومرة جوهرا حتى تكون فى الأعيان تحتاج إلى موضوع ما وفيها لا تحتاج إلى موضوع ألبتة ، ولم نمنع أن يكون معقول تلك الماهيات يصير عرضا ، أى تكون موجودة فى النفس لا بجزء .

ولقائل أن يقول : فماهية العقل الفعال والجواهر المفارقة أيضا كذا يكون حالها ، حتى يكون المعقول منها عرضا ، لكن المعقول منها لا يخالفها لأنها لذاتها معقولة . فنقول : ليس الأمر كذلك ، فإن معنى قولنا : إنها لذاتها معقولة هو أنها تعقل ذاتها ، وإن لم يعقلها غيرها ، وأنها أيضا مجردة عن المادة وعلائقها لذاتها لا بتجريد يحتاج أن يتولاه العقل . وأما إن قلنا : إن هذا المعقول منها يكون من كل وجه هى أو مثلها ، أو قلنا : إنه ليس يحتاج فى وجود المعقول منها إلا أن توجد ذاتها فى النفس ، فقد أحلنا . فإن ذاتها مفارقة ، ولا تصير نفسها صورة لنفس إنسان ، ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصلت فيها صورة الكل وعلمت كل شئ بالفعل ، ولكانت تصير كذلك لنفس واحدة ، وتبقى النفوس الأخرى ليس لها الشئ الذى تعقله ، إذ قد استبد بها نفس ما .

(١) ما ماهيته : ماهيته جـ ؛ ماهية د ، ص ، ط (٢) وقد : فقد ب ، جـ (٣) قد : فقد جـ ، د ، ص ، م (٤) وتارة : + تكون ص ، ط (٦) لا تحتاج إلى موضوع : + ما م (١١) وأنها أيضا : وأيضا أنها جـ ، ص ، م (١٣) وجه : جهة ط ، م || فى : إلى جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) الا : إلى هامش ص ؛ طا (١٥ — ١٦) حصلت فيها : حصل منها ب ، د جـ ، م ؛ حصل فيها (١٦) ص وعلمت : وقد علمت جـ ، ص ؛ ط ، قد علمت د || ولكانت : ولكان جـ ؛ وكانت د (١٧) تعقله : تعقلها د || إذ : أو جـ ، د || استبد بها : استبدتها م .

والذى يقال : إن شيئا واحدا بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لا بأن يؤثر فيها ، بل بأن يكون هو بعينه منطبعا فى تلك المادة وفى أخرى وأخرى ، فهو محال يعلم بأدنى تأمل . وقد أشرنا إلى الحال فى ذلك عند كلامنا فى النفس ، وسنخرج من بعد إلى خوض فى إبانة ذلك .

فإذن تلك الأشياء إنما تحصل فى العقول البشرية معانى ماهياتها لا ذواتها ، ويكون حكمها حكم سائر المعقولات من الجواهر إلا فى شئ واحد وهو أن تلك تحتاج إلى تفسيرات حتى يتجرد منها معنى يعقل ، وهذا لا يحتاج إلى شيء غير أن يوجد المعنى كما هو فتنطبع به النفس .

فهذا الذى قلناه إنما هو نقض حجة المحتج ، وليس فيه إثبات ما تذهب إليه ، فنقول : إن هذه المعقولات سنبين من أمرها بعد ، أن ما كان من الصور الطبيعية والتعليميات فليس يجوز أن يقوم مفارقاً بذاته ، بل يجب أن يكون فى عقل أو نفس . وما كان من أشياء مفارقة ، فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ، ليس هو علمنا لها ، بل يجب أن نتأثر عنها فيكون ما يتأثر عنها هو علمنا بها ، وكذلك إن كانت صورا مفارقة وتعليميات مفارقة فإنما يكون علمنا بها ما يحصل لنا منها ، ولا تكون أنفسها توجد لنا منتقلة إلينا ، فقد بينا

(٢) هو بعينه منطبعا : هى بعينها منطبعة جـ ، د ، ص ، ط ؛ بعينه منطبعا م (٣) يعلم : نعلمها ط (٥) فإذن : فإن د ؛ فإذن تكون ط || ماهياتها : ماهيتها جـ ، د ، ط ؛ مهاياتها طا (٦) حكم : كحكم جـ ، م (٧) يعقل : معقول ط (٨) به : بها ب ، جـ ، د ، ص ، م (٩) فهذا : وهذا جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠) ما كان : كانت د (١١) والتعليميات : والتعليميات ب ، بخ ، ط ، طا || يقوم : يكون م (١٢) أو نفس : أو فى نفس د (١٣) لها : بها ص ، طا || تتأثر : فغاير د || فيكون ما يتأثر عنها : ساقطة من جـ ، ص ، ط (١٤) إن : لو د ، ص ، م || وتعليميات : وتعليات ب ، بخ ، د ، ط ، طا || يكون : كان جـ ، ط (١٥) ولا تكون : ولم تكن جـ ، د ، ص ، ط ، م ؛ لا تكون طا || أنفسها : أنفسنا جـ ، ط || منتقلة : متقلبة م .

بطلان هذا فى مواضع . بل الموجود منها لنا هى الآثار الحاكية لها لا محالة وهى علمنا . وذلك يكون إما أن يحصل لنا فى أبداننا أو فى نفوسنا . وقد بينا استحالة حصول ذلك فى أبداننا ، فيبقى أنها تحصل فى نفوسنا . ولأنها آثار فى النفس ، لا ذوات تلك الأشياء ، ولا أمثال لتلك الأشياء قائمة لا فى مواد بدنية أو نفسانية ، فيكون مالاموضوع له يتكثر نوعه بلاسبب يتعلق به بوجه ؛ فهى أعراض فى النفس .

(١) الحاكية : الحاكية د ، م (٢) وذلك يكون إما : وإما ب ، د ، م ؛ ويكون إما ص ؛ وذلك إما ط || لنا : ساقطة من د || فى (الثانية) : ساقطة من د ، م (٢ — ٣) أو فى نفوسنا . . . أبداننا : ساقطة من ب || أو فى نفوسنا . . . نفوسنا : ساقطة من جـ .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

فى الكيفيات التى فى الكميات وإثباتها

هذا الفصل يليق بالطبيعيات ، وقد بقى جنس واحد من الكيفيات يحتاج إلى إثبات وجوده وإلى التنبيه على كونه كيفية ، وهذه هى الكيفيات التى فى الكميات .

أما التى فى العـدد كالزوجية والفردية وغـير ذلك ، فقد علم وجود بعضها وأثبت وجود البـاقى فى صناعة الحساب . وأما أنها أعراض ، فلأنها متعلقة بالعدد ، وخواص له ، والعدد من الكم ، والكم عرض .

وأما التى تعرض للمقادير فليس وجودها ببيّن ، فإن الدائرة والخط المنحنى والكرة والأسطوانة والمخروط ليس شىء منها ببين الوجود ، ولا يمكن للمهندس أن يبرهن على وجودها . لأن سائر الأشياء إنما تبين له بوضع وجود الدائرة ، ولأن ذلك المثلث يصح وجوده إن صحت الدائرة ، وكذلك المربع ، وكذلك سائر الأشكال .

---

(٣) فى الكيفيات : فى الكلام فى الكيفيات ب ، جـ ، د ، ص || الكميات : الكمية جـ ، ص ، م
(٤) هذا : وهذا ب ، جـ ، ص ، م || يليق : يجب أن يلحق م || يحتاج : محتاجة جـ ؛ محتاج ص ؛ محتاجا ط (٥) التنبيه : البينة ص || وهذه هى : وهى هذه جـ ، ص (٧) أما : وأما ط (٩) والكم عرض : ساقطة من ب ، د ، ط ، م (١٠) تعرض : ساقطة من جـ || للمقادير : المقادير جـ ، ص ، ط || ببين : ساقطة من م (١١) للمهندس : المهندس جـ ، م
(١٢ — ١٣) ولأن ذلك : وذلك لأن جـ ، م (١٤) الأشكال : الأشياء ط .

وأما الكرة، فانما يصح وجودها على طريقة المهندس إذا أدار دائرة فى دائرة على نحو ما علمت والاسطوانة إذا حركت دائرة حركة يلزم فيها مركزها خطاً مستقيما طرفه مركزها فى أول الوضع لزوماً على الاستقامة . والمخروط إذا حركت مثلثا قائم الزاوية على أحد ضلعى القائمة حافظاً بطرف ذلك الضلع مركز الدائرة ودائرا بالضلع الثانى على محيط الدائرة . ثم الدائرة مما ينكر وجودها من يرى تأليف الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، فيجب أن يبين وجود الدائرة . وأما عرضيتها فتظهر لنا بتعلقها بالمقادير التى هى أعراض .

فنقول : أما على مذهب من يركب المقادير من أجزاء لا تتجزأ فقد يمكن أن يثبت عليه أيضا وجود الدائرة من أصوله ، ثم ينقض بوجود الدائرة جزءه الذى لا يتجزأ . وذلك لأنه إذا فرضت دائرة على النحو المحسوس، وكانت على ما ية ولون غير دائرة فى الحقيقة ، بل كان المحيط مضرسا . وكذلك إذا فرض فيها جزء على على أنه المركز ، وإن لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة، فقد يكون عندهم مركزا فى الحس ، ويجعل المفروض مركزا فى الحس طرف خط ، مؤلف من أجزاء لا تتجزأ ، مستقيم ، فإن ذلك صحيح الوجود مع فرض مالا يتجزأ . فإن طوبق بطرفه الآخر جزء من الذى عند المحيط ، ثم أزيل وضعه ، وأخذ الجزء الذى يلى الجزء الذى من المحيط الذى اختبرناه وطابقنا به الخط أولا فطوبق به رأس الخط المستقيم مطابقة مماسة أو موازاة إلى جهة المركز . فإن طابق المركز

(١) على طريقة المهندس : ساقطة من ط || طريقة : طريق م || المهندس : المهندسين جـ ، د ، م || أدار : أديرت جـ ؛ دارت د ؛ دار ص ، ط (٢) والاسطوانة : والاسطوانى ص ، م (٣) حركت : حرك ص ، م (٥) وجودها : وجوده جميع ب ، ج ، وجودها جميع د (٦) فتظهر : فظهر ط (٨) فقد يمكن : فيمكن ب ؛ ويمكن ط (٩) بوجود : لوجود ص (١٦) الجزء الذى : الجزء ب ، جـ ، د ، ص ، م || الخط : ساقطة من ب (١٧) أو موازاة : وموازاة ب || طابق المركز : طابق ط .

فذلك الغرض ، وإن زاد أو نقص فيمكن أن يتم ذلك بالأجزاء حتى لا يكون هناك جزء يزيد ، لأنه إن زاد أزيل ، وإن نقص تم وإن نقص بإزالته وزاد بإلحاقه فهو منقسم لامحالة وقد فرض غير منقسم . فإذا جعل كذلك بجزء جزء تمت الدائرة .

ثم إن كان فى سطحها تضريس أيضا من أجزاء ، فإن كانت موضوعة فى فرج ادخلت تلك الأجزاء الفرج ليسد بها الخلل من السطح كلها ، وإن كانت لاتدخل الفرج فالفرج أقل منها فى القدر فهى إذن منقسمة إذ الذى يملأ الفرج أقل حجماً منها ، وما هو كذلك ، فهو فى نفسه منقسم وإن لم يمكن فصله . وإن لم تكن موضوعة فى فرج أزيلت من وجه السطح من غير حاجة إليها .

فان قال قائل : إنه إذا طوبق بين الجزء المركزى وبين المحيطى مرة ، فليس يمكن التطبيق لا بمماسة ولا بموازاة مع المركزى ، والذى يلى ذلك الجزء من المحيط . فإنا نقول له : أرأيت لو أعدمت هذه الأجزاء كلها وبقى الذى فى المركز والمحيط؟ أهل كان بينهما استقامة يمكن أن يطبق عليه هذا الخط ؟ فان لم يجوزوا ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه ، وأوقعوا أنفسهم فى شغل آخر وهو أنه يمكن أن تفرض مواضع مخصوصة فيها تتم هذه الاستقامة فى الخلاء الذى لهم ، حتى يكون بين جزئين فى الخلاء استقامة ، وبين جزئين آخرين لا يكون . وهذا شطط ممن يتكلفه ويجوز القول به ، فلا ضير ، فإنما يبيع عقله بثمن بخس . فإن البديهة أيضا تشهد أن بين كل جزئين تتفق محاذاة لا محالة يملأها من الملأ أقصر الملأ ، أو أقصر بعد

---

(١) فذلك : فذالك د ، م (٣) وقد فرض : وفرض ب ، جـ ، ص ، ط ، م || جزء : بجزء جـ
(٥) إن : ساقطة من ط ، م (٦) الخلل : المخلل ب || وإن : فإن ب (٧) فالفرج : فإن الفرج د || إذن : ساقطة ص جـ (٨) لم يمكن فصله وإن : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م
(٩) من : عن ص (١١) والمحيط : الذى فى المحيط ط (١٣) أهل : بل جـ (١٣) فقد : ساقطة من ب (١٦) ممن : فمن جـ ، ص ، ط || يتكلفه : يكلفه د (١٧) أيضا : بالضرورة ب ، د ، ص (١٨) أقصر الملأ : أقصر من الملأ جـ ، ص ، ط ؛ ساقطة من د .

فى الملأ . و إن قالوا : إن ذلك يكون ، ولكن مادامت هذه الأجزاء موجودة فلا يكون بينهما هذه المحاذاة ، ولا يجوز أن يوازى طرفيها طرفا مستقيم، فهذا أيضا من ذلك .

فتكون كأن تلك الأجزاء إن وجدت تغير حكم المحاذاة عن حكمه لو كانت معدومة، وجميع هذا مما لايشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم — الذى هو القانون فى الأمور المحسوسة وما يتعلق بها ، كما علمت — يتصوره . على أن الأجزاء التى لاتجزأ لاتتألف منها بالحقيقة لادائرة ولاغير دائرة ، و إنما هذا على قانون القائلين به .

و إذا صحت دائرة صحت الأشكال الهندسية فيبطل الجزء و يعلم ذلك من أن كل خط ينقسم بقسمين متساويين وأن قطراً لايشارك ضلعا وما أشبه ذلك، فإن الخط الفرد الأجزاء لاينقسم بقسمين متساويين ، وكل خط مؤلف من أجزاء لاتجزأ يشارك كل خط، وهذا خلاف مايبرهن عليه بعد وضع الدائرة، وكذلك أشياء أخرى غير هذا .

وأما إثبات الدائرة على أصل المذهب الحق فيجب أن نتكلم فيه ، وأما الاستقامة ووجوب محاذاة بين طرفى خط إذا لزمه المتحرك لم يكن حايدا ، و إن فارقة كان حايدا عادلا ، فذلك أمر لايمكن دفعه .

---

(١) ولكن : لكن م (٢) بينهما : بينها ص || طرفيها : طرفها د || طرفا : طرف ط || مستقيم : مستقيماص (٣) أيضا : + أقصرد (٥) هذا : ذلك ب || مما لا : فلا م (٦) يتصوره : تصوره ط || التى : الذى جـ ، ط (٧) لاتتألف : لاتألف ط (٨) به : بها ب ، د
(٩) و إذا : فإذا جـ || دائرة : الدائرة ص || فيبطل : فبطل ص ، طا ، م || و يعلم : يعلم ص ، م
(١٠) خط : + مستقيم ط || وأن : ساقطة من جـ ، ط ، م || ضلعا : ضلعها د
(١٠ — ١١) قطرا ... متساويين : ساقطة من جـ || فإن الخط : فالخط ص ، ط ، م
(١١) بقسمين متساويين : بنصفين ب ؛ بقسمين م (١٢) ما يبرهن : ما برهن ص || وكذلك : وكذا د (١٥) ووجوب : ووجود جـ، ص، م (١٦) و إن : فإن جـ، ط .

فنقول : قد بين فى الطبيعيات من وجه وجود الدائرة ، وذلك لأنه تبين لنا أن جسما بسيطا، وتبين أن كل جسم بسيط فله شكل طبيعى، وتبين أن شكله الطبيعى هو الذى لايختلف ألبته فى أجزائه، ولا شىء من الأشكال الغير المستديرة كذلك . فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدائرة فقد صح وجود الدائرة.

وأيضا يمكننا أن نصحح ذلك فنقول : من البين أنه إذا كان خط أو سطح على وضع ما فليس من المستحيل أن يفرض لسطح آخر أو خط آخر أن يكون وضعه بحيث يلاقيه من أحد طرفيه على زاوية . ومن البيّن أنه يمكننا أن ننقل هذا الجسم أو هذا الخط نقلاً كيف شئنا إلى أن يصير ملاقياً لذلك الآخر أو موضوعا فى موضعه، كأنه يحاذيه بجميع امتداده ملاقيا له أو موضوعا فى موضعه أو موزايا .

ويمكن لجسم واحد بعينه أن يوضع على وضع ثم يوضع على وضع آخر يقاطعه والكلام فى الجسمين والجسم الواحد واحد . فإن كانت استقامة ولم تكن استدارة لم يمكن هذا ألبتة، لأنه إذا كانت الحركة إلى الانطباق على الاستقامة ذاهبة فى الطول ثم راجعة أى الرجوعات كانت ، أو ذاهبة فى السمك راجعة كيف كانت ، أو ذاهبة عرضا من الجهتين أو كيف فرضت ، فإنه إذا كان يحفظ النقطة التى تفرض على واسطة السطح أو الخط فى تحركها خطا مستقيا ، فإنه لا يلقى ألبته ذلك الجسم ، بل يقاطعه كيف كان. وأنت يمكنك أن تفرض

---

(١) قد تبين : قد بين م || لأنه تبين : + لنا ط (٢) بسيطا : ساقطة من ب || وتبين... طبيعى : ساقطة من م || وتبين (الثانية) : وبين ص (٣) ألبته : أبدا طا || ولا شىء : ولاشكل شىء ط
(٤) كذلك : لذلك م || الكرة : الكثرة م (٦) لسطح : بسطح ط ؛ سطح ص (٧) ومن : ثم من جـ ، د ، ص ، م (٨) لذلك : كذلك د (٩) فى (الأولى) : ساقطة من د || موضعه كأنه : وضعه كأنه ب ، د ، ص ، م (١٠) لجسم : بجسم ب || بعينه : نفسه م || ثم يوضع : + ثم يوضع جـ ، د ، ط ، م (١١) والجسم : وفى الجسم جـ ، ص ؛ فى الجسم د (١٢) لم : ولم م
(١٥) أو الخط : والخط جـ ، ط || تحركها : تحريكها ب ، جـ ، ط .

كل واحد من هذه الأقسام بالفعل وتعتبره، بل يجب آخر الأمر أن تتفق حركته على صفة أذكرها . إما أن يكون أحد الطرفين فيها من الخط أو السطح أو الجسم لازماً موضعه ، والآخر ينتقل ، وذلك على الدور ؛ أو كلاهما ينتقلان ، ولكن على صفة أن يكون أحدهما أبطأ والآخر أسرع ؛ فيكون الطرفان أو المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دائرة . و إذا صح وجود قوس دائرة صح أن يضعف إلى التمام . وهذا على الأصول الصحيحة . وأما إن قال أحد بالتفكيك، فالطريقة الأولى تناقضه .

وأيضا لنفرض جسماً ثقيلا ونجعل أحد طرفيه أثقل من الآخر ، ونجعله قائما على سطح مسطح مماسا له بطرفه الأخف حتى يقوم قائما عليه بحيلة ، وأنت تعلم أن قيامه إذا عدل ميله إلى الجهات مما يستمر ، وأنه إذا أميل إلى جهة وزال الداعم حتى سقط فقد حدث دائرة لا محالة أو منحنٍ .

أما كيف تكون ، فنفرض نقطة ر الرأس المماس للسطح ، وهى أيضا تلقى نقطة من السطح ، فحينئذ لا يخلو إما أن تثبت النقطة فى موضعها ، فتكون كل نقطة نفرضها فى رأس ذلك الجسم قد فعلت دائرة ؛ وأما أن يكون — مع حركة هذا الطرف إلى أسفل — يتحرك الطرف الآخر إلى فوق ، فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة ، ومركزها النقطة المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط ، و إما أن تتحرك النقطة منجرة على طول السطح ، فيفعل الطرف الآخر

---

(١) هذه : ساقطة من ب ، د ، ص ، ط ، م || وتعتبره : ومعتبرة م (٤) صفة : وضع جـ (٦) إلى : على ط || بالتفكيك : بالتفكك د ، ط ، م (٨) لنفرض : فلنفرض جـ ، ص ؛ نفرض ط (٩) بحيلة : ساقطة من ب ، ص ، م (١٠) وأنه : ثم جـ ؛ فإنه د || وزال : فزال ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) موضعها : موضوعها ط (١٤) الجسم : المجسم د || قد : فقد جـ ، د ، ط ، م || فعلت : فعل ب ، جـ ، د ، ط ، م (١٦) ومركزها : ومركزهما م .

قطعا أو خطا منحنيا ، ولأن الميل إلى المركز إنما هو على المحاذاة ، فمحال أن تنجر النقطة على السطح . لأن تلك الحركة إما أن تكون بالقسر أو بالطبع ، وليست بالطبع وليست بالقسر ، لأن ذلك القسر لا يتصور إلا عن الأجزاء التي هي أثقل ، وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة ، بل إن دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها ونقلتها ليمكن أن تنزل هي، كأن العالية منها إذ هي أثقل تطلب حركة أسرع ، والمتوسطة أبطأ . وهناك اتصال يمنع ميلا من أن ينعطف فيضطر العالي إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر ، فيكون حينئذ الجسم منقسما إلى جزءين : جزء يميل إلى العلو قسرا ، وجزء يميل إلى السفل طبعا ، وبينهما حد هو مركز للحركتين ، وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة .

فبين أنه إن لزم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فوق ، وإن لم يزل عنه فوجود الدائرة أصح . فإذا ثبتت الدائرة ثبت المنحنى ، لأنه إذا ثبتت الدائرة ثبتت المثلثات والقائم الزاوية أيضا ، وثبت جواز دور أحد ضلعي القائمة على الزاوية فصح مخروط، فإن فصل مخروط بسطح محارف صح قطع ، فصح منحن.

---

(١) أو خطا : وخطا م || الميل إلى : ساقطة من ط ، م || على : على سبيل ص ؛ سبيل ط (٢) بالقسر: بالقصر جـ ، د ، ط (٣) عن : على ص (٥) ونقلتها : فنقلتها ب || ليمكن : فيمكن د || كأن العالية : كالعالية د || إذ : أو د (٤ — ٦) الاتصال . . . أبطأ ساقطة من م (٦) من : ساقطة من ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٧) يشيل : ينقل د || ينحدر : ينحدد ص (٨) جزءين : قسمين ط || وجزء : أو جزء جـ ، ط || السفل : أسفل ب ، د ، جـ ، ص (٨ — ٩) حد هو : هو حد ط (١٠) وإن : فإن د (١١) فإذا : وإذا ب ، جـ ، ص || ثبتت : ثبت جـ ، د ، ص ، ط || ثبتت الدائرة : ثبت د ، ص ، ط (١٢) ثبتت المثلثات : ثبت المثلثات د ، ص ، ط (١٣) فصح مخروط : فصح مخروط صنع جـ ؛ فصح المخروط ط ؛ ساقطة من ب ، م || بسطح محارف : بسطح محارق د ؛ بسهم مخارق ط || صح : حق د || فصح : ساقطة من ط ، م .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

فى المضاف

واما القول فى المضاف ، وبيان أنه كيف يجب أن تحقق ماهية المضاف والإضافة وحدهما، فالذى قدمناه فى المنطق كاف لمن فهمه. وأما أنه إذا فرض للإضافة وجود كان عرضاً ، فذلك أمر لاشك فيه، إذ كان أمراً لا يعقل بذاته، إنما يعقل دائما لشىء إلى شىء ، فإنه لا إضافة إلا وهى عارضة .

أول عروضها للجوهر مثل : الأب والابن ، أو للكم فمنه ما هو مختلف فى الطرفين، ومنه ما هو متفق بالمختلف مثل : الضعف والنصف، والمتفق مثل: المساوى والمساوى والموازى والموازى والمطابق والمطابق والمماس والمماس .

ومن المختلف ما اختلافه محدود ومحقق كالنصف والضعف ، ومنه ما هو غير محقق إلا أنه مبنى على محقق كالكثير الأضعاف والكل والجزء، ومنه ماليس بمحقق بوجه مثل الزائد والناقص والبعض والجملة . وكذلك إذا وقع مضاف فى مضاف كالأزيد والأنقص فان الأزيد إنما هو زائد بالقياس إلى زائد أيضا مقيس إلى ناقص .

---

(٥) قدمناه : قد بيناه ط || وأما أنه : عروضها د (٦) إذ : إذا د || بذاته : + بل كان ص (٧) وهى عارضة : وهو عارض ب ، جـ ، د ، ص ، ط ، م (٨) أول : ساقطة من د || للجوهر : بلجوهر ب، د، ص، م (١٠ — ١١) والمماس والمماس : والمماس ب (١٣) الأضعاف : والأضعاف د (١٤) بمحقق : محقق ط، م (١٥) زائد : أزيد ط ، م || زائد : أزيد م ؛ + هو ص .

ومن المضاف ما هو فى الكيف فمنه متفق كالمشابهة، ومنه مختلف كالسريع والبطىء فى الحركة، والثقيل والخفيف فى الأوزان، والحاد والثقيل فى الأصوات وكذلك قد تقع فيها كلها إضافة فى إضافة، وفى الإين كالأعلى والأسفل، وفى المتى كالمتقدم والمتأخر، وعلى هذه الصفات، وتكاد تكون المضافات منحصرة فى أقسام المعادلة، والتى بالزيادة والنقصان، والتى بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة، والتى بالمحاكاة.

فأما التى بالزيادة فإما من الكم كما تعلم، وإما فى القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك. والتى بالفعل والانفعال كالأب والابن والقاطع والمنقطع وما أشبه ذلك، والتى بالمحاكاة فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس، فإن بينهما محاكاة، فإن العلم يحاكى هيئة المعلوم، والحس يحاكى هيئة المحسوس، على أن هذا لا يضبط تقديره وتحديده.

لكن المضافات قد تحصر من جهة، فقد يكون المضافان شيئين لا يحتاجان إلى شىء آخر من الأشياء التى لها استقرار فى المضاف حتى تعرض لأجله لهما إضافة، مثل المتيامن والمتياسر، فليس فى المتيامن كيفية أو أمر من الأمور مستقر صار به مضافا بالتيامن إلا نفس التيامن. وربما احتيج إلى أن يكون فى كل واحد من الأمرين شىء حتى يصير به منقاسا إلى الآخر، مثل العاشق

(١) ما هو : ماب، جـ، د، ص، م || كالمشابهة : كالمشابه هامش ص (٢) فى الحركة : ساقطة من ب، جـ، د، ط، م (٣) فيها : منها د (٤) المتى : متى جـ، ص، م || كالمتقدم : كالمتقدمة ط || الصفات، الصفة جـ، د، ط، م || وتكاد : + فى أن د || منحصرة : ساقطة من جـ، ط (٥) والنقصان : ساقطة من ب، جـ، ص، ط، م (٩) فكالعلم : كالعلم ب، جـ (١٥) نفس التيامن : نفسه جـ || وربما : + كان فى كل واحد ط .

والمشوق . فإن فى العاشق هيئة إدراكية هى مبدأ الإضافة، وفى المعشوق هيئة مدركة هى التى جعلته معشوقا لعاشقه .

وربما كان هذا الشىء فى إحدى الجهتين دون الأخرى مثل العالم والمعلوم . فإن العالم قد حصل فى ذاته كيفية هى العلم، صار بها مضافاً إلى الآخر . والمعلوم لم يحصل فى ذاته شىء آخر، إنما صار مضافا لأنه قد حصل فى ذلك الآخر شىء هو العلم .

والذى بقى لنا ههنا من أمر المضاف أن نعرف هل الإضافة معنًى واحدٌ بالعدد وبالموضوع، موجود بين شيئين وله اعتباران كما ظنه بعض الناس، بل أكثرهم؟ أو لكل واحد من المضافين خاصية فى إضافته ؟ فنقول : إن كل واحد من المضافين فإن له معنى فى نفسه بالقياس إلى الآخر، ليس هو المعنى الذى للآخر فى نفسه بالقياس إليه. وهذا بيّن فى الأمور المختلفة الإضافة كالأب فإن إضافته للأبوة — وهى وصف وجوده — فى الأب وحده ، ولكن إنما هو للأب بالقياس إلى شىء آخر فى الأب ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر هو كونه فى الآخر، فإن الأبوة ليست فى الابن وإلا لكانت وصفا له يشتق له منه الاسم، بل الأبوة فى الأب . وكذلك أيضا حال الابن بالقياس إلى الأب فليس ههنا شىء واحد ألبته هو فى كليهما، فليس ههنا إلا أبوة أو بنوة. وأما حالة موضوعة للأبوة والبنوة فلسنا نعرفها ولا لها اسم .

---

(١) فإن . . . المعشوق : ساقطة من م (٢) لعاشقه : لهذا لها (٣) الأخرى : الآخر د (٤) بها : لها م || الآخر : شىء آخر م (٥) شىء : ساقطة من ط (٨) وله : فله ص ؛ له ط (٩) إضافته : إضافتيه ب (١٣) آخر : + فهو ب ، جـ ، د ، ص ، م || الآخر : آخر د ، ط ، م (١٤) الآخر : آخر ب (١٥) فليس : وليس جـ ؛ ص (١٦) هو : فهو م (١٧) فلسنا : فليس ط ، م .

فإن كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس إلى الآخر، فهذا ككون كل واحد من القفنس والثلج أبيض ، فإنه ليس يجب أن يكون شيئا واحدا ، وليس كونه بالقياس إلى الآخر يجعله واحدا ، لأن ما لكل واحد بالقياس إلى الآخر فهو لذلك الواحد لا للآخر ، لكنه بالقياس إلى الآخر .

فإذا فهمت هـذا فيما مثلناه لك ، فاعرف الحال فى سائر المضافات التى لا اختلاف فيها . وإنما يقع أكثر الإشكال فى هذا الموضع ، فإنه لما كان لأحد الأخوين حالة بالقياس إلى الآخر، وكان للآخر أيضا حالة بالقياس إلى الأول، وكانت الحالتان من نوع واحد حُسِبَتا شخصاً واحدا وليس كذلك . فإن للأول أخوة الثانى أى له وصف أنه أخو الثانى ، ذلك الوصف له ولكن بالقياس إلى الثانى . وليس ذلك وصف الثانى بالعدد ، بل بالنوع، كما لو كان الثانى أبيض والأول أبيض ، بل الثانى أيضا أنه أخو هذا الأول لأن له حاله فى ذاته مقولة بالقياس إلى الأول .

وكذلك المماسة فى المتماسين، فإن كل واحد منهما مماس لصاحبه بأن له مماسته التى لا تكون إلا بالقياس إلى الآخر إن كان الآخر مثله . فلا تظنن ألبتة أن عرضا واحدا بالعدد يكون فى محلين حتى يحتاج أن تعتذر من ذلك فى جعلك العرض اسما مشككا كما فعله ضعفاء التميز .

---

(١) واحد : ساقطة من جـ (٥) فإذا : فإن جـ ، ص || لك : + فكذلك ب ؛ فلذلك د (٧) الأخوين : الآخرين ط ، م (٩) ذلك : وذلك ط (١٠) وصف : بوصف جـ ، ص (١١) مقولة : معقولة جـ ، ص ، طا (١٣) وكذلك : فكذلك د ؛ كذلك ط (١٣) مماسته : مماسة جـ ، ط ، م (١٤) إن : إذا ب ، جـ ، د ، ص || الآخر : للآخر ص ، د ، ص ، ط ، م (١٥) واحدا بالعدد : ساقطة من ب || جعلك : جعل ط ، م (١٦) مشككا : معتذر د || ضعفاء : الضعفاء ب ، جـ ، م ؛ ضعيف د ، ط ؛ ضعيفا طا || التميز : التميز ص .

لكن الأشد اهتماماً من هذا، معرفتنا هل الإضافة فى نفسها موجودة فى الأعيان أو أمر إنما يتصور فى العقل، و يكون ككثير من الأحوال التى تلزم الأشياء إذا عقلت بعد أن تحصل فى العقل، فإن الأشياء إذا عقلت تحدث لها فى العقل أمور لم يكن لها من خارج، فتصير كلية وجزئية وذاتية وعرضية وتكون جنس وفصل وتكون محمول وموضوع وأشياء من هذا القبيل .

فقوم ذهبوا إلى أن حقيقة الإضافات إنما تحدث أيضا فى النفس إذا عقلت الأشياء . وقوم قالوا : بل الإضافة شىء موجود فى الأعيان ، واحتجوا وقالوا نحن نعلم أن هذا فى الوجود أب ذلك ، وأن ذلك فى الوجود ابن هذا ، عقل أو لم يعقل ، ونحن نعلم أن النبات يطلب الغذاء ، وأن الطلب مع إضافة ما ، وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا إدراك ؛ ونحن نعلم أن السماء فى نفسها فوق الأرض ، والأرض تحتها، أدركت أو لم تدرك، وليست الإضافة إلا أمثال هذه الأشياء التى أومأنا اليها وهى وتكون للأشياء وإن لم تدرك .

وقالت الفرقة الثانية : إنه لو كانت الاضافة موجودة فى الأشياء لوجب من ذلك أن لا تنتهى الإضافات، فإنه كان يكون بين الأب والابن إضافة ، وكانت تلك الاضافة موجودة لهما أو لأحدهما أو لكل واحد منهما . فمن حيث الأبوة للأب وهى عارضة له، والأب معروض لها ، فهى مضافة ، وكذلك البنوة . فههنا إذن علاقة للأبوة مع الأب والبنوة مع الابن خارجة عن العلاقة التى بين الأب والابن فيجب أن تكون للإضافة إضافة أخرى وأن تذهب إلى غير النهاية ، وأن تكون

---

(٢) يتصور : متصورا ط || العقل : الفعل د || ككثير : لكثير م (٤) وجزئيه : بجزئيه جـ ، د ؛ ساقطة من ب، ط، م (٧) وقالوا : فقالوا د (٨) الوجود : الموجود م || أب : أبو م || ابن هذا : ابنه ب (١٠) نفسها : نفسه د (١١) وليست : وليس د || إلا أمثال : إلا فى أمثال د ؛ إلا جـ ؛ إلا مثال ط (١٢) التى : ساقطة من ط ، م (١٣) فى الأشياء : للأشياء جـ (١٦) لها : له ب ، جـ ، د (١٧) للأبوة : الأبوة ص || والبنوة : والابنوه ط || مع الابن : + وليست العلاقة التى بين الأب والابن ب .

أيضا من الإضافات ما هى علاقة بين موجود ومعـدوم ؛ كما نحن متقـدمون بالقياس إلى القرون التى تخلفنا وعالمون بالقيامة .

والذى تنحل به الشبهة من الطريقين جميعا أن نرجع إلى حد المضاف المطلق فنقول : إن المضاف هو الذى ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره ، فكل شىء فى الأعيان يكون بحيث ماهيته إنما تقال بالقياس إلى غيره فذلك الشىء من المضاف. لكن فى الأعيان أشياء كثيرة بهذه الصفة ، فالمضاف فى الأعيان موجود ، فإن كان للمضاف ماهية أخرى فينبغى أن يجرد ماله من المعنى المعقول بالقياس إلى غيره وغيره ، إنما هو معقول بالقياس إلى غيره بسبب هذا المعنى ، وهذا المعنى ليس معقولا بالقياس إلى غيره بسبب شىء غير نفسه ، بل هو مضاف لذاته على ما علمت . فليس هناك ذات وشىء هو الإضافة ، بل هناك مضاف بذاته لا بإضافة أخرى فتنتهى من هذا الطريق الإضافات .

وأما كون هـذا المعنى المضاف بذاته فى هذا الموضوع ، فهو من حيث إنه فى هذا الموضوع ماهيته معقولة بالقياس إلى هذا الموضوع ، وله وجود آخر مثـلا وهو : وجود الأبوة ، وذلك الوجود أيضا مضاف . ولكن ليس ذلك هذا ، فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف ، وكل واحد منهما مضاف

---

(٢) بالقيامة : بالقيمة د ، م (٣) الطريقين : الطرفين د ، هامش ص ؛ الفريقين طا
(٤) إنما تقال : معقولة جـ ، د ، ص ، م ؛ مقولة هامش جـ ؛ تكون معقولة ط || شىء : + يكون جـ ، ص ، ط (٥) تقال : تعقل : ص ، ط || فذلك : فلذلك د || الشىء : + المضاف م
(٧) غيره : + فذلك المعنى هو الحقيقة المعنى المعقول بالقياس إلى د ، ص ؛ + فذلك المعنى هو بالحقيقة المعقول بالقياس إلى جـ ، ط ، م (٨) وغيره : غيره جـ ، د ، ص ، ط ؛ غيره وغيره م
(١٠) وشىء : + ما ص (١١) فتنتهى : ساقطة من ط (١٣) معقوله : مقولة م (١٤) وهو : وهى جـ ، د ، م || ولكن : لكن جـ ، م (١٥) المضاف (الأولى) : + والمضاف جـ .

لذاته إلى ما هو مضاف إليه بلا إضافة أخرى . فالكون محمولاً مضاف لذاته ، والكون أبوة صارت مضافة لذاته . فإن نفس هــذا الكون مضاف بذاته ليس يحتاج إلى إضافة أخرى يصير بها مضافا ، بل هو لذاته ماهية معقولة بالقيــاس إلى الموضــوع ، أى هو بحيث إذا عقلت ماهيته كانت محتاجة إلى أن يحضر فى الذهن شىء آخر يعقل هذا بالقياس إليه .

بل إذا أخذ هذا مضافا فى الأعيان فهو موجود مع شىء آخر لذاته لا لمعيّة أخرى تتبعه ، بل نفســه نفس المع أو المعيــة المخصصة بنوع تلك الإضافة . فإذا عقل احتيج إلى أن يعقل مع إحضار شىء آخر ، كما كانت ماهيــة الأبوة من حيث هى أبوة ، فذاتها مضافة بذاتها لا بإضافة أخرى رابطة ، وللعقل أن يخترع أمرا بينها كأنه معية خارجة منهما لا يضطر إليه نفس التصور ، بل اعتبار خر من الاعتبارات اللاحقة التى يفعلها العقل . فإن العقل قد يقرن أشياء بأشياء لأنواع من الاعتبــارات لا للضرورة ، فأما فى نفسها فهى إضافة ، لا بإضافة لأنها ماهية لذاتها تعقل بالقياس إلى الغير .

وههنا إضافات كثيرة تلحق بعض الذوات لذاتها لا لإضافة أخرى عارضة ، بل مثل ما يجرى عليه الأمر من لحوق هذه الإضافة للإضافة الأبوية . وذلك

---

(١) مضاف لذاته : مضافا لذاته د (٢) صارت : ساقطة من م || فإن : فإذ ط || الكون مضاف : الكون مضافا ص (٤) ماهيته : ماهية ب ، جـ ، د ، ط (٥) شىء : ساقطة من د || بالقياس : القياس ط (٦ — ٧) لذاته لا لمعية أخرى : يعقل هذا بالقياس إليه طا (٨) فإذا : وإذا د ، ص ، ط ، م || إلى ساقطة من ب (٩) أبوة : + بنوع تلك الإضافة ط || بذاتها : لذاتها ص ، م (١٠) لا يضطر : لا يضطره ص ، م || التصور : المصور م (١١) الاعتبارات : الاعتبار ب ، جـ ، د (١٢) للضرورة : بالضرورة د (١٣) الغير : غير د (١٤) وههنا : فههنا جـ || بعض : بعضها ط (١٥) للإضافة : لإضافة ط || الأبوية : الأبوة هامش ص || وذلك : + محقق م .

مثل لحوق الإضافة لهيئة العـلم فإنها لا تكون لاحقة بإضافة أخرى فى نفس الأمور ، بل تلحقها لذاتها ، وإن كان العقل ربما اخترع هناك إضافة أخرى.

وإذ قد عرفت هذا فقد عرفت أن المضاف فى الوجود موجود بمعنى أن له هذا الحد ، وهذا الحد لا يوجب أن يكون المضاف فى الوجود إلا عرضاً إذا عقل كان بالصفـة المذكورة ، ولا يوجب أن يكون أمراً قائم الذات واحدا واصلا بين الشيئين .

وأما القول بالقياس فإنما يحدث فى العقل ، فيكون ذلك هو بالإضافة العقلية والإضافة الوجودية ما بيناه ، وهو كونه بحيث إذا عقل كان معقول المـاهية بالقياس، وأما كونه فى العقل فأن يكون عُقِلَ بالقياس إلى غيره،فله فىالوجود حكم ، وله فى العقل حكم ، من حيث هو فى العقل لا من حيث الإضـافة . ويجوز فى العقل إضافات مخترعة إنما يفعلها العقل بسبب الخاصية التى للعقل منها .

فالمضاف إذن موجود فى الأعيان وبان أن وجوده لا يوجب أن يكون هناك إضافة إلى إضافة بغير نهاية . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما يعقل مضافا يكون له فى الوجود إضافة .

وأما المتقدم والمتأخر فى الزمان ، وأحدهما معدوم وما أشبه ذلك ، فإن التقدم والتأخر متضايفـان بين الوجود إذا عُقِلَ ، وبين المعقول الذى ليس مأخوذا عن الوجود الخاص ؛ فاعلمه .

---

(٢) أخرى : ساقطة من ب ، م (٣) وإذ : فإذ جـ، ص ، م || قد : ساقطة من د ، م || عرفت : علمت هامش جـ (٤) وهذا الحد : ساقطة من ب، جـ ، د ، ط (٦) الشيئين : شيئين جـ ، ص ، م (٩) فأن : بأن جـ (١١) للعقل : فى العقل د (١٣) إلى إضافة : ساقطة من ط || نهاية : النهاية جـ || ما يعقل : ما يفعل م (١٦) إذا : وإذا د (١٧) الخاص : الحاضر جـ ، ص ، م || فاعلمه : فاعلم د .

فإن الشيء فى نفسه ليس بمتقدم إلا بشيء موجود معه ، وهـذا النوع من المتقـدم والمتأخر موجود للطرفين معاً فى الذهن ، فإنه إذا أحضرت فى الذهن صورة المتقدم وصورة المتأخر عقلت النفس هـذه المقايسة واقعة بين موجودين فيه ، إذ كانت هذه المقايسة بين موجودين فى العقل . وأما قبل ذلك فلايكون الشيء فى نفسه متقدما ، فكيف يتقدم على لا شيء موجود ؟ فما كان من المضافات على هـذه السبيل فإنما تضايفها فى العقل وحده ، وليس فى الوجود لها معنى قائم من حيث هـذا التقدم والتأخر ، بل هذا التقدم والتأخر بالحقيقة معنى من المعانى العقلية ومن المناسـبات التى يفرضها العقل والاعتبارات التى تحصل للأشياء إذا قايس بينها العقل وأشار إليها .

(١) فإن : إن د ، ط ، م || بشيء : لشيء م (٢) للطرفين : الطرفين جـ ، ص || أحضرت : أحضر ب ، د ، ط ، م (٣) موجودين : الموجودين جـ ، ص ، ط (٧) التقدم والتأخر : المتقدم والمتأخر ب ، د ، ص ، ط ، م (٨) معنى : ساقطة من ب ، د ، ط ، م || ومن المناسبات : والمناسبات ب ، د ، ط ، م || يفرضها العقل : يفرضها ص (٩) إليها : إليهما ط .

المقالة الرابعة

وفيها ثلاثة فصول

---

(١) المقالة الرابعة : ساقطة من د ؛ + من الجملة الأولى من الكتاب ثلاثة فصول م

(٢) وفيها ثلاثة فصول : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، م .

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى المتقدم والمتأخر ، وفى الحدوث

لما تكلمنا على الأمور التى تقع من الوجود والوحدة موقع الأنواع ، فبالحرى أن نتكلم فى الأشياء التى تقع منهما موقع الخواص والعوارض اللازمة ، ونبدأ أولا بالتى تكون للوجود ومنها بالتقدم والتأخر .

فنقول : إن التقدم والتأخر وإن كان مقولاً على وجوه كثيرة فإنها تكاد أن تجتمع على سبيل التشكيك فى شىء ، وهو أن يكون للمتقدم ، من حيث هو متقدم ، شىء ليس للمتأخر ، ويكون لا شىء للمتأخر إلا وهو موجود للمتقدم . والمشهور عند الجمهور هو المتقدم فى المكان والزمان . وكان التقدم والقبل فى أشياء لها ترتيب ، فما هو فى المكان فهو الذى أقرب من ابتداء محدود ، فيكون له أن يلى ذلك المبدأ حيث ليس يلى ما هو بعده ، والذى بعده يلى ذلك المبدأ وقد وَلِيَه هو . وفى الزمان كذلك أيضا بالنسبة إلى الآن الحاضر أو آن يفرض مبدأ وإن كان مبدأ مختلفا فى الماضى والمستقبل كما تعلم .

ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك إلى كل ما هو أقرب من مبدأ محدود . وقد يكون هذا التقدم المرتبى فى أمور بالطبع ، كما أن الجسم قبل الحيوان

---

(٣) المتقدم والمتأخر: المتأخر والمتقدم ص || وفى الحدوث : والحدوث م (٥) منهما : منها ص
(٧) وإن : إن ط (٨) شىء : + واحد جـ || وهو : هو جـ (١٠) والزمان : وفى الزمان م || وكان : فكان ص || التقدم : المتقدم ب ، ص ، ط ، م (١١) فما : كما جـ ، د ، ص ، ط ، م || المكان : + وما هو فى المكان جـ ؛ + فما كان فى نسبة المكان د || فهو : وهو جـ || الذى : + هو م (١٣) مبدأ : ساقطة من ص ، م (١٦) المرتبى : الرتبى جـ ، د ، ص ، ط .

بالقياس إلى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ . ثم إن جعل المبدأ الشخص اختلف ، وكذلك الأقرب من المحرك الأول ، كالصبي يكون قبل الرجل . وقد يكون فى أمور لا من الطبع ، بل إما بصناعة كنغم الموسيقى ، فإنك إن أخذت من الحدة كان المتقدم غير الذى يكون إذا أخذت من الثقل ؛ وإما ببحث واتفاق كيف كان .

ثم نقل إلى أشياء أخرى بجعل الفائق والفاضل والسابق أيضاً ولو فى غير الفضل متقدما ، بجعل نفس المعنى كالمبدأ المحدود . فما كان له منه ما ليس للآخر ، وأما الآخر فليس له إلا ما لذلك الأول فإنه جعل متقدّما . فإن السابق فى باب ما له ما ليس للثانى ، وما للثانى منه فهو للسابق وزيادة . ومن هـذا القبيل ما جعلوا المخـدوم والرئيس قبل ، فإن الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤوس ، وإنما يقع للمرؤوس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس .

ثم نقلوا ذلك إلى ما يكون هذا الاعتبار له بالقياس إلى الوجود ، فجعلوا الشئ الذى يكون له الوجود أولا وإن لم يكن للثانى والثانى لا يكون له إلا وقد كان للأول وجوداً متقدما على الآخر مثل : الواحد ، فإنه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ، ومن شرط الوجود للكثرة أن يكون الواحد موجودا . وليس فى هذا أن الواحد يفيد الوجود للكثرة أولا يفيد ، بل إنه يحتاج إليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه .

ثم نقل بعد ذلك إلى حصول الوجود من جهة أخرى ، فإنه إذا كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر ، بل وجوده له من نفسه أو من شئ ثالث ،

(١) الشخص : لشخص جـ ، ط ، م (٢) المحرك : المتحرك د ، ط (٨) الأول : ساقطة من د || فإنه : ساقطة من ب || فى : من ط (٩) لثانى وما للثانى : للتالى وما للتالى د ، ط ، م ؛ للثانى وما للتالى جـ ، ص || ومن : من جـ ، ص (١٤) وجودا متقدما : وجود متقدم جـ || فإنه : وإنه م (١٦) إنه : إنها ط (١٧) إليه : إليها ط .

لكن وجود الثانى من هذا الأول ، فله من الأول وجوب الوجود الذى ليس له لذاته من ذاته ، بل له من ذاته الإمكان على تجويز من أن يكون ذلك الأول مهما وجد لزم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى ، فإن الأول يكون متقدماً بالوجود لهذا الثانى . ولذلك لا يستنكر العقل ألبتة أن نقول : لما حرك زيد يده تحرك المفتاح ، أو نقول : حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح . ويستنكر أن نقول : لما تحرك المفتاح حرك زيد يده ، وإن كان يقول: لما تحرك المفتاح علمنا أنه قد حرك زيد يده . فالعقل مع وجود الحركتين معا فى الزمان يفرض لأحدهما تقدماً وللآخر تأخراً إذ كانت الحركة الأولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية ، والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الأولى. ولا يبعد أن يكون الشئ مهما وجد وجب ضرورةً أن يكون علة لشئ . وبالحقيقة فإن الشيء لا يجوز أن يكون بحيث يصح أن يكون علةً للشيء إلّا ويكون معه الشيء . فإن كان من شرط كونه علة نفس ذاته ، فمادام ذاته موجوداً يكون علة وسببا لوجود الثانى ؛ وإن لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته ، فذاته بذاته ممكن أن يكون عنه الشيء وممكن أن لا يكون وليس أحد الطرفين أولى من الآخر .

وكذلك المتكون هو كذلك ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون. فلا من حيث هو ممكن أن يكون هو بموجود ، ولا من حيث ذلك ممكن أن يكونه ، فذلك معط للوجود. وذلك لأن كون الشيء عن الممكن أن يكونه ليس لذات أنه ممكن أن يكونه ،

(١) وجود : + الشيء جـ ، د ، ص ، ط (٤) ولذلك : ولهذا م (٥) تحرك المفتاح أو نقول . . . . يده : ساقطة من م (٧) الزمان : زمان د ، ط (٨) إذ : إذا د ، ص ؛ إذ لو ط || الحركة : حركة د || ليس : ليست جـ ، ص (١٠) لشيء : للشيء جـ ، د ، ص ، ط || وبالحقيقة : بالحقيقة ط ، م (١١) الشيء : + وبالحقيقة ب (١٢) من : ساقطة من ب ، م (١٣) فذاته بذاته : ساقطة من د || ممكن : يمكن د (١٤) الطرفين : + له جـ ؛ + به ص (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ط ، م || المتكون : المكون ط ؛ لمتكر د (١٦) بموجود : موجود ب || ممكن أن يكونه : أن يكونه ممكن ط (١٧) كون : يكون ط .

فنفس كونه ممكنا ليس كافيا فى أن يكون الشيء عنه . فإن كان نفس كونه ممكنا أن يكونه ، وإن لم يكن كافيا ، فقد يكون معه الشيء موجوداً مرة ، ومرة لا يكون ؛ ونسبته إلى الذى يكون والذى لا يكون ، فى الحالتين ، نسبة واحدة . وليس فى الحالة التى تميز فيها أن يكون من أن لا يكون تميُّزُ أمرٍ بسببه يوجد المعلول مع إمكان كونه عن العلة تميزاً يخالف به حال لا وجود المعلول عن العلة مع إمكان كونه عن العلة . فتكون نسبة كونه عن العلة إلى وجود الشيء عنه ولا وجوده عنه واحدة ، وما نسبته إلى وجود الشيء عنه ونسبته إلى لا وجوده عنه واحدة . فليس كونه علة أولى من لا كونه علة ، بل العقل الصحيح يوجب أن يكون هناك حال يتميز بها وجوده عنه عن لا وجوده . فإن كانت تلك الحال أيضا توجب هذا التميز ، فهذه الحال إذا حصلت للعلة ووجدت تكون بجملة الذات وما اقترن إليها هو العلة ، وقبل ذلك فإن الذات كانت موضوع العلية . وكان الشيء الذى يصح أن يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة ، بل وجوداً إذا انضاف إليه وجود آخر كان مجموعهما العلة ، وكان حينئذ يجب عنه المعلول سواء كان ذلك الشيء إرادة أو شهوة أو غضبا أو طبعا حادثا أو غير ذلك ، أو أمرا خارجاً منتظرا لوجود العلة . فإنه إذا صار بحيث يصلح أن يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باق وجب وجود المعلول .

(٢) يكونه : يكون ط ؛ + وإلا كان عنه ما دام ذاته موجودا ويكون واجبا أن يكونه لا ممكنا جـ || معه : مع ط (٣) والذى لا يكون : ولا يكون ص ، م (٤) فيها : منها ب ، د ، م || تميز : تمييز ط (٥) إمكان كونه : إمكانه د || تمييزا : تميزا ص (٥ — ٦) تمييزا . . . . مع إمكان كونه عن العلة : ساقطة من م (٧ — ٨) ونسبته إلى : ساقطة من ب (٩) يتميز : تميز جـ ، م || بها وجوده : به وجوده ب ؛ بها وجودها ط (١١) ووجدت : وجدت م ؛ + هى جـ ، د ، ص ، ط (١٢) وكان : + من ط (١٣) وجودا : وجود جـ ، د ، ص ؛ وجود العلة وجود ط (١٥) منتظرا : فينتظر الوجود جـ ، د ، ط ، م (١٦) نقصان : نقص ســ .

فإذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته ، ووجود علته واجب عنه وجود المعلول . وهما معاً فى الزمان أو الدهر أو غير ذلك ، ولكن ليسا معاً فى القياس إلى حصول الوجود . وذلك لأن وجود ذلك لم يحصل من وجود هذا ، فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ، ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك ، فذلك أقدم بالقياس إلى حصول الوجود .

ولقائل أن يقول : إنه إذا كان كل واحد منهما إذا وجد وجد الآخر ، وإذا ارتفع ارتفع الآخر ، فليس أحدهما علة والآخر معلولا ، إذ ليس أحدهما أولى أن يكون علة فى الوجود دون الآخر .

ونحن نجيب عن ذلك دون أن ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية ، وذلك لأنه ليس إذا وجد كل واحد منهما فقد وجد الآخر بلا تفصيل واختلاف . وذلك لأن معنى " إذا " لا يخلو إما أن يعنى به أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى الوجود نفسه أن يحصل الآخر ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى الوجود أن يكون قد حصل وجود الآخر ، أو أن وجود كل منهما إذا حصل فى العقل يجب عنه أن يحصل الآخر فى العقل ، أو أن وجود كل واحد منهما إذا حصل يجب عنه فى العقل أن يكون قد حصل الآخر فى الوجود أو حصل فى العقل ، فإن لفظة " إذا " فى مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة .

---

(١) واجب عنه : وجب عنه د (٢) وجود : موجود د (٣) الوجود : الموجود ط || ذلك : + الأول جـ (٣ — ٤) من وجود هذا : من هذا ب ، ط ، م (٥) فذلك : فذاك م (٧) وإذا : وإن جـ || ارتفع ارتفع : رفع ارتفع م (٩) ونحن نجيب عن ذلك : فنقول فى جوابه ب ؛ ونحن نبحث عن ذلك هامش ص (١١) معنى : المعنى د (١٢) حصل : + نفسه فى الوجود عنه جـ (١٢ — ١٣) نفسه ... الوجود : ساقطة من ب (١٣) عنه فى الوجود : ساقطة من جـ (١٤) كل : + واحد جـ || عنه : + فى العقل د (١٥) أو أن : لو أن ص ، ط || يجب عنه فى العقل : فى العقل يجب عنه جـ ، د .

فنقول : إن الأول كاذب غير مسلم ، فإن أحدهما هو الذى إذا حصل يجب عنه حصول الآخر بعد إمكانه وهو العلة . وأما المعلول فليس حصوله يجب عنه حصول العلة ، بل العلة تكون قد حصلت حتى حصل المعلول .

وأما القسم الثانى فلا يصدق فى جانب العلة ، فإنه ليس إذا وجدت العلة وجب فى الوجود إن كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه أو بغير العلة ، وذلك لأنه إن كان قد حصل فلم يجب فى الوجود من حصول العلة إذا وجدت العلة وكانت تلك قد حصلت مستغنية الوجود ، إلا أن لا يعنى "بحصلت" ما مضى . ولكن تغنى المقارنة ولا تصدق من جانب المعلول من وجهين : وذلك لأن العلة وإن كانت حاصلة الذات فليس ذلك واجب من حصول المعلول . والوجه الثانى أن الشيء الذى قد حصل يستحيل أن يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلاً إلا أن لا يعنى بلفظ "حصل" مفهومه .

وأما القسمان الآخران فالأول منهما صحيح ، فإنه يجوز أن يقال : إذا وجدت العلة فى العقل وجب عند العقل أن يحصل المعلول الذى تلك العلة علته بالذات فى العقل ؛ وأيضا إذا وجد المعلول فى العقل وجب أن يحصل أيضا وجود العلة فى العقل .

وأما الثانى منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه قولك : إنه إذا وجد المعلول شهد العقل بأن العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى يحصل

---

(٥) قد : ساقطة من م || بغير : لغير ص (٦) إذا : إذ ب ، م (٨) تغنى : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ط ، م || المقارنة : + فتصح جـ ، د ، ص ، ط || ولا تصدق : فلا تصدق ب ، ص ، ط ، م || من (الأولى) : فى ط (١٢) يقال : نقول ب ، جـ ، د ، م || إذا : إذ ط (١٣) العلة ... المعلول : ساقطة من د || الذى : التى ب || العلة : ساقطة من ب ، ط ، م (١٣ — ١٤) الذى ... وجد : ساقطة من د (١٤) فى : ساقطة من ص ، ط ، م (١٧) مفروغ : مرفوع د || يحصل : حصل ص ، م .

المعلول ، وربما كانت فى العقل بعد المعلول لا فى الزمان فقط ، ولا يلزم أن يصدق القسم الآخر من هذين القسمين الداخلين فى الرابع لما قد عرفت .

وكذلك فى جانب الرفع ، فإنه إذا رفعنا العلة رفعنا المعلول بالحقيقة ، وإذا رفعنا المعلول لم ترفع العلة ، بل عرفنا أن العلة تكون قد ارتفعت فى ذاتها أولا حتى أمكن رفع المعلول . فإنا لما فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة ، وهو أنه كان ممكنا رفعه . وإذا كان ممكنا رفعه فإنما أمكن بأن رفع العلة أولاً ، فرفع العلة وإثباته سبب رفع المعلول وإثباته ، ورفع المعلول دليل رفع ذلك ، وإثباته دليل إثباته .

فنرجع إلى حيث فارقناه ، فنقول فى حل الشبهة : إنه ليست المعية هى التى أوجبت لأحدهما العلية ، حتى يكون ليس أحدهما أولى بالعلية من الآخر لأنهما فى المعية سواء ، بل إنما اختلفا لأن أحدهما فرضناه أنه لم يجب وجوده بالآخر ، بل مع الآخر ، والثانى فرضناه أنه كما أن وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر .

فهكذا يجب أن تحقق هذه المسألة . ومما يشكل ههنا أمر القوة والفعل ، وأنه أيهما أقدم وأيهما أشد تأخرا ، فإن معرفة ذلك من المهمات فى أمر معرفة التقدم والتأخر ، وعلى أن القوة والفعل نفسه من عوارض الوجود ولواحقه ، والأشياء التى يجب أن تعلم حيث تعلم أحوال الموجود المطلق .

---

(٣) الرفع : الرائع م || فإنه : فإنا جـ ، ط ، م || العلة رفعنا : ساقطة من ط (٤) العلة : علة جـ || ارتفعت : ارتفع جـ (٥) فإنا : فلأنا ط ، م (٦) وإذا : وإن ط ، م || بأن : ساقطة من جـ ، ص ، ط (٩) فنرجع : فرجع ص || فارقناه : فارقنا ب ؛ ما فارقناه ص ، ط || هى التى : التى جـ ؛ التى هى ، ط (١٠) المعية : + العلية د (١٢) أنه : فإنه د || أن : كان ط || مع وجود : مع وجوب م (١٤) فهكذا : فكذا د (١٥) أيهما : أيها ص (١٧) الموجود : الوجود ط .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى القوة والفعل والقدرة والعجز و إثبات المادة لكل متكون

إن لفظة القوة وما يرادفها قد وضعت أول شيء للمعنى الموجود فى الحيوان ، الذى يمكنه بها أن تصدر عنه أفعال شاقة من باب الحركات ليست بأكثرية الوجود عن الناس فى كميتها وكيفيتها ، ويسمى ضدها الضعف ، وكأنها زيادة وشدة من المعنى الذى هو القدرة ، وهو أن يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل إذا شاء ، ولا يصدر عنه إذا لم يشأ ، التى ضدها العجز .

ثم نقلت عنه فجعلت للمعنى الذى لا ينفعل له و بسببه الشيء بسهولة ، وذلك لأنه كان يعرض لمن يزاول الأفعال والتحريكات الشاقة أن ينفعل أيضا منها ، وكان انفعاله والألم الذى يعرض له منه يصده عن إتمام فعله . فكان إن انفعل انفعالا محسوسا قيل له : ضعف وليست له قوة ، و إن لم ينفعل قيل : إن له قوة . فكان أن " لا ينفعل " دليلا على المعنى الذى سميناه أولاً قوة .

ثم جعلوه اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل إلا يسيراً يسمى قوة ، و إن لم يفعل شيئا . ثم جعلوا الشيء الذى لا ينفعل ألبتة أولى بهذا

(٣) فى : + أحوال م (٤) إن : واعلم أن ط || القوة : + والفعل ط || قد : فقد جـ ، د ، ص || أول : + كل معنى د (٥) بها : به ب (٦) الناس : الحيوان د || ضدها : ضده ب ، جـ ، ط ، م ؛ ضد د || وكأنها : وكأنه م (٨) ولا يصدر عنه : ولا يصدر ط ، م || التى : الذى د ، ص ، م || العجز : عجز ب ، جـ ، د ، ص ، م (٩) و بسببه : بسببه ط (١١) فكان : فكأنه د || إن : ساقطة من ط ، م || انفعل : العقل د (١٢) قيل له : قيل ب ، جـ ، م || وليست : وليس ب ، جـ ، د (١٣) لا ينفعل : لا يفعل ط ، م || دليلا : دليل ب (١٤) جعلوه : جعل د (١٥) قوة : + ثم جعلوه ط || شيئا : + وحدا ط ، م .

الاسم ، فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة . ثم صيروا القدرة نفسها — وهى الحال التى للحيوان ، وبها يكون له أن يفعل ، وأن لا يفعل ، بحسب المشيئة ، وعدم المشيئة ، وزوال العوائق — قوة ، إذ هو مبدأ الفعل .

ثم أن الفلاسفة نقلوا اسم القوة ، فأطلقوا لفظ القوة على كل حال تكون فى شىء هو مبدأ تغير يكون منه فى آخر من حيث ذلك آخر ، وإن لم يكن هناك إرادة ، حتى سموا الحرارة قوة لأنها مبدأ التغير من آخر فى آخر بأنه آخر . حتى أن الطبيب إذا حرك نفسه أو عالج نفسه وكان مبدأ التغير منه فيه ، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج أو الحركة ، بل من حيث هو آخر ، بل كأنه شيئان : شىء له قوة أن يفعل ، وشىء له قوة أن ينفعل ، ويشبه أن يكون الأمران منه مفترقين فى جزءين . فيكون مثلا المحرك فى نفسه ، والمتحرك فى بدنه ، وهو المحرك بصورته والمتحرك فى مادته . فهو من حيث يقبل العلاج غيرٌ لذاته من حيث يعالج .

ثم بعد ذلك لما وجدوا الشىء الذى له قوة بالمعنى المشهور — قدرة كانت أو شدة قوة — ليس من شرط تلك القوة أن يكون بها فاعلا بالفعل ، بل له من حيث القوة إمكان "أن يفعل" وإمكان أن "لا يفعل" نقلوا اسم القوة إلى الإمكان . فسموا الشىء الذى وجوده فى حد الإمكان موجوداً بالقوة ، وسموا إمكان قبول الشىء وانفعاله قوة انفعالية ، ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وإن لم يكن فعلا ، بل انفعالا ، مثل تحرك أو تشكل أو غير ذلك . فإنه لما

---

(١) نفسها : بنفسها جـ ، ط (٢) الحال : الحالة جـ ، د ، ط (٤) لفظ : لفظة م
(٥) ذلك آخر : ذلك الآخر جـ (٧) أن الطبيب : ساقطة من ب ، د ؛ أنه جـ ، م
(١٠) فيكون : فكان ب ؛ ساقطة من ط (١١) فى مادته : بمادته جـ ، ص ، ط (١٤) القوة : + هو د ، ص ، ط ، م (١٧) انفعالية : انفعاله ط || تمام : إتمام جـ ، ط ، م .

كان هناك المبدأ الذى يسمى قوة ، وكان الأصل الأول فى المسمى بهذا الاسم إنما هو على ما هو بالحقيقة فعل ، سموا هذا الذى قياسه إلى ما سموه الآن قوة، كقياس الفعل إلى المسمى قديما قوة باسم الفعل ، ويعنون بالفعل حصول الوجود . وإن كان ذلك الأمر انفعالاً ، أو شيئاً ليس هو فعلا ولا انفعالا ، فهذه هى القوة الانفعالية ، وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها .

والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه أن يكون ضلع مربع ، وبعضها ليس ممكنا له أن يكون ضلع ذلك المربع ، جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كأنه أمر ممكن فيه . وخصوصا إذ تخيّل بعضهم أن حدوث هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه .

وإذ قد عرفت القوة ، فقد عرفت القَوِى ، وعرفت أن غير القوى إما الضعيف وإما العاجز وإما السهل الانفعال وإما الضرورى ، وإما أن لا يكون المقدار الخطى ضلعا لمقدار سطحى مفروض .

وقد يشكل من هذه الجملة أمر القوة التى بمعنى القدرة ، فإنها يظن أنها لا تكون موجودة إلا لما من شأنه أن يفعل ، ومن شأنه أن لا يفعل . فإن كان لما من شأنه أن يفعل فقط فلا يرون أن له قدرة ، وهذا ليس بصادق . فإنه إن كان هذا الشىء الذى يفعل فقط يفعل من غير أن يشأ ويريد ، فذلك ليس له قدرة ولا قوة بهذا المعنى ؛ وإن كان يفعل بإرادة واختيار إلا أنه دائم الإرادة

---

(١) هناك : ساقطة من ط || الأول : ساقطة من ط (٦) ضلع مربع : ضلعا لمربع جـ، ص (٧) ذلك : ساقطة من د (٨) فيه : منه م || إذ : إذا ب ؛ إن د ، ص || بعضهم : لبعضهم ب ، جـ ، ط ، م (٩) مثل : ضلع ط (١٠) غير : الغير جـ (١٤) لما : ساقطة من ب ؛ د (١٤ — ١٥) ومن شأنه ... يفعل : ساقطة من م (١٥) قدرة : + فقط د (١٦) له : ساقطة من م (١٧) واختيار : ساقطة من ب ، د ، م .

ولا يتغير ، و إرادته وجودا اتفاقيا أو يستحيل تغيرها استحالة ذاتية ، فإنه يفعل بقدرة . وذلك لأن حد القدرة التي يؤثرون هؤلاء أن يحدوها به موجود ههنا، وذلك لأن هذا يصح عنه أنه يفعل إذا شاء وأن لا يفعل إذا لم يشأ ، وكلا هذين شرطيان ، أي أنه إذا شـاء فعل ، و إذا لم يشأ لم يفعل . و إنما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان ، وليس من صدق الشرطي أن يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه ، أو صدق حملي ، فإنه ليس إذا صدق قولنا : إذا لم يشأ لم يفعل ، يلزم أن يصدق : . لكنه لم يشأ وقتا ما ؛ و إذا كذب : أنه لم يشأ ألبتة ، يوجب ذلك كذب قولنا : و إذا لم يشأ لم يفعل . فإن هذا يقتضي أنه لو كان لا يشاء لما كان يفعل ، كما أنه إذا يشاء فيفعل . و إذا صح أنه إذا شاء فعل ، صح أنه إذا فعل فقد شاء أي إذا فعل فعل من حيث هو قادر . فيصح أنه إذا لم يشأ لم يفعل ، و إذا لم يفعل لم يشأ ، وليس في هذا أنه يلزم أن لا يشأ وقتا ما . وهذا بين لمن عرف المنطق .

وهذه القُوَى التي هي مبادئ للحركات والأفعال ، بعضها قوى تقارن النطق والتخيل ، و بعضها قوى لا تقارن ذلك . والتي تقارن النطق والتخيل تجانس النطق والتخيل، فإنه يكاد أن يعلم بقوة واحدة الإنسان واللا إنسان ، و يكون لقوة واحدة أن تتوهم أمر اللذة والألم ، وأن تتوهم بالجملة الشيء وضده .

(١) ولا يتغير : لايتغيرم || و إرادته : إرادته م (٢) به : سافطة من ط (٤) شرطيان : شرطي ب || و إنما هما : و إنهما جـ ، د ؛ و إنما ص ، ط (٦) ليس : ساقطة من ب ، د ، ط (٧) و إذا : وأنه إذا جـ ، د ، ص ؛ أو إذا م (٧ — ٨) لم يشأ : لا يشأ جـ ، د ، ص ، م (٨) و إذا : أو إذا ط (٩) إذا يشاء : إذ يشاء م || و إذا : فإذا د ، ص ، ط ، م (١١) وليس : + يلزم ط || يلزم : يلزمهم د (١٢) لمن عرف المنطق : لما عرفت في المنطق ط (١٣) مبادئ : مبدأ د || للحركات : الحركات ط ، م . (١٤) والتخيل : أو التخيل د ، ص ، ط ، م || والتي : والذي د ، م || تقارن : لاتقارن ب || النطق : المنطق د (١٥) النطق : المنطق د || والتخيل : والمتخيل ط١ (١٦) أمر : إمرة جـ ، ط || بالجملة الشيء : بالشيء ط .

وكذلك هذه القوى أنفسها أو حادها تكون قوة على الشىء وعلى ضده ، لكنها بالحقيقة لا تكون قوة تامة أى مبدأ تغير من أمر آخر فى آخر بأنه آخر بالتمام وبالفعل إلا إذا اقترن بها الإرادة منبعثة عن اعتقاد وهى تابع لتخيل شهوانى أو غضبى ، أو عن رأى عقلى تابع لفكرة عقلية أو تصور صورة عقلية . فتكون إذا اقترن بها تلك الإرادة ولم تكن إرادة مميلة بعد ، بل إرادة جازمة ، وهى التى هى الإجماع الموجب لتحريك الأعضاء ، صارت لا محالة مبدأ للفعل بالوجوب ، إذ قد بينا أن العلة ما لم تصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشىء لم يوجد عنها المعلول ، وقبل هذه الحال فإنما تكون الإرادة ضعيفة لم يقع إجماع. فهذه القوى المقارنة للنطق — بانفرادها — لا يجب من حضور منفعلها ووقوعه منها بالنسبة التى إذا فعلت فيه فعلا ، فعلت بها أن يكون يفعل بها وهى بعد قوة .

وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة أن تفعل ذلك ، وذلك لأنه لو كان يجب عنها وحدها أن تفعل لكان يجب من ذلك أن يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما ، وهذا محال ؛ بل إذا صارت كما قلنا فإنها تفعل بالضرورة .

وأما القوى التى فى غير ذوات النطق والتخيل فإنها إذا لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل ، إذ ليس هناك إرادة واختيار تنتظر ، فإن انتظر هناك فيكون طبع ينتظر . فإذا كان يحتاج إلى طبع فذلك الطبع هو إما المبدأ للأمر ،

(١) هذه : هذا ط || أو حادها : أو خادمها جـ ، د ، ص (٢) أمر : ساقطة من م (٣) إلا إذا : إذا ط || الإرادة : إرادة ط (٥) مميلة : مخيلة جـ ، د ، ص || جازمة : حادثة هامش ص (٦) الاجماع : بالاجماع د || للفعل : بالفعل ط (١٠) إذا فعلت : إذا فعل هامش جـ || فعلا : ساقطة من ب ، جـ ، م (١١) قوة : بالقوة د (١٨) فإذا : فإذ م || المبدأ : مبدأ د || للأمر : للآخر ط .

وإما جزء من المبدأ . والمبدأ مجموع ما كان قبل وما حصل ويكون حينئذ نظيرا للإرادة المنتظرة . لكن الإرادة تفارق هذا من حيث تعلم ، والقوة الانفعالية أيضا التى يجب إذا لاقت الفاعل أن يحدث الانفعال فى هذه الأشياء هى القوة الانفعالية التامة ، فإن القوة الانفعالية قد تكون تامة وقد تكون ناقصة ، لأنها قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة . فإن فى المنى قوة أن يصير رجلا ، وفى الصبى أيضا قوة أن يصير رجلا ، لكن القوة التى فى المنى تحتاج إلى أن تلقاها أيضا قوة محركة قبل المحرك إلى الرجلية ، لأنها تحتاج أن تخرج إلى الفعل شيئا ما غير الرجل ، ثم بعد ذلك يتهيأ أن تخرج إلى الفعل رجلا ، وبالحقيقة فإن القوة الانفعالية الحقيقية هى هذه . وأما المنى فبالحقيقة ليست فيه بعد قوة انفعاليه ، فإنه يستحيل أن يكون المنى وهو منى ينفعل رجلا ، لكنه لما كان فى قوته أن يصير شيئا من قبل غير المنى ثم ينتقل بعد ذلك إلى شىء آخر ، كان هو بالقوة أيضا ذلك الشىء ، بل المادة الأولى هى بالقوة كل شىء . فبعض ما يحصل فيها يعوقها عن بعض ، فيحتاج المعوق عنه إلى زواله ، وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج إلى قرينة أخرى حتى يتم الاستعداد ، وهذه القوة هى قوة بعيدة .

وأما القوة القريبة فهى التى لا تحتاج إلى أن تقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التى تنفعل عنها ، فإن الشجرة ليست بالقوة مفتاحا لأنها تحتاج إلى أن

---

(١) ويكون : يكون ط (١ — ٢) نظيرا الإرادة : نظير الإرادة جـ ، ص ، ط (٢) المنتظرة : المنتظر د || لكن : ولكن ص ، ط (٥) يصير : يكون م (٦) تحتاج : احتاج د ؛ + أيضا ط || إلى : ساقطة من جـ ، د (٧) المحرك : المحركة د (٩) ليست : ليس جـ || انفعاليه : الانفعاليه ط (١٤) ولكنه : ولكن ط || قرينة : مرتبة هامش جـ ، هامش ص || حتى : ثم د || القوة : القوى م (١٦) القوة : ساقطة من ب .

تلقاها أولا قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية للفتاحية وهى القوة القالعـــة والناشرة والناحتة ، ثم بعد ذلك تتهيأ لأن تنفعل من ملاقاة القوه الفاعلية للفتاحية .

والقوى بعضها يحصل بالطباع و بعضها يحصل بالعادة و بعضها يحصل بالصناعة و بعضها يحصل بالاتفاق . والفرق بين الذى يحصل بالصناعة والذى يحصل بالعادة أن الذى يحصل بالصناعة هو الذى يقصد فيه استعمال مواد وآلات وحركات فتكتسب النفس بذلك ملكة كأنها صورة تلك الصناعة ، وأما الذى بالعادة فهو ما يحصل من أفاعيل ليست مقصورة فيها ذلك فقط ، بل إنما تصدر عن شهوة أو غضب أو رأى أو يتوجه فيها القصد إلى غير هذه الغاية . ثم قد تتبعها غاية هى العادة، ولم تقصد ، ولا تكون العادة نفس ثبوت تلك الأفاعيل فى النفس، و ربما لم يكن للعادة آلات ومواد معينة ، فإنه لاسواء أن يعتاد إنسان المشى وأن يعتاد التجارة من الجهة التى قلنا و بينهما تفاوت شديد . ومع ذلك فإنك إذا دققت النظر عاد حصول العادة والصناعة إلى جهة واحدة .

والقُوى التى تكون بالطبع منها ما يكون فى الأجسام الغـير الحيوانية ومنها ما يكون فى الأجسام الحيوانية وقد قال بعض الأوائل ، وغاريقوا منهم : إن القوة تكون مع الفعل ولا تتقدمه ، وقال بهذا أيضا قوم من الواردين بعده

---

(١) قبل : غير ص طا || قبل القوة الفاعلية : ساقطة من د || وهى : وهو ب || القالعة : العالقة د (٢) تتهيأ : تهيأ ط || تنفعل : تفعل ط || للفتاحية : + مفتاحا جـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) هو الذى : + يحصل د || وآلات وحركات : والآلات والحركات د (٦) الذى : التى ب ، د ، ص ، ط ، م || فهو : فهى ب ، جـ ، ص ، ط ، م (٧) فقط : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص ، م (٨) فيها : فيه د || هذه : ساقطة من ط (٩) ولم : + يحصل د (١٠) للعادة : لها جـ || لاسواء : سواء م || إنسان : الإنسان ط ، م ؛ ساقطة من د (١١) فإنك : فأنت طا (١٢) دققت : وقعت د ، ص (١٤) الأوائل : ساقطة من ب || وغاريقوا : وغاريقو جـ ، د ، ط (١٥) بهذا : بها د || أيضا : ساقطة من جـ ، ط .

بحين كثير. فالقائل بهذا القول كأنه يقول : إن القاعد ليس يقوى على القيام أى لايمكن فى جبلته أن يقوم مالم يقم ، فكيف يقوم ؟ وأن الخشب ليس فى جبلته أن ينحت منه باب ، فكيف ينحت ؟ .

وهذا القائل لامحالة غير قوى على أن يرى وعلى أن يبصر فى اليوم الواحد مرارا ، فيكون بالحقيقة أعمى، بل كل ما ليس موجوداً ولا قوة على أن يوجد فإنه مستحيل الوجود . والشيء الذى هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون وإلا كان واجباً أن يكون ، والممكن أن يكون لايخلو إما أن يكون ممكنا أن يكون شيئا آخر، وأن لايكون ، وهذا هو الموضوع للشيء الذى من شأنه أن تحله صورته . وإما أن يكون كذلك باعتبار نفسه، كالبياض إذا كان يمكن أن يكون ويمكن أن لايكون فى نفسه، فهذا لايخلو إما أن يكون شيئا إذا وجد كان قائما بنفسه ، حتى يكون إمكان وجوده هو أنه يمكن أن يكون قائما مجرداً أو يكون إذا كان موجودا وجد فى غيره .

فإن كان الممكن ، بمعنى أنه يمكن أن يكون شيئاً فى غيره، فإن إمكان وجوده أيضا فى ذلك الغير . فيجب أن يكون ذلك الغـــير موجودا مع إمكان وجوده وهو موضوعه . وإن كان إذا كان قائما بنفسه لافى غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه، ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقة مايقوم فيها أو يحتاج فى أمر ما إليها ، فيكون إمكان وجوده سابقاً عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر . إذ ذلك الشيء لاعلاقة له مع شيء ، فيكون إمكان وجوده جوهراً لأنه شيء موجود بذاته . وبالجملة إن لم يكن إمكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود ممتنعا، وإذ هو حاصل موجود قائم بذاته — كما فرض —

---

(٢) فكيف : + أن جـ (٦) والشيء : فالشيء د ، ص ، ط (٩) إذا : وإذا جـ ، ص || يمكن : ممكن م (١٦) أمر ما : أمرها ط (١٧) وجوده : + وكان جـ ؛ + إن كان ط .

فهو موجود جوهراً ، و إذ هو جوهر فله ماهية ليس لها من المضاف إذ كان الجوهر ليس بمضاف الذات ، بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من إمكان وجوده الذى هو به مضاف . وكلامنا فى نفس إمكان وجوده ، وعليه حكمنا أنه ليس فى موضوع ، والآن فقد صار أيضا فى موضوع ، هذا خلف .

فإذن لايجوز أن يكون لما يبقى قائماً بنفسه لافى موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد مالم يكن ، بل يجب أن يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون . وأما إذا كان الشىء الذى يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شىء غيره أو مع وجود شىء غيره، أما الأول فكالجسم من هيولى وصورة، وأما الثانى فكالأنفس الناطقة مع تكون الأبدان ، فإن إمكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشىء لاعلى أن ذلك الشىء بالقوة هو كون الجسم أبيض بالقوة ولا أن فيه قوة أن يوجد هو منطبعا فيه كون إمكان البياض فى الموضوع الذى ينطبع فيه البياض ، بل على أن يوجد معه أو عند حال له .

فالجسم الذى يحدث كنارحادثة إنما إمكان وجوده هو أن يحدث من المادة والصورة ، فيكون لإمكان وجوده محل بوجه ما وهو مادته ، فيكون الشىء الذى يحدث منه أولاً وهو الصورة يحدث فى المادة ويحدث الجسم لاجتماعهما من المادة بوجه ومن الصورة بوجه . وأما النفس فإنها لاتحدث أيضا إلا بوجود موضوع بدنى . وحينئذ يكون إمكان وجوده فى ذلك قائما به لاختصاص تلك المادة به ، فإن النفس إنما يمكن وجودها بعد ما لم تكن،

---

(١) لها : بها م || إذ : إذا د ، طا (٩) هيولى : الهيولى د (١١) متعلقا : معلقا ب ، د ، م (١٢) هو: + فيه د (١٤) يحدث : يحدثه ط (١٥) مادته : المادة ط (١٦) ويحدث : + فى د (١٨) بوجود : لوجود ط .

وهو إمكان حدوثها عند وجود أجسامٍ على نحوٍ من الامتزاج تصلح أن تكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها من الأوائل من لا استحقاقه عنها . فإذا كان فيها إمكان هذا الامتزاج فهو إمكان لوجود النفس .

وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فإنه يفعل بقوة ما فيه ، أما الذى بالإرادة والاختيار فلأن ذلك ظاهر . وأما الذى ليس بالإرادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مباين له جسمانى أو عن شيء مباين له غير جسمانى. فإن صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى فى الجسمية وتخالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فإذن فى ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنه ، وهذا هو الذى يسمى قوة ؛ وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر أو عرض ، وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو إما أن يكون اختصاص هذا الجسم بهذا التوسط عن ذلك المفارق هو بما هو جسم ، أو لقوة فيه ، أو لقوة فى ذلك المفارق . فإن كان بما هو جسم ، فكل جسم يشاركه فيه ، لكن ليس يشاركه فيه . وإن كان لقوة فيه فتلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه ، وأيضا إن كان قد يفيض من المفارق وبمعاونته ، أو لكونه المبدأ الأول فيه .

(٥) فلأن ذلك : فذلك د ، ص ، م ؛ فإن ذلك ط (٦) فلأن : فإن ط ، م (٨) تشارك الأجسام : مشارك للأجسام جـ ، ص ، م (١٠) عن : من ب (١١) من : عن ط (١٢) شيء : + آخر ص || التوسط : + لقبول هذا التأثير ط (١٣) هو بما : وهو بما ط || أو لقوة فيه أو لقوة : أو بقوة فيه أو بقوة ص || لقوة : بقوة ص (١٥) فيه فتلك القوة : ساقطة من د || وأيضا : أيضا جـ ، د ، ط ، م || إن : وإن ط ، م || كان : + أيضا جـ (١٦) وبمعاونته : ومعاونته م .

وأما إن كان لقوة فى ذلك المفـارق فإما أن تكون نفس تلك القوة توجب ذلك، أو اختصاص إرادة. فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو أن يكون إيجـاب ذلك عن هذا الجسم بعينـه لأحد الأمور المذكورة ، ويرجع الكلام من رأس . وإما أن يكون على سبيل الإرادة ، فلا يخلو إما أن تكون تلك الإرادة ميزت هـذا الجسم بخاصية يختص بهـا من سائر الأجسام ، أو جزافا وكيف اتفق . فإن كان جزافا كيف اتفق لم يستمر على هـذا النظام الأبدى والأكثرى ، فإن الأمور الاتفاقيـة هى التى ليست دائمة ولا أكثرية ، لكن الأمور الطبيعية دائمة وأكثرية فليست باتفاقية .

فبقى أن يكون بخاصية يختص بها من سائر الأجسام ، وتكون تلك الخاصية مرادا منها صدور ذلك الفعل ، ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل ، أو تكون منـه فى الأكثر ، أو لا توجب ولا تكون منه فى الأكثر . فإن كان يوجب فهو مبدأ ذلك . وإن كان فى الأكثر ، والذى فى الأكثر — كما علمت فى الطبيعيات — هو بعينه الذى يوجب لكن له عائق لأن اختصاصه بأن يكون الأمر أكثر يكون بميـل من طبيعته إلى جهة ما يكون منـه ، فإن لم يكن فيكون لعائق ، فيكون الأكثرى أيضـا فى نفسه موجباً إن لم يكن عائق ، ويكون الموجب هو الذى يسـلم له الأمر بلا عائق وإن كانت تلك الخاصية لا توجبه ولا تكون منه فى الأكثر ، فكونه عنه وعن غيره واحد ، فاختصاصه به جزاف ، وقيل إنه ليس بجزاف .

(١) لقوة : بقوة جـ (٢) ذلك : + واختصاص م || فلا يخلو : + إما د (٣) عن : من م || ويرجع : فرجع جـ ، ص (٤) رأس : الرأس ص || الارادة : إرادة م (٦) وكيف : كيف جـ ، م (٧) دائمة ولا أكثرية : بدائمة ولا أكثرية م (١١) أو تكون منه : أو تكون عنه د ، ط (١٢) يوجب : + فيها د (١٤) يكون : + هو جـ ، ص
(١٦) ويكون : فيكون جـ ، د ، ص ، ط ، م || يسلم : مسلم ط || بلا : ساقطة من د ؛ فلا م
(١٨) إنه : ساقطة من ب ، جـ ، ص ، م .

وكذلك إن قيل: إن كونه صاحب تلك الخاصية أولى، فمعناه أن صدوره عنها أوفق . فهو إذن موجب له أو ميسّر لوجوبه ، والميسّر إما علة بالذات وإما بالعرض ، فإذا لم تكن علة أخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض ، لأن الذى بالعرض هو على أحد النحوين المذكورين، فبقى أن تلك الخاصية بنفسها موجبة. فالخاصية الموجبة تسمى قوة ، وهذه القوة عنها تصدر الأفاعيل الجسمانية وإن كان بمعونة من مبدأ أبعد .

ولنؤكد بيان أن لكل حادث مبدأ مادياً ، فنقول بالجملة : إن كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة ، لأن كل كائن يحتاج إلى أن يكون — قبل كونه — ممكن الوجود فى نفسه ، فإنه إن كان ممتنع الوجود فى نفسه لم يكن ألبتة . وليس إمكان وجوده هو أن الفاعل قادر عليه ، بل الفاعل لا يقدر عليه إذا لم يكن هو فى نفسه ممكنا . ألا ترى أنا نقول: إن المحال لا قدرة عليه، ولكن القدرة هى على ما يمكن أن يكون فلو كان إمكان كون الشىء هو نفس القدرة عليه، كان هذا القول كأنا نقول: إن القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة ، وكأنا نقول : إن المحال ليس عليه قدرة لأنه ليس عليه قدرة ، وما كنا نعرف أن هذا الشىء مقدور عليه أو غير مقدور عليه بنظرنا فى نفس الشىء ، بل بنظرنا فى حال قدرة القادر هل عليه قدرة أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور

---

(١) وكذلك : ولذلك م || كونه : كونها ط ؛ + من ب ، جـ ، د ، ط || الخاصية : + منه ب ، جـ ، ص ، ط ، م || صدوره : صدورها جـ ، د ، ص || عنها : منه جـ ؛ منها ب ، ص ، م (٢) موجب : يوجب جـ || له : ساقطة من ب || ميسر : تيسر جـ || إما علة : علة إما ص ، ط ، م (٣) فإذا : وإذا ب ؛ فإن إذا د ؛ وإن م || الذى : + هو جـ ، د ، ص ، ط ، م (٤) فبقى : فيبقى ط (٥) فالخاصية : والخاصية د ، ط || عنها : عنه د ؛ ساقطة من ط (٦) كان : كانت ص (٧) ولنؤكد : ولنذكر د ؛ ونؤكد ط || فنقول : ونقول ص ، م (٨) يحتاج : فيحتاج ب ، ص ، م (٩) فإنه إن : فإنه من ط (١٣) كأنا نقول : ساقطة من د || إنما : فإنما ط || ما عليه : ما هى عليه د ، م (١٦) هل : بل جـ || غير : غيره ص ، ط .

عليه لم يمكننا أن نعرف ذلك ألبتة ، لأنا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكن وكان معنى المحال هو أنه غير مقدور عليه ومعنى الممكن أنه مقدور عليه ، كنا عرفنا المجهول بالمجهول . فبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً فى نفسه هو غير معنى كونه مقدوراً عليه وإن كانا بالموضوع واحدا ، وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا فى نفسه ، وكونه ممكنا فى نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدورا عليه هو باعتبار إضافته إلى موجده .

وإذ قد تقرر هذا ، فإنا نقول : إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن يكون فى نفسه ممكناً أن يوجد أو محالا أن يوجد . والمحال أن يوجد لا يوجد . والممكن أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده، وأنه ممكن الوجود، فلا يخلو إمكان وجوده من أن يكون معنى معدوماً أو معنى موجوداً ، ومحال أن يكون معنى معدوما وإلا فلم يسبقه إمكان وجوده، فهو إذن معنى موجود. وكل معنى موجود فإما قائم فى موضوع أو قائم لا فى موضوع ، وكل ما هو قائم لا فى موضوع فله وجود خاص لا يجب أن يكون به مضافا . وإمكان الوجود إنما هو بالإضافة إلى ما هو إمكان وجود له ، فليس إمكان الوجود جوهرا لا فى موضوع ، فهو إذن معنى فى موضوع وعارض لموضوع .

ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود ، ونسمى حامل قوة الوجود الذى فيه قوة وجود الشيء موضوعاً وهيولى ومادةً وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة، فإذن كل حادث فقد تقدمته المادة . فنقول : إن هذه الفصول التى أوردناها

---

(٥) لازم لكونه : لأنه كونه ط || هو : ساقطة من ط (٦) هو : ساقطة من د (٧) وإذ : فإذا جـ ، د ، ص ، ط ، م || قد : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م (٨) فى نفسه : ساقطة من م || أو محالا : أولا ط || والمحال : ساقطة من د || أن يوجد ولا يوجد : وأن لا يوجد د ؛ أن لا يوجد ط (٩) وأنه : أو أنه م (١٢) فله : فإنه ط (١٥) فى : ساقطة من ط .

توهم أن القوة —على الإطلاق— قبل الفعل ومتقدمة عليه لا فى الزمان وحده ، وهذا شيء قد مال إليه عامة من القدماء ، فبعضهم جعل للهيولى وجودا قبل الصورة ، وأن الفاعل ألبسها الصورة بعد ذلك إما ابتداءً من نفسه وإما لداعٍ دعاه إليه ، كما ظنه بعض الشارعين فيما لا يعنيه ولا له درجة الخوض فى مثله .

فقال : إن شيئاً كالنفس وقع له فلتةً أن اشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم يحسن التدبير ولا كمل لحسن التصوير، فتداركها البارى تعالى وأحسن تقويمها. ومنهم من قال : إن هذه الأشياء كانت فى الأزل تتحرك بطباعها حركات غير منتظمة ، فأعان البارى تعالى طبيعتها ونظمها . ومنهم من قال : إن القديم هو الظلمة أو الهاوية أو شيء لا يتناهى لم يزل ساكنا ، ثم حرك ، أو الخليط الذى يقول به أنكساغورس . وذلك لأنهم قالوا : إن القوة تكون قبل الفعل، كما فى البذور والمنى وفى جميع مايصنع ، فبالحرى أن نتأمل هذا ونتكلم فيه .

فنقول : أما الأمر فى الأشياء الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ماقالوا ، فإن القوة فيها قبل الفعل قبليةً فى الزمان ؛ وأما الأمور الكلية أو المؤبدة التى لا تفسد وإن كانت جزئية فإنها لا تتقدمها التى بالقوة ألبتة . ثم القوة متأخرة بعد هذه الشرائط من كل وجه ، وذلك لأن القوة إذ ليست تقوم بذاتها فلابد لها من أن تقوم بجوهر يحتاج أن يكون بالفعل، فإنه إن لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعداً لقبول شيء، فإن ماهو ليس مطلقا فليس ممكنا أن يقبل شيئا.

---

(٢) للهيولى : الهيولى ط (٥) فلتة : فلبته ص ؛ قلبه م (٦) كمل : لحمل جـ ، كل ط || لحسن : بحسن جـ ، ص ، م ؛ يحسن ط (٧) الأشياء : + كالنفس جـ || بطباعها : لطباعها ط (٨) تعالى : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م || القديم : القدر ط (١١) نتأمل : + فى جـ (١٢) فنقول : ونقول د || أما : إن جـ ، د ، ط || الأشياء : أشياء ط (١٣) أو المؤبدة : والمؤبدة د (١٤) التى : إلى ط (١٦) صار : حيا ط (١٧) شيء : الشيء د ، ط .

ثم قد يكون الشىء بالفعل ولا يحتاج إلى أن يكون بالقوة شيئاً كالأبديات فإنها دائما بالفعل . فمن هذه الجهة حقيقة ما بالفعل قبل حقيقة القوة بالذات ، ومن وجه آخر أيضا فإن القوة تحتاج أن تخرج إلى الفعل بشىء موجود بالفعل وقت كون الشىء بالقوة ، ليس إنما يحدث ذلك الشىء حدوثا مع الفعل فإن ذلك أيضا يحتاج إلى مخرج آخر وينتهى إلى شىء موجود بالفعـــل لم يحدث . وفى أكثر الأمر فإنما يخرج القوة إلى الفعل شىء مجانس لذلك الفعل موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد . وأيضاً فكثيرا ما يوجد ما هو بالقوة من حيث هو حامل القوة عن الشىء الذى هو بالفعل، حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة لامع القوة ، فإن المنى كان عن الإنسان والبذر عن الشجرة حتى كان عن ذلك إنسان وعن هذا شجرة . فليس أن يفرض الفعل فى هــذه الأشياء قبل القوة أولى من أن تفرض القوة قبل الفعل .

وأيضا فإن الفعل فى التصور والتحديد قبل القوة، لأنك لايمكنك أن تحد القوة إلا أنها للفعل وأما الفعل فإنك لاتحتاج فى تحديده وتصويره أنه للقوة . فإنك تحد المربع وتعقله من غير أن يخطر ببالك قوة قبوله ، ولا يمكنك أن تحد القوة على التربيع إلا أن تذكر المربع لفظا أو عقلا وتجعله جزء حده .

وأيضا فإن الفعل قبل القوة بالكمال والغاية، فإن القوة نقصان والفعل كمال ، والخير فى كل شىء إنما هو مع الكون بالفعل ؛ وحيث الشر فهنـاك ما بالقوة

(١) ولا يحتاج : فلا يحتاج ط (٣) فإن : إن جـ ، د ، ص ، ط ، م || بشىء : شىء د ؛ + يكون جـ ، د ، ص ، ط ، م || موجود : وجودا جـ ، د ، ص ، ط ، م || بالفعل : الفعل ط (٤) الشىء : ساقطة من د (٧) كالحار : كالنار ص || والبارد : وكالبارد د || ما : ساقطة من د || يوجد : يحدث هامش جـ || ما هو : + يكون د ، ص ، ط ، م (١٠) عن : من ط || إنسان : الانسان ص ، ط || هذا شجرة : هذه الشجرة ط || فليس : وليس ط || الفعل : الفصل ط (١٢) لأنك : بل د ، ط || لا يمكنك : لأنك د (١٤) قوة : ساقطة من م (١٥) وتجعله : وتجعل ط .

بوجه ما ، فإن الشيء إذا كان شراً فإما أن يكون لذاته شراً ومن كل وجه ، وهذا محال. فإنه إن كان موجوداً فن حيث هو موجود ليس بشر، و إنما يكون شرا من حيث هو فيه عدم كمال مثل الجهل للجاهل ، أو لأنه يوجب فى غيره ذلك مثل الظلم للظالم . فالظلم إنما هو شر لأنه ينقص من الذى فيه الظلم طبيعة الخير، ومن الذى عليه الظلم السلامة أو الغنى ، أو غير ذلك . فيكون من حيث هو شر مشو با بعدم و بشيء بالقوة ، ولو أنه لم يكن معه ولا منـــه ما بالقوة لكانت الكمالات التى تجب للأشياء حاضرة فما كان شرا بوجه من الوجوه .

فبيّن أن الذى بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك ، والذى بالقوة هو الشر أو منه الشر . واعلم أن القوة على الشر خير من الفعـــل ، والكون بالفعل خيراً خير من القوة على الخير ، ولا يكون الشرير شريرا بقوة الشر ، بل بملكة الشر.

ونرجع إلى ما كنا فيه ، فنقول : قد علمت حال تقدم القوة مطلقا ، وأما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذى هو قوة عليه ، وقد يتقدمها فعل مثــل فعلها حتى تكون القوة منه ، وقد لا يجب لكن يكون معها شيء آخر به تخرج القوة إلى الفعل و إلا لم يكن فعل ألبتة بموجود. إذ القوة وحدها لا تكفى فى أن تكون فعل ، بل تحتاج إلى مخرج للقوة إلى الفعل .

فقد علمت أن الفعل بالحقيقة أقدم من القوة ، وأنه هـــو المتقدم بالشرف والتمام .

---

(٢) فن : فهو من ط (٣) حيث هو : حيث ب ، ص ، ط ، م || للجاهل : ساقطة من ب
(٤) ذلك : وذلك جـ ، ص || للظالم : ساقطة من ب ، د || فالظلم : والظلم جـ ؛ فإن الظلم ص
(٧) التى : ساقطة من د (١٠) خير : ساقطة من د (١١) إلى : إليه د (١٢) فيتقدم : فيقدم جـ ، د ، ص ، ط م || هو : هى جـ ، ص ، ط || وقد يتقدمها : و بتقدمها ص || يتقدمها : تقدمها جـ ، ط ، م (١٤) بموجود : بوجوده د ؛ وجود ط (١٥) للقوة : القوة ب ، جـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى التام ، والناقص ، وما فوق التمام ، وفى الكل ، وفى الجميع .

التام أول ماعرف عرف فى الأشياء ذوات العدد ، إذا كان جميع ما ينبغى أن يكون حاصلا للشىء قد حصل بالعدد ، فلم يبق شىء من ذلك غير موجود . ثم نقل ذلك إلى الأشياء ذوات الكم المتصل ، فقيل : تام فى القامة إذا كانت تلك أيضا عند الجمهور معدودة لأنها إنما تعرف عند الجمهور من حيث تقدر ، وإذا قدرت لم يكن بد من أن تعدّ . ثم نقلوا ذلك إلى الكيفيات والقوى ، فقالوا : كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير ، كأن جميع ما يجب أن يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شىء من خارج . ثم إذا كان من جنس الشىء شىء ، وكان لايحتاج إليه فى ضرورة أو منفعة أو نحو ذلك ، رأوه زائدا ورأوا الشىء تاما دونه ، ثم إن كان ذلك الذى يحتاج إليه الشىء فى نفسه قد حصل وحصل معه شىء آخر من جنسه ليس يحتاج إليه فى أصل ذات الشىء إلا أنه وإن كان ليس يحتاج إليه فى ذلك الشىء فهو نافع فى بابه ، قيل بجملة ذلك : إنه فوق التمام ووراء الغاية . فهو هوالتام والتمام. فكأنه اسم للنهاية ، وهو أولا للعدد ، ثم لغيره على الترتيب .

---

(٥) للشىء قد : لشىء وقد د (٦) تام : تمام د (٧) وإذا : وإنما م
(٨) الكيفيات والقوى : القوة والكيفيات د ؛ القوى والكيفيات م (١١) فى : من جـ || منفعة : + أو حقيقة د || زائدا : زيدا د (١٢) الذى : + قد وجد ما جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٤) بجملة : بجملة م (١٥) التام : التمام م .

وكان الجمهور لا يقولون لذى العدد إنه تام أيضا إذا كان أقل من ثلاثة ، وكذلك كأنهم لا يقولون له كل وجميع . وكأن الثلاثة إنما صارت تامة لأن لها مبدأ وواسطة ونهاية ، وإنما كان كون الشىء له مبدأ وواسطة ونهاية تجعله تاما لأن أصل التمام كان فى العدد .

ثم لم يكن هذا فى طبيعة عدد من الأعداد من حيث هو عدد أن يكون تاما على الإطلاق ، فإن كل عدد فمن جنس وحدانياته ما ليس موجودا فيه ، بل إنما يكون تاما فى العشرية والتسعية ، وأما من حيث هو عدد فليس يجوز أن يكون تاماً من حيث هو عدد، وأما من حيث له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام، لأنه من حيث يكون له مبدأ ومنتهى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شىء من شأنه أن يكون بينهما وهو الواسطة . وقس عليه سائر الأقسام أى أن يكون واسطة وليس منتهى ، أو واسطة ومنتهى وقد فقد ما يجب أن يكون مبدأ . ثم من المحال أن يكون مبدآن فى الأعداد ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددين ولا منتهيان ليس أحدهما واسطة بوجه إلا لعددين .

وأما الوسائط فقد يجوز أن تكثر إلا أنها تكون جملتها فى أنها واسطة كشىء واحد ؛ ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه . فإذن حصول المبدئية والنهاية

---

(٢) وكذلك : : فكذلك د ، ط ، م || لأن : لأنها ط (٣) تجعله : يجعله د ، ط (٤) التمام : التام جـ (٦) فمن : من د || وحدانياته : واحدانياته د ، م || موجودا : موجود د || فيه : + نعم د (٧) إنما : إنما أن جـ ؛ أن ط ؛ إما أن م || وأما : أو أما م (٨) يكون : ساقطة من ط ، م (٧—٨) من حيث ... وأما : ساقطة من م (٩) لأنه : ساقطة من م || فيما : فى ط || شىء : شأن ط (١٠) يكون : + فيما جـ || أى أن يكون : + له جـ (١١) مبدأ : مبتدئ م (١٢) الأعداد : العدد جـ || العددين للعددين د ؛ بعددين ط (١٣) ولا منتهيان ... لعددين : ساقطة من د || واسطة : بواسطة جـ ، د ، ص ، ط ، م || لعددين : بعددين ط (١٤) تكون : ساقطة من ص || أنها : + تكون جـ ، ط (١٥) للتكثر : { للتكثر / الكثرة } جـ ؛ للتكثير ص || فإذن : فإن د .

والتوسط هو أتم ما يمكن أن يقع فى ترتيب مثله ، ولا يكون ذلك إلا للعدد ولا يكون منحصراً إلا فى الثلاثية .

وإذا أشرنا إلى هذا المبلغ فلنعرض عنه ، فليس من عادتنا أن نتكلم فى مثل هذه الأشياء التى تبنى على تخمينات إقناعية وليست من طرق القياسات العلمية . بل نقول : إن الحكماء أيضا قد نقلوا التام إلى حقيقة الوجود ، فقالوا من وجه : إن التام هو الذى ليس شىء من شأنه أن يكمل به وجوده بما ليس له بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا من وجه آخر : إن التام هو الذى بهذه الصفة مع شرط أن وجوده بنفسه على أكمل مايكون له هو وحده حاصل له وليس منه إلا ماله ، وليس ينسب إليه من جنس الوجود شىء فضل على ذلك الشىء نسبة أولية لا بسبب غيره .

وفوق التمام ما له الوجود الذى ينبغى له ، ويفضل عنه الوجود لسائر الأشياء كأن له وجوده الذى ينبغى له ، وله الوجود الزائد الذى ليس ينبغى له ، ولكن يفضل عنه للأشياء وذلك من ذاته .

ثم جعلوا هذا مرتبة المبدأ الأول الذى هو فوق التمام ، ومن وجوده فى ذاته لا بسبب غيره يفيض الوجود فاضلا عن وجوده على الأشياء كلها .

---

(٢) الثلاثية : الثلاثة ط (٣) من : فى ب || نتكلم : نتطرد ، م (٤) تبنى : فتبنى د ، ص ، ط || تخمينات : تحسينات ب ، هامش ص || طرق : طريق ب (٥) قد : فقد د || التام : التمام ط (٦) شىء : ساقطة من م || وجوده : وجود م || بما : ما جـ ؛ ساقطة من ب ، ص ، م (٧) التام : التمام د (٨) هو وحده : هو ب ، م ؛ وحده هو د (١٠) الشىء : ساقطة من ب ؛ شىء جـ ، د || نسبة : نسبته ب ، د ، ط ؛ بسببه م || أولية : أوله ب ، د ، م (١١) التمام : التام جـ (١١ — ١٢) له ويفضل ... ينبغى : ساقطة من م (١٤) هذا : هذه جـ ، ط (١٥) الوجود : الموجود د || على : من ط .

وجعلوا مرتبة التمام لعقل من العقول المفارقة الذى هو فى أول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ، ولا ينتظر وجودا آخر يوجد عنه ، فإن كل شىء آخر ، فذلك أيضا من الوجود الفائض من الأول .

وجعلوا دون التمام شيئين : المكتفى والناقص . والمكتفى هو الذى أعطى مابه يحصل كمال نفسه فى ذاته ، والناقص المطلق هو الذى يحتاج إلى آخر يمده الكمال بعد الكمال. مثال المكتفى: النفس النطقية التى للكل ، أعنى السموات ، فإنها بذاتها تفعل الأفعال التى لها وتوجد الكمالات التى يجب أن يكون لها شىء بعد شىء لاتجتمع كلها دفعة واحدة ، ولا تبقى أيضا دائما إلا ما كان من كمالاتها التى فى جوهرها وصورتها ، فهو لايفارق ما بالقوة وإن كان فى مبدأ يخرج قوته إلى الفعل ، كما تعلم هذا بعد . وأما الناقص فهو مثل هذه الأشياء التى فى الكون والفساد .

ولفظ التمام ولفظ الكل ولفظ الجميع تكاد أن تكون متقاربة الدلالة . لكن التمام ليس من شرطه أن يحيط بكثرة بالقوة أو بالفعل . وأما الكل فيجب أن يكون لكثرة بالقوة أو بالفعل ، بل الوحدة فى كثير من الأشياء هو الوجود الذى ينبغى له. وأما التمام فى الأشياء ذوات المقادير والأعداد فيشبه أن يكون هو بعينه الكل فى الموضوع . فالشىء "تام" من حيث إنه لم يبق شىء خارجاً عنه وهو "كل" لأن ما يحتاج إليه حاصل فيه فهو بالقياس إلى الكثرة الموجودة المحصورة فيه "كل" وبالقياس إلى مالم يبق خارجا عنه "تام" .

---

(١) التمام : التام م || لعقل : للعقل ب ، حـ ، ص ، ط ، م || الذى : التى ص ، ط
(٢) لا يخالطه : لا مخالطة م || ولا ينتظر : ولا ينتظرد || كل : كان ب ، جـ ، د ، م
(٧) لها : بها جـ (٨) واحدة : واحدا ط (٩) فهو لا : فلا ط || يخرج : لخرج د
(١٢) ولفظ : فلفظ د (١٢ — ١٣) ولفظ الكل ... التمام : ساقطة من م (١٤) لكثرة : الكثرة د ؛ للكثرة ص (١٥) له : ساقطة من ط (١٨) يبق : + شىء د ، م .

ثم قد اختلف فى لفظى الكل والجميع على اعتباريهما ، فتارةً يقولون : إن الكل يقال للمتصل والمنفصل ، والجميع لا يقال إلا للمنفصل ، وتارةً يقولون : إن الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف ، و يقال : "كل" "وجميع" معاً لما يكون له الحالان جميعا .

وأنت تعلم أن هذه الألفاظ يجب أن تستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والأحرى من وجه أن يقال : "كل" لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فإن الكل يقال بالقياس إلى الجزء ، والجميع أيضا يجب أن يكون كذلك . فإن الجميع من الجمع ، والجمع إنما يكون لآحاد بالفعل أو وحدات بالفعل ، لكن الاستعمال قد أطلقه على ما كان أيضا جزؤه وواحده بالقوة . فكأن الكل يعتبر فيه أن يكون فى الأصل بإزاء الجزء ، والجميع بإزاء الواحد ، كأن الكل يعتبر فيه أن يكون له ما بعده ، و إن لم يلتفت إلى وحدته ، وكأن الجميع يعتبر فيه أن يكون فيه آحاد و إن لم يلتفت إلى عده .

وكأن هذا القول كله من الفضل ، فإن الاصطلاح أجراهما بعد ذلك مجرى واحداً حتى صار أيضا يقال الكل والجميع فى غير ذوات الكمية ، إذ كان لها أن تتكم بالعرض كالبياض كله والسواد كله ، أو كان لها أن تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها . و يقال للمركب من أشياء تختلف كالحيوان "كل" إذ هو من نفس وبدن .

(١) والجميع : والجمع د (١ — ٢) أن ... يقولون : ساقطة من م (٣) لوضعه : لموضعه د || اختلاف : ساقطة من ص ، ط ، م || والكل لما : والكل ما د (٧) كذلك : كل ط (٨) الجمع والجمع : الجميع والجميع د || لآحاد : من آحاد د (٩) جزؤه : جزء ط || وواحده : واحده د ؛ ووحداته هامش ص || فكأن : وكأن د (٩ — ١٠) يعتبر فيه أن يكون : ساقطة من جـ ، ط ، ص ، م (١١) كأن : فكأن من جـ (١٢) لم : ساقطة من د (١٣) وكأن : ساقطة من جـ || كله : كل د || أجراهما : أجراها د (١٤) حتى : وحتى ب ، ص ، ط || غير : غيره د || إذ : إذا د || لها : لها ص ، ط (١٥) كله والسواد كله : كلية والسواد كلية د || لها : لها ط ، م (١٧) من : ساقطة من جـ ، م .

وأما الجزء فإنه تارة يقال لما يُعَدّ وتارة لما يكون شيئا من الشيء وله غيره معه وإن كان لا يَعُدّه ، وربما خُصّ هذا باسم البعض .

ومن الجزء ما ينقسم إليه الشيء لا فى الكم ، بل فى الوجود ، مثل النفس والبدن للحيوان ، والهيولى والصورة للمركب ؛ وبالجملة ما يتركب منه المركب لمختلف المبادئ .

(١) يقال : ساقطة من ب (٢) لا يعده : لا يعدد || خص : خصص ط (٣) ما : وما د
(٥) المبادئ : البادي د ؛ + لا فى الكم ص ، ط .

المقالة الخامسة

وفيها تسعة فصول

---

(١) الخامسة : + من جملة الرابعة من الكتاب م ص ؛ ساقطة من ـ ، د ، ص ، ط . (٢) تسعة فصول : وفيها ثمانية فصول

[الفصل الأول]

(١) فصل

فى الأمور العامة وكيفية وجودها

وبالحرى أن نتكلم الآن فى الكلى والجزئى، فإنه مناسب أيضا لما فرغنا منه، وهو من الأعراض الخاصة بالوجود، فنقول : إن الكلى قد يقال على وجوه ثلاثة :

فيقال كلى للمعنى من جهة أنه مقول بالفعل على كثيرين ، مثل الإنسان . ويقال كلى للمعنى إذا كان جائزا أن يحمل على كثيرين وإن لم يشترط أنهم موجودون بالفعل ، مثل معنى البيت المسبع ، فإنه كلى من حيث أن من طبيعته أن يقال على كثيرين، ولكن ليس يجب أن يكون أولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم .

ويقال كلى للمعنى الذى لا مانع من تصوره أن يقال على كثيرين؛ إنما يمنع منه إن منع سبب ويدل عليه دليل ، مثل الشمس والأرض ، فإنها من حيث تعقل شمسا وأرضا لا يمنع الذهن عن أن يجوز أن معناه يوجد فى كثير ، إلا أن يأتيه دليل أو حجة يعرف به أن هـذا ممتنع . ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره .

---

(٣) وكيفية : وكيف ب، د، م (٦) كثيرين كثيرب، جـ،د، ط،م (٧) كثيرين : كثيرب، د (٨) المسبع : المبسع جـ || فإنه : + كان جـ || أن (الأولى) : ساقطة من ب، جـ، د، ص، م || من : هى د؛ ساقطة من ص || طبيعته : طبيعة د (٩) كثيرين : كثيرب، جـ، ط، م (١١) كثيرين : الكثيرين ط (١٢) فإنها : فإنهما جـ، د، ص، ط (١٣) يجوز أن : يجوز د || يأتيه : يأتيك ط (١٤) به : ساقطة من ط || ممتنع : الممتنع د .

وقد يمكن أن يجمع هـذا كله فى أن هـذا الكلى هو الذى لا يمنع نفس تصوره عن أن يقال على كثيرين . ويجب أن يكون الكلى المستعمل فى المنطق وما أشبهه هو هذا .

وأما الجزئى المفرد فهو الذى نفس تصوره يمنع أن يقال معناه على كثيرين كذات زيد هذا المشار إليه ، فإنه مستحيل أن تتوهم إلا له وحده .

فالكلى من حيث هو كلى شئ ، ومن حيث هو شئ تلحقه الكلية شئ . فالكلى من حيث هو كلى هو ما يدل عليه أحد هذه الحدود، فإذا كان ذلك إنسانا أو فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية . فإن حد الفرسية ليس حد الكلية، ولا الكلية داخلة فى حد الفرسية، فإن الفرسية لها حد لا يفتقر إلى حد الكلية لكن تعرض له الكلية . فإنه فى نفسه ليس شئ من الأشياء ألبتة إلا الفرسية، فإنه فى نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود فى الأعيان ولا فى النفس ولا فى شىء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على أن يكون داخلا فى الفرسية، بل من حيث هو فرسية فقط . بل الواحدية صفة تقترن إلى الفرسية، فتكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة .

كذلك للفرسية مع تلك الصفة صفات أخرى كثيرة داخلة عليها ، فالفرسية — بشرط أنها تطابق بحدها أشياء كثيرة — تكون عامة ، ولأنها مأخوذة بخواص وأعراض مشار إليها تكون خاصة . فالفرسية فى نفسها فرسية فقط .

---

(١) يجمع : يجعل د (٣) وما أشبهه : وما أشبه جـ ، د ، ط (٤) كثيرين : كثير ب جـ ، د ، م (٥) زيد : + هو د || مستحيل : يستحيل ط (٦) كلى : كل ط ، م (٨) آخر : ساقطة من ط (٩) لا يفتقر : لا يقتصر ط (٩) حد (الثالثة) : ساقطة من ب، جـ ، ص ، ط ، م (١٠) له : لها د (١١) موجود : + لا د || ولا فى شىء : ولا شىء ب ، جـ ، د ، ص || من : فى د (١٢) بالقوة : القوة ط || يكون : + ذلك د ، ص ، م || من حيث هو فرسية : هى من حيث هى فرسية جـ ، د ؛ هى من حيث فرسية ص ، ط ، م (١٣) تقترن : تقترب ط || فتكون الفرسية مع : فتكون مع ط (١٤) كذلك للفرسية : ولذلك الفرسية د (١٥) بحدها : حدها جـ ، ص ، م .

فإن سئلنا عن الفرسية لطرفى النقيض ، مثلا : هل الفرسيـــية ألف أم ليس بألف ؟ لم يكن الجواب إلا السلب لأى شىء كان . ليس على أن السلب بعـد "من حيث" ، بل على أنه قبل "من حيث" . أى ليس يجب أن يقال : إن الفرسية من حيث هى فرسية ليست بألف ، بل ليست من حيث هى فرسية بألف ولا شئ من الأشياء .

فإن كان طرفا المسألة عن موجبتين لا يخـلو منهما شئ ، لم يلزم أن نجيب عنهما ألبتة . و بهذا يفترق حكم الموجبة والسالبة والموجبتين اللتين فى قوة النقيضين . وذلك لأن الموجب منهما الذى هو لازم للسالب معناه أنه إذا لم يكن الشئ موصوفاً بذلك الموجب الآخر كان موصوفاً بهذا الموجب ، وليس إذا كان موصوفاً به كان ماهيته هو ، فإنه ليس إذا كان الإنسان واحدا أو أبيض كانت هوية الإنسانية هى هوية الوحدة أو البياض ، أو كانت هوية الإنسانية هى هوية الواحد أو الأبيض .

فإذا جعلنا الموضوع فى المسألة هوية الإنسانية من حيث هى إنسانية كشئ واحد ، وسئل عن طرفى النقيض ، فقيل : أواحد هو أم أكثير ؟ لم يلزم أن يجاب

---

(١) سئلنا : سألنا د || بطرفى : لطرفى ط || مثلا : ساقطة من د ، م || ألف : ألفا ط || أم : أو ب ، جـ ، ط (٢) بألف : ألفا ط ؛ ساقطة من ب ، د || يكن : ساقطة من د || لأى : أى ب ، د ، م (٣) من حيث بل : ساقطة من ط (٤) فرسية (الأولى) : + هى م (٦) موجبتين : موجبين ط (٧) و بهذا . . . . النقيضين : ساقطة من م || يفترق : يفرق د ، ص ، ط || الموجبة والسالبة : الموجب والسالب ب ، جـ ، د ، ص (٨) لأن : أن ب ، د ، م || أنه ساقطة من ط (٩) الآخر : ساقطة من ط || بهذا الموجب : + الآخر ط (١٠) كان كان : كان ص ، ط || ماهيته : ماهية جـ ، ط || كانت : كان ب ، جـ ، ط (١١) الإنسانية (الأولى) : الانسان ص ، ط ، م || هى : ساقطة من ط || "الوحدة . . . . هوية" : ساقطة من ط || كانت : كان ب ، جـ ، م || هوية الإنسانية : هوية الإنسان جـ ، م (١١ — ١٢) هى هوية الواحد : هو هوية الواحد ب ، جـ ، م (١٣) الإنسانية : الإنسان ط .

لأنها من حيث هى هوية الإنسانية شىء غير كل واحد منهما، ولا يوجد فى حد ذلك الشئ إلا الإنسانية فقط .

وأما أنه هل يوصف بأنه واحد أو كثير على أنه وصف يلحقه من خارج ، فلا محالة أنه يوصف بذلك ، ولكن لايكون هو ذلك الموصوف من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يكون من حيث هو إنسانية هو كثيرا بل إنما يكون كأن ذلك شئ يلحقه من خارج .

فإذا كان نظرنا إليه من حيث هو إنسانية فقط ، فلا يجب أن نشوبه بنظر إلى شئ من خارج يجعل النظر نظرين : نظر إليه بما هو هو، ونظر إلى لواحقه. ومن حيث النظر الواحد الأول لايكون إلا الإنسانية فقط، فلهذا إن قال قائل: إن الانسانية التى فى زيد من حيث هى إنسانية هل هى غير التى فى عمرو؟ فيلزم أن يقول : لا . وليس يلزم من تسليمه هذا أن يقول : فإذن تلك وهى واحدة بالعدد،لأن هذا كان سلباً مطلقاً،وعنينا بهذا السلب أن تلك الإنسانية من حيث هى إنسانية هى إنسانيةفقط ، وكونها غير التى فى عمرو شئ من خارج. فإنه إن لم يكن ذلك خارجا عن الإنسانية لزم أن تكون الإنسانية من حيث هى إنسانيـة ألفا مثلا أو ليست بألف ، وقد أبطلنا ذلك ، و إنما أخذنا الإنسانية من حيث هى إنسانية فقط .

---

(١) هى : ساقطة من ب ، جـ ، د ، ص || الإنسانية : الإنسان ص ، ط || شىء : + هى د || حد : ساقطة من د (٣) من خارج : ساقطة من م (٤) من حيث هو : من حيث هى م (٥) فقط : ساقطة من ب ، جـ ، م || فقط . . . . إنسانية : ساقطة من د (٦) شىء : الشىء م (٧) كان : ساقطة من ط (٨) هو هو : هو ص ، م || ونظر : ونظرا ص ، م (٩) إلا الإنسانية : إلا إنسانية ط ؛ الإنسانية م (١١) من : ساقطة من م || تلك وهى : ساقطة من م || وهى : وهذه ص (١٣) هى : ساقطة من جـ || إن : وإن جـ (١٤) لزم أن تكون الإنسانية : ساقطة من د || إنسانية : + كان د (١٥) أو ليست : أو ليس ب ، جـ ، د ، ط || أخذنا : أخذت ب || الإنسانية : إنسانية ب ، د ، ط ، م (١٣ — ١٥) فإنه إن . . . ذلك ساقطة من م (١٦) فقط : ساقطة من د ، م .

على أنه إذا قيل : الإنسانية التى فى زيد من حيث هى إنسانيـة يكون قد جعلها اعتبارا من حيث هى إنسانية، ساقطاً عنها أنها فى زيد وأنها التى فى زيد ، وإلا فتكون قد أخذنا الإنسانية على أنها فى زيد ، فإنا قد جردناها وتكلمنا على أنا نلتفت إليها وهى إنسانية . ثم لا يخـلو إما أن نرجع الكناية التى فى أنها إلى الإنسانية التى فى زيد ، فيكون هذا محالا من القول، فإنه لاتجتمع أن تكون إنسانية فى زيد وهى باعتبار أنها إنسانية فقط . وإن رجعت إلى الإنسانية فقط فذِكْرُ زيدٍ لغوا إلا أن تعنى أن الإنسانية التى عرض لها من خارج أن كانت فى زيد وقد أسقطنا عنها أنها فى زيد، فهل هى هكذا ؟ وهذا أيضا فيـه اعتبار غير الإنسانية .

فإن سألنا سائل وقال : ألستم تجيبون وتقولون : إنها ليســت كذا وكذا ، وكونها ليست كذا وكذا غير كونها إنسانية بما هى إنسانية . فنقول : إنا لانجيب بأنها من ، حيث هى إنسانية ، ليست كذا ، بل نجيب أنها ليست من حيث إنسانية كذا ، وقد علم الفرق بينهما فى المنطق .

وههنا شىء آخر وهو أن الموضوع فى مثل هـذه المسائل يكاد يرجع إلى الإهمال إذا لم تَعلَق بحصر ولا يكون عنها جواب ، اللهم إلا أن تجعـل تلك

(١) على . . . إنسانية : ساقطة من م (٢) جعلها : جعلنا طا ؛ + لها غ || اعتبارا : اعتبار جـ ، ص || زيد : عمرو طا (٣) فتكون : نكون م || أخذنا : أخذ م || فإنا قد : فإذا جـ ، د ، ص ، ط ؛ ساقطة من م || جردناها : جردنا ص ، ط (٤) أنا : أنها د ، م || نلتفت : لا نلتفت د ، ط || إنسانية : + فقط فلا يخلو ما جردنا جردنا وقد تكلمنا على أن لانلتفت إليها وهى إنسانية جـ ؛ + فقط ص (٥) لاتجتمع : لايجمع م || لاتجتمع أن تكون : لايكون أن تجتمع د (٦) وهى : فهى م || فقط : وإلا جـ || وإن : فإن جـ ، ط (٧) فقط : ساقطة من م || تعنى أن : يعنى م || أن كانت : إن كان د . (١٠) ألستم : ساقطة من ط || وتقولون : فتقولون جـ ، ص ، م (١١) إنا : ساقطة من د (١٢) بأنها ؛ أنها ب، ص، ط || ليست : ليس ب، جـ، ص، ط (١٢ — ١٣) بل . . . كذا : ساقطة من ب (١٣) علم : علمتم ب ؛ عرف ط (١٥) تجعل : ترجع ط .

الإنسانية كأنها مشار إليها أو لا كثرة فيها . فحينئذ لا يكون قولنا : "من حيث هى إنسانية" جزءا من الموضوع ، لأنه لا يصلح أن يقال: إن الإنسانية التى هى من حيث هى إنسانية إلا وقد عادت مهملة . فإن قيل: تلك الإنسانية التى هى من حيث هى إنسانية ، يكون قد وقع إليها الإشارة فزادت على الإنسانية .

ثم إن ساهلنا فى ذلك فيكون الطرفان من المسألة مسلوبين عنها، ولم يجب أن يكون واحدا أو كثيرا هو هو أو غير إلا على معنى أنه لابد له أن يكون هو هو أو غير . فحينئذ نقول : لابد لها من أن تصير غيراً بالأعراض التى معها، إذ لا توجد ألبتة إلا مع الأعراض . وحينئذ لا تكون مأخوذة من حيث هى إنسانية فقط ، فإذ ليست إنسانية عمرو فهى غير إنسانية بالأعراض ، فيكون لهذه الأعراض تأثير فى تشخص زيد بأنه مجموع الإنسان أو الإنسانية وأعراض لازمة كأنها أجزاء منه ، وتأثير فى الإنسان أو الإنسانية بأنها منسوبة إليه .

ونعود من رأس ونجمع هذا ونخبر عنه بعبارة أخرى كالمذكر لما سلف من قولنا، فنقول: إن ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان أو الإنسان مع مادة وعوارض، وهذا هو الإنسان الطبيعى . وههنا شىء هو الحيوان أو الإنسان منظورا إلى ذاته بما هو هو ، غير مأخوذ معه ما خالطه ، وغير مشترط فيه شرط أنه عام أو خاص

---

(١) كأنها : كلها ط || مشار : شيئان م || أو : إذ جـ ، ص ، ط ، م (٣) فإن : وإن ط ، م || قيل : + إن ص ، ط (٤) إليها : عليها ص ، ط ؛ إليهام (٦) ثم إن : وإن م || ساهلنا : تساهلنام (٧) أو غير : وغيرم || أنه : أنها ص ، ط (٩) الأعراض : أعراض جـ ، ص ، م (١٠) إنسانيته : إنسانية ص ، ط ، م (١١) الإنسان : ساقطة من د ؛ الإنسانية ص ، ط || وأعراض : أعراض ط (١٢) وتأثير : وتأثيره جـ || أو الإنسانية : الإنسانية ص ، ط || إليه : إليها د ، ص (١١ — ١٢) وأعراض . . . . أو الإنسانية : ساقطة من م (١٤) ههنا : ساقطة من ط (١٥) وههنا : وهى ط || أو الإنسان : والإنسان د ، م (١٦) مشترط : مشروط د || شرط : ساقطة من ط .

أو واحد أو كثير بالفعل ولا باعتبار القوة أيضامن حيث هو بالقوة. إذ الحيوان بما هو حيوان، والإنسان بما هو إنسان أى باعتبار حده ومعناه ، غير ملتفت إلى أمور أخرى تقارنه ، ليس إلا حيوانا أو إنسانا .

وأما الحيوان العام، والحيوان الشخصى، والحيوان من جهة اعتبار أنه بالقوة، عام أو خاص، والحيوان باعتبار أنه موجود فى الأعيان ، أو معقول فى النفس، هو حيوان وشىء وليس هو حيوانا منظورا إليه وحده. ومعلوم أنه إذا كان حيوان وشىء كان فيهما الحيوان كالجزء منهما . وكذلك فى جانب الإنسان .

ويكون اعتبار الحيوان بذاته جائزاً وإن كان مع غيره، لأن ذاته مع غيره ذاته. فذاته له بذاته ، وكونه مع غيره أمر عارض له أو لازم ما لطبيعته كالحيوانية والإنسانية. فهذا الاعتبار متقدم فى الوجود على الحيوان الذى هو شخصى بعوارضه أو كلى وجودى، أو عقلى ، تقدم البسيط على المركب، والجزء على الكل. وبهذا الوجود لا هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير، بل هو بهذا الوجود حيوان فقط وإنسان فقط .

لكنه يلزمه لامحالة أن يكون واحدا أو كثيرا، إذ لا يخلو عنهما شئ موجود ، على أن ذلك لازم له من خارج . وهذا الحيوان بهذا الشرط وإن كان موجودا

(١) واحد أو كثير : أحد كثير ط || باعتبار : اعتبار م (٢) ملتفت : + إليه م (٦) وشىء وليس : وليس شىء م || وليس : ليس جـ ، د ، ص ، ط || حيوانا : حيوان ط ، م || منظورا : منظور ص ، ط ، م (٨) لأن ذاته مع غيره : ساقطة من د (٩) له بذاته : ساقطة من د || ما لطبيعته : فالطبيعة جـ ، د ، ص ، ط ، م || كالحيوانية : الحيوانية ص ، م . (١٠) والإنسانية : أو الإنسانية ص || فهذا : بهذا جـ ، د ، ص ، ط || متقدم : متقدمة ط || شخصى : شخص د . (١٢) ولا نوع : ولا هو نوع ط || الوجود : + هو ب ، جـ ، د ، ص ، م . (١٥) الشرط : + موجود جـ .

فى كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما، وإن كان يلزمه أن يصير حيوانا ما لأنه فى حقيقته وماهيته بهذا الاعتبار حيوان ما .

وليس يمنع كون الحيوان الموجود فى الشخص حيوانا ما أن يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار أنه حيوان بحالٍ ما موجودا فيه، لأنه إذا كان هذا الشخص حيوانا ما ، فحيوان ما موجود ، فالحيوان الذى هو جزء من حيوان ما موجود ، كالبياض فإنه وإن كان غير مفارق للمادة فهو ببياضيته موجود فى المادة على أنه شىء آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته، وإن كان عرض لتلك الحقيقة أن تقارن فى الوجود أمرا آخر .

ولقائل أن يقول : إن الحيوان بما هو حيوان غير موجود فى الأشخاص، لأن الموجود فى الأشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان . ثم الحيوان بما هو حيوان موجود، فهو إذن مفارق للأشخاص. ولو كان الحيوان بما هو حيوان موجودا لهذا الشخص ، لم يخل إما أن يكون خاصا له أو غير خاص ؛ فإذا كان خاصا له لم يكن الحيوان بما هو حيوان هو الموجود فيه أو هو ، بل حيوان ما ؛ وإن كان غير خاص كان شىء واحد بعينه بالعدد موجودا فى الكثرة، وهذا محال .

وهذا الشك وإن كان ركيكا سخيفا فقد أوردناه بسبب أنه قد وقعت منه الشبهة فى زماننا هذا لطائفة ممن تشحط فى التفلسف. فنقول : إن هذا الشك قد وقع

(١) أن يصير حيوانا ما : أن يصير حيوانا ط ، م (٢) بهذا : هذا ص ، ط || بهذا : هذا ص ، ط || ما : ساقطة من د (٦) بباضيته : بياضه ط || موجود : موجودا د || أنه : أنها جـ ، د ، م (٧) وذو حقيقة بذاته : ساقطة من د (١٢) خاص : + له جـ ، د ، ص ، م || فإذا : وإذا جـ ، ط (١٣) أو هو : أو هو له جـ ، ص ؛ ساقطة من م || بل : + هو جـ ، ص ، ط (١٤) شىء واحد : الشىء واحدا د || بعينه بالعدد : بالعدد بعينه ب || الكثرة : الكثير ط (١٥) قد : ساقطة من د ، ط || وقعت : وقع ب ، جـ ، ط (١٦) زماننا : وقتنا ب ، جـ || هذا : ساقطة من جـ ، د ، م || لطائفة : لبعض ب ، د ، ص || قد : ساقطة من ب .

فيه الغلط من وجوه عدة. أحدها الظن بأن الموجود من الحيوان إذا كان حيوانا ما فإن طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط آخر لا تكون موجودة فيه. وبيان غلط هذا الظن قد تقدم. والثانى، الظن بأن الحيوان بما هو حيوان يجب أن يكون خاصاً أو غير خاص بمعنى العدول، وليس كذلك، بل الحيوان إذا نظر إليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته لم يكن خاصا ولا غير خاص الذى هو العام، بل كلاهما يسلبان عنه. لأنه من جهة حيوانيته حيوان فقط، ومعنى الحيوان فى أنه حيوان غير معنى الخاص والعام، وليسا داخلين أيضا فى ماهيته. وإذا كان كذلك لم يكن الحيوان بما هو حيوان خاصا ولا عاما فى حيوانيته، بل هو حيوان لا غيره من الأمور والأحوال، لكنه يلزمه أن يكون خاصا أو عاما.

فقوله لم يخل إما أن يكون خاصاً أو يكون عاماً: إن عنى بقوله إنه لا يخلو عنهما فى حيوانيته فهو خال عنهما فى حيوانيته، وإن عنى أنه لا يخلو عنهما فى الوجود أى لا يخلو عن لزوم أحدهما فهو صادق. فإن الحيوان يلزمه ضرورة أن يكون خاصا أو عاما وأيهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التى هى باعتبار ما ليس بخاص ولا عام، بل يصير خاصا أو عاما بعدها بما يعرض لها من الأحوال.

وههنا شىء يجب أن تفهمه وهو أنه حق أن يقال: إن الحيوان بما هو حيوان لا يجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وليس بحق أن يقال: الحيوان بما هو حيوان يوجب أن يقال عليه خصوص أو عموم، وذلك أنه لو كانت الحيوانية توجب

---

(٣) قد: فقد ب || والثانى: + فى ب، د || بأن: + الموجود من ط
(٥) العام: عام م (٩) أو عاما: وعاما ب، م (١٠) أو يكون عاما: أو عاما د || إنه: إن ج، ص، ط (١١) وإن: + بقوله د (١٣) هى: هو د || باعتبار ما: باعتبارها ط (١٥) وههنا: وهى ص، ط.

أن لا يقال عليها خصوص أو عموم لم يكن حيوان خاص أو حيوان عام . ولهذا المعنى يجب أن يكون فرق قائم بين أن تقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، و بين أن تقول : إن الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شيء آخر . ولو كان يجوز أن يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط أن لا يكون شيء آخر وجود فى الأعيان ، لكان يجوز أن يكون للمثل الأفلاطونية وجود فى الأعيان ؛ بل الحيوان بشرط لا شيء آخر وجوده فى الذهن فقط . وأما الحيوان مجردا لا بشرط شيء آخر فله وجود فى الأعيان ، فإنه فى نفسه وفى حقيقته بلا شرط شيء آخر ، و إن كان مع ألف شرط يقارنه من خارج . فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود فى الأعيان ، وليس يوجب ذلك عليه أن يكون مفارقا بل هو الذى هو فى نفسه خال من الشرائط اللاحقة موجودٌ فى الأعيان . وقد اكتنفه من خارج شرائط وأحوال ، فهو فى حد وحدته التى بها هو واحد من تلك الجملة حيوان مجرد بلا شرط شيء آخر ، و إن كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها غير اللواحق الأخرى . ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون ، لم يكن هو الحيوان الذى نتطلبه ونتكلم عليه ، لأنا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين بأن يكون كل واحد من الكثيرين هو هو . وأما المباين الذى ليس محمولا على هؤلاء إذ ليس شيء منها هو هو ، فلا حاجة بنا إليه فيما نحن بسبيله . فالحيوان مأخوذا بعوارضه هو الشيء الطبيعى ، والمأخوذ بذاته هو الطبيعة التى يقال إن

---

(١) أو حيوان : حيوان د ، م (٣) شيء : ساقطة من ص ، ط (٦) وأما الحيوان : والحيوان م (٧) وجود : وجوده د || نفسه وفى : ساقطة من ب ، م || حقيقته : نفسه د (٨) ألف شرط : + شيء آخر ط (٩ — ١٠) بل هو الذى هو : هو الذى فى ط ؛ بل هو الذى فى م (١٠) موجود : موجوده د (١٣) حيوان : + مجرد جـ (١٤) هو : هذا جـ ، م ؛ هذا هو ص || نتطلبه : نطلبه جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٦) بسبيله : فى سبيله ط (١٧) هو (الأولى) : هى د .

وجودها أقدم من الوجود الطبيعي بقدم البسيط على المركب ، وهو الذي يخص وجوده بأنه الوجود الإلهي لأن سبب وجوده بما هو حيوان عناية الله تعالى . وأما كونه مع مادة وعوارض وهـذا الشخص وإن كان بعناية الله تعالى فهو بسبب الطبيعة الجزئية ، فكما أن للحيوان في الوجود أنحاء فوق واحد ، كذلك له في العقل . فإن في العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذي ذكرناه من التجريد ، وهو بهذا الوجه يسمى صورة عقلية ؛ وفي العقل أيضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق في العقل بحد واحد بعينه أعيانا كثيرة ، فتكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل إلى كثرة ، وهو بهذا الاعتبار كلى ، وهو معنى واحد في العقل لا تختلف نسبته إلى أي واحد أخذته من الحيوانات ، أي أي واحد منها أحضرت صورته في الخيال بحال ، ثم انتزع العقل مجرد معناه عن العوارض حصل في العقل هذه الصورة بعينها ، وكانت هـذه الصورة هي ما يحصل عن تجريد الحيوانية عن أي خيال شخصي مأخوذ عن موجود من خارج أو جار مجرى الموجود من خارج وإن لم يوجد هو بعينه من خارج ، بل اخترعه الخيال .

وهـذه الصورة وإن كانت بالقياس إلى الأشخاص كلية ، فهي بالقياس إلى النفس الجزئية التي انطبعت فيها شخصية ، وهي واحدة من الصور التي في العقل . ولأن الأنفس الشخصية كثيرة بالعدد ، فيجوز إذن أن تكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التي هي بها شخصية ، ويكون لها معقول

---

(١) الوجود : وجود جـ ، ص ، ط (٣) بعناية : لعناية جـ || تعالى : ساقطة من ب ، جـ (٤) بسبب : ينسب إلى د ، ض (٤) واحد : واحدة د : ص ، ط ، م (٥) فى (الأولى) : ساقطة من جـ ، ط || فإن فى العقل : فإن العقل يعقل د (٧) فتكون : فكون م || الصورة : للصورة ط (٩) أى أى : أى إلى م (١٠) منها : منهما ص ، ط (١٠) أحضرت : حضرت د (١١) حصل : وحصل جـ ، ط ، م (١٣) يوجد : يؤخذ جـ ، ص || اخترعه : أخرجه م (١٤) كانت : كان ط || فهى : فهو د (١٦ — ١٧) فيجوز . . . . بالعدد : ساقطة من ب (١٧) هى : ساقطة من ط .

كلى آخر هو بالقياس إليها مثلها بالقياس إلى خارج ، ويتميز فى النفس عن هذه الصورة التى هى كلية بالقياس إلى خارج بأن تكون مقولة عليها وعلى غيرها . وسنعيد الكلام فى هذا عن قريب بعبارة أخرى .

فالأمور العامة من جهة موجودة من خارج ، ومن جهة ليست . وأما شىء واحد بعينه بالعدد محمول على كثير ، يكون هو محمولاً على هـذا الشخص بأن ذلك الشخص هو ، وعلى شخص آخر كذلك ، فامتناعه بيّن ، وسيزداد بيانا . بل الأمور العامة ، من جهة ماهى عامة بالفعل ، موجودة فى العقل فقط .

(٢) الصورة : ساقطة من ص ، ط ، م (٤) موجودة من : مأخوذة فى هامش ص || وأما : أما ب ، د ، ص ، ط ، م (٦) وسيزداد : ويزداد ب (٧) موجودة : موجود د ، ص .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى كيفية كون الكلية للطبائع الكلية و إتمام القول فى ذلك ، وفى الفرق بين الكل والجزء ، والكلى والجزئى

فقد تحققت إذن أن الكلى من الموجودات ماهو، وهو هذه الطبيعة عارضا لها أحد المعانى التى سميناها كلية . وذلك المعنى ليس له وجود مفرد فى الأعيان ألبتة ، فإنه ليس الكلى بما هو كلى موجودا مفردا بنفسه ، إنما يتشكك من أمره أنه هل له وجود على أنه عارض لشىء من الأشياء ، حتى يكون فى الأعيان مثلا شىء هو إنسان وهو ذاته بعينه موجودا لزيد وعمرو وخالد .

فنقول : أما طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان فيلحقها أن تكون موجودة وإن لم يكن أنها موجودة هو أنها إنسان ولا داخلا فيه ، وقد تلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود لهذه الكلية إلا فى النفس . وأما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه فى الفنون السابقة . بل هذه الطبائع ما كان منها غير محتاج إلى مادة فى أن يبقى، ولا فى أن يبتدئ لها وجود فيكون من المستحيل أن يتكثر ، بل إنما يكون النوع منه قائما واحدا بالعدد . لأن مثل هذه الطبيعة ليست تتكثر بالفصول ولا بالمواد ولا بالأعراض . أما بالفصول فلنوعيته ، وأما

---

(٣) كون : لحوق م || وإتمام : وفى إتمام ص (٥) فقد : وقد ب ، ط || إذن : وإذن د ؛ ساقطة من د ، ص || من : فى د ، ط ، م (٦) كلية : كليا ط ، م (٧) الكلى : كلى د (٨) أنه (الثانية) : ساقطة من ط || لشىء : بشىء د (٩) بعينه : بعينها ج ، د ، ص ، ط || موجودا : موجود ص (١٠) طبيعة : الطبيعة ج (١٣) الفنون : الفصول د ، ط || السابقة : السالفة ب ، ج ، م (١٥) إنما : + هو ط .

بالمواد فلتجرده ، وأما بالأعراض فلأن الأعراض إما أن تكون لازمة للطبيعة فلا تختلف فيها الكثرة بحسب النوع و إما أن تكون عارضة غير لازمة للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة ، فيكون حق مثل هـذا إذا كان نوعا موجودا ، أن يكون واحدا بالعدد . وما كان منها محتاجا إلى المادة فإنما يوجد مع أن توجد المادة مهيأة فيكون وجوده مستلحقا به أعراضا وأحوالا خارجة يتشخص بها ، وليس يجوز أن تكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية ، وقد عرفت هـذا فى خلال ما علمت . وأما إن كانت هذه الطبيعة جنسية فسنبين أن طبيعة الجنس محال أن تقوم إلا فى الأنواع ثم يقوم قوام الأنواع. فهذه حال وجود الكليات .

وليس يمكن أن يكون معنى هو بعينه موجودا فى كثيرين، فإن الإنسانية التى فى عمرو إن كانت بذاتها لا بمعنى الحد موجودة فى زيد ، كان ما يعرض لهذه الإنسانية فى زيد لا محالة يعرض لها وهى فى عمرو ، إلا ما كان من العوارض ماهيته معقولة بالقياس إلى زيد . وأما ما كان يستقر فى ذات الإنسان ليس استقراره فيه محوجا إلى أن يصير مضافاً مثل أن يبيض أو يسود أو يعلم، فإنه إذا علم لم يكن به مضافاً إلا إلى المعلوم . ويلزم من هـذا أن تكون ذات واحدة قد اجتمع فيها الأضداد وخصوصاً إن كان حال الجنس عند الأنواع حال النوع عند الأشخاص، فتكون ذات واحدة هى موصوفة بأنها ناطقة وغير ناطقة ، وليس يمكن أن يعقل من له جبلة سليمة أن إنسانية واحدة اكتنفتها أعراض عمرو و إياها بعينها اكتنفت

---

(٢) بحسب : تحت ص ، م (٤) موجودا : ساقطة من جـ ، د ، ص ، م ؛ + بوجود جـ ، د ، ص ، ط ، م (٥) به : ساقطة من د (٦) بها : به جـ (١٠) معنى : + واحد ط (١٣) وأما ما : ساقطة من ط (١٤) أو يسود : ويسود د ، م (١٨) أن إنسانية : أن الإنسانية جـ ؛ الإنسانية د || واحدة : + واحدا د || اكتنفتها : اكتنفها جـ ، د ، ص ، ط || وإياها : إياها ط || اكتنفت : اكتنف جـ ، د ، ص ، ط ، م .

أعراض زيد . فإن نظرت إلى الإنسانيـــة بلا شرط آخر فلا تنظرن إلى هذه الإضافات ، فهى على ما علمناك .

فقد بان أنه ليس يمكن أن تكون الطبيعــة توجد فى الأعيان وتكون بالفعل كلية ، أى هى وحدها مشتركة للجميع . وإنما تعرض الكلية لطبيعـــة ما إذا وقعت فى التصور الذهنى ، وأما كيفيــة وقوع ذلك فيجب أن تتأمل ماقلناه فى كتاب النفس . فالمعقول فى النفس من الإنسان هو الذى هو كلى ، وكليته لا لأجل أنه فى النفس ، بل لأجل أنه مقيس إلى أعيان كثيرة موجودة أو متوهمة حكمها عنده حكم واحد . وأما من حيث أن هذه الصورة هيئة فى نفس جزئية فهى أحد أشخاص العلوم أو التصورات ، وكما أن الشىء باعتبارات مختلفة يكون جنساً ونوعاً ، فكذلك بحسب اعتبارات مختلفة يكون كلياً وجزئياً . فمن حيث أن هــذه الصورة صورة ما فى نفس ما من صور النفس فهى جزئية ، ومن حيث أنها يشترك فيها كثيرون على أحد الوجوه الثلاثة التى بينا فيما مضى فهى كلية ، ولا تناقض بين هذين الأمرين . لأنه ليس بممتنع اجتماع أن تكون الذات الواحدة تعرض لها شركة بالإضافة إلى كثيرين . فإن الشركة فى الكثرة لا تمكن إلا بالإضافــة فقط ، وإذا كانت الإضافة لذوات كثيرة لم تكن شركة ، فيجب أن تكون إضافات كثيرة لذات واحدة بالعدد . والذات الواحدة بالعدد

---

(٢) الإضافات فهى : ساقطة من ص || فهى : هى م ؛ ساقطة من ب ؛ بوجه د ، ط (٣) أن تكون : ساقطة من م (٤) لطبيعة : الطبيعة د (٥) وأما : فأما ص ، ط ، م (٦) من : عن جـ ، ط || الإنسان : الإنسانية ص (٨) حكمها : وحكمها ط || عنده : عندد || أن : ساقطة من ب ، جـ ، د ، م || هيئة : ماهية جـ ، د (٩) باعتبارات : باعتبار م (١٠) اعتبارات : الاعتبارات د || كليا : كلية د . (١١) نفس ما من صور : ساقطة من د ، ص ، ط ، م (١٢) يشترك : مشترك ط || كثيرون : كثير ب || بينا : + فيها ط || مضى : سلف ب ، جـ (١٣) بممتنع : يمتنع جـ ، ص ، م (١٥) إلا : + لما لا ينقسم ط || بالإضافة : بإضافة ص || وإذا : وإن د .

من حيث هى كذلك فهى شخصية لا محالة ، والنفس نفسها تتصور أيضا كليا آخر يجمع هذه الصورة، وأخرى فى تلك النفس أو فى نفس غيرها ، فإنها كلها من حيث هى فى النفس تحد بحد واحد .

وكذلك قد توجد اشتراكات أخرى ، فيكون الكلى الآخر يمايز هذه الصورة بحكم له خاص وهو نسبته إلى أمور فى النفس، وهذه إنما كانت نسبتها الجاعلة إياها كلية هى إلى أمور من خارج على وجه أن أى تلك الخارجات سبقت الى الذهن فجائز أن يقع عنها هذه الصورة بعينها. وإذا سبق واحد فتأثرت النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما خلاه تأثير جديد إلا بحكم هذا الجواز المعتبر ، فإن هذا الأثر هو مثل صورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة. ولو كان بدل أحد هـذه المؤثرات أو المؤثر بها شىء غير تلك الأمور المعروفة وغير مجانس لها لكان الأثر غير هذا الأثر ، فلا يكون مطابقة .

وأما الكلى الذى فى النفس بالقياس إلى هذه الصور التى فى النفس ، فهذا الاعتبار له بحسب القياس إلى أى صورة سبقت من هذه الصور التى فى النفس إلى النفس . ثم هذه أيضا تكون صورة شخصية من حيث هى على ماقلناه ، ولأن فى قوة النفس أن تعقل ، وتعقل أنها عقلت ، وتعقل أنها عقلت أنها عقلت ، وأن تركب إضافات فى إضافات، وتجعل للشىء الواحد أحوالا مختلفة من المناسبات إلى غير النهاية بالقوة. فيجب أن لا تكون لهذه الصور العقلية المترتب بعضها على بعض وقوف ، ويلزم أن تذهب إلى غير النهاية ، لكن تكون بالقوة لا بالفعل.

(٢) يجمع : بجميع جـ ، ط (٧) عنها : + فيه جـ ، د ، ص ، ط || وإذا : فإذا ط
(١٠) أو المؤثر : والمؤثر ب || تلك : ذلك ص || المعروفة : المفروضة جـ ، ص (١٢) التى : ساقطة من م (١٢ — ١٣) فهذا الاعتبار : فهذه الاعتبارات د (١٣) الصور : الصورة د
(١٥) وتعقل أنها عقلت أنها عقلت : ساقطة من د ؛ وأنها عقلت ص ؛ وتعقل أنها عقلت جـ ، ط
(١٧) المترتب : المرتبة د ، ص ؛ المرتبة ط ، م .

لأنه ليس يلزم النفس إذا عقلت شيئا أن تكون بالفعل تعقل معـه الأمور التى تلزمه لزوما قريبا ، وأن تخطرها بالبـال فضلا عما يمعن فى البعـد . فإن ههنا مناسبات فى الجـذور الصم وفى إضافات الأعداد كلها قريبة المنال من النفس ، وليس يلزم أن تكون النفس فى حال واحدة تعقل تلك كلها أو أن تكون مشتغلة على الدوام بذلك ، بل فى قوتها القريبـة أن تعقل ذلك مثل إخطار المضلعات التى لانهاية لها بالبال ، ومزاوجة عدد بأعداد لانهاية لها بالبال ، بل بوقوع مناسبة عدد مع مثله مرارا لانهاية لها بالتضعيف . فإن هذا أشبه شىء بما نحن فى ذكره . فأما أنه هل يجوز أن تقوم المعانى العامة للكثرة مجـردة عن الكثرة وعن التصورات العقلية ، فأمر سنتكلم فيه من بعد . فإذا قلنا : إن الطبيعة الكلية موجودة فى الأعيان فلسنا نعنى ، من حيث هى كلية بهذه الجهة من الكلية ، بل نعنى أن الطبيعة التى تعرض لها الكلية موجودة فى الأعيان . فهى من حيث هى طبيعة شىء ، ومن حيث هى محتملة لأن تعقل عنها صورة كلية شىء ؛ وأيضا من حيث عقلت بالفعل كذلك شىء ، ومن حيث هى صادق عليها أنها لو قارنت بعينها لا هذه المـادة والأعراض ، بل تلك المـادة والأعراض ، لكان ذلك الشخص الآخر شىء . وهذه الطبيعة موجودة فى الأعيان بالاعتبار الأول ، وليست فيه كلية موجودة بالاعتبار الثانى والثالث والرابع أيضا فى الأعيان .

---

(١) معه : معها ب ، جـ ، د ، ط ، م (٢) تلزمه : تلزمها ب ، جـ ، د ، طا || عما : مما ط || ههنا : ساقطة من ط (٣) المنال : المتناول ب ، جـ ، ص ، م ؛ التناول ط (٤) حال : حالة ب ، جـ ، ص ، ط || أو أن تكون : أو تكون جـ ، ط (٥) المضلعات : المضافات د (٨) فأما : وأما ط (١٠) الجهة : الصفة م (١٤) قارنت : + عليها م || هذه : بهذه م (١٥) بالاعتبار : باعتبار د ، ط (١٦) وليست : وليس جـ || فيه : قبله به د || موجودة : + وموجودة د || بالاعتبار : و بالاعتبار ص ، ط || الثالث : ساقطة من جـ ، د ، ص ، ط ، م .

فإن جعل هذا الاعتبار بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية فى الأعيان ، وأما الكلية التى نحن فى ذكرها فليست إلا فى النفس .

وإذ قد عرفنا هذه الأشياء فقد، سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلى والجزئى ، وذلك أن الكل من حيث هو كل يكون موجودا فى الأشياء، وأما الكلى من حيث هو كلى فليس موجودا إلا فى التصور . وأيضا الكل يُعَدّ بأجزائه ويكون كل جزء داخلا فى قوامه ، وأما الكلى فإنه لايعد بأجزائه ، ولا أيضا الجزئيات داخلة فى قوامه . وأيضا فإن طبيعة الكل لاتقوم الأجزاء التى فيه، بل يتقوم منها، وأما طبيعة الكلى فإنها تقوم الأجزاء التى فيه . وكذلك فإن طبيعة الكل لاتصير جزءا من أجزائه ألبتة ، وأما طبيعة الكلى فإنها جزء من طبيعة الجزئيات لأنها إما الأنواع فتتقوم من طبائع الكليين أعنى الجنس والفصل، وإما الأشخاص فتتقوم من طبيعة الكليات كلها ومن طبيعة الأعراض التى تكتنفها مع المادة . وأيضا فإن الكل لا يكون كلا لكل جزء وحده ولو انفرد، والكلى يكون كليا محمولا على كل جزئى . وأيضا فإن أجزاء كل كل متناهية ، وليس أجزاء كل كلى متناهية . وأيضا الكل يحتاج ، إلى أن تحضره أجزاؤه معا ، والكلى لايحتاج إلى أن تحضره أجزاؤه معا .. وقد يمكنك أن تجد فروقا أيضا غير هذه فتعلم أن الكل غير الكلى .

(١) الطبيعة : + الكلية ص (٢) فليست : ليست م (٣) وإذ : فإذ جـ ، د ، ط
(٦) بأجزائه : بأجزاء د ، ص ، ط (٨) طبيعة الكلى : طبيعته ط || الأجزاء : الجزئيات جـ
|| التى : + هى جـ || وكذلك : وأيضا ب ، جـ ؛ ولذلك ط (٩) ألبتة : ساقطة من ط
(١١) فتتقوم : فتقوم د (١٢) ولو : لو ب ، د ، ص ، ط ، م (١٣) كليا : ساقطة
من م || على : فى ب ، د ، م || جزئى : جزء جـ ، ط ، م ؛ + شىء جـ (١٤ — ١٥) أجزاؤه معا
والكلى : أجزاء معا والكلى د ، ط (١٥) والكلى ... معا : ساقطة من د || معا وقد : وقد ط
(١٦) الكلى : الكل جـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

فى الفصل بين الجنس والمادة

والذى يلزمنا الآن هو أن نعرف طبيعة الجنس والنوع . فأما أن الجنس على كم شىء يدل فقد كان يدل فى زمان اليونانيين على معانٍ كثيرة، وقد ذهب استعمالها فى زماننا . فالجنس فى صناعتنا لا يدل إلا على المعنى المنطقى المعلوم، وعلى الموضوع ، وربما استعملنا لفظ الجنس مكان النوع فقلنا : ليس كذا من جنس كذا أى من نوعه أو من جملة ما يشاركه فى حده . والنوع أيضاً ليس يدل عندنا الآن فى زماننا وعادتنا فى الكتب العلمية إلا على النوع المنطقى ، وعلى صور الأشياء .

وغرضنا الآن فيما يستعمله المنطقيون من ذلك فنقول : إن المعنى الذى يدل عليه بلفظة الجنس ليس يكون جنساً إلا على نحوٍ من التصوّر ، إذا تغير عنه ولو بأدنى اعتبار لم يكن جنسا ، وكذلك كل واحد من الكليات المشهورة . ولنجعل بياننا فى الجنس وفى مثال يكثر إشكاله على المتوسطين فى النظر فنقول: إن الجسم قد يقال له إنه جنس الإنسان وقد يقال له إنه مادة الإنسان ، فإن كان مادة الإنسان كان لا محالة بجزء من وجوده واستحال أن يحمل ذلك الجزء

---

(٥) كان يدل : كان ط || كثيرة : ساقطة من ص ، م (٦) فالجنس : والجنس ص
(٧) مكان النوع : ساقطة من م || فقلنا : قلنا ط (٨) ليس : ساقطة من ط (١٢) بلفظة : بلفظ جـ ، د (١٣) المشهورة : المشهورات جـ ، ط (١٤) الجنس : الجسم ط || وفى : فى د
(١٥) له (الأولى) : ساقطة من د ، ط ، م || وقد يقال له : و يقال له ب ؛ وقد جـ ، ص ، ط .

على الكل . فلننظر كيف يكون الفرق بين الجسم وقد اعتبر مادةً ، و بينه وقد اعتبر جنساً ، فهنالك يصـــير لنـا سبيل إلى معرفة ما نريد بيانه . فاذا أخذنا الجسم جوهراً ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا ، و بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى غير هذا ، و بحيث لو انضم إليه معنى غير هذا ، مثل حس أو تغذٍّ أو غير ذلك ، كان معنى خارجا عن الجسمية ، محمولاً فى الجسمية ، مضافاً إليها . فالجسم مادة و إن أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا يتعرض بشرط آخر ألبتة ولا يوجب أن تكون جسميته بجوهرية متصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصوره ، ولكن معها أو فيها الأقطار . فالجملة أقطار ثلاثة على ما هى للجسم ، و بالجملة أى مجتمعات تكون بعدأن تكون جملتها جوهرا ذا أقطار ثلاثة،وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلة فى هو ية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم لحقت تلك المعانى خارجة عن الشىء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس .

فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصورة التى بعد الجسمية التى بمعنى المـادة فليس بمحمول ، لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة،وصورة واحدة كانت أو ألفا، وفيها الأقطار الثلاثة ، فهو إذن محمول

---

(١) و بينه : و بين الجسم جـ (٢) فهنالك : فهناك جـ ، ص ، ط || أخذنا : أخذ ط ، م (٣) و بشرط : ويشترط جـ ، د ، ط ، م (٥) محمولا : ومحمولا ط || الجسمية : الجسم ط (٦) وإن : وإذا د ؛ فإن م (٧) بجوهرية : بجوهريته جـ ، ط (٩) لخاصية : لخاصيته جـ ؛ بخاصيته د ، ط ، م || فالجملة : فبالجملة ط (١٠) ما هى : ماهية ط (١١) إن : وإن ط (١٦) التى بعد : التى هى بعد د (١٧) هذا : على د || فإنه محمول : فمحمول ط (١٧ — ١٨) على . . . محمول : ساقطة من د .

على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر وإن اجتمع من معانٍ كثيرة . فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع ، وتلك الجملة جسم لأنها جوهر ، وهو جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أُخذ حيوانا بشرط أن لا يكون في حيوانيته إلا جسمية وتغذٍ وحسٌ ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ، فربما كان لا يبعد أن يكون مادة للإنسان أو موضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أُخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى يكون به الجسم جنسا، وفى معانى ذلك الجسم على سبيل تجويز الحس لا غير ذلك من الصور ، ولو كان النطق أو فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شىء منها أو وضعه ، بل مجورا وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة فى أن لا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس . وكذلك فافهم الحال فى الحساس والناطق ، فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حس بشرط أن لا يكون زيادة أخرى لم يكن فصلا وإن كان جزءا من الإنسان . وكذلك فإن الحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا مجوزا له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل الحال فى جنسيته أو مادته من هذه فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيها كان على أنها فيه ومنه ، كان جنسا . وإن

---

(٢) من : عن د (٣) جسم : جسمية ط (٤) فإن : ساقطة من د (٦) أو موضوعا : وموضوعا م (٨) لا غير : وغيره ، ص ، ط ، م || كان : + وجود ط (٩) لرفع : برفع ط (١٠) بالضرورة : الضرورة ط (١٢) له حس : لحس ط (١٤) ومعه : ومن معه ط (١٥) الصور : الصورة ط || وكان : لكان د .

أخذته من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شيء آخر لم يكن من تلك الجملة ، بل مضافا من خارج ، لم يكن جنسا ، بل مادة . وإن أوجبت لها تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعا . وإن كنت فى الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنسا . فإذن باشتراط أن لا تكون زيادة تكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة يكون نوعا . وبأن لا تتعرض لذلك ، بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة فى جملة معناه ، يكون جنسا . وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركبة ، وأما فيما ذاته بسيطة فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات فى نفسه على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل .

وأما فى الوجود فلا يكون منه شيء متميز هو جنس وشيء هو مادة ، فنقول : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التصور إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس ، وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى تفرض مع جواز أن توضع متضمنة لكل معنى مقرونا بها وجوباً أن يتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها لم توجد للشيء الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية . فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد أن كان مجوزا فى نفسها تضمنها إياه ، فيكون معنى الحيوانية جزءاً ما من وجود ذلك

(١) أخذته : أخذتها جـ ، د ، ص ، م (٢) الجملة : الجهة ص (٦) وبأن لا تتعرض : فبأن لا يعرض د || لذلك : بذلك د (٧) مركبة : مركب ب ، جـ ، د (٨) فيما : فى د ؛ ما م || بسيطة : بسيط ب ، جـ ، د ، م (١٠) شيء : ساقطة من د || متميز : يتميز جـ ؛ مميز م || وشيء هو مادة : ساقطة من م (١١) أخذت : أخذ ط (١٣) لا بمعنى يحمل عليه : ساقطة من د ، م (١٤) بها : به د ، م ؛ به مع جـ ، ص ، ط (١٥) فإنها : فإن د ؛ فإنه جـ ، ص ، ط (١٧) فيكون معنى الحيوانية : ساقطة من ب ، د .

الجسم بعكس حال الجسم إذا حصل . كما أن الجسم الذى هو بمعنى المادة جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة إنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه ، وما توضع تحته فهى أسباب لوجوده ، وليس هو سببا لوجودها. ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، و إن كانت قبليته قبلية لا بالزمان بل بالذات ، لكان سببا لوجود النوعية ، مثل الجسم الذى بمعنى المادة ، و إن كانت قبليته لا بالزمان بل وجود تلك الجسمية فى هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غير .

وفى العقل أيضاً فإن الحكم فيه كذلك . فإن العقل لا يمكنه أن يضع فى شىء من الأشياء للجسمية التى لطبيعة الجنس وجوداً يحصل هو أولا و ينضم إليه شئ آخر حتى يحدث الحيوان النوعى فى العقل . فإنه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى للجنس فى العقل غير محمول على طبيعة النوع ، بل كان جزءا منه فى العقل أيضاً . بل إنما يحدث للشىء الذى هو النوع طبيعة الجنسية فى الوجود وفى العقل معاً إذا حدث النوع بتمامه . ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس ومضافاً إليه ، بل متضمناً فيه و جزء منه من الجهة التى أومأنا إليها . وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى، بل حكم كل كلى من حيث هو كلى .

---

(١) المادة : + فإنه جـ ، د ، ص ، ط ، م (٣) فهى : فهو د || أسباب : إثبات ط (٤) التى : الذى ط (٥) وإن : إن ب || وإن . . . . بالذات ساقطة من جـ ، م || قبليته قبلية : قبله ب ؛ قبلته ص ؛ قبليته جـ ، ط (٦) المادة : + ولكان قبلها ص ، ط ؛ + الجنسية م || وإن . . . . بالزمان : ساقطة من د || قبليته : قبلية ص || الجسمية : الجنسية د ، ص (٩) يحصل : يحصله ط || هو أولا : أولا هو م || وينضم : ينضم د (١٠) النوعى : النوع ب ، م (١٢) بل إنما : إنما د (١٣) حدث : أخذت جـ (١٤) متضمنا : مضمنا ب ؛ منضما ص || التى : الذى ط || وليس : وليست جـ (١٥) وحده : و بعده ط || من حيث هو كلى : ساقطة من د ، ص ، م || هو كلى : هو كل م .

فبيّن من هذا أن الجسم إذا أخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد ، لايدرى أنه على أي صورة، وكم صورة يشتمل ، وتطلب النفس تحصيل ذلك ، لأنه لم يتقرر بعـد بالفعل شيء هو جسم محصل . وكذلك إذا أخذنا اللون وإخطرناه ببال النفس، فإن النفس لا تقنع بتحصيل شيء متقرر لا بالفعل، بل تطلب فى معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لون .

وأما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها ، بل تحصيل الإشارة . وأما طبيعة الجنس فإنها وإن كانت النفس إذا طلبت فيها تحصيل الإشارة كانت قد فعلت الواجب وما يجب أن يقنع معه . فإن النفس قد تطلب أيضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب ، حتى إنما يبقى له أن يستعد لهذا الطلب أكثر ويكون إلى النفس أن يفرضه أى مشار إليه شاء . فلايمكن النفس أن تجعله بحيث يجوز أن يكون أى مشار إليه شاء إلا بعـد أن تضيف إليه معانى أخرى بعد اللونية قبل الإشارة . فإنه ليس يمكنه أن يحمل اللون وهو لون بعد بلا زيادة شيء مشار إليه أنه لون فى هذه المـادة ، ذلك الشيء ليس إلا لونا فقط . وقد يخصص بأمور عرضية عرضت من خارج يجوز أن يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال واحد واحد منها ، كما يكون فى مخصصات طبيعة النوعية . وكذلك فى المقدار أو الكيفية أو غيرها ، وكذلك فى الجسم الذى نحن بسبيله ليس يمكن أن يجعله

---

(١) فبين : فيتبين جـ ، د (٢) يشتمل : يشمل ط ؛ يشمل د || تحصيل : تحمل ط
(٣) وكذلك : ولذلك م (٤) اللون : الكون م || فإن النفس : ساقطة من ب || لا بالفعل : ولا بالفعل ط (٦—٧) النـوع ... طبيعة : ساقطة من ب (٨) وما يجب : ويجب د (١٠) ويكون : فيكون جـ ؛ أو يكون ط (١١) تضيف : يضاف ص || أخرى : أخرجـ ، د ، ص ، ط ، م (١٠—١٢) فلا ... الإشارة : ساقطة من م
(١٣) ذلك : وذلك ص (١٤) عرضت : ساقطة من د ، ص ، ط ، م زوال : زواله ط
(١٥) طبيعة : الطبيعة ط ؛ طبيعته م (١٦) ليس : + أن د .

الذهن مشاراً إليه مقتصرا على أنه جوهر يتضمن أى شيء اتفق بعد أن تكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملته لم يتحدد الأشياء التى يتضمنها أو لا يتضمنها فيصير نوعاً .

فإن قال قائل : فيمكننا أن نجمع مثل هذا الجمع أى الأشياء شيئاً ، فنقول : إن كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص ، يكون اجتماع الأشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث هو جنس ، وذلك النحو هو أن تكون المجتمعات فصولاً تنضم إليه ، إلا أنه ليس كلامنا ههنا فى الدلالة على طبيعة الجنس أنه كيف تحوى الفصول وغير الفصول ، وأى الأشياء يجتمع فيه على نحو الفصول ، بل كلامنا فيها على النحو المؤدى إلى الفرق بين الجنس والمادة . وليس إذا أردنا أن نفرق بين شيئين يلزمنا أن نتعدى التفريق إلى بيانات أحوال أخرى ، وإنما غرضنا أن نعرف أن طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو أنه جوهر يجوز فيه اجتماع أشياء من شأنها أن تجتمع فيه . فتكون الجملة طويلة عريضة عميقة ، وتكون وإن كانت لا تكون إلا أشياء معلومة الشروط مجهولة بعد . وإلى هذا الحد ما نتكلم فى هذا الفصل .

(١) مقتصرا : مقصرا ط ، م (٤) مثل : ساقطة من م (٥) مخصوص : + فيما ج ، د ، ص ، ط || اجتماع الأشياء فيه : ساقطة من م (١٣) الا أشياء : الأشياء د (١٤) هذا : ساقطة من ب .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

فى كيفية دخول المعانى الخارجة عن الجنس على طبيعة الجنس

فلنتكلم الآن فى الأشياء التى يجوز اجتماعها فى الجنس ، ويكون التوقف فى إثبات طبيعته وماهيته محصلة بالفعل إنما يقع لأجلها . فنقول : إن هذا المطلب ينقسم إلى قسمين : أحدهما ، أنه أى الأشياء هى الأشياء التى يجب أن يحصرها الجنس فى نفسه وتجتمع ، فتكون تلك الأشياء جاعلة إياه نوعا . والثانى ، أنه أى الأشياء يكون واقعا فى حصره مما ليس كذلك .

وذلك أن الجسم إذا انحصر فيه البياض على النحو المذكور لم يجعله نوعاً ، والحيوان إذا قسم إلى ذكر وأنثى لم يتنوع بذلك ، وهو مع ذلك يتنوع بأشياء أخرى . ثم الحيوان يجوز أن يقع على شخص فيه أعراض كثيرة تكون تلك الجملة حيوانا مشارا إليه .

فنقول أولا : ليس يلزمنا أن نتكلف إثبات خاصية فصل كل جنس عند كل نوع ولا أيضا فصول أنواع جنس واحد ، فإن ذلك ليس فى مقـدورنا ، بل الذى فى مقدورنا هو معرفة القانون فى ذلك ، وأنه كيف ينبغى أن يكون الأمر فى نفسه . وأما إذا نظرنا فى معنى من المعانى المعقولة الواقعة فى تخصيص الجنس أنه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون أو ليس ، فربما جهلناه فى كثير من الأشياء ، وربما علمناه فى بعضها ، فنقول : إن المعنى العام إذا

(٣) على : فى ط (٥) طبيعته وماهيته : طبيعة وماهية جـ (٨) والثانى : الثانى جـ ، ط
(٩) فيه : فى ط || النحو : النوع د ، م (١٣) كل جنس : جنس ب (١٦) فى معنى : الى معنى جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٨) المعنى : معنى د .

انضافت إليه طبيعة فيجب أول شيء أن يكون انضيافها إليه على سبيل القسمة حتى ترده إلى النوعية ، وأن تكون القسمة مستحيلة أن تتقلب وذلك المشار إليه باق الجوهر ، حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص ، وغير المتحرك والمتحرك قسما التقسيم الذاتى؛ بل يجب أن تكون القسمة لازمة فيكون المعنى الخاص لا يفارق قسطه الخاص من الجنس و بعد ذلك فيجب أن يكون الموجب من القسمين أو كلاهما ليسا عارضين له بسبب شيء قبلهما وتتضمن طبيعة الجنس أن يكون لهذلك المعنى أولاً . فإنه إن كان ثانياً جاز أن لا يكون ذلك المعنى فصلا ألبتة ، بل كان أمرا لازما للأمر الذى هو الفصل مثل أن يكون قاسم قد غير حكمه فلم يقسم الجوهر إلى جسم وإلى غير جسم ، بل يقسم إلى قابل الحركة وإلى غير قابل للحركة . فإن القابل للحركة لا يلحق الجوهر أول اللحوق ، بل بعد أن يصير مكانيا جسمانيا . فقابل الحركة يلزم الجسم ، و يلزم الجسم أشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم ، لكنها ليست فصولاً بل أموراً لزمت الفصول . لأن الجوهر يتوسط الجسمية ما تعرض له تلك المعانى ، وانقسامه إلى أن يكون ذا جسمية أو غير ذى جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شيء آخر .

وقد يجوز أن يكون بعض مالا يعرض أولا فصلا ، ولكن لا يكون فصلا قريبا لذلك الجنس ، بل فصلا بعد فصل ، مثل أن يقال : إن الجسم منه ناطق

---

(١) طبيعة : طبيعته م (٢) مستحيلة : مستحيلا ط ، م (٣) متحرك : المتحرك جـ (٤) متحركا : متحرك جـ (٥) فيكون : فذلك جـ (٧) بسبب : لسبب ط || قبلهما : له قبلها د || وتتضمن : وأن يتضمن د (٨) له ذلك : ساقطة من د (٩) مثل : مثيل ص ، ط ، م || غير : راع غ || حكمه : ساقطة من ب ، جـ ، ص (١٠) يقسم : قسم جـ ، د ، ط ، م || الحركة : الحزم ط (١١) للحركة : الحركة جـ ، د ، ص (١٢) جسمانيا : جسماب ، د ، م (١٣) لزمت : ألزمت ط (١٤) ما تعرض : مما تعرض د ، ط ، م . (١٥) لما هو : إلى د

ومنه غير ناطق ، لأن الجسم بمـا هو جسم فقط ليس مستعدا لأن يكون ناطقا وغير ناطق ؛ بل يحتاج إلى أن يكون أولا ذا نفس حتى يكون ناطقا . وإذا وجد الجنس فصلا فيجب أن تكون تلك الفصول التي بعده فصولا تعرف تخصيص ذلك الفصل ، فإن ذا النطق وعديم النطق تعرف حال فصل كونه ذا نفس ، فإنه ذو نطق وعديم النطق من جهة ما هو ذو نفس ، لا من جهة أنه أبيض أو أسود أو شيء آخر ألبتة بالفعل . وكذلك كون الجسم ذا نفس أو غير ذى نفس ليس له هذا بسبب شيء ألبتة من الأجناس المتوسطة ، فإذا عرض لطبيعة الجنس أيضا عوارض ينفصل بها لم يخل إما أن يكون الاستعداد للانفصال بها إنمـا هو لطبيعة الجنس ، أو لطبيعة أعم منها ، كما كان قبل لطبيعة أخص منها . فإن كان لطبيعة أعم منها، مثل أن الحيوان منه أبيض وأسود، والإنسان منه ذكر وأنثى ، فليس ذلك من فصوله بل الحيوان إنمـا صار أبيض وأسود لأجل أنه جسم طبيعى ، وقد صار ذلك الجسم الطبيعى قائمـا بالفعل ثم وضع بهذه العوارض ، وهو يقبلها ، وإن لم يكن حيوانا ، والإنسان إنمـا صار مستعدا للذكر والأنثى لأجل أنه حيوان ، فهذا لا يكون فصلا للجنس .

وأيضا قد تكون أشياء خاصة بالجنس تقسمه كالذكر والأنثى بالحيوان، ولا تكون فصولا بوجه من الوجوه ، وذلك لأنها إنمـا كانت تكون فصولا لو كانت عارضة للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساما أوليا، ولم تكن

(١) مستعدا : مستحقا جـ، ص (٢) وغير : أو غير ص || يحتاج : محتاج جـ (٣) الجنس : للجنس جـ || تلك : ساقطة من د || تعرف : + فصول ط (٤) تخصيص : تخصص د ، طا || ذلك : تلك جـ، م || الفصل : الفصول جـ ، د ، طا ، م (٤ — ٥) تعرف . . . وعديم نطق : ساقطة من م || وعديم النطق : وعديم نطق ط ، م (٦) بالفعل : بالفصل ط (٨) بها : فيها جـ ، ط ، م (١٠) وأسود : أو أسود ط ؛ والأسود م (١٢) وأسود : أو أسود ط (١٥) قد : فقد د || بالجنس : بالجسم م ؛ + تقسمه جـ، د، ص ، ط (١٦) فصولا : فصلا د ، ط

لازمة لشيء يقومه فصل أولا ، فأما إذا لم تكن كذلك بل إنما عرضت للحيوان لأن مادته التى يكون منها عرض لها عارض فصارت بحال من الأحوال لاتمنع حصول صورة الجنس وماهيته ولا طرفا القسمة فى المادة ، ولا أيضا تمنع أن يقع للجنس افتراق آخر من حيث صورته بالفصول ، فليس طرفا القسمة من الفصول ، بل من العوارض اللازمة فيه أعنى مثل الذكورة والأنوثة . فإن المنى الذى كان صالحا لصورة الحيوان وكان متعينا لفصل خاص من الحيوان الكلى عرض له انفعال حار فصار ذكرا ، وكان يجوز أن يعرض له بعينه انفعال مبرد فى المزاج فيكون أنثى ، وذلك الانفعال وحده لايمنعه من حيث نفسه أن يقبل أى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته ، أى من جهة كونه ذا نفس دراكا متحركا بالإرادة ، فكان يجوز أن يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك مؤثرا فى تنويعه . وحتى لو توهمناه لا أنثى ولا ذكرا ولم نلتفت إلى ذلك ألبتة لقام نوعا بما ينوعه ، فلا ذلك يمنع عن التنوع دون الالتفات إليه ولا يفيد التنوع بالالتفات اليه . وليس كذلك إذا توهمناه لا ناطقا ولاأعجم أو توهمنا اللون لا أبيض ولا أسود بوجه .

وليس يكفى إذا أردنا أن نفرق بين الفصول والخواص القاسمة أن نقول : إن الذى عرض من جهة المادة فليس بفصل . فإن كونه غاذيا أو غير غاذ إنما يعرض من جهة المادة لكن يجب أن تراعى الشرائط الأخرى التى وصفناها .

(١) لازمة : لازم ب (٣) وماهيته : + فى المادة ط || ولا طرفا القسمة : ساقطة من ص || القسمة : لقسمته ط || ولا طرفا القسمة فى المادة : ساقطة من م (٤) افتراق : اقتران جـ ، د (٥) العوارض : الأعراض جـ || الذكورة : الذكور ط (٦) الحيوان : + أولا ط ، م || لفصل : بفصل جـ ؛ لفصول م (٧) وكان : أو كان ط (٨) مبرد : بارد ص (١١) ذلك : ذاك م || توهمناه : توهمنا ط (١٢) عن : من د ، ص ، ط ، م || التنوع : النوع ط ، م (١٣) بالالتفات : الالتفات ط (١٦) فليس : ساقطة من ط || أو غير غاذ : وغير غاذ ب ، م (١٧) الأخرى : الأخر جـ .

ولهذا لا نجد شيئا من جملة ما هو مغتذ من أنواع الجسم يدخل فى جملة ما هو غير مغتذ ، ونجد الإنسان وهو نوع لا محالة من الحيوان يدخل فى جملة الذكر والأنثى جميعا ، وكذلك الفرس وغيره ، والذكر والأنثى قد تدخل أيضا فى الإنسان وفى الفرس . على أن هذا المعنى وهو ملازم ما به تقع القسمة للقسوم — وإن كان من شرائط الفصل — فقد يكون فى غير الفصل . فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه ؛ وذلك إذا كان من لوازم الفصل .

ونرجع فنقول : وأنت تعلم أن المادة إذا كانت تتحرك إلى قبول حقيقة صورة ليحدث نوع ، فقد يعرض لها عوارض من الأمزجة وغيرها تختلف بها حالها فى أفعال تصدر عنها لا من حيث تقبل صورة الجنس أو صورة الفصل ، إذ ليس كل ما تقبله من الأحوال وما يعرض لها إنما يكون من جملة ما هو داخل فى الغاية التى إليها تتحرك فى التكون . فقد علمت مصادمات الأمور الطبيعية ، وممارضة بعضها لبعض ، والانفعالات التى تقع بينها ، فربما كانت الانفعالات المعترضة صارفة عن الغاية المقصودة ، وربما كانت موقعة لاختلافات لا فى نفس الغاية المقصودة ، بل فى أمور تناسب الغاية مناسبة ما ، وربما كانت فى أمور خارجة عنها جدا . فما يعرض للمادة من هذه الجهة وتبقى معه المادة مستمرة إلى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية ، والذكورة والأنوثة إنما تؤثر فى كيفية حال الآلات التى بها يكون التناسل ، والتناسل

(١) الجسم : + نوع جـ (٢) غير : ساقطة من جـ ، ص ، ط (٣) والذكر والأنثى : ساقطة من د || قد : وقد د (٤) ملازم : ملازمة ص ، م || ما به : فإنه م || للقسوم : للقوم جـ ، م (٧) فنقول : ونقول م || وأنت : فأنت د ، م (١١) التكون : التكوين د ؛ السكون ط || فقد : وقد جـ (١٢) والانفعالات : وانفعالات د || بينها : بينهما جـ ، ص ، ط ؛ + فى الطبيعى هامش ص (١٣) صارفة : صادقة ب ، جـ ، ط (١٣ — ١٤) وربما . . . المقصودة : ساقطة من م (١٤) مناسبة ما : مناسبة جـ ، ط (١٦) والذكورة : والذكورية جـ ، د ، ص ، ط ، م (١٧) والأنوثة : والأنوثية د ؛ والأنثوية ص ، ط ، م || كيفية : كيفيته م .

لا محالة أمر عارض بعد الحياة و بعد تنوع الحياة شيئا محصلا بعينه . فيكون ذلك وأمثالها من جملة الأحوال اللاحقة بعد تنوع النوع نوعا ، و إن كانت مناسبة للغاية . فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فليعلم أنها ليست من الفصول للأجناس .

قد عرفنا طبيعة الكلى وأنه كيف يوجد وأن الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفاً من وجه يمكن أن يتفرع منه وجوه سنوردها بعد ، وعرفنا أى الأشياء يتضمنها الجنس مما يتنوع بها . و بقى بحثان متصلان بما نحن بسبيله . أحدهما ، أى الأشياء يتضمنها الجنس مما ليس بمنوع إياه . والثانى ، أن هذا التأحيد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل ، وهما شيئان ، شئ واحد متحصل بالفعل .

فأما البحث الأول فنقول فيه : إن تلك الأشياء إذ لا تكون فصولا فهى لا محالة عوارض . والعوارض إما لازمة و إما غير لازمة . واللازمة إما لازمة لأجناس الجنس — إن كانت له أجناس — و إما لفصول أجناسه و إما للجنس نفسه من فصله ، و إما لفصول تحته ، و إما للمادة شيء منها . وأما ما كان منها من فوق فإن اللازمات للأجناس الفوقانية والفصول التى لها الفصل المقوم الذى للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولأعراضها — إذ قد يلزم الأعراض أعراض — بجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته .

(١) عارض : عارضة جـ (٢) جملة : جبلة جـ ، ط . (٣) فليعلم : فيعلم جـ (٤) للأجناس م (٥) قد : وقد ص (٧) و بقى : وقد بقى جـ ، د ، ص ، ط ، م || بسبيله : فى سبيله ب ، جـ ، د ، ص ، م . (١٠) متحصل : محصل جـ ؛ يتحصل د (١١) فصولا : أصولا ط (١٢) واللازمة : واللازم جـ (١٣) لأجناس : الأجناس جـ || لفصول : الفصول م (١٥) منها : منهما ط .

وأما التى تلزم الفصول التى تحت الجنس فلا يلزم الجنس شىء منها ، إذ يلزم من ذلك أن يلزمه النقيضان ، بل قد يجوز أن يقع فيه كلاهما .

وأما البحث الثانى فلنفرض مشارا إليه وهو مجموع محصل من فصول الأجسام وأعراض كثيرة . فإذا قلنا له جسم، فلسنا نعنى بذلك مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التى هذه الأشياء كلها عارضة لها خارجة، بل نعنى شيئا لا فى موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان هذا الحمل عليه أوليا أو غير أولى . فتكون هذه الجملة من حيث هى جملة معينة يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ، ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الآخر الذى هو مادته . فإذا قيل له جسم، لم يكن ذلك الجسم إلا هو نفسه ، لا الجزء منه ولا شىء خارج عنه .

ولكن لقائل أن يقول : قد جعلتم طبيعة الجنس ليست غير طبيعة الشخص، وقد أجمع الحكماء على أن للشخص أعراضاً وخواص خارجة عن طبيعة الجنس. فنقول : معنى قولهم أن للشخص أعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو : أن طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا تحتاج فى أن تكون لها طبيعة الجنس من حيث تعم إلى تلك الأعراض بالفعل، لا أن طبيعة الجنس لا تقال على الجملة . فإنه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص ، بل كان يكون جزءا من الشخص . لكنه لو لم تكن هذه الأعراض والخواص لكان يكون أيضا هذه الطبيعة التى قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور ،

---

(١) التى : الذى جـ || الفصول : الفصل د (٢) من : ساقطة من ص || أن يلزمه : يلزمه ص || النقيضان : النقصان ط، م (٣) وأما البحث الثانى : ساقطة من م || الأجسام : الأجناس م (٤) مجموع : ساقطة من ب (٦) هذا : ذلك د (٧) معينة : + قد جـ، د، ص (٨) مادته : بمادته م (١١) أجمع الحكماء على : مع د، م (١٢) قولهم : قولنا د || فنقول . . . الجنس : ساقطة من م (١٦) من الشخص : منه د .

وهو أنها طبيعة جوهر كيف كانت جوهريته يتقوم بكذا وكذا مما يجب له في أنه جسم .

فهذه الأعراض والخواص خارجة عن أن يحتاج إليها الجسم من الأجناس مثلا في أن يكون جسما على ما قيل ، إلا أن يكون مخصّصاً . وليس في ذلك إذا كانت هذه ، فليس يقال عليها الجسم ، ففرق بين أن يقال : إن طبيعة لا يحتاج في معناها إلى شيء ، وبين أن يقال : لا يحمل عليه . فقد يحمل على ما لا يحتاج إلى معناه . وأما إذا حمل فقد تخصص به بالفعل ، بعد أن كان يجوز أن يتخصص بغيره . وكذلك حاله مع الفصول . ولولا هذا الوجه من الاعتبار في حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزءا لا محمولا .

(١) أنها : أنه ب ، جـ ، ح ، ص ، م || جوهريته : جوهرية ط || يتقوم : + تقوما جـ
(٣) عن أن : حتى ط (٤) وليس : فليس ط (٦) عليه فقد يحمل : ساقطة من د || فقد : وقد جـ (٧) بالفعل : الفعل م .

[الفصل الخامس]

(ﻫ) فصل

فى النوع

وأما النوع فإنه الطبيعة المتحصلة فى الوجود وفى العقل جميعا ، وذلك لأن الجنس إذا تحصل ماهيته بأمور تحصله يكون العقل إنما ينبغى له بعد ذلك أن يحصلها بالإشارة فقط ، ولا يطلب شيئا فى تحصيلها إلا الإشارة فقط بعد أن تحصلت الطبيعة نوع الأنواع . ويكون حينئذ تعرض له لوازم من الخواص والأعراض تتعين بها الطبيعة المشار إليها ، وتكون تلك الخواص والأعراض إما إضافات فقط من غير أن تكون معنى فى الذات ألبتة ، وهى ما يعرض لشخصيات الأمور البسيطة والأعراض ، لأن تشخصها بكونها محمولة على موصوفاتها ، وتشخصها بالموضوع يكون بالعرض كالصور الطبيعية مثل صورة النار ؛ وإما أن تكون أحوالا زائدة على المضافات ، لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار إليه لوجب أن لا يكون هذا المشار إليه الذى هو مغاير لآخرين موجودا ، بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة ؛

---

(٥) ماهيته : ماهية جـ ، ص ، ط || تحصله : محصله جـ ، د ، ص ، ط || له : ساقطة من ص ، م (٧) نوع : + من جـ || له : لها جـ ، ص ، م (٨) المشار : مشارا ب ، د ، ص ، ط ، م || وتكون : تكون جـ ، ص ، م (١٠) والأعراض : وللأعراض جـ ، د ، م || بكونها : لكونها د (١١) على موصوفاتها : أى فى موضوعاتها جـ ، د ، ص ، ط ، م || بالموضوع : بالوضع ب ، جـ (١٢) أن تكون : + أيضا جـ ، ط || أحوالا : + أيضا د ، ص ، م (١٤) يكون قد : قد يكون جـ || مغايرته : المغايرة جـ ، هامش ص .

وبعضها بحيث لو توهم مرفوعاً لم يجب به لا بطلان ماهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ، ولكن بطلت مغايرته ومخالفته لآخرين إلى مغايرة أخرى من غير فساد .

لكنا ربما أشكل علينا ذلك فلم يتحصل ، وليس كلامنا فيما نعلمه نحن ، بل فيما الأمر في نفسه عليه .

(٤) لكنا : لكننا جـ ؛ لكن ط ؛ ولكنا م || ذلك : ساقطة من ط || نحن : + في ذلك ط .

[الفصل السادس]

(و) فصل

فى تعريف الفصل وتحقيقه

والفصل أيضا يجب أن نتكلم فيه ونعرف حاله . فنقول : إن الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحسّ ، فإن ذلك غير محمول على شىء إلا على ما ليس فصلا له ، بل نوعا مثل اللس للحس على ما علمت فى موضع آخر ، أو شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو . فإن أشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال لشىء منها أنه نطق أو حس ، لكن يشتق له من أسمائها اسم . فإن كانت هذه فصولا فهى فصول من جهة أخرى ، وليست من الجهة التى هى أقسام المقول على كثيرين بالتواطؤ . فالأولى أن تكون هذه مبادىء الفصول لا الفصول ، فإنها إنما تحمل بالتواطؤ على غير أشخاص النوع التى يقال إنها فصولها . وذلك لأن النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ ، والحس يحمل على البصر والسمع بالتواطؤ .

فالفصل الذى هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شىء من الجنس ، فليس الحس ولا النطق حيوانا ألبتة . وأما الفصل الذى هو الناطق والحساس فالجنس بالقوة هو ، وإذا صار هو بالفعل صار نوعا . وأما كيف ذلك فقد

---

(٣) تعريف : ساقطة من م (٤) يجب : فيجب ب ، جـ ، د ، ط ، م (٥) والحس : والجنس ب ، جـ ، د ، ط (٦) على : وعلى د ، م || موضع آخر : مواضع أخر د (٨) لشىء : شىء جـ ؛ الشىء ص ؛ بشىء د ، م || لكن : ولكن ب ، د ، ص ، ط ، م (٩) أسمائها : أسماء د (١٠) الجهة : جهة ط || فالأولى : الأولى جـ (١٠ — ١١) فالأولى . . . . بالتواطؤ : ساقطة من م (١٢) يحمل : + إنما ص (١٥) الناطق : كالناطق جـ ، د ، ص .

تكلمنا فيه و بينا أنه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع فى الوجود بالفعل وكيف تفترق هذه بعضها من بعض ، وأن النوع بالحقيقة شيء هو الجنس إذا صار موصوفاً بالفعل ، وأن ذلك التميز والتفريق هو عند العقل ، فإذا احتيل وفصل وتميز فى الوجود فى المركبات صار الجنس مادةً والفصل صورة ، ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع .

ثم من الشكوك التى تعرض على هذا الكلام ، بل على وجود طبيعة الفصل ما أقوله : إنه من البين أن كل نوع منفصل عن شركائه فى الجنس بفصل . ثم ذلك الفصل معنى أيضا من المعانى ، فإما أن يكون أعم المحمولات ، و إما أن يكون معنًى واقعاً تحت أعم المحمولات . ومحال أن يقال : إن كل فصل هو أعم المحمولات . فإن الناطق وأشياء كثيرة مما يجرى مجراه ليس مقولة ولا فى حكم مقولة ، فيبقى أن يكون واقعا تحت أعم المحمولات وكل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، فيكون إذن لكل فصل فصل ، ويذهب هذا إلى غير النهاية .

والذى يجب أن يعلم حتى ينحل به هذا الشك أن من الحمل ما يكون المحمول فيه مقوما لماهية الموضوع ، ومنه ما يكون أمرا لازما له غير مقوم لماهيته كالوجود . وأنه ليس يجب أن يكون كل معنى يكون أخص و يقع تحت معنى أعم ، إنما ينفصل عن شركائه فيه بفصل فى العقل ، هو معنى يغاير ذاته وماهيته

---

(٢) تفترق : تفرق د (٣) بالفعل : بالفعل جـ ، ص ، ط || هو : + له ط (٤) فإذا : و إذا جـ ، د || احتيل : أحس م || فى المركبات : وفى المركبات د (٩ — ١٠) ومحال . . . المحمولات : ساقطة من ص ، ط (١٠) ليس : ليست ط (١١) فيبقى : فبقى ص || تحت : تحته ط (١٢) منفصل : ساقطة من ب || فيه : ساقطة من ب (١٥) مقوما لماهية : مقوم الماهية م || لماهية : لماهيته ط || لماهيته : لماهية ط (١٦) وأنه : فإنه د ، ص (١٧) يغاير : مغاير جـ .

وإنما يجب ذلك إذا كان ما يحمل عليه مقوما لماهيته فيكون كالجزء فى العقل والذهن لماهيته ، فما يشاركه عند العقل والذهن والتحديد فى ذلك المعنى شاركه فى شىء هو جزء ماهيته ، فإذا خالفه يجب أن يخالفه فى شىء لا يتشاركان فيه ، ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من ماهيته . فتكون مخالفته الأولية له بشىء من جملة ماهيته ، ليس بجميع ما يدخل فى ماهيته ، أعنى عند الذهن والتحديد .

والجزء غير الكل فتكون مخالفته له بشىء غيره وهو الفصل . وأما إذا كانت المشاركة فى أمر لازم وكان لا يشاركه فى أجزاء حد الماهية أصلا وكانت الماهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها، مثل انفصال اللون عن العدد ، فإنهما وإن اشتركا فى الوجود ، فالوجود — كما اتضح فى سائر ما تعلمت من الفلسفة — لازم غير داخل فى الماهية . فلا يحتاج اللون فى انفصاله من العدد عند التحديد والذهن إلى شىء آخر غير ماهيته وطبيعته . ولو شاركه العدد فى معنى داخل فى ماهيته لكان يحتاج إلى أن ينفصل عنه بمعنى آخر غير جملة ماهيته . لكن جملة ماهية اللون غير مشاركة ألبتة لماهية العدد ، وإنما تشاركها بشىء خارج عن الماهية . فلا يحتاج إذن اللون إلى فصل يخالف به العدد .

ونقول أيضا إن الجنس يحمل على النوع على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الفصل على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته ، مثاله الحيوان يحمل على

---

(٢) شاركه : يشاركه د ، ط (٣) فإذا : وإذا جـ || يجب : فيجب د ، ط || يخالفه : يخالف د (٥) ما يدخل : ما يدل ط (٨) وكانت : كانت ب ، جـ ، د ، ص (١٢) إلى شىء : لا شىء ط (١٣) إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، م || غير : ساقطة من د ، ط ؛ عن م || ماهيته : ماهية اللون ط (١٣ — ١٤) لكن .... اللون : ساقطة من م (١٤) بشىء : لشىء جـ .

الإنسان على أنه جزء من ماهيته ، ويحمل على الناطق على أنه لازم له لا على أنه جزء من ماهيته . فإنما يعنى بالناطق شيء له نطق وشيء له نفس ناطقة من غير أن يتضمن نفس قولنا الناطق بيانا لذلك الشيء أنه جوهر أو غير جوهر . إلا أنه يلزم أن لا يكون هذا الشيء إلا جوهراً وإلا جسماً وإلا حساساً ، فتكون هذه الأمور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم لأنها غير داخلة فى مفهوم الناطق أى الشيء ذى النطق .

فنقول الآن : أما الفصل فإنه لا يشارك الجنس الذى يحمل عليه فى الماهية فيكون إذن انفصاله عنه بذاته . ويشارك النوع على أنه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة الجنس التى هى فى ماهية النوع وليست فى ماهية الفصل . وأما حاله مع سائر الأشياء ، فإن الفصل إن شاركها فى الماهية وجب أن ينفصل عنها بفصل ، وإن لم يشاركها فى الماهية لم يجب أن ينفصل عنها بفصل . وليس يجب أن يكون كل فصل يشارك شيئا فى ماهية ، فليس يجب لا محالة إذا وقع الفصل تحت ما هو أعم منه أن يكون وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس ، بل قد يمكن أن يقع تحت ما هو أعم منه ويكون الأعم داخلا فى ماهيته . ويمكن أن لا يقع تحت ما هو أعم منه إلا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل فى ماهيته ، مثل الناطق مثلا ، فإنه يقع تحت المدرك على أن المدرك جنس له ، والمدرك يقع تحت الجوهر على أنه — أعنى الجوهر — لازم له لا جنس على الوجه الذى أومأنا إليه ، ويقع أيضا تحت المضاف — لا على أن الإضافة جوهره أو داخلة فى ماهيته — بل على أنها لازمة له .

(١ — ٢) لا على . . . ماهيته : ساقطة من م (٢) فإنما : فإنا جـ ؛ فإنه إنما د ، ص ، ط (٩) عنه : منه ص || لطبيعة : بطبيعة ص ، م || ماهية : ماهيته جـ ، ط (١٠ — ١١) وجب . . . الماهية : ساقطة من ب (١١) وإن لم . . . بفصل : ساقطة من م || عنها : عنه ب ، هامش ص ؛ منها ء (١٩) أو داخلة : أو داخل جـ .

فالفصل ليس يحتاج فى انفصاله عن النوع إلى فصل آخر ، وليس يحتاج فى انفصاله عن الأشياء المشاركة له فى الوجود وسائر اللوازم إلى معنى غير نفس ماهيته ، وليس يجب أن يقع لا محالة تحت ما هو أعم منه وقوع النوع تحت الجنس، بل قد يقع وقوع الملزوم الأخص تحت اللازم الذى لا يدخل فى الماهية.

وأما إذا أخذت الفصل كالنطق مثلا ، فإنما يجب أمثاله فى فصول الأشياء المركبة . فإن عنيت بالنطق كونه ذا نفس ناطقة كان من المعانى المؤلفة من نسبة وجوهر ، على ما علمت من حكمه فى مواضع أخرى . وإن عنيت نفس النفس الناطقة كانت جوهرا وكانت جزء جوهر مركب تخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب فى الجواهر ، على نحو ما تحققت كثيرا .

ولنرجع الآن إلى المقدمات التى فى الشك ، فنقول : أما المقدمة القائلة إن الفصل لأنه معنى من المعانى فإما أن يكون أعم المحمولات، وإما أن يكون معنى واقعا تحت أعم المحمولات ، فسلّمة . وأما الأخرى وهى القائلة إن كل ما هو أعم المحمولات فهو مقولة كذب ، وإنما المقولة أعم المحمولات الجنسية المقومة للماهية لا التى هى أعم المحمولات ، وليس تقوم ماهية كل ما تحتها ، بل تلزم الأشياء . والقائلة الأخرى إن كل ما هو واقع تحت معنى أعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به ، كاذبة . لأن المشاركات إذا كانت مشاركة فى اللازم دون المعنى الداخل فى الماهية، لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد الماهية .

---

(١) وليس يحتاج : وليس محتاجا جـ (٢) اللوازم : اللازم ط (٤) الذى : ساقطة من د || لا يدخل : لا يدخله ط (٨) الناطقة : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : كان د ، م (٩) كثيرا : ساقطة من ب، د، م (١٠) ولنرجع : فلنرجع د || المقدمات : المتقدمات د || الشك : الشكل ط (١٤) تقوم : مقوم جـ ؛ بمقوم ص ، ط || ماهية : ماهيته جـ، ص، ط || ما : + هو جـ (١٥) منه : ساقطة من ب (١٧) المعنى : معنى جـ .

فتعين بعد هـذا أنه لايجب أن يكون لكل فصل فصل. و يجب أن يعلم أن الذى يقال من أن فصول الجوهر جوهر، وفصول الكيف كيف ، معنى ذلك ، أن فصول الجوهر يلزم أن تكون جوهرا، وفصول الكيف يلزم أن تكون كيفا، لا أن فصول الجوهر يوجد فى مفهوم ماهياتها حد الجوهر على أنها جواهر فى أنفسها، وفصول الكيف يوجد فى ماهيتها حد الكيفية على أنها كيفية . إلا أن نعنى بفصول الجوهر مثلاً لا الفصل المقول على الجوهر بالتواطؤ، بل الفصل المقول عليه بالاشتقاق؛ أعنى لا الناطق بل النطق، فيكون حينئذ ماعلمت و يكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ، والفصل الحقيق الذى يقال بالتواطؤ. وليس يجب إذا كان الفصل الذى بالتواطؤ موجودا، أن يكون أيضا الفصل الذى بالاشتقاق موجودا، إنما يكون هكذا لافى كل ماهو نوع ، بل فيما هو نوع جوهرى دون الأنواع العرضية ، وليس أيضا فى كل نوع جوهرى، بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا .

فالفصل الذى يقال بالتواطؤ معناه شىء بصفة كذا مطلقا ، ثم بعد ذلك على سبيل النظر والتأمل يعلم أنه يجب أن يكون هذا الشىء الذى بصفة كذا جوهرا أو كيفا . مثاله ، أن الناطق هو شىء له نطق. فليس فى كونه شيئا له نطق هو أنه جوهر أو عرض، إلا أنه يعرف من خارج أنه لايمكن أن يكون هذا الشىء إلا جوهرا أو جسما .

---

(١) فتعين : وبين جـ (٢) الكيف : كيف ص (٤) لا أن : ساقطة من م || أنها جواهر : أنه جوهر م (٥) أنفسها : نفسها جـ ، ص ، م ؛ نصها د ، ط (٦) بفصول : + الكيفية م (٧ — ٨) أعنى . . . بالاشتقاق : ساقطة من م (٨) الحقيق : ساقطة من ط (٩) أيضا : ساقطة من جـ ، د ، م (١٠) بل : ساقطة من ط (١٣) فالفصل : والفصل ص (١٤) والتأمل : أو التأمل جـ ، م (١٥) مثاله : أمثاله ط || نطق : النطق ص || كونه : كونها د .

الفصل السابع

(ز) فصل

فى تعريف مناسبة الحد والمحدود

ولقائل أن يقول: إن الحد كما وقع عليه الاتفاق من أهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل، وكل واحد منهما مفارق للآخر، ومجموعهما هو جزء الحد، وليس الحد إلا ماهية المحدود ، فتكون نسبة المعانى المدلول عليها بالجنس والفصل إلى طبيعة النوع كنسبتها فى الحد الى المحدود. وكما أن الجنس والفصل جزءا الحد، فكذلك معنياهما جزءا المحدود. و إذا كان كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لأنه جزء منه. فنقول: إنا إذا حددنا فقلنا: الإنسان — مثلا — حيوان ناطق، فليس مرادنا بذلك أن الإنسان هو مجموع الحيوان والناطق ، بل مرادنا بذلك أنه الحيوان الذى ذلك الحيوان ناطق ، بل الذى هو بعينه الناطق . كأن الحيوان فى نفسه أمر لا يتحصل وجوده على النحو الذى قلنا قبل. فاذا كان ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذى نقول له : إنه ذو نفس دراكة مجملا الذى هو غير محصل ، أى أنه ذو نفس هو قد صار محصلا من حاله أن نفسه حساسة ناطقة ، فيكون هذا تحصيلا لكونه ذا نفس دراكة . فليس يكون الجسم ذو النفس الدراكة شيئا ، وكونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم إليه خارجا عنه ، بل

---

(٤) ولقائل : لقائل ب، جـ، ص، م (٥) وفصل : ومن فصل جـ (٧) كنسبتها : فنسبتها ط (٧) جزءا الحد : جزء الحد م || معنياهما : معناهما جـ ، ص ، م || جزءا المحدود : جزء المحدود ط ، م (١٠ — ١١) والناطق .... الناطق : ناطق به م (١٢) قلنا : قلناه جـ || فإذا وإذا د (١٤) أى أنه : أنه أى د ؛ أنه حى أى ط ؛ أى م (١٦) ناطقة : ناطق جـ .

يكون هذا الذى هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة. ثم كون نفسه دراكة أمر مبهم ، ولا يكون بالفعل فى الوجود مبهما ألبتة كما علمت ، بل يكون فيه محصلا ، وإنما يكون هذا الإبهام فى الذهن، إذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة حتى يفصل، فيقال دراكة بالحس والتخيل والنطق .

وإذا أخذ الحس فى حد الحيوان فليس هو بالحقيقة الفصل ، بل هو دليل على الفصل . فإن فصل الحيوان أنه ذو نفس دراكة متحركة بالإرادة وليس هوية نفس الحيوان أن يحس ، ولا هويته أن يتخيل ، ولا هويته أن يتحرك بالإرادة ، بل هو مبدأ لجميع ذلك، وهذه كلها قواه ، ليس أن ينسب إلى بعضها أولى من أن ينسب إلى الآخر، لكنه ليس له فى نفسه اسم، وهذه توابعه، فنضطر إلى أن نخترع له اسما بالنسبة إليها . ولهـذا نجمع الحس والتحرك معاً فى حده ، ونجعـــل الحس كأنه معنى يجمع الحس الظاهر والباطن ، أو يقتصر على الحس فيكون دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام .

وقد سلف لك بيان هذا وما أشبهه، فليس الحس بالحقيقة فصل الحيوان ، بل أحد شعب فصله وأحد لوازمه . وإنما فصله وجود النفس التى هى مبدأ هذا كله له ، وكذلك الناطق للإنسان. لكن عدم الأسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا — إما هذا وإما ذاك — إلى الانحراف عن حقيقة الفصل إلى لازمه . فربما اشتققنا اسمه من لازمه ، فعنينا بالحساس الذى له المبدأ الذى ينبعث منه

(٣) وإنما : فإنما ط (٥) وإذا : إذا ط (٧) أن يتخيل ولا هويته : ساقطة من م (٩) لكنه : + شىء ط (١١) يجمع : لجميع ط || الظاهر : + والحس ط || والباطن : الباطن ط || أو يقتصر : أو يقتصر ص (١٤) أحد : واحد د || وأحد : واحد من د (١٥) شعورنا : + فى الأسماء د (١٧) بالحساس : بالحاس ب || منه : عنه ب ، د ، ص .

الحس وغيره ، وربما كان الفصل نفسه مجهولا عندنا ، ولم نشعر إلا بلازمه . وليس كلامنا فى هذه الأمور على حسب ما نعقل نحن ونصنع نحن ونتصرف فيها نحن ، بل من جهة كيفية وجودها فى أنفسها . ثم لو كان ليس للحيوان نفس إلا الحساسة كان كونه جسما ذا حس ليس جنسا بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية بشرط أن يكون هو فقط ، بل على النحو الذى قلنا . فاتحاد الفصل بالجنس ليس إلا على أنه شىء كان يتضمن الجنس بالقوة لا يلزم الجنس بالقوة ، واتحاد المادة بالصورة أو الجزء بالجزء الآخر فى المركب فإنما هو اتحاد شىء بشىء خارج عنه لازم أو عارض .

فتكون الأشياء التى يكون فيها اتحاد على أصناف . أحدها ، أن يكون كاتحاد المادة والصورة فتكون المادة شيئا لا وجود له بانفراد ذاته بوجه ، وإنما يصير بالفعل بالصورة على أن يكون الصورة أمراً خارجاً عنه ، ليس أحدهما الآخر ، ويكون المجموع ليس ولا واحد منهما . والثانى ، اتحاد أشياء يكون كل واحد منها فى نفسه مستغنيا عن الآخر فى القوام ، إلا أنها تتحد فيحصل منها شىء واحد . إما بالتركيب وإما بالاستحالة والامتزاج . ومنها ، اتحاد أشياء بعضها لا يقوم بالفعل إلا بما انضم إليه ، وبعضها يقوم بالفعل ؛ فيقوم الذى لا يقوم بالفعل بالذى يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة ، مثل اتحاد الجسم والبياض . وهذه الأقسام كلها لا تكون المتحدات منها بعضها

(١) الفصل : + فى د ، ط ، م (٣) إلا : ساقطة من د (٤) الحساسة : الحاسة د ، م ؛ الحساس ط || الجسمية والحسية : الحسية ط (٥) فاتحاد : واتحاد ص ، ط (٦) يتضمن : يضمن ب ، م ؛ مضمن ص ، ط || لا يلزم : لا ملتزم جـ ، ص ، ط ، م (٧) أو الجزء بالجزء : والجزء بجزء جـ ؛ والجزء د ؛ والجزء بالجزء م (٩) يكون : ساقطة من ص ، ط ، م (١٠) لا وجود : لا يجود ط (١٢) أشياء : شيئا م (١٣) منها : منهما ب ، د ، ط ، م (١٤) واحد : آخر ط .

بعضا ، ولا جملتها أجزاؤها ، ولا يحمل ألبتة شيء منها على الآخر حمل التواطؤ. ومنها اتحاد شيء بشيء ، قوة هذا الشيء منهما أن يكون ذلك الشيء ، لا أن ينضم إليه . فإن الذهن قد يعقل معنى يجوز أن يكون ذلك المعنى نفسه أشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى فى الوجود،فيضم إليه معنى آخر تعين وجوده بأن يكون ذلك المعنى متضمنا فيه ، و إنما يكون آخر من حيث التعيين والإبهام لا فى الوجود. مثل المقدار فإنه معنى يجوز أن يكون هو الخط والسطح والعمق، لا على أن يقارنه شيء فيكون مجموعهما الخط والسطح والعمق، بل على أن يكون نفس الخط ذلك أو نفس السطح ذلك . وذلك لأن معنى المقـــدار هو شيء يحتمل مثلا المساواة ، غير مشروط فيه أن يكون هذا المعنى فقط . فإن مثل هذا لا يكون جنساً كما علمت ، بل بلا شرط غير ذلك ، حتى يجوز أن يكون هذا الشيء القابل للساواة هو فى نفسه أى شيء كان ، بعد أن يكون وجوده لذاته هو الوجود ، أى يكون محمولا عليه لذاته أنه كذا ، سواء كان فى بُعْد أو بُعْدَين أو ثلاثة .

فهذا المعنى فى الوجود لا يكون إلا أحد هذه ، لكن الذهن يخلق له من حيث يعقل وجوداً مفرداً . ثم أن الذهن إذا أضاف إليـــه الزيادة لم يضف الزيادة على أنها معنى من خارج لاحق بالشيء القابل للساواة حتى يكون ذلك قابلًا للساواة فى حد نفسه وهذا شيء آخر مضاف إليه خارجا عن ذلك ، بل يكون ذلك تحصيلاً لقبوله للساواة أنه فى بعـد واحد فقط أو فى أكثر منه .

---

(٢) ومنها : ومنه جـ ، ط (٤) منها : منهما جـ ، ط || فيضم : فينضم ص ، ط || تعين : وتعين جـ (٥) متضمنا : مضمنا جـ ، د ، ص ، ط || التعيين : التعين جـ (٦) الخط : والخط جـ ، ط (٨) هو : هى ط (٩) غير : أو غير ط || مشروط : مشروطة جـ (١١) شيء : معنى ط١ (١٢) هو : هذا جـ، ص، م (١٣) أو : + فى ط (١٨) ذلك : ساقطة من م || للساواة : المساواة ط .

فيكون القابل للمساواة فى بُعْدٍ واحد فى هذا الشىء هو نفس القابل للمساواة، حتى يجوز لك أن تقول : إن هذا القابل للمساواة هو هذا الذى هو ذو بُعْدٍ واحد و بالعكس ، ولا يكون هذا فى الإشياء التى مضت. وههنا و إن كانت كثرة ما لا شك فيها فهى كثرة ليست من الجهة التى تكون من الأجزاء بل كثرة تكون من جهة أمر غير محصل وأمر محصل . فإن الأمر المحصل فى نفسه يجوز أن يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فتكون هناك غيرية ؛ لكن إذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر إلا بالاعتبار المذكور الذى ذلك للعقل وحده . فإن التحصيل ليس يغيره بل يحققه .

فهكذا يجب أن يعقل التوحيد الذى من الجنس والفصل . و إنه و إن كان مختلفا وكان بعض الأنواع فيها تركيب فى طبائعها وتنبعث فصولها من صورها وأجناسها من المواد التى لصورها ، وإن لم يكن لا أجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هى مواد وصور ، و بعضها ليس فيها تركيب فى طبائعها بل إن كان فيها تركيب فهو على النحو الذى قلنا ، فإنما يكون أحد الشيئين منهما فى كل نوع غير الآخر، لأنه قد أخذ مرة لا بحاله من التحصيل، بل على أنه بالقوة محصل، وأخذ مرة وهو محصل بالفعل . وهذه القوة له ليس بحسب الوجود، بل بحسب الذهن. فإنه ليس له فى الوجود حصول طبيعة جنسية هى بعد بالقوة محصلة نوعاً ، وسواء كان النوع له تركيب فى الطبائع أو لم يكن.

---

(٢) لك : ذلك جـ ، د ، ط || هذا : + الشىء جـ ، ص (٤) تكون من : ومن ط
(٥) وأمر محصل : + عند الذهن ط || فى : وفى د (٩) من : ساقطة من جـ ، ص ؛
+ بين جـ ، ص ، ط || و إنه : فإنه جـ ، د (١٠) طبائعها : طباعها ص (١١) لا أجناسها :
إلا أجناسها م (١٣) طبائعها : طباعها جـ || فى .... تركيب : ساقطة من د
|| فإنما : و إنما ص ، ط (١٤) مرة : ساقطة من م (١٥) أنه : + هو ص ||
له : ساقطة من د (١٦) الوجود : الموجود ط (١٧) هى : ساقطة من م || تركيب :
التركيب ص ؛ يركب جـ ، ط (١٧) الطبائع : الطباع ب ، م .

والجنس والفصل فى الحد أيضا من حيث كل واحد منهما هو جزء الحد من حيث هو حد، فإنه لايحمل على الحد ولا الحد يحمل عليه. فإنه لا يقال للحد أنه جنس ولا فصل ولا بالعكس، فلا يقال لحد الحيوان إنه جسم ولا أنه ذو حس ولا بالعكس. وأمامن حيث الأجناس والفصول طبائع تبعت طبيعة على ماعلمت فإنها تحمل على المحدود، بل نقول: إن الحد يفيد بالحقيقة معنى طبيعة واحدة. مثلا إنك إذاقلت: الحيوان الناطق، يحصل من ذلك معنى شىء واحد هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان هو بعينه الناطق. فإذا نظرت إلى ذلك الشىء الواحد لم يكن كثرة فى الذهن، لكنك إذا نظرت إلى الحد فوجدته مؤلفاً من عدة هذه المعانى واعتبرتها من جهة ما كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى فى نفسه غير الآخر، وجدت هناك كثرة فى الذهن. فإن عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الأول، وهو الشىء الواحد الذى هو الحيوان الذى ذلك الحيوان هو الناطق، كان الحد بعينه هو المحدود المعقول. وإن عنيت بالحد المعنى القائم فى النفس بالاعتبار الثانى المفصل، لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود، بل كان شيئا مؤدياً إليه كاسبا له. ثم الاعتبار الذى يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد، بل محمولين عليه بأنه هو لا أنهما شيئان من حقيقة متغايران ومغايران للمجتمع. لكن نعنى به فى مثالنا الشىء الذى هو بعينه الحيوان الذى ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة متحصلة بالنطق. والاعتبار الذى يوجب كون الحد غير المحدود يمنع أن يكون الجنس

---

(١) والجنس: فالجنس د (٣) جنس: + فقط جـ، ص || لحد: فى حد ط
(٤) تبعث: تنبعث د، ص، م ؛ لبعث ط || طبيعة: طبيعته جـ، د (٥) مثلا: مثل ط
(٨) فوجدته: ووجدته جـ (١٢) المحدود: المعدود ط (١٤) كان: + الثانى ط || الاعتبار: + الثانى ط (١٦) ومغايران: أو مغايران ص، ط || للمجتمع: المجتمع ص، ط
(١٧) حيوانيته: حيوانية ط ؛ ساقطة من د (١٨) يمنع: + من جـ، ط || أن يكون: كون م.

والفصل محمولين على الحد ، بل جزئين منه . فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد ولا الفصل واحدا منهما ولا جملة معنى الحيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق غير مؤلف . ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من أحدهما ، ولا يحمل أحدهما عليه ، فليس مجموع حيوان وناطق هو حيوان وناطق لأن المجموع من شيئين غيرهما ، بل ثالث . لأن كل واحد منهما جزء منه ، والجزء لا يكون هو الكل ، ولا الكل يكون هو الجزء .

(١) ليس : فليس ص (٢) الحيوان : حيوانات ؛ حيوان م || مع الناطق : مع النطق د
(٣) الحيوان غير مؤلف : الحيوان غير المؤلف جـ ، ط || مؤلف ... غير : ساقطة من ب
|| الناطق غير مؤلف : الناطق غير المؤلف جـ (٤) ما يفهم : ما يفهمه جـ (٥) شيئين : أمرين
ص ، ط ؛ + هو جـ ، ص ، ط || غيرهما : غيرها ب ، د .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

فى الحد

والذى ينبغى لنا أن نعرفه الآن أن الأشياء كيف تحدد ، وكيف نسبة الحد إليها ، وما الفرق بين الماهية للشيء و بين الصورة . فنقول : كما أن الموجود والواحد من الأشياء العامة للمقولات ولكن على سبيل تقديم وتأخير ، فكذلك أيضا كون الأشياء ذوات ماهية وحد ، فليس ذلك فى الأشياء كلها على مرتبة واحدة.

فأما الجوهر فإنه مما يتناوله حده تناولا أولياً و بالحقيقة ، وأما الأشياء الأخرى فلما كانت ماهيتها متعلقة بالجوهر أو بالصورة الجوهرية على نحو ما حددناه ، أما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها ، والمقادير والأشكال قد عرفتها أيضا ، فيكون تلك الأشياء الأخرى أيضا من وجه لا تحدد إلا بالجوهر فيعرض من ذلك أن تكون . أما الأعراض فإن فى حدودها زيادة على ذواتها ، لأن ذواتها و إن كانت أشياء لا يدخل الجوهر فيها على أنه جزء لها بوجه من الوجوه ، وذلك لأن ما جزؤه جوهر فهو جوهر ، فإن حدودها يدخل الجوهر فيها على أنه جزء إذ كانت تحدد بالجوهر لا محالة . وأما المركبات فإنها يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين ، فإنه إذ فيها جوهر فلا بد من إدخاله

(٣) الحد : + وأجزائه جـ ، ص (٤) لنا : ساقطة من د || نسبة : بنسب د (٦) فكذلك : وكذلك جـ (٨) فأما : فإن م (٩) نحو : ساقطة من ط (١٠) ما حددناه : ما حددنا م (١١) قد : فقد جـ ، ص ، ط ، م (١٢) بالجوهر : بالجواهر ط || أن تكون : ساقطة من ب (١٣) لأن : ساقطة من ب || ذواتها : ساقطة من ب (١٤) فإن : بأن ط (١٥) أنه : إنها ب || وأما : فأما د (١٦) يعرض فيها : ساقطة من ط .

فى الحد ، وإذ ثنيا عرض يتحدد بالجوهر فلا بد من دخوله فى حد العرض مرة أخرى لتكون جملة الحـد مؤلفة من حد الجوهر وحد العرض لا محالة وعائد إلى اثنينية وكثرة . ويتبين إذا حلل حد ذلك العرض ورد إلى مضمناته ، فيكون حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين ، وهو فى ذات المركب مرة واحدة ، فيكون فى هـذا الحد زيادة على معنى المحدود فى نفسه . والحدود والحقيقية لا يجب أن تكون فيها زيادات . ومثال هذا أنك إذا حددت الأنف الأفطس فيجب أن تأخذ فيه الأنف لا محالة ، وتأخذ فيه الأفطس فتكون أخذت فيه حد الأفطس ، لكن الأفطس هو أنف عميق ، ولا يجوز أن تأخذ عميقا وحده ، فإنه لو كان العميق وحده هو الأفطس لكانت الساق المعمقة أيضا فطساء ، بل يجب لا محالة أن تأخذ الأنف فى حد الأفطس . فإذا حددت الأنف الأفطس تكون قد أخذت فيه الأنف مرتين ، فلا يخلو إما أن لا تكون أمثال هذه حدودا وإنما تكون الحدود للبسائط فقط ، أو تكون هذه حدودا على جهة أخرى . وليس ينبغى أن تقتصر من الحد على أن يكون شرح الاسم ، فتجعل أمثال هذه لذاك حدودا حقيقية ، لأن الحد هو ما يدل على المـاهية ، وقد عرفتـه . ولو كان كل قول يمكن أن يفرض بإزائه اسمٌ حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا .

فإذا كان الأمر على هذا ، فبيّن أن هـذه المركبات حدودها حدود على جهة أخرى . وكل بسيط فإن ماهيته ذاته لأنه ليس هناك شىء قابل لمـاهيته ،

(١) الحد : الحدود م (٢) لتكون : فتكون جـ ، د || مؤلفة : مؤلفا ب (٣) ويتبين : يتبين د (٧) فتكون : وتكون ب ، د ؛ فتكون قد ص ، ط (٨) لكن الأفطس : ساقطة من د (٩) المعمقة : المعقمة م (١٠) فطساء : فطسة ط (١١) إما : ساقطة من ص ، ط || لا تكون : تكون ط (١٢) للبسائط : البسائط ط (١٤) لذاك : لذلك جـ ، د ، ص ، ط || حقيقية : حقيقة ط (١٧) هذه : هذا د ؛ ساقطة من جـ (١٨) شىء : + هو جـ .

ولوكان هناك شيء قابلا لماهيته، لم يكن ذلك الشيء ماهيته ماهية المقبول الذى حصل له، لأن ذلك المقبول كان يكون صورته، وصورته ليس هو الذى يقابله حده، ولا المركبات بالصورة وحدها هى ما هى، فإن الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها، بل حد الشيء يدل على جميع ما يتقوم به ذاته، فيكون هو أيضا يتضمن المادة بوجه. وبهذا يعرف الفرق بين الماهية فى المركبات والصورة. والصورة دائما جزء من الماهية فى المركبات، وكل بسيط فإن صورته أيضا ذاته لأنه لاتركيب فيه، وأما المركبات فلا صورتها ذاتها ولا ماهيتها ذاتها، أما الصورة فظاهر أنها جزء منها، وأما الماهية فهى مابها هى ماهى، وإنما هى ماهى بكون الصورة مقارنة للمادة، وهو أزيد من معنى الصورة. والمركب ليس هذا المعنى أيضا، بل هو مجموع الصورة والمادة، فإن هذا هو ماهو المركب، والماهيه هذا التركيب. فالصورة أحد مايضاف إليه التركيب، والماهيه هى نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة، والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد.

فالجنس بما هو جنس ماهية. وللنوع بما هو نوع ماهية، وللفرد الجزئى أيضا بما هو مفرد جزئى ماهية مما يتقوم به من الأعراض اللازمة. فكأن الماهية إذا قيلت على التى فى الجنس والنوع وعلى التى للفرد الشخصى كان باشتراك الاسم. وليست هذه الماهية مفارقة لما هو بها ماهو، وإلا لم تكن ماهية. لكنه لا حد للفرد بوجه من الوجوه، وإن كان للمركب حد ما. وذلك

(١) المقبول : ساقطة من م (٢) له : + أيضا د، ص، ط، م (٥) أيضا : + قد جـ، د، ص، ط، م || وبهذا : وهذا ط (٧) لأنه : لأن جـ، ط (٨) أنها : أنه د || ما بها : ما به جـ، د، ص، ط، م (١١) ما يضاف : ما ينضاف د (١٢) إليه : + هذا جـ، د، ص، ط، م (١٥) فكأن : فكانت جـ ؛ وكأن ط (١٦) قيلت على : + نحو جـ ؛ النفس د || الشخصى : الشخص جـ (١٧) وليست : ليس ط || لما : بما د || بها : به جـ (١٨) بوجه : إلى توجه د (١٧ — ١٨) وإلا . . . حد ما : ساقطة من م .

لأن الحد مؤلف من أسماء ناعتة لا محالة ليس فيها إشارة إلى شيء معين ، ولو كانت إشارة لكانت تسمية فقط ، أو دلالة أخرى بحركة وإشارة وما أشبه ذلك ، وليس فيها تعريف المجهول بالنعت .

وإذ كان كل اسم يحصر فى حد المفرد يدل على نعت ، والنعت يحتمل الوقوع على عدة ، والتأليف لا يخرجها من هذا الاحتمال ، فإنه إذا كان آمعنى كلياً وأضيف إليه ب — وهو معنى كلى — جاز أن يكون فيه تخصيص ما . ولكن إذا كان تخصيص كلى بكلى يبقى بعده الشىء الذى هو آوب كلياً يجوز أن يقع فيه شركة. ومثال ذلك : "هذا سقراط" ، إن حددته فقلت : إنه الفيلسوف ، ففيه شركة ؛ وإن قلت : الفيلسوف الدين ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف الدين المقتول ظلما ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : ابن فلان ، كان فيه احتمال شركة أيضا ، وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه ، فإن عرف ذلك الشخص بالإشارة أو باللقب عاد الأمر إلى الإشارة واللقب ، وبطل أن يكون بالتحديد . وإن زيد فقيل : هو الذى قتل فى مدينة كذا يوم كذا ، فهذا الوصف أيضا مع تشخصه بالحيلة كلى يجوز أن يقال على كثيرين إلا أن يسند إلى شخص . فإن كان المسند إليه شخصا من جملة أشخاص نوع من الأنواع لم يكن السبيل إليه إلا بالمشاهدة ولم يجد العقل عليه وقوفا إلا بالحس ، فإن كان المسند إليه من الأشخاص — التى

(١) ناعتة : ناعتيه ص ، ط (٢) تسمية : تسميته جـ ، ط || وإشارة : أو إشارة جـ || وليس : فليس د ، ص ، ط (٣) بالنعت : ساقط من د (٦) إذا : ساقطة من جـ || كان : ساقطة من جـ (٩) الدين ، ففيه أيضا شركة ؛ فإن قلت : الفيلسوف : ساقطة من جـ || فإن قلت : الفيلسوف : وإن قلت : الفيلسوف ط (١٠) كان فيه : ففيه ب ، جـ (١١) شخصا : مشخصا م || فإن عرف : وإن عرفت د ؛ وإن عرفت م (١٢) واللقب : ساقطة من ب || وبطل : فبطل جـ ، د (١٣) تشخصه : تشخيصه م (١٤) بالحيلة : بالحيقية د ؛ بالجملة م || يسند : يستند جـ ، ص ، ط || المسند : المستند جـ ، ط (١٦) المسند : المستند جـ ، د ، ط .

كل شخص منها مستوف لحقيقة النوع — فلا شخص نظيرا له ، وكان قد عقل العقل ذلك النوع بشخصه . فإذا جعل الرسم مسندا إليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل تغير الحال لجواز فساد ذلك الشيء ، إذ مثل هذا الشيء لايفسد. ولكن المرسوم لايوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه ، وربما عرف العقل مدة بقائه ، فلم يكن هذا أيضا حداً حقيقيا. فبين أنه لاحد حقيق للفرد ، إنما يعرف بلقب أو إشارة أو نسبة إلى معروف بلقب أو إشارة .

وكل حد فإنه تصور عقلي صادق أن يحمل على المحدود، والجزئي فاسد إذا فسد لم يكن محدودا بحده. فيكون حمل الحد عليه مدة ماصادقاً وفي غيرها كاذبا، فيكون حمل الحد عليه بالظن دائما ، أو يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة إشارة ومشاهدة، فيصير بتلك الإشارة محدوداً بحده ، وإذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به أن له حده . وأما المحدود بالحقيقة فيكون حدّه له يقينا . فمن شاء أن يحد الفاسدات فقد تعرض لإبقائها ، ويركب شططا .

---

(٢) وقوف : ساقطة من د (٣) يخف : يشكل طا ؛ + على د || الحال : + فلم يكن هذا أيضا حد لحقيقة لا د || لجواز : بجواز ط ، م || هذا الشيء : ذلك للشيء ط (٤) ولكن : لكن ط (٥) حقيق : حقيقيا جـ ، ص ، م (٦) أو نسبة : أو نسبته ص ؛ ونسبة م || معروف : معروفة جـ || بلقب أو إشارة : بلقب وإشارة د (٧) حد : نسبة طا || فاسد : + لما م (٨) وفي غيرها : وتميزها ط (١٠) فيصير : ليصير م || بحده : بحد جـ || يكون : ساقطة من جـ ؛ فيكون د (١٢) ويركب شططا : ساقطة من د ، ط .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

فى مناسبة الحد وأجزائه

ونقول : إنه كثيرا مايكون فى الحدود أجزاء هى أجزاء المحدود . وليس إذا قلنا : إن الجنس والفصل لا يتقومان جزئين للنوع فى الوجود ، نكون كأنا قلنا : إنه لايكون للنوع أجزاء . فإن النوع قد يكون له أجزاء ، وذلك إذا كان من أحد صنفى الأشياء ، أما فى الأعراض فمن الكميات ، وأما فى الجواهر فمن المركبات . وظاهر الحال يومىء إلى أن أجزاء الحد أقدم من المحدود، لكنه قد يتفق أن يكون فى بعض المواضع بالخلاف . فإنا إذا أردنا أن نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة ، وإذا أردنا أن نحد أصبع الإنسان حددناها بالإنسان، وإذا أردنا أن نحد الحادة وهى جزء من القائمة حددناها بالقائمة ، ولا نحد ألبتة القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها ولا الإنسان بالأصبع .

فيجب أن نعرف العلة فى هذا . فنقول : إن هذه ليس شىء منها أجزاء النوع من جهة ماهيته وصورته ؛ ثم إنه ليس من شرط الدائرة أن تكون فيها قطعة بالفعل تتألف عنها صورة الدائرة ، كما من شرطها أن يكون لها محيط ؛ ولا من شرط الإنسان — من حيث هو إنسان — أن يكون له أصبع بالفعل ، ولا من شرط القائمة أن تكون هناك حادة هى جزء منها . فهذه كلها ليست أجزاء للشىء من حيث ماهيته بل من حيث مادته وموضوعه . فإنما يعرض

(٤) ونقول : فنقول جـ ، د || هى أجزاء : ساقطة من ص ، ط (٦) وذلك : ساقطة من م
(٨) الحد : المحدود م (٩) قطعة : + من جـ (١١) أن نحد : + زاوية جـ
(١٤) النوع : الموضوع د ، ط (١٥) بالفعل : + حتى م (١٦) ولا من شرط : ولا شرط ط (١٨) فإنما : وإنما د ، ص .

للقائمة أن تكون فيها حادة ، وللدائرة أن تكون فيها قطعة لانفعال يعرض لمادتها ، ليس ذلك مما يتعلق به استكمال مادتها بصورتها ولا استكمال صورتها فى نفسها. واعلم أن السطح مادة عقلية لصورة الدائرة و بسببه يقع لها الانقسام ، ولو كان يتعلق بها استكمال مادتها لكان من اللازمات التى لا يخلو الشىء عنها ، لا من المقومات كما مضى لك شرحه . وليس ما نحن فيه كذلك ، بل يخلو الشىء منها .

وما يجرى مجرى الأصبع أيضاً فإنه ليس يحتاج الإنسان فى أن يكون حيوانا ناطقا إلى أصبع ، بل هذا من الأجزاء التى لمادته ليحسن بها حال مادته . فما كان من الأجزاء إنما هو بسبب المادة ، وليس تحتاج إليه الصورة ، فليست هى من أجزاء الحد ألبتة . لكنها إذا كانت أجزاء المادة ولم تكن أجزاء للمادة مطلقا ، بل إنما تكون أجزاء لتلك المادة لأجل تلك الصورة ، وجب أن تؤخذ فى حدها تلك الصورة . وذلك النوع فيكون أيضا مع المادة مثلما أن الأصبع ليس جزءا مناسبا للجسم مطلقا ، بل للجسم الذى صار حيوانا أو إنسانا . وكذلك الحادة والقطعة ليس جزءا للسطح مطلقا، بل للسطح الذى صار قائمة أو دائرة . فلذلك تؤخذصورة هذه الكلات فى حدود هذه الأجزاء. ثم تفترق هذه الأمثلة الثلاثة . فإن الإصبع فى الإنسان جزء بالفعل ، فإذا حد أو رسم الإنسان

(٢) بصورتها : لصورتها م || ولا استكمال صورتها : ساقطة من د (٥) لا من : فضلا عن ط || المقومات : المقولات د (٨) لمادته : لمادتها د (٩) إليه : إليها ب ، د ، ط || فليست هى : فليس هو ب ، جـ ، د ، م ؛ فليس ص ، ط (١٠) المادة : للمادة بخ ، جـ || للمادة : المادة جـ (١١) لتلك : تلك جـ (١٣) ليس جزءا : ليست جزءا د ، ط ، م (١٣) أو إنسانا : وإنسانا د ، ط ، م (١٤) والقطعة : والقطع د || بل للسطح : ساقطة من ب || للسطح : لسطح ص ، ط ، م || الذى : ساقطة من ب ، ص ، ط ، م || دائرة : ساقطة من م (١٥) الكلات : الكلمات ص ، ط ؛ الكلات بخ ؛ الكليات م || تفترق : تفرق د ؛ تفترن م || الأمثلة : ساقطة من ص .

من حيث هو شخص كامل إنسانى وجب أن يوجد الأصبع حينئذ فى رسمه لأنه يكون له ذلك جزءا ذاتيا فى أن يكون شخصا كامل الأعراض ولا يكون مقوماً لطبيعة نوعه. إذ قلنا مرارا: إن ما يتقوم و يتم به الشخص فى شخصه هو غير ما تتقوم به طبيعة النوع. فهذا القسم من الجملة التى الجزء فيها جزء بالفعل، وأما ذانك الآخران فليس الجزء فيهما جزءا بالفعل.

و يشبه أن تكون الدائرة إذا قسمت بالفعل إلى قطع بطلت الوحدة لسطحها و بطل عنها أنها دائرة، إذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا، اللهم إلا أن تكون الأقسام بالوهم و بالفرض لا بالفعل و بالقطع. وكذلك حكم القائمة. ثم الدائرة والقائمة يختلفان فى شىء وهو أن قطعة الدائرة لا تكون إلا من دائرة بالفعل. والحادة ليس من شرطها فى الوجود أن تكون جزء زاوية أخرى، ولا أنها هى حادة بالقياس إلى المنفرجة والقائمة، بل هى فى نفسها حادة بسبب وضع أحد ضلعيها عند الآخر. لكنها من جهة أن ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه الإضافة، لأن الميل والقرب بين الخطوط بعضها إلى بعض أو البُعد فيما بينها مما تتعلق به إضافة ما عرض أن يتعلق البيان للحادة بالإضافة، و إن لم يدل على هذه الإضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة فى إدخال إضافة بالفعل. ثم لما كانت الزاوية السطحية إنما تحدث عن قيام خط على خط، وكان الميل الذى يحدث هو ميل عن

(٢) له : ساقطة من د (٣) ما يتقوم : ما يقوم ط || شخصه : شخصيته ب، ج (٧) وبطل : أو بطل د || عنها : ساقطة من ط (٨) اللهم : ساقطة من م || الأقسام : الانقسام د، ص، ط || و بالفرض : بالفرض د || وبالقطع : بالقطع ب، ج، ط، م؛ كالقطع ص (٩) يختلفان : مختلفان ج || وهو : هو ط (١٠) ليس : وليس م (١١) زاوية : زاويته د، ط (١٢) أحد : ساقطة من م (١٤) بينها : بينهما م (١٥) أن يتعلق : أى تعلق م || لم : + يكن ج (١٧) وكان : فكان ج .

اعتدال ما وعن جهة ما ، لأنا لو أخذنا قرب أحد الخطين من الآخر مطلقاً وأخذنا ميله إليه مطلقا من غير تعيين الميـل عنه لم يكن إلا ميل مطلق يوجد ذلك للحادة وللقائمة وللمنفرجة . فإن خطوطها أيضا فيها ميل لبعضها إلى بعض، فإنك إذا اعتبرت اتصال خطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة وفيها ميل لأحد خطيها إلى الآخر . لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطى كل زاوية ، فيجب ضرورةً أن يكون هذا الميل محدوداً عن شئ . ولما كان ذلك الشئ يجب أن يكون بُعْداً خطيا ، ولم يمكن أن تتوهم خطوط يميل عنها هـــذا إلا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثانى ، والذى يفعل زاوية منفرجة أو الذى يفعل زاوية قائمة أو الذى يفعـــل زاوية حادة . فأما الخط الغير المتصل بهذا الخط فإنه لا يحدد به شئ ، وكأن اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقا غير صحيح فى هذا الباب ، وإلا فالمنفرجة والقائمة أيضا حادة . وكذلك اعتبار الميـل عن الخط الفاعل للمنفرجة ، لأن الميـل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج ، إذ تكون منفرجة أصغر من منفرجة. وكذلك حكم الحادة هذه مع أن الحادة لايمكن أن تعرّف بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول. فبقى ضرورةً أن يكون تعريفها بالقائمة، التى ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظاً. فكأنه يقول : إن الحادة هى التى عن خطين قام أحدهما على الآخر، ومال أقرب من خط قائمة لو قامت حتى هى أصغر من القائمة لو كانت . وليس نعنى بها أنها بالفعل موجودة مقيسة بقائمة تزيد عليها فحينئذ يكون الحد كاذباً ،ولكن بقائمة

---

(٢) الميل : لميل ط || يكن : ساقطة من م (٣) خطوطها : خطوطهما ط (٤) لوجدت : وجدت د ، ص ، ط ، م (٧) ولم : فلم ط || خطوط : خطوطه جـ (٨) والذى : أو الذى م (٩) أو الذى يفعل زاوية حادة : والذى يفعل زاوية حادة ط || فأما : وأما جـ ، ص (١٠) وكان : فكان م (١٢) وكذلك : ولذلك م (١٣) قد يحفظ الانفراج : ساقطة من د (١٦) التى : + هى م || ومال : وصار د ، ص ، ط (١٧) بها : ساقطة من م (١٨) بقائمة : لقائمة جـ ؛ بقائمته ط .

بهذه الصفة. والقائمة بهذه الصفة من حيث هى بالقوة الموجودة بالفعل قوة هى قائمة بالقوة، فإن القوة من حيث هى قوة وجودٌ بالفعل. وربما كانت القوة أيضا موجودة بالقوة وهى القوة البعيدة من الفعل، ثم تصير بالفعل قوة قريبة. فإن القوة القريبة على تكون الإنسان فى الغذاء تكون بالقوة، ثم إذا صار منياً صارت تلك القوة القريبة موجودة بالفعل، وإنما يكون فعلها غير موجود.

فإذن الحادة تحد بقائمة لا بالفعل مطلقا، بل بالقوة. فلا تحد بنظير لها ولا أيضا بما ليس له حصول. فإن المحدود به قائم بالقوة، وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل، وبالحرى إن عرفت الحادة والمنفرجة بالقائمة فإن القائمة تحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية، وتانك تحققان من الخروج عن المساواة. وأما القائمة فتتحقق بذاتها. ولقد كان يمكن أن يقال: إن الحادة أصغر زاويتين مختلفتين تحدثان من قيام خط على خط، والمنفرجة أعظمهما، وكان حينئذ إذا حقق فقد أشير إلى القائمة، لأن الأكبر هو الذى يكون مثلا وزيادة، والأصغر هو الذى ينقص عن المثل. فبالمثل تحقق معرفة الصغر والكبر، وبالواحد المتشابه تحقق المتكثر الغير المتشابه المختلف.

فهكذا يجب أن يتصور الحال فى أجزاء المحدودات، ثم يجب أن يتذكر ماقلناه قبل أيضا فى حال أجزاء المادة وعلائقها.

---

(١) والقائمة بهذه الصفة: ساقطة من جـ، ص، ط (٣) البعيدة: القريبة م (٥) صارت: صار ط || موجود: موجودة جـ (٦) تحد: لا تحد ط || لا بالفعل: بالفعل ط || فلا تحد: ولا تحد ص || بنظير لها: بنظيرتها جـ، د، ص، ط؛ + بالقوة جـ، هامش ص (٨) حصول: لحصول ص، ط (١١) أعظمهما: أعظمها جـ، د، ص، ط || وكان: فكان جـ، ص (١٣) فبالمثل: وبالمثل ط || الصغر: الصغير ط || والكبر وبالواحد: والكبير بالواحد ط || المتشابه: الغير المتكثر غ (١٥) أن يتذكر: أن تكون تتذكر د || ما قلناه: ما قلنا د.

تم طبع هذا الكتاب فى يوم الاثنين ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ
(الموافق ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٠ م)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٦١٢٤ س ١٩٥٨ — ٤٠٠٠

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ'

Al-Ilāhiyyāt (1)

(LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

RÉPUBLIQUE ARABE UNIE
MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne

LE CAIRE
**Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales**
1960

IBN SĪNĀ

AL-SHIFĀ

Al-Ilāhiyyāt (1)

(LA MÉTAPHYSIQUE)

TEXTE ÉTABLI ET ÉDITÉ

PAR

G. C. ANAWATI et SA'ID ZAYED

REVU ET PRÉCÉDÉ D'UNE INTRODUCTION

PAR

Le Dr. IBRAHIM MADKOUR

MINISTÈRE DE LA CULTURE ET DE L'ORIENTATION
RÉGION DU SUD
DÉPARTEMENT CULTUREL

A l'occasion du Millénaire d'Avicenne



LE CAIRE
Organisation Générale
des Imprimeries Gouvernementales
1960